المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقـــــــارير
لجنـــة العـدل والتشريـع وحقوق الإنســان
حـــــــول
مشاريع الميزانيات الفرعــية لـ:

- **وزارة العدل**
- **المجلس الأعلى للسلطة القضائية**
- **الأمانة العامة للحكومة**
- **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان**
- **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة**
- **المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج**
- **المحاكم المالية**
- **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

= برسم السنة الماليـة 2026 =

رئيس اللجنة
أبو بكر أعبيد

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**
السنة التشريعية **2025-2026**
دورة أكتوبر **2025**

محتوى التقرير

1-التقديم العام

2- وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الوزير
- العرض التقديمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

3- الأمانة العامة للحكومة

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الأمين العام للحكومة

4- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

- التقريـــــــر
- العرض التقديمي للسيد الوزير

5- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

- التقريـــــــر
- العرض التقديمي للسيدة الوزيرة
- أجوبة كتابية

6- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

- التقريـــــــر
- كلمة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة
- العرض التقديمي للسيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

7- المحاكم المالية

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات

8- المجلس الوطني لحقوق الإنسان

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير العدل

9- الملحق

- أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

التقديم العام

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026، المندرجة في إطار اختصاصاتها بمقتضى المادة 92 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهي:

- ❖ وزارة العدل؛
- ❖ المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- ❖ الأمانة العامة للحكومة؛
- ❖ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛
- ❖ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛
- ❖ المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- ❖ المحاكم المالية؛
- ❖ المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

لقد انكبت اللجنة على تدارس مشاريع الميزانيات الفرعية خلال الفترة البرلمانية الممتدة من 24 نونبر إلى 28 دجنبر 2025، في إطار الالتئام في ست اجتماعات، حرص خلالها السيدات والسادة المستشارون أعضاء وغير أعضاء اللجنة على المشاركة فيها بكل مسؤولية، تأكيدا منهم على دور مجلس المستشارين في تقييم وتقويم السياسات القطاعية، من مدخل تشخيص الواقع التدبيري للقطاعات في مختلف تجلياته، ابتغاء استخلاص مكامن العجز والقصور، وطرح الاقتراحات والبدائل الكفيلة بالرفع من حكامتها، ونجاعة البرامج الإستراتيجية المتبناة، ولهذا لا يسعني إلا التنويه بالسيدات والسادة المستشارين على ما تكبدوه من مشاق، وما اتسموا به من جلد وصبر، في سبيل

الحضور الكمي والأداء النوعي القيم، قصد إبراز خصوصية المجلس على مستوى الطرح والنقاش، وبالتالي المضي قدما نحو إنجاح هذه المحطة الدستورية المتميزة.

وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء مكتب اللجنة لقاء تدبيرهم المحكم لعمليات البرمجة، وللسيد أبو بكر أعبيد رئيس اللجنة، الذي أدار الاجتماعات، بحكمة وتميز، مما أسهم في مرور أشغال الاجتماعات في أجواء تطبعها المسؤولية والاحترام والعطاء البرلماني الجاد، كما لا تفوتني الفرصة لأتقدم أيضا بالشكر الموصول إلى السادة الوزراء والمسؤولين عن القطاعات، عما قدموه من وثائق ومعطيات مرجعية، وما طرحوه من شروحات وتوضيحات، تهم المنجزات المحققة، والبرامج الإستراتيجية المسطرة خلال السنة المالية 2026.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تناول السيدات والسادة المستشارون بالدراسة المستفيضة والتقييم البناء، مختلف البرامج الإستراتيجية والإجراءات الرامية إلى استكمال تنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة، بحيث أجمعوا على التنويه بنموذج الإصلاح التشريعي والمؤسساتي الذي ترسخ خلال هذه الولاية التشريعية، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وتفعيلا لمضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة، مما أسهم بشكل حثيث في تحديث نصوص تشريعية هامة، وتطوير بنيات عمل منظومة العدالة في إطار ترسيخ أسس الانتقال الرقمي، وهي كلها أوراش متكاملة من شأنها الانتقال بالعدالة المغربية إلى وضع مؤسساتي يسمح لها بممارسة مهامها وفق متطلبات الفعالية والنجاعة، لترسيخ ثقة المواطنين في مرفق العدالة، كما تضمنت المداخلات بدائل اقتراحية استراتيجية، تندرج في إطار الإسهام تعزيز هذا المسار الإصلاحي.

شكلت مناقشة حصيلة الأمانة العامة للحكومة فرصة للإشادة بالدور الذي تضطلع به في مجال صناعة التشريع، والمواكبة القانونية للعمل الحكومي، مع الإشارة إلى وجوب توطيد وتجويد القوانين، ثم الدأب على إرفاق مشاريع القوانين ذات البعد الإستراتيجي بدراسة الأثر، وإحداث جسور التواصل البناء بين مجلس المستشارين والأمانة العامة للحكومة، للتعاون في القضايا الإستراتيجية المشتركة.

شكلت المناقشة المنصبة على مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، مناسبة للتنويه بالمجهودات الرامية إلى توطيد آليات التنسيق المؤسساتي بين الحكومة ومجلس المستشارين، والتأكيد على ضرورة التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية، وفق مقاربة جديدة تنبني على التواصل المثمر، علاوة على التعاطي بمزيد من الفعالية مع الأسئلة الكتابية، وطلبات عقد جلسات الاستماع على مستوى اللجان الدائمة، والدعوة إلى إدماج المجتمع المدني في صلب دينامية السياسات العمومية.

وبخصوص مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فقد تمحور النقاش حول منجزاتها وبرامجها المستقبلية، وأكدت المداخلات على أهمية القوانين الجديدة المرتبطة بالمنظومة الجنائية، خاصة قانون العقوبات البديلة والمسطرة الجنائية، لما لهما من دور محوري في تخفيض أعداد الساكنة السجنية، وترشيد اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي، وتعزيز العدالة التصالحية، والتأكيد على أهمية توفير البنيات الموارد اللازمة لتنزيل هذه النصوص القانونية، والإشارة إلى ما تعرفه بعض المؤسسات السجنية من إكراهات ناجمة عن الاكتظاظ، ومحدودية الإمكانات البشرية، كما تم طرح مجموعة من الاقتراحات الرامية إلى تحسين الأوضاع أكثر فأكثر، وصيانة كرامة السجناء والحفاظ على حقوقهم، مع المطالبة بتعزيز متطلبات التحول الرقمي داخل هذا القطاع.

وتوقف السيدات والسادة المستشارون عند حصيلة وبرنامج عمل المحاكم المالية، في إطار الحرص المؤسساتي على تخليق الحياة العامة، والإسهام في إقرار الحكامة الإدارية والمالية في المرافق العمومية الوطنية، وتم اقتراح التتبع الشامل للتوصيات الصادرة عن

المحاكم المالية، مع الدعوة إلى مزيد من الانفتاح، بما يتماشى مع الاستقلالية الدستورية التي يتمتع بها المجلس الأعلى للحسابات.

وتطرق السيدات والسادة المستشارون في معرض مناقشتهم لمشروع ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لدور هذه المؤسسة في مجال الدفاع وحماية حقوق الإنسان، وفي الإسهام في نشرها مجتمعيا، وأشادوا بالمسار الحقوقي الذي قطعه المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وتجدون في هذا التقرير العروض التقديمية للسيدات والسادة الوزراء والمسؤولين الأولين عن المؤسسات والمندوبيات، وتفاصيل المناقشة من طرف السيدات والسادة المستشارين، والأجوبة المقدمة عما ورد فيها من ملاحظات واستفسارات واقتراحات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات و السادة المستشارون المحترمون؛

وفي الاجتماع المنعقد بتاريخ 4 دجنبر 2025، تم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2026، وفق النتائج التالية:

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت		
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون
وزارة العدل	ميزانية التسيير	8	2	1
	ميزانية الاستثمار	8	2	1
	الميزانية برمتها	8	2	1
الأمانة العامة للحكومة	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	ميزانية التسيير	10	1	1
	ميزانية الاستثمار	10	1	1
	الميزانية برمتها	10	1	1
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	ميزانية التسيير	9	2	1
	ميزانية الاستثمار	9	2	1
	الميزانية برمتها	9	2	1
المحاكم المالية	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	ميزانية التسيير	الإجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لـوزارة العدل ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

= برسم السنة الماليـة 2026 =

رئيس اللجنة
أبو بكر أعبيد

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**
السنة التشريعية **2025-2026**
دورة أكتوبر **2025**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة هذان المشروعان في اجتماعها المنعقد بتاريخ 26 نونبر 2025، برئاسة السيد أبو بكر أعبيد رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد اللطيف وهبي وزير العدل، الذي ألقى عرضا مفصلا استعرض من خلاله حصيلة عمل وزارة العدل خلال سنة 2025، والخطوط العريضة والمشاريع المستقبلية لقطاع العدل برسم سنة 2026، وأهم البرامج المسطرة والمزمع تنفيذها خلال السنة المقبلة، وفق خارطة الطريق القائمة مرجعياتها الأساسية على نص الدستور، وعلى التوجيهات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبرنامج الحكومة الحالية برسم سنوات 2021-2026.

وأوضح أن وزارة العدل قد انخرطت في قيادة ورش إصلاحي كبير، يُمثل نقلة نوعية في مجال تحديث وتطوير منظومة العدالة، وتكريس مكانتها والرفع من مستوى فعاليتها ونجاعتها، وذلك بتنسيق متواصل وتام مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، باعتبارهما شريكين أساسيين في كل إصلاح يخص منظومة العدالة، إذ عملت الوزارة بشكل متواصل على تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع والأوراش بدءاً من سنة 2021 وإلى غاية اليوم، حيث سخَّرت جميع إمكانياتها

للمساهمة في الارتقاء بمنظومة العدالة إلى المستوى المطلوب قصد تلبية حاجيات المواطنين وضمان حقوق الأشخاص المعنويين والاعتباريين.

وأكد أن ورش التحول الرقمي شكل خياراً استراتيجياً وركيزةً أساسية ضمن مشروع إصلاح منظومة العدالة، بما يعكس الالتزام القوي للدولة بمواصلة مسار الإصلاح والتحديث في إطار التوجيهات الملكية السامية، وبذلك لم يعد تحديث الإدارة القضائية عبر الرقمنة مجرد تحسين تقني، بل تحول عميق يهدف إلى تكريس العدالة كخدمة عمومية قريبة من المواطن، ويضمن الشفافية والنزاهة والنجاعة في العمل القضائي، بما يعزز الثقة في المؤسسات ويرسخ مبادئ دولة الحق والقانون.

وأبرز السيد الوزير، ارتباطا بحصيلة المنجزات برسم سنة 2025، مختلف التدابير والبرامج المتخذة في مجال تعزيز التعاون والتنسيق الوثيق بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، ومواصلة تنزيل المخطط التشريعي، والسياسة الجنائية، والرفع من نجاعة أداء الإدارة القضائية، وإنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة، وتعزيز التعاون الدولي في مجال العدالة، علاوة على المجهودات المبذولة لتخليق منظومة العدالة، والسعي لتحقيق المناصفة وتكريس مقاربة النوع في استراتيجية الوزارة، والتواصل على المستويين الوطني والدولي، والنهوض بالخدمات الاجتماعية لفائدة قضاة وموظفي العدل، ونجاعة تدبير الموارد المالية.

وتماشيا مع نفس الرؤية ، أفاد أن الوزارة ستستمر في تنفيذ برامجها الإصلاحية في مختلف مجالات تدخلها القطاعي برسم سنة 2026، وذلك من خلال الحرص على مواصلة تنزيل مخططها التشريعي، والرفع من نجاعة الإدارة القضائية في إطار ترسيخ التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وتخليق وإنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة، من خلال اعتماد مقاربة حديثة في تدبير مواردها البشرية، قوامها الاستغلال الأمثل للطاقات والكفاءات المتوفرة، وانتهاج سياسة تقوم على التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات، بما يتيح الاستجابة للحاجيات الحالية واستشراف المتطلبات

المستقبلية، علاوة على مواصلة تعزيز برامج التعاون الدولي في الميدان الجنائي ومحاربة ظاهرة الجريمة بمختلف أنواعها، وتجسيد البرامج والأوراش التي ستمكن من تنويع وتجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة لموظفي العدل، مع مواصلة تعزيز النجاعة في مجال تدبير الموارد المالية.

وفي ختام هذا العرض، بسط السيد الوزير المعطيات الرقمية المتضمنة في مشروع ميزانية هذا القطاع، بحيث خصص له برسم السنة المالية 2026، ميزانية تتوزع على الشكل التالي:

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون: 4.120.912.000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 376.449.000درهم.
- ميزانية الاستثمار:
  - اعتمادات الأداء 2026: 232.490.000 درهم؛
  - اعتمادات الالتزام 2027وما بعدها: 220.000.000 درهم.

وفي نفس الاجتماع استعرض السيد وزير العدل الخطوط العريضة والسياق العام والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2026، والبرامج المزمع تنفيذها خلال هذه السنة، استناداً إلى المرجعيات الأساسية المتمثلة في دستور المملكة، وكذا التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده، الواردة بخطب جلالته في العديد من المناسبات، إضافة إلى البرامج والأوراش التي تضمنها المخطط الاستراتيجي الأول للمجلس الذي يمتد تنفيذه من سنة 2021 إلى غاية سنة 2026، والذي يعد خارطة طريق بالنسبة للمجلس بشأن مختلف مجالات عمله.

وقد أبرز حصيلة عمل المجلس خلال سنة 2025، على مستوى تدبير الوضعيات المهنية الإدارية للقضاة، وتخليق القضاء، وإبداء الرأي بشأن مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية، وكذا على مستوى تدبير المناصب المالية، والتأطير والتكوين،

والتواصل، والتنسيق والتعاون، والتحديث والرقمنة، مبينا المعطيات الرقمية لمشروع الميزانية برسم سنة 2026، وهي كالآتي:

- ميزانية التسيير:
  - فصل الموظفين: تخصيص 640 منصب وغلاف مالي يقدر بـ 3.241.880.000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 558.100.000 درهم، 240.000.000 درهم منها لفائدة رئاسة النيابة العامة، و40.000.000 لفائدة المعهد العالي للقضاء، و121.500.000 لفائدة مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية.
- ميزانية الاستثمار: 267.350.000 درهم، سيحول منها مبلغ 10.000.000 درهم لفائدة المعهد العالي للقضاء.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بمداخلات بناءة تعكس المنظور التقييمي للبرلمان لوتيرة إصلاح قطاع العدالة ببلادنا، بحيث أجمعوا على التنويه بنموذج الإصلاح التشريعي والمؤسساتي الذي ترسخ خلال هذه الولاية التشريعية، تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وتفعيلا لمضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة، مما أسهم بشكل حثيث في تحديث نصوص تشريعية هامة، وتطوير بنيات عمل منظومة العدالة في إطار ترسيخ أسس الانتقال الرقمي، وهي كلها أوراش متكاملة من شأنها الانتقال بالعدالة المغربية إلى وضع مؤسساتي يسمح لها بممارسة مهامها وفق متطلبات الفعالية والنجاعة، لترسيخ ثقة المواطنين في مرفق العدالة، كما تضمنت المداخلات

بدائل اقتراحية استراتيجية، تروم الرفع من استقلالية وأداء السلطة القضائية ببلادنا، وترسيخ مفهوم دولة القانون والحقوق والحريات.

وعلى هذا الأساس، أشارت المداخلات إلى أن الإصلاح القضائي بدعاماته المؤسساتية والقانونية يتأسس على مبدأ استقلالية السلطة القضائية، باعتباره خيارا دستوريا لا رجعة فيه، منوهين بمستوى التنسيق الرفيع القائم بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، في إطار التدبير الأمثل للقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأكدت المداخلات أن قطاع العدالة عرف هذه السنة ثورة تشريعية حقيقية، فقد شهد جانب مهم من الترسانة القانونية الناظمة للمحاكمة المدنية والجنائية تحديثا ومراجعة غير مسبوقة، تنزيلا للمخطط التشريعي لإصلاح منظومة العدالة، حيث تميزت هذه السنة بالمصادقة على القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، والقانون رقم 03.23 المتعلق بالمسطرة الجنائية الجديد، والقانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية، وهي كلها قوانين من شأنها تطوير أداء العدالة، وجعلها تتماهى أكثر فأكثر مع النجاعة والفعالية، لترسيخ ثقة المواطن في القضاء الوطني، وتمت الدعوة في هذا الإطار إلى مواصلة هذا النهج الإصلاحي في بعده التشريعي، تفعيلا لإرادة تحديث وعصرنة الترسانة القانونية المؤطرة للممارسة القضائية ببلادنا، وتقديم أجوبة للإشكالات المطروحة عمليا، في إطار التنزيل المحكم للمخطط التشريعي.

واعتبارا لكون قاطرة إصلاح القضاء لن تسير بشكل سليم إلا إذا سارت جنبا إلى جنب مع مختلف المهن القضائية والقانونية، فقد دعا السيدات والسادة المستشارون إلى الإسراع بتطوير التشريعات المنظمة لها، والعمل على تخليقها، وجعل الانخراط فيها يقوم على أساس الكفاءة، وتنظيم مباريات الولوج إليها بناء على الخصاص الموجود محليا وجهويا، وقد تم التأكيد، بخصوص مهنة المحاماة، على ضرورة معالجة الصعوبات المرتبطة بالتمرين والتكوين، وبالانخراط والاشتراك لدى الهيئات، كما أثار

أحد السادة المستشارين إشكالية تأخر استخلاص وتحويل الودائع المودعة بصندوق بعض المحاكم.

ورفعا للحكامة والنجاعة بداخل قطاع العدالة، فقد دعا السيدات والسادة المستشارون إلى الاستمرار في تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي الشامل بمختلف محاكم المملكة، تيسيرا وتسهيلا للإجراءات القضائية من بداية الدعاوى إلى نهايتها، وتنسيق الجهود بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة لاعتماد برامج معلوماتية وتطبيقات إلكترونية موحدة، ووضعها رهن إشارة جميع المتدخلين في المساطر القضائية كل حسب اختصاصه، في إطار السعي نحو الرقمنة الشاملة لمنظومة العدالة، مع التنسيق مع القطاعات المعنية لمعالجة إشكالية ضعف صبيب الإنترنيت بعدد من المناطق، وفي سياق آخر، تمت الإشادة بالعناية التي يوليها القطاع لموارده البشرية، والإشارة إلى محدودية عدد العاملين بالقطاع بالنظر إلى حجم الأعباء المهنية المطروحة والتطور العددي الحاصل في البنيات القضائية، مع ضرورة تطوير الهيكلة الإدارية وفق المخرجات المسطرة، والبت في طلبات الانتقال، والاهتمام بالتكوين والتكوين المستمر.

علاوة على ما سلف ذكره، فقد تقدم السيدات والسادة المستشارون بمجموعة من الملاحظات والاقتراحات، إسهاما منهم في إنجاح مسلسل الإصلاح القضائي، وهي كالتالي:

- القيام بمزيد من المبادرات النوعية في مجال تفعيل ورش ترسيم الأمازيغية في هذا القطاع، وذلك عبر بلورة وتنزيل مخطط قطاعي شامل يحقق الغاية الدستورية، المؤطرة بموجب القانون التنظيمي رقم مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛

- الدعوة إلى تفعيل العقوبات البديلة، وتوفير الإمكانيات المادية واللوجستيكية الكفيلة بتفعيلها على الوجه الأمثل؛
- ضرورة التعامل مع التبليغ، وما يثيره من إشكاليات تؤثر على السير العادي لبعض الدعاوى القضائية؛
- التنويه بعمل المفتشية العامة لوزارة العدل، مع ضرورة مدها بالإمكانات المادية والبشرية الكفيلة بتمكينها من الاضطلاع بمهامها على الوجه الأمثل؛
- ضرورة تكثيف الجهود أكثر فأكثر لتحديث البنية التحتية القضائية؛
- إقرار الصيغ القانونية لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد أشخاص القانون العام والخاص.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد وزير العدل في مستهل جوابه بالمداخلات البناءة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الرغبة الأكيدة في تعزيز المسار الإصلاحي لمنظومتنا القضائية في شموليتها.

وعبر السيد الوزير عن حرصه على التدبير المحكم لودائع صندوق المحكمة، المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية، المبني على التحويل المالي البنكي الفوري الذي لا يتعدى 48 ساعة، وهذا يعد من الأوراش الذي عمل على تنزيلها منذ الوهلة الأولى في إطار التحول الرقمي الذي يسير بشكل متدرج وأكيد داخل القطاع، وأشار إلى بعض الإشكالات المرتبطة بمهنة المحاماة، والتي سيعالجها مشروع إصلاح قانون المهنة، لاسيما ما يتعلق بتكوين المحامين الجدد، وواجب الانخراط والاشتراك لدى الهيئات.

وقدم السيد وزير العدل أرقاما حول عدد الأحكام الصادرة بشأن العقوبات البديلة، مؤكدا أن الحكم بها يدخل ضمن اختصاص القضاء في إطار سلطته التقديرية، وقد عملت مديرية الشؤون الجنائية والعفو على مواكبة مرحلة التنزيل عبر إصدار عدد من الكتب والمجلات، ونظمت دورات وندوات متخصصة، للتحسيس بأهمية اللجوء إلى هذه العقوبات والتدابير، تحقيقا للغايات الفضلى من إقرارها قانونا.

وبخصوص باقي النقط المثارة، فقد جاءت أجوبة السيد الوزير كالتالي:

- **البنيات التحتية واللوجستكية للمحاكم**: أشار السيد الوزير إلى حرصه على تتبع الأوراش المفتوحة عن قرب، وعلى تجهيز المحاكم بالوسائل المكتبية الضرورية، كما قدم معطيات حول عدد من البنايات والمحاكم، التي تمت إعادة تهيئتها وصيانتها، في إطار تحسين مناخ العمل وجودة الخدمات.
- **الموارد البشرية**: أوضح أن الوزارة تولي عناية خاصة بالتكوين والتكوين المستمر، بحيث تعمل على فتح مسارات تكوينية جديدة لفائدة الموظفين، بشراكة مع القطاعات المعنية، خاصة في مجال الإعلاميات، كما أن طلبات الانتقال يتم تدبيرها وفق الضوابط القانونية المعمول بها، وقد تمت الاستجابة لمجموعة من الملفات، وأكد أن الهيكلة الإدارية كانت محل نقاش مثمر بين جميع المتدخلين القطاعيين والفرقاء الاجتماعيين، أسفر عن عدد من الاقتراحات والملاحظات التي سيتم اتخاذها بعين الاعتبار.
- **مراكز الاصطياف**: أفاد أن الوزارة تعمل على تنزيل مخطط لإحداث مراكز جديدة بكل من العيون والداخلة، وهي مشاريع توجد في طور البناء والتجهيز.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية
وزارة العدل



Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE

عرض السيد وزير العدل

الأستاذ عبد اللطيف وهبي

بمناسبة تقديم ومناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل

برسم السنة المالية 2026

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

بمجلس المستشارين

الرباط، الأربعاء 26 نونبر 2025

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه؛

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المحترم؛

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

حضرات السيدات والسادة الأفاضل؛

أتشرف اليوم بالحضور مع لجنتكم الموقرة -كما جرت العادة كل سنة-، لأُقدم حصيلة عمل وزارة العدل برسم السنة الجارية 2025، ولأستعرض أمامكم أهم الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع العدل لسنة 2026، وأهم البرامج والمشاريع والأوراش المزمع تنفيذها خلال هذه السنة الأخيرة من الولاية الحكومية الحالية، مرتكزين في ذلك على خارطة طريق متمثلة في المرجعيات الأساسية المحددة بنص الدستور والتوجيهات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبرنامج الحكومة الحالية برسم سنوات 2021-2026.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن ورش إصلاح منظومة العدالة هو مشروع وطني بامتياز، يستمد قوته من التوجيهات الملكية السامية وينبني على الحوار الجاد والتشارك الفعال مع كافة الشركاء، بحيث يفرض على جميع الفاعلين مزيداً من التعبئة والانخراط الجماعي لتحقيق عدالة مُوَاطِنَة، فعّالة، ومُنصِفة، قريبة من المواطن، تضمن كرامة العاملين بها وتسهم في بناء مغرب الحداثة والديمقراطية ودولة الحق والمؤسسات.

هذا، وقد انخرطت وزارة العدل في قيادة ورش إصلاحي كبير، يُمثل نقلة نوعية في مجال تحديث وتطوير منظومة العدالة، وتكريس مكانتها والرفع من مستوى فعاليتها ونجاعتها، وذلك بتنسيقٍ متواصل وتام مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، باعتبارهما شريكين أساسيين في كل إصلاح يخص منظومة العدالة.

وفي هذا السياق، عملت الوزارة بشكل متواصل على تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع والأوراش بدءاً من سنة 2021 وإلى غاية اليوم، حيث سخَّرت جميع إمكانياتها للمساهمة في الارتقاء بمنظومة العدالة إلى المستوى المطلوب قصد تلبية حاجيات المواطنين وضمان حقوق الأشخاص المعنويين والاعتباريين.

وفي هذا السياق، شكل ورش التحول الرقمي خياراً استراتيجياً وركيزةً أساسية ضمن مشروع إصلاح منظومة العدالة، بما يعكس الالتزام القوي للدولة بمواصلة مسار الإصلاح والتحديث في إطار التوجيهات الملكية السامية، وبذلك لم يعد تحديث الإدارة القضائية عبر الرقمنة مجرد تحسين تقني، بل تحول عميق يهدف إلى تكريس العدالة

كخدمة عمومية قريبة من المواطن، ويضمن الشفافية والنزاهة والنجاعة في العمل القضائي، بما يعزز الثقة في المؤسسات ويرسخ مبادئ دولة الحق والقانون.

وفي سياق تسريع وتيرة الإصلاح المذكور، فقد حققنا تقدماً كبيراً في مجال الرقمنة من خلال تطوير الأنظمة المعلوماتية، وتفعيل التبادل الإلكتروني للمعطيات، وإطلاق منصات رقمية لفائدة المحامين والمفوضين القضائيين والخبراء والعدول، إلى جانب رقمنة خدمات أساسية كالسجل العدلي الإلكتروني، وطلبات الجنسية عن بُعد، والأداء الإلكتروني للغرامات.

ووعيا منا بأن الاستثمار في العنصر البشري هو الضامن الحقيقي لنجاح أي إصلاح، فقد تمت بلورةُ سياسة تدبيرية توقعية للموارد البشرية، انطلاقا من التوظيف الأمثل للموارد البشرية والتدبير المحكم لحركية الموظفين، وتعيين عدد أكبر من الموظفين والموظفات الجدد في مختلف التخصصات النوعية، إضافة إلى استغلال المناصب المالية المتاحة في الإعلان عن مباريات التوظيف، بغية الرفع من فعالية ونجاعة القضاء وتحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها. وتعزيز التكوين المستمر، خاصة في المجال الرقمي، مع إشراك جميع الفاعلين في صياغة وتنفيذ الإصلاحات لضمان شموليتها وفعاليتها.

ولا يفوتني التذكير هنا، بأن وزارة العدل ماضية في إعداد خارطة طريق للفترة 2025-2030، خارطة تقوم على تطوير الوضعية المهنية والاجتماعية للعاملين بالقطاع.

وحرصاً منها على مواصلة تحديث المنظومة القانونية، سعت هذه الوزارة إلى استكمال دراسة ومناقشة مشاريع النصوص القانونية المبرمجة في مخططها التشريعي، منها ما تمت المصادقة عليه ونشره، ومنها ما هو في طور المصادقة التشريعية بالبرلمان، ومنها ما تمت المصادقة عليه في اجتماعات المجالس الحكومية وإحالته على البرلمان، ومنها ما هو في طور الدراسة والتشاور مع المؤسسات المعنية، وذلك سعياً منها إلى تحقيق عدالة ناجعة وفعالة قادرة على تعزيز الثقة بين الدولة والمواطنين، وجلب الاستثمارات وتعزيز مكانة المملكة المغربية إقليمياً ودولياً.

أما فيما يخص تأهيل وتعزيز البنية التحتية لمرافق العدالة وتجهيزاتها وفق معايير الجودة والملاءمة الوظيفية، فقد عملت الوزارة على توفير الفضاءات والتجهيزات اللازمة لحسن سير العمل القضائي، والنهوض بالأرشفة وحفظ الرصيد الوثائقي القضائي، إلى جانب استكمال تنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وتفعيل قانون العقوبات البديلة.

وموازاة مع ذلك، فقد عرف مجال التعاون الدولي هذه السنة تميُّزاً دينامياً كبيراً ساهم في إعطاء إشعاع قوي لبلادنا في الخارج، من خلال تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع كافة الدول الشقيقة والصديقة.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن السنة التي نحن مقبلون عليها حافلة بالمشاريع والأوراش المفتوحة، ولتحقيقها على الوجه الأكمل، فإن وزارة العدل ستعمل على تعبئة كافة الطاقات وكل الإمكانات لتعميق الإصلاحات التشريعية واللوجيستيكية والبنيات التحتية الواردة في البرنامج الحكومي، وكذا في التزامات القانون المالي للسنة الجارية، لذلك فنحن نعي جيداً أن الوزارة

مدعوةٌ هذه السنة، إلى مواصلة تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة في مختلف الجوانب المتعلقة بتوطيد دولة القانون والمؤسسات، وذلك من خلال إعدادها لمجموعة من مشاريع القوانين التي تساهم في تحديث وتطوير المنظومة القانونية.

وإبرازا لما سبق ذكره، نستعرض أمامكم هذا التقرير الذي يتضمن في الباب الأول أهم منجزات وزارة العدل برسم سنة 2025، بينما يتناول في الباب الثاني أهم المشاريع المستقبلية لسنة 2026، وفقا للمحاور التالية:

الباب الأول: حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2025

المحور الأول: التعاون والتنسيق الوثيق بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة؛

المحور الثاني: مواصلة تنزيل المخطط التشريعي؛

المحور الثالث: السياسة الجنائية؛

المحور الرابع: الرفع من نجاعة أداء الإدارة القضائية؛

المحور الخامس: إنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة؛

المحور السادس: تعزيز التعاون في مجال العدالة؛

المحور السابع: تخليق منظومة العدالة؛

المحور الثامن: السعي لتحقيق المناصفة وتكريس مقاربة النوع في استراتيجية الوزارة؛

المحور التاسع: التواصل على المستويين الوطني والدولي؛

المحور العاشر: النهوض بالخدمات الاجتماعية لفائدة قضاة وموظفي العدل؛

المحور الحادي عشر: نجاعة تدبير الموارد المالية.

الباب الثاني: المشاريع المستقبلية للوزارة برسم السنة المالية 2026

المحور الأول: المخطط التشريعي؛

المحور الثاني: الرفع من نجاعة أداء الإدارة القضائية؛

المحور الثالث: تخليق وإنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة؛

المحور الرابع: السياسة الجنائية؛

المحور الخامس: التعاون الدولي في مجال العدالة؛

المحور السادس: استراتيجية الوزارة في مقاربة النوع الاجتماعي؛

المحور السابع: مشاريع الخدمات الاجتماعية؛

المحور الثامن: تدبير الموارد المالية.

الباب الأول: حصيلة منجزات وزارة العدل برسم سنة 2025

المحور الأول: التعاون والتنسيق الوثيق بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

توطيدا للعمل المشترك بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، واستكمالا لأنشطتهم التنسيقية الرامية إلى تحسين نجاعة أداء الإدارة القضائية والتغلب على الإشكاليات التي تعيق سير عملها اليومي، وإيجاد حلول ناجعة لها، واصلت الهيئة المشتركة، باعتبارها صلة وصل وأفقاً مشتركاً بينهم في تدبير الجوانب الإدارية والمالية للإدارة القضائية بمنطق التعاون والتكامل والتدبير المشترك خلال هذه السنة، العمل على تحديد الحاجيات ذات الأولوية القصوى التي تساهم في حسن التدبير الأمثل لمنظومة العدالة ببلادنا، والرفع من منسوب الأداء القضائي.

ولهذه الغاية، فقد شكلت سنة 2025 محطة هامة في مسار تعزيز عمل الهيئة المشتركة بالتنسيق والدراسة والتشاور حول المواضيع المطروحة، حيث تمكنت من عقد مجموعة من الاجتماعات المثمرة والبنّاءة سواء على مستوى لجنة التوجيه ولجنة التتبع أو اللجان الموضوعاتية، ومن أهم المواضيع التي تم التطرق إليها:

- مواكبة أشغال المقاولة المكلفة بورش بناء المقر الجديد لمحكمة النقض من خلال حثها المستمر على تسريع إنهاء وتيرة الأشغال، وتذليل الصعاب التي يمكن أن تعرقل عملها، ليكون المقر الجديد جاهزا لإيواء هياكل المحكمة ومواردها البشرية؛
- مواكبة الوزارة لسير كافة أشغال الإصلاح بالمحاكم والمراكز القضائية بجميع الدوائر الاستئنافية، وقياس درجة الإنجاز، بما يكفل أمن وسلامة العاملين بها من جهة والمرتفقين من جهة أخرى خاصة تتبع وضعية البنية التحتية للمحاكم المتأثرة بزلزال الحوز؛
- العمل على تسريع عملية طبع وترقيم الأحكام بطريقة إلكترونية نظرا لأهميتها الملحة في إنجاح عملية التحرير بمنصة تحرير الأحكام وتوقيعها وترقيمها؛
- استكمال موضوع الأبواب المفتوحة لما لها من دور في التعريف بطبيعة عمل المحاكم، وإطلاع العموم على مرافقها والخدمات التي تقدمها، حيث قامت الوزارة بتوفير كل ما يلزم من وسائل لوجيستيكية وتقنية بغية ضمان نجاح هذه المبادرة، باعتبارها مناسبة يتم من خلالها انفتاح السلطة القضائية بكل مكوناتها على محيطها الخارجي، حيث نظمت كافة محاكم الاستئناف العادية بالمملكة الأبواب المفتوحة تزامناً مع افتتاح السنة القضائية؛
- مناقشة الهيئة لمجموعة من الاحتياجات اللوجيستكية بالمحاكم (تجهيزات مكتبية ومعلوماتية وصيانة البنية التحتية، وكذا الخصاص في الموارد البشرية)، وعملت على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتوفيرها؛
- التنسيق بين أعضاء الهيئة بخصوص موضوع الخريطة القضائية وترقية بعض المراكز القضائية إلى محاكم، وإحداث مراكز قضائية جديدة؛

- إعداد مخطط عملي لتنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية بالمحاكم، ومواكبة المحاكم في هذا المشروع، وذلك بطريقة تدريجية تبدأ من التوجيه والاستقبال في مكاتب الواجهة وأقسام قضاء الأسرة وخلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، ثم مرورا بتأمين استعمال اللغة الأمازيغية على مستوى إجراءات التحقيق ثم إجراءات المحاكمة، وتأهيل الموارد البشرية بالمحاكم؛
- تدشين بنايات جديدة من طرف الهيئة كقسم قضاء الأسرة ببنسليمان.

المحور الثاني: مواصلة تنزيل المخطط التشريعي

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

انخرطت وزارة العدل سنة 2025 في قيادة ورش تشريعي كبير، متمثل في مجال تحديث وتطوير المنظومة القانونية الوطنية، حيث اضطلعت الوزارة بدور محوري في مواكبة هذا الورش الإصلاحي انطلاقا من الاختصاصات المنوطة بها والمتمثلة أساسا في تنسيق المبادرة التشريعية على صعيد الوزارة، وتتبع وتنزيل مخططها التشريعي بتنسيق مع القطاعات المعنية، وتحيين المعلومة القانونية والعمل على نشرها في بوابة "عدالة".

- **القوانين والمراسيم والقرارات المنشورة في الجريدة الرسمية:**
  - **القوانين:**

1) قانون تنظيمي رقم 09.25 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة. نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 11 شتنبر 2025؛
2) الظهير الشريف رقم 1.25.49 صادر في 9 ذي الحجة 1446 الموافق ل 6 يونيو 2025، بتنفيذ القانون رقم 46.21 المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7412 بتاريخ 12 يونيو 2025)؛
3) الظهير الشريف رقم 1.25.06 صادر في 21 من شعبان 1446 الموافق ل 20 فبراير 2025، بتنفيذ القانون رقم 73.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7383 بتاريخ 3 مارس 2025).
4) قانون رقم 03.23 المتعلق بالمسطرة الجنائية، وقد تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7437 وتاريخ 08 شتنبر 2025، وسيدخل حيز التنفيذ بعد مرور 3 أشهر من تاريخ النشر.

  - **المراسيم:**

1) مرسوم رقم 2.23.716 يتعلق بتحديد المؤهلات المطلوبة لمزاولة مهام السنديك، والأتعاب المستحقة عن هذه المهام التي يباشرها في إطار مسطرة صعوبات المقاولة (المادة 673 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة) نشر بالجريدة الرسمية في 22 شتنبر 2025؛
2) المرسوم رقم 2.25.386 بتحديد كيفيات تطبيق القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7431 بتاريخ 18 غشت 2025)؛
3) مرسوم رقم 2.25.430 بسن تدابير تنظيمية لفائدة المهندسين والمهندسين المعماريين العاملين بوزارة العدل. نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 07 يوليوز 2025.

4) المرسوم رقم 2.24.865 الصادر في 5 رجب 1446 (6 يناير 2025) بتحديد قائمة الرخص الاستثنائية الخاصة بالقضاة وقائمة الأمراض التي تخول لهم الحق في رخص المرض المتوسطة وطويلة الأمد (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7370 بتاريخ 16 يناير 2025).

- **القرارات:**

1) قرار لوزير العدل رقم 1789.25 الصادر بتاريخ 18 محرم 1447(14 يوليوز2025) تحدث بموجبه أنواع الخبرة وتحدد مقاييس التأهيل للتسجيل في جداول الخبراء القضائيين (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7431 بتاريخ 18 غشت 2025).
2) قرار مشترك لوزير العدل والأمين العام للحكومة ووزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الصناعة والتجارة رقم 148.25 صادر في 12 من رجب 1446 (13يناير 2025) بتتميم لائحة المحاكم المعنية بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7383 بتاريخ 3 مارس 2025)؛
3) قرار مشترك لوزير العدل والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 3174.24 صادر في 27 من رجب 1446 (28 يناير 2025) بتحديد تعريفة الخدمات المقدمة من قبل مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية التابع لوزارة العدل (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7374 بتاريخ 30 يناير 2025)؛
4) قرار لوزير العدل بتغيير وتتميم قرار وزير العدل رقم 1501.22 الصادر في 17 أكتوبر 2022 بشأن تحديد الاختصاصات والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة العدل (نشر بالجريدة الرسمية عدد 7372 بتاريخ 23 يناير 2025).
5) قرار بتحديد النماذج المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.23.101 الصادر بتاريخ 22 أكتوبر 2024 (18 ربيع الآخر 1446) المتعلق بتحديد كيفيات تنظيم ومسك سجل الوكالات المتعلقة بالحقوق العينية والسجل الوطني الإلكتروني للوكالات نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 06 أكتوبر 2025؛

- **مشاريع النصوص القانونية المصادق عليها من قبل البرلمان:**

1) مشروع قانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية (تمت المصادقة عليه بمجلس المستشارون بتاريخ 8 يوليوز 2025)؛ (صدر بشأنه قرار للمحكمة الدستورية تحت عدد 255/25 بتاريخ 04غشت 2025، صرحت فيه بعدم مطابقة بعض مقتضياته للدستور، وتعمل وزارة العدل على ترتيب الأثر على هذا القرار)؛

- **مشاريع القوانين المحالة إلى البرلمان:**

1) مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين، أحيل إلى مجلس المستشارون بتاريخ 24 أكتوبر 2025؛
2) مشروع قانون تنظيمي 36.24 يتعلق بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، أحيل على مجلس المستشارون بتاريخ 24 أكتوبر 2025؛
3) مشروع قانون رقم 28.25 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي السلطة القضائية؛ (أحيل إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارون بتاريخ 22 يوليوز 2025)؛

4) مشروع قانون رقم 25.25 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 39.09 القاضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل؛ (أحيل إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارون بتاريخ 22 يوليوز 2025)؛
5) مشروع قانون رقم 74.24 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج. (أحيل إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارون بتاريخ 22 يوليوز 2025)؛
6) مشروع قانون رقم 71.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة (مقتضيات الشيك)؛ (تمت المصادقة عليه في المجلس الحكومي بتاريخ 09 أكتوبر 2025)؛
7) مشروع قانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال (تمت المصادقة عليه في المجلس الحكومي بتاريخ 19 يونيو 2025)؛
8) مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في محرم1405 (2 أكتوبر 1984) بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك؛ (تمت المصادقة عليه في المجلس الحكومي بتاريخ 04 شتنبر 2025)؛
9) مشروع قانون رقم 52.23 يتعلق بمهنة التراجمة المحلفين المقبولين لدى المحاكم (صادق عليه مجلس المستشارون بتاريخ 22 يوليوز2025 وأحيل إلى مجلس المستشارون بتاريخ 22 يوليوز 2025).

- **مشاريع مصادق عليها من طرف مجلس الحكومة:**

1) مشروع القانون رقم 16.22 المتعلق بمهنة العدول الذي صادق عليه مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 20 نونبر 2025.

- **مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية في طور الدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة:**
  - **مشاريع القوانين:**

1) مشروع قانون بتغيير المادتين 4 و317 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011)؛ (إعادة الإحالة إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 04 غشت 2025).

  - **مشاريع المراسيم:**

1) مشروع مرسوم بتطبيق أحكام القانون رقم 46.21 المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين، أحيل على الأمانة العامة بتاريخ 21 أكتوبر 2025؛
2) مشروع مرسوم بإحداث اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج في مجال حقوق الانسان؛ (أحيل إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 15 ماي 2025)؛
3) مشروع مرسوم يتعلق بتطبيق القانون رقم 36.09 المتعلق بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها. (أحيل إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 25 ماي 2025)؛

- **مشاريع النصوص التنظيمية في طور الدراسة والمناقشة مع القطاعات الحكومية المعنية:**

1) مشروع مرسوم بتحديد الهيكلة الإدارية للمحاكم تطبيقا للمادة 22 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي؛
2) مشروع مرسوم يتعلق بتأليف واختصاصات المفتشية العامة لوزارة العدل.

المحور الثالث: السياسة الجنائية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أولا: تفعيل قانون العقوبات البديلة

انطلاقا من الوضعية الحالية للسياسة العقابية ببلادنا، تم إصدار قانون جديد رقم43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة، تم تكليف وزارة العدل من طرف رئيس الحكومة بتشكيل لجنة للقيادة وبرئاسة لجان موضوعاتية انكبت على دراسة الإشكاليات التقنية والعملية المرتبطة بهذا الورش الطموح، توجت بإعداد المرسوم التطبيقي رقم 2.25.386 بتاريخ 03 يونيو 2025 المتعلق بتحديد كيفيات تطبيق العقوبات البديلة.

وتجاوزا لمختلف الإشكالات المطروحة، بادرت الوزارة بتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية باتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة التي نورد أهمها فيما يلي:

- تنظيم مجموعة من اللقاءات والندوات في موضوع تنزيل العقوبات البديلة؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة القضاة والمحامين والمساعدين الاجتماعيين في موضوع تنزيل العقوبات البديلة؛
- إعداد دلائل عملية لتنزيل العقوبات البديلة.

وضمانا للطابع التنسيقي والتشاركي الذي يقتضيه التنزيل الأمثل لنظام العقوبات البديلة، فقد صدر بتاريخ 16 يوليوز 2025 منشور للسيد رئيس الحكومة رقم 2025/10 بشأن تنزيل القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، حث من خلاله كافة القطاعات الحكومية المعنية على تحسيس كافة المصالح المركزية واللاممركزة والمؤسسات العمومية على الانخراط الإيجابي والفعال في تنزيل القانون وتوفير كافة الإمكانات المادية والبشرية والتدبيرية والهيكلية اللازمة لذلك، والتنسيق مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من أجل التأسيس لأرضية مشتركة لتتبع تنفيذ العقوبات البديلة.

وفي إطار الانفتاح على بعض التجارب الرائدة في مجال تنزيل العقوبات البديلة، شاركت الوزارة وكذا ممثلين عن كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس في زيارة ميدانية نظمها المركز الوطني لمحاكم الولايات المتحدة الأمريكية، للاطلاع على أفضل الممارسات في مجال تنزيل العقوبات البديلة؛ لاسيما ما يرتبط منها بالمراقبة الإلكترونية والخدمة المجتمعية.

ثانيا: منجزات اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه

في إطار التعاون والشراكة بين وزارة العدل (اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه) والمنظمات الدولية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة-المنظمة الدولية للهجرة-مجلس أوروبا)، تم تنظيم مجموعة من الأنشطة والورشات واللقاءات وذلك كالتالي:

- المشاركة في إطلاق التكوين الجهوي HELPلمجلس أوروبا بستراسبورغ بتاريخ 16 يناير2025؛

- المشاركة في أشغال المائدة المستديرة التي نظمها المرصد الوطني للهجرة حول موضوع" أنسنة تدبير الحدود: من تدبير الهشاشة إلى تحفيز الفرص"، وتقديم عرض حول الآلية الوطنية لإحالة الضحايا؛
- المشاركة في الاجتماع الثاني للجنة تسيير ومتابعة البرنامج الإقليمي للدول العربية 2023-2028 بالقاهرة بتاريخ 29-30 يناير 2025؛
- تنظيم دورات تكوينية وورشات تحسيسية لفائدة الملحقين القضائيين، والقناصلة والمحاميات والمحامين ومسؤولي المراكز الحدودية والفاعلين المؤسساتيين؛
- المشاركة في أشغال المائدة المستديرة حول الطفولة بجهة الشرق والمنظمة بشراكة بين المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وذلك يوم 07 فبراير 2025 بالناظور؛
- المشاركة في دورة تدريبية متخصصة في مجال الأبحاث والمتابعات القضائية بشأن الجرائم السيبرانية في قضايا تهريب المهاجرين خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 فبراير 2025 بنواكشوط؛
- توقيع خطة عمل تهم بالأخص كيفية تجميع وتدبير المعطيات الخاصة بضحايا الاتجار بالبشر 08 أبريل 2025؛
- تنظيم المنتدى الجهوي الرفيع المستوى حول" التعاون الجهوي لمكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز استمرارية التكفل بالضحايا "بمدينة الدار البيضاء يومي 07 و08 أبريل 2025 بمشاركة رؤساء اللجن والهيئات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وممثلين رفيعي المستوى عن وزارات العدل والداخلية والخارجية بكل من دول مصر، ليبيا، تونس، موريتانيا، النيجر، وكوت ديفوار، إلى جانب عدد من ممثلي الوكالات الأممية والمنظمات الدولية والإقليمية كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي؛
- المشاركة في تنظيم دورة تكوينية جهوية حول استعمال المعطيات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر لفائدة الهيئات الفاعلة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه بمنطقة شمال افريقيا وبالدول المتواجدة على طول مسارات الهجرة الرئيسية بالقارة الافريقية من 09 إلى 11 أبريل 2025؛
- المشاركة في ورشة عمل إقليمية-حول تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بالأردن خلال الفترة الممتدة من 14 الى 17 أبريل2025 بالعاصمة الأردنية عمان؛
- تنظيم يوم تواصلي لانطلاق حملة القلب الأزرق 2025 بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر تحت شعار "الاتجار بالبشر جريمة منظمة، لننهي الاستغلال"، مع تخصيص حملة هذه السنة لموضوع دور العدالة الجنائية في تفكيك شبكات الاتجار بالبشر مع ضمان اتباع نهج يركز على حماية الضحايا؛
- تنظيم لقاء جمعيات المجتمع المدني لتدبير مسألة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا يوم 16 يوليوز2025.

ثالثا: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

إن وزارة العدل تؤكد على مواصلة إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومحاربته، من خلال السهر على التنزيل الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي تعتبر الأولى من نوعها على صعيد المملكة، حيث تعنى بتقييم كل البرامج الحكومية السابقة وخلاصات التقارير الوطنية والدولية، وقد تم إعدادها وفق مقاربة تشاركية وتشاورية بين كافة الجهات المعنية. وتمت المصادقة عليها بتاريخ 28 دجنبر 2015 بهدف القضاء النهائي على الفساد في أفق 2025، وتعتمد هذه الاستراتيجية في عملها على 10 برامج أساسية تتولى وزارة

العدل مهمة التنسيق بالنسبة للبرنامج السادس المتعلق بتقوية المتابعة والزجر، وذلك من خلال مراجعة الإطار القانوني المتعلق بمكافحة الفساد، ودعم وتأهيل الأجهزة المعنية بمكافحته، وتوسيع وتجويد آليات الإبلاغ والنشر في هذا المجال، كما تضطلع الوزارة بمهمة العضوية في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وتسهر بهذه الصفة على حسن تتبع وتنفيذ قراراتها وتوصياتها.

ويمكن أن نورد أهم الجهود التي تقوم بها هذه الوزارة لإنجاز المشاريع الخاصة بها ضمن هذه الاستراتيجية الوطنية للمساهمة في تحسين مؤشرات النزاهة والشفافية، في حدود اختصاصاتها فيما يلي:

- إعداد دليل حول الرسوم القضائية وأتعاب مساعدي العدالة ومساطر تحديدها؛
- وضع آلية على صعيد مختلف مجالس وهيئات مهن منظومة العدالة لنشر الأحكام أو القرارات المتعلقة بالعقوبات التأديبية؛
- إعداد بوابة خاصة بموقع وزارة العدل تتعلق بنشر الأحكام والقرارات المتعلقة بالعقوبات الصادرة في حق ممارسي المهن القانونية والقضائية؛
- نشر الإعلانات المتعلقة بالبيوعات القضائية في المواقع الالكترونية للمحاكم وعلى البوابة الالكترونية للإدارة القضائية؛
- تفعيل خدمة الاطلاع على البيوعات العقارية والتي تمكن من الاطلاع على جلسات البيع ومآلات العقارات المعروضة في المزاد عبر الموقع الإلكتروني mahakim.ma؛
- مراجعة الترسانة القانونية فيما يتعلق بالمقتضيات الخاصة بمكافحة الفساد:
  - القانون رقم 12.18 القاضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي، والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، حيث تم توسيع الاختصاص القضائي للمحاكم المختصة بالمتابعة والتحقيق والبت في قضايا غسل الأموال من محكمة الرباط إلى محاكم ثلاث إضافية وهي الدار البيضاء وفاس ومراكش؛
  - مشروع إحداث هيئة وطنية لحماية المبلغين الشهود والضحايا في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم من أي اعتداء أو انتقام أو ترهيب محتمل؛
  - مشروع ملاءمة القانون الجنائي مع اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية.

وفي هذا الإطار، تم عقد اجتماع بتاريخ 09 يوليوز 2025 بمقر الوزارة حول تتبع مآل حقيبة مشاريع وزارة العدل المضمنة بالاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، في إطار التعاون والتنسيق مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ومع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، من أجل إنجاز تقييم شامل وموضوعي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2016 -2025 التي ينتهي أجل تنفيذها هذه السنة، بناء على توجيهات السيد رئيس الحكومة.

رابعا: حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية

تواصل الوزارة عملها من أجل تعزيز احترام الحقوق والحريات، عبر إعداد وتتبع التقارير الوطنية والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمساهمة في تطوير المرجعيات القانونية العربية، والتنسيق مع الفاعلين الوطنيين من خلال:

- المشاركة في لجنة الخبراء بمجلس وزراء العدل العرب والمساهمة في صياغة وثائق مرجعية، منها:
  - الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان؛
  - القانون الاسترشادي بشأن النازحين في المنطقة العربية؛
  - القانون الاسترشادي بشأن خطاب الكراهية؛
  - القانون الاسترشادي بشأن تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة؛
  - مشروع الملحق الخاص بالبعد الحقوقي والقانوني والإنساني يضاف إلى الخطة الشاملة للحد من عمليات تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة والإرهابية.
- المشاركة المستمرة ضمن آلية التنسيق المؤسساتي المكلف بتتبع التفاعل مع:
  - اللجنة الأممية المعنية بحقوق الإنسان؛
  - اللجنة الأممية المعنية بمناهضة التعذيب؛
  - الفريق الأممي المعني بالاعتقال التعسفي؛
  - الفريق الأممي المعني بالاختفاء القسري.

كما شاركت الوزارة في سلسلة من المشاورات والعروض الموضوعاتية بشأن الإطار البرنامجي الجديد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات ومكافحة تمويل الجريمة والإرهاب، والذي يحمل عنوان، "التصدي لتمويل الجريمة والإرهاب".

خامسا: منجزات لجنة الإشراف والمراقبة على المهن القانونية والقضائية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تقوم وزارة العدل في إطار ممارسة مهامها كسلطة إشراف ومراقبة، بإجراء عمليات المراقبة من أجل التأكد من احترام الأشخاص الخاضعين (المحامون، العدول والموثقون) للالتزامات المنصوص عليها في القانون رقم 43-05 والمقررات الصادرة لتطبيقه. كما تتحقق كذلك من ملاءمة المنظومات الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة من قبلهم وتتأكد من تطبيقها.

كما بادرت وزارة العدل إلى إعداد مرسوم يتضمن كيفيات المراقبة عن بعد من خلال:

- تعبئة استمارة الكترونيا وإرسالها إلى اللجنة المكونة على مستوى وزارة العدل؛

- إسناد مراقبة التزام المهن القانونية والقضائية بالمقتضيات المفروضة عليهم بمقتضى قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى رؤساء الهيئات الذين يرفعون تقارير دورية إلى اللجنة المكونة بوزارة العدل؛
- تنظيم زيارات ميدانية لمكاتب الأشخاص الخاضعين وذلك بتنسيق مع رؤساء الهيئات المعنية متى ارتأت ذلك؛
- عقد مجموعة من الندوات والدورات التكوينية لفائدة المهن القانونية (محامون-موثقون –عدول) وذلك بهدف تعزيز القدرات المعرفية القانونية للفئات المذكورة، ورفع الوعي بمخاطر هذه الجرائم والتدابير الواجب اتخاذها والمنصوص عليها في أحكام القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحث على الانخراط أكثر في منظومة مكافحة غسل الأموال.

وفي هذا السياق، نظمت اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما، ووزارة العدل بصفتها المشرفة والمراقبة للمهن القانونية والقضائية، وبشراكة مع المجلس الجهوي لعدول دائرة محكمة الاستئناف بمراكش، دورة تكوينية لفائدة السادة عدول الدائرة المذكورة حول موضوع "دور العدول في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة" وقد استفاد من هذه الدورة ما يزيد عن 100 عدل بالدائرة الاستئنافية المذكورة.

سادسا: على مستوى حماية الطفل والمرأة والمسنين

تعد قضايا الطفولة من بين القضايا التي تولها وزارة العدل أهمية بالغة، لذا تعمل الوزارة باستمرار على تحديث وتجديد النصوص القانونية ذات الصلة بالطفولة لمواكبة التطورات الحاصلة على المستويين الوطني والدولي لحقوق الطفولة، وملاءمتها مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية.

وفي هذا السياق، أعدت وزارة العدل مشروع قانون رقم 24-29 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، والذي أحالت أرضيته الأولى على رئاسة الحكومة بتاريخ 24 ماي 2024، وبدأت مناقشته على مستوى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 23 شتنبر 2024، وصادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 19 يونيو 2025، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع أعد بالتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة ورئاسة الحكومة وعبر إشراك مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية، وقد تمت إحالته على البرلمان.

وفي إطار المساهمة في المخططات والبرامج والسياسات العمومية والتقارير الدولية الخاصة بالطفل والمرأة والمسنين، قدمت الوزارة مساهماتها في العديد من التقارير والسياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالمرأة والطفل، كما حضرت في الاجتماعات واللقاءات ذات الصلة بالموضوع، ويتعلق الأمر ب:

- مشروع البرنامج الوطني التنفيذي الثاني 2023-2026 للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة؛
- تقرير المرحلة الأولى لمشروع السياسة الأسرية الاجتماعية؛
- حصيلة خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة؛
- أجوبة على جميع أسئلة الدراسة القارية حول آثار التغيرات المناخية على حقوق الطفل بإفريقيا للجنة حقوق الطفل التابعة للاتحاد الإفريقي؛

- المساهمة في تقرير موضوعاتي للمقررة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال حول موضوع "الحماية الاجتماعية في صلب القضاء على العنف ضد الأطفال"؛
- مساهمة المملكة المغربية في إعداد التعليق العام رقم 40 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في موضوع "التمثيلية المتساوية والدامجة للنساء في منظومة صنع القرار"؛
- المساهمة في مشروع الملاحظة العامة المقترحة من طرف لجنة حقوق الطفل حول حق الطفل في الوصول إلى العدالة وإلى سبل انتصاف فعالة؛
- استبيان حول العنف ضد النساء والفتيات المعتقلات؛
- تقرير حول "إدماج حقوق الأطفال في عمل مؤسسات الأمم المتحدة" للمفوضية السامية لحقوق الإنسان؛
- أجوبة عن بعض أسئلة تقرير المقررة الخاصة حول العنف تجاه النساء والفتيات؛
- استبيان الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجمع حقوق الإنسان؛
- استبيان المفوضية السامية لحقوق الإنسان حول حقوق الإنسان وإقامة العدل؛
- المساهمة في "خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن"؛
- إبداء ملاحظات حول اتفاقية الاتحاد الإفريقي الرامية إلى وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات؛
- المساهمة في إعداد تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك أسبابه وعواقبه حول وضوع "أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات: حدود جديدة ورهانات ناشئة"؛
- المساهمة في إعداد مشروع عناصر الرد على لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- إعداد تقرير المملكة المغربية بيجين 30+؛
- إعداد المصنفات حول الطفل؛
- عقد اتفاقية شراكة مع اليونيسيف خلال الفترة الممتدة بين 2025 و2026؛

وقد ساهمت الوزارة في إعداد دراسات وتقارير أخرى، نخص بالذكر:

- تقرير حول وضعية المعاقل في محاكم الدوائر القضائية؛
- الردود على تقارير الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول وضعية المعاقل بمحاكم المملكة؛
- لقاءات متنوعة مع مكاتب الدراسات والجمعيات ومنظمات الأمم المتحدة حول مواضيع مختلفة تشمل المرأة، مقاربة النوع، الطفل.

سابعا: على مستوى العفو والافراج المقيد بشروط

❖ **تدابير العفو المقترحة من طرف لجنة العفو:**

تلعب مؤسسة العفو دورا مهما في تحفيز النزلاء على تحسين سلوكهم وتشجيعهم على الانخراط في البرامج التأهيلية من جهة، ومن جهة أخرى تساهم بشكل مباشر في التخفيف من ظاهرة الاكتظاظ بالسجون.

13

وتفاعلا مع توصيات المنظمات الحقوقية بشأن تفعيل آليات الإفراج المبكر للتخفيف من ظاهرة الاكتظاظ وحالة العود وتكلفة العدالة وكذا التوجيهات الملكية السامية التي تعتبر أن إرساء دولة الحق والقانون وتحقيق التنمية المستدامة مشروط بمشاركة جميع أبناء الوطن. لذا حث جلالة الملك على الزيادة من فرص الإفراج والتي يعتبر العفو الملكي والإفراج المقيد بشروط أحد أهم صورها، وقد استفاد من آلية العفو خلال هذه السنة 26190.

❖ **آلية الافراج المقيد بشروط:**

تولي هذه الوزارة أهمية بالغة لآلية الإفراج المقيد بشروط التي تروم مكافأة المستفيدين منها من جهة، والتخفيف قدر الإمكان من الاكتظاظ الذي تعاني منه المؤسسات السجنية من جهة أخرى، لا سيما وأن هناك ضمانات تكفل إقامة المستفيدين وسط أسر أخذت على كاهلها التزام إيوائهم أو تشغيلهم وضمان عيشهم بوسائل شريفة وتحت مراقبة بعدية من قبل النيابات العامة وقضاة تطبيق العقوبات والسلطة المحلية.

وفي هذا الإطار، تشير الإحصائيات حول الإفراج المقيد بشروط إلى تطور في عدد المستفيدين من هذه الآلية، حيث بلغ عدد الحالات المستفيدة خلال هذه السنة 447 مستفيدا.

❖ **برنامج "مصالحة"**

تتميز الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الإرهاب والتطرف بكونها لم تقتصر على الجانب الردعي، بل توسعت في دراسة كافة الحلول لتطويق هذه الظاهرة من خلال تبنيها للبعد الإصلاحي لإعادة إدماج المدانين في قضايا الإرهاب.

وفي هذا السياق تم إطلاق "برنامج مصالحة" المنجز بشراكة بين المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، الرابطة المحمدية للعلماء، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وخبراء مختصين يساهمون في إغناء هذا البرنامج كل من زاويته، والذي تم تطويره بإحداث مركز مصالحة بتعليمات ملكية سامية، إذ يتضمن هذا البرنامج ثلاثة أهداف:

الأول: يتعلق بالتأهيل الديني للنزلاء المدانين في قضايا التطرف والإرهاب؛

الثاني: يهم التأهيل على مستوى الإطار القانوني المنظم لعلاقة الأفراد بالمجتمع وبالدولة وبضوابط النص القانوني، انطلاقا من معادلة الحقوق والواجبات؛

الثالث: يتعلق بالتأهيل النفسي والسيوسيو-اقتصادي عبر ادماج النزلاء المشاركين في هذه المبادرة في برامج التكوين والتعليم لتسهيل انخراطهم في سوق الشغل بعد خروجهم من السجن، وتحصينهم من الاستقطاب وتشجيعهم على الاندماج في العملية السياسية والانتخابية وفي المجتمع المدني.

وتشجيعا من جلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذه المبادرة، تم إصدار عفوه المولوي الكريم على 179 نزيلا شاركوا في "برنامج مصالحة" ما بين سنتي 2017 و2025، خلال 15 دورة تم تنظيمها إلى حدود الآن.

<u>ثامنا: السياسة الجنائية على مستوى التعاون القضائي الوطني والدولي</u>

❖ **تسليم المجرمين:**

تقوم وزارة العدل بتنسيق مع الجهات القضائية والأمنية الوطنية وباقي القطاعات المتدخلة من أجل تطوير آليات الاشتغال بخصوص تفعيل هذه الآلية.

كما تتولى هذه الوزارة، إضافة إلى عملية تبادل الوثائق عبر القنوات الديبلوماسية والقنوات التي تتيحها الاتفاقيات الثنائية، الاشراف على المرحلة الإدارية المتعلقة بإعداد مرسوم التسليم، حيث يوجه هذا الأخير

للقطاعات الحكومية المعنية بتوقيعه قبل عرضه على السيد رئيس الحكومة ليقوم بدوره بالتوقيع عليه، لتسهر وزارة العدل على تبليغ مرسوم التسليم إلى السلطات الطالبة عبر الطريق الدبلوماسي.

كما أن التعديلات الجوهرية التي تم إدراجها بقانون المسطرة الجنائية من شأنها أن تبسط حلولا عملية لبعض الإشكاليات التي أفرزتها الممارسة العملية لهذه المسطرة سواء خلال المرحلة القضائية أو الإدارية.

❖ **نقل المحكوم عليهم:**

لم يكن التشريع المغربي يتضمن مقتضيات خاصة بترحيل السجناء، ومع دخول القانون رقم 03.23 المتعلق بالمسطرة الجنائية حيز التنفيذ بتاريخ 8 دجنبر 2025، في بابه التاسع الذي نص على أحكام نقل الأشخاص المحكوم عليهم، سيوفر إطارا قانونيا وطنيا واضحا ينظم هذه المسطرة، بعد أن كانت مقيدة فقط بالاتفاقيات الدولية.

وفي هذا الصدد، عمدت وزارة العدل خلال هذه السنة إلى فتح النقاش مع عدة بلدان من بينها (السعودية، العراق، السودان، السنيغال، مصر...) من أجل دراسة السبل الممكن إعمالها من أجل التسريع في تجهيز الملفات في أفق تفعيل هذه الآلية وتحقيق الأهداف الإنسانية المتمثلة في نقل المحكوم عليهم في دول أجنبية لقضاء ما تبقى لهم من العقوبة بالمؤسسات السجنية بالمملكة المغربية مما يساهم في إعادة إدماجهم بالنسيج الاجتماعي الوطني.

❖ **الإنابات القضائية:**

تعد طلبات المساعدة القانونية والقضائية بين الدول إحدى الآليات الفعالة في الميدان الجنائي للتصدي الأمثل للجرائم الخطيرة والمنظمة منها وكذا قضايا الارهاب، كما أن هذه الطلبات عرفت تزايدا في عددها بسبب التطور التكنولوجي وازدياد حركة تنقل الأشخاص والسلع، مما حدا بهذه الوزارة من خلال تطوير المنظومة التشريعية ببلادنا إلى اعتماد آليات حديثة والتنصيص عليها في قانون المسطرة الجنائية على غرار فرق البحث الخاصة بالاختراق، إضافة إلى إجراءات يمكن أن تشملها لأول مرة طلبات المساعدة القانونية كتحديد المواقع، استعمال تقنية التناظر المرئي عند الاستماع إلى المتهمين، الشهود أو الخبراء...

❖ **اللجان الثنائية المختلطة في الميدان الجنائي:**

يتم عقد اللجن الثنائية المشتركة متى نصت على ذلك الاتفاقيات الثنائية في الميدان الجنائي أو بناء على مذكرات تفاهم موقعة بين البلدين أو بناء على مقترح يتم تقديمه من إحداهما للأخرى، إذ تسهر هذه الوزارة على عقد هذه الاجتماعات الثنائية بشكل دوري خاصة مع دول بلجيكا، اسبانيا، فرنسا، هولندا، نظرا لعدد الملفات المسجلة وكذا نظرا لطبيعة القضايا موضوع التعاون الثنائي. مما يجعل هذه اللقاءات فرصة لتبادل وجهات النظر وتقارب الأنظمة القانونية والقضائية. حيث عقدت خلال سنة 2025 اجتماعات لجن مشتركة مع كل من فرنسا بباريس وأخرى مع هولندا بالرباط، من المتوقع عقد لجنة مشتركة مع بلجيكا قبل نهاية السنة، على أن يتم عقد لجنة مشتركة مع إسبانيا خلال بداية سنة 2026.

❖ **الاتفاقيات الثنائية الموقعة في المادة الجنائية إلى غاية الأسدس الأول من سنة 2025:**

منذ تنصيب الحكومة الحالية، واصلت المملكة المغربية، ولا سيما وزارة العدل، حرصها على تطوير التعاون القضائي الثنائي في الميدان الجنائي، من خلال تبني رؤية متقدمة تقوم على الانفتاح وتعزيز الشراكات القانونية الدولية. وقد تجسد هذا الحرص في العمل على إبرام عدة اتفاقيات للتعاون القضائي، التي تُعد إطارا قانونيا لتعزيز

التعاون مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة، خاصة على مستوى القارة الإفريقية، وذلك انسجاماً مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى ترسيخ مبدأ التعاون جنوب–جنوب كخيار استراتيجي لتعزيز التضامن والتكامل بين بلدان القارة. كما يشمل هذا التوجه تعزيز التعاون مع باقي دول العالم التي تجمعها بالمملكة علاقات استراتيجية متنامية في مختلف المجالات.

❖ **الاتفاقيات في المادة الجنائية المبرمجة خلال الأسدس الثاني من سنة 2025:**

- ♦ تهم المشاريع الرائجة في المادة الجنائية الجاهزة للتوقيع بين المغرب وكل من الدول التالية: الأردن، الفيتنام وتشاد مواضيع المساعدة القضائية، نقل المحكوم عليهم بالعقوبات السالبة للحرية وتسليم المجرمين.
- ♦ مشاريع الاتفاقيات الثنائية في المادة الجنائية حول التعاون القضائي بين المغرب وكل من اسبانيا، بلجيكا، قبرص وألمانيا في إطار عقد جولات لاستكمال المشاورات بينهم.

تاسعا: تعزيز آليات الرصد والحماية

- o **قاعدة البيانات الإحصائية على مدى 20 سنة:**

باشر المرصد الوطني للإجرام مهامه في مجال ترصيد الذاكرة المؤسساتية لوزارة العدل، حيث تمت رقمنة جميع البيانات الإحصائية المتوفرة حول المتابعات والجريمة على مدى أكثر من ثلاثين سنة. ومكن هذا العمل من إعداد قاعدة بيانات شاملة تسمح بتتبع ورصد وتحليل الظواهر الإجرامية على المدى الطويل، وتوفر أساسا إحصائيا علميا لفهم تطور اتجاهات الجريمة في المغرب، حيث تم إنجاز دراسة تُقدم لأول مرة تحليلا إحصائيا لتطور الجريمة والاستجابة القضائية في المغرب، كما تم تطوير لوحة قيادة إلكترونية للمؤشرات العامة حول الجريمة بالمغرب، والتي ستوضع رهن إشارة العموم عبر البوابة الإلكترونية للمرصد.

- o **مشروع التصنيف الوطني الموحد:**

يعتبر مشروع التصنيف الوطني الموحد للجرائم (GNA_Criminalité Maroc) من أهم الأوراش الهيكلية التي أطلقها المرصد. يهدف هذا المشروع إلى وضع تسمية وطنية موحدة للجنايات والجنح والمخالفات حسب النوع، وإنشاء ترميز وطني موحد بين جميع المؤسسات والفاعلين في مسار العدالة الجنائية لأغراض إحصائية.

يستند هذا المشروع إلى التصنيف الدولي للجرائم لأغراض إحصائية الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مما يضمن مواءمة النظام المغربي مع المعايير الدولية ويمكن من المقارنة والتحليل على المستوى الإقليمي والدولي. ويشكل هذا المشروع أساسا لتوفير إحصائيات دقيقة ومتجانسة على مستوى مختلف المؤسسات المعنية بالإحصاء الجنائي.

- o **نظام المعلومات الاستراتيجي المساعد لاتخاذ القرار:**

يجري العمل على بناء نظام معلوماتي مساعد على اتخاذ القرار يتضمن هندسة متكاملة للبنية التحتية والبرمجيات والتطبيقات. يشمل هذا النظام إعداد مستودع بيانات خاص بالجريمة وتطوير مؤشرات الأداء الرئيسية التي سينتجها المرصد، والتي تساعد على فهم العوامل المساهمة في الجريمة وتقييم فعالية برامج مكافحة الجريمة.

وتتضمن البنية المعلوماتية أدوات للخرائط الجغرافية التفاعلية التي تمكن من تحليل التوزيع المجالي للجريمة، بالإضافة إلى تطوير أدوات تحليلية متطورة تدعم عملية صنع القرار بناءً على الأدلة العلمية.

كما طور المرصد نظاما رقميا يشمل تصميم وإحداث البوابة الإلكترونية للمرصد، والتي توفر لوحة قيادة تفاعلية حول مؤشرات الجريمة بالمغرب، بالإضافة إلى منصة لنشر إصدارات المرصد من تقارير ودراسات. هذه البوابة تهدف إلى تعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات للباحثين وصناع القرار والمواطنين.

المحور الرابع: الرفع من نجاعة أداء الإدارة القضائية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

من أجل الرفع من نجاعة الإدارة القضائية، تعمل الوزارة على تسهيل الولوج للعدالة ورقمنة الإدارة القضائية، وكذا الارتقاء بالبنيات التحتية للمحاكم والمباني الإدارية.

أولا: تسهيل الولوج إلى العدالة

❖ **إعداد تصور أولي حول أهمية إعداد إطار قانوني مؤسساتي للمساعدة القانونية:**

من أجل ضمان تيسير الولوج الفعلي إلى العدالة، تم العمل على تعزيز آليات المساعدة القانونية، التي يتم تقديمها للفئات الفقيرة والمهمشة، والتي تشمل وفق المعايير الدولية لحقوق الانسان، رفع الوعي وتقديم الاستشارات القانونية والترافع في المحاكم نيابة عن هذه الفئات وتعزيز حق الدفاع عليها.

وعلى هذا الأساس، تم إعداد مشروع قانون ينظم أحكام المساعدة القانونية في قانون موحد يشمل كل الجوانب المتعلقة بها، حتى تكون أحكامه قابلة للتطبيق في مختلف السياقات الوطنية، بهدف ضمان ولوج المرأة والطفل وكل الفئات الهشة للعدالة، باعتبارها إحدى أشكال التمكين القانوني للوصول إلى العدالة.

❖ **تدبير ملفات الجنسية وتتبعها:**

- **تصريحات اكتساب الجنسية المغربية:**

ابتداء من شهر يناير 2025 إلى غاية 19 شتنبر من نفس السنة توصلت الوزارة ب 62 تصريحا لاكتساب الجنسية المغربية، وقد تم اتخاذ القرار بشأن 13 منها.

- **تحسين مساطر المعالجة:**

بالنسبة لطلبات وتصريحات اكتساب الجنسية المغربية فهي تخضع في معالجتها للمساطر المحددة في قانون الجنسية المغربية، وتعتمد في جاهزيتها بالتوصل بنتيجة بحث الأمن الوطني التي تحاول الوزارة تسريعها بالتواصل المستمر والتذاكير التي تحيلها على الإدارة العامة للأمن الوطني كل 3 أشهر، خاصة بالنسبة للتصريحات التي تعرف مدة معالجة قصيرة لا تتجاوز السنة طبقا للفصل 27 من قانون الجنسية المغربية المتعلق بأجل البت في التصريح.

- **الرقمنة والتحديث:**

تم تقديم مشروع رقمنة شاملة لمساطر الجنسية المغربية، والذي قطع أشواطا كبيرة في سبيل تنزيله، حيث أنجزت المرحلة الأولى من المشروع، والعمل مستمر بهدف استكمال رقمنة باقي المساطر عن طريق إحداث منصة لتقديم طلبات اكتساب الجنسية المغربية عبر الخط.

❖ **تثمين الرصيد الوثائقي والمحافظة عليه:**

شرعت لجنة الأرشيف في تنفيذ برنامج شامل لتدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط، مع اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين منظومة الأرشيف وتنظيمها بما يضمن رقمنة فهرستها وتيسير عمليات الرجوع إليها.

- **مجال الأرشيف:**

في إطار تطبيق استراتيجية وزارة العدل في مجال تدبير الأرشيف، شهدت سنة 2025 إحداث مصلحة حفظ الأرشيف ضمن هيكلة المديريات الإقليمية للعدل، بموجب قرار وزير العدل رقم 2348.24 الصادر بتاريخ 11 شتنبر 2024. وتضطلع هذه المصلحة بالمهام التالية:

- ♦ الإشراف على تنفيذ استراتيجية الوزارة في مجال الأرشيف على المستوى الترابي؛
- ♦ تدبير الأرشيف الوسيط والنهائي للمحاكم داخل النفوذ الترابي للمديرية؛
- ♦ تتبع مشاريع معالجة الأرشيف ورقمنته؛
- ♦ إعداد تقارير دورية ورفعها إلى الإدارة المركزية لدعم اتخاذ القرار.

- **تنظيم وإعادة تأهيل أرشيف المحاكم:**

أطلقت وزارة العدل خلال سنة 2025 عملية تنظيم ومعالجة أرشيف محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، وانتقاء الأرشيف النهائي بالمحكمة الابتدائية بسلا.

- **عملية جرد الأرشيف بالمحاكم:**

أعطيت الانطلاقة يوم 03 يوليوز 2025 لعملية جرد الأرشيف بقصر العدالة بفاس، كما أعطيت الانطلاقة يوم 28 يوليوز 2025 لعملية جرد الأرشيف بكل من الدوائر القضائية بالرباط والدار البيضاء والقنيطرة والجديدة ومراكش وأكادير وطنجة وتطوان والحسيمة والناضور وفاس ومكناس وكلميم والعيون.

- **تأهيل البنية التحتية لمستودعات حفظ الأرشيف:**

عملت الوزارة على اقتناء رفوف معدنية لمستودعات حفظ الأرشيف الوسيط، لأجل الرفع من طاقتها الاستيعابية، كما تم تخصيص غلاف مالي لاستبدال الرفوف الخشبية برفوف معدنية بمستودعات حفظ الأرشيف بالمحاكم.

ثانيا: رقمنة الإدارة القضائية

- **مواصلة تنفيذ برامج الرقمنة:**

تم إطلاق مجموعة من المشاريع الرقمية المواكبة للتوجهات الاستراتيجية الكبرى لوزارة العدل، والمندرجة ضمن توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة، بالإضافة إلى الالتزامات الحكومية الرامية لتسريع التحول الرقمي بالإدارة العمومية بالمغرب.

وتأتي هذه المبادرات استجابة لمتطلبات هذه المرحلة، واستعدادا لمواكبة مختلف المقتضيات التشريعية الجديدة المنصوص عليها ضمن مشروع قانون المسطرة المدنية، والذي تضمن قسما خاصا برقمنة المساطر

والإجراءات القضائية، من أجل تيسير إجراءات التقاضي وتطويرها لفائدة المتقاضين والمهن القانونية والقضائية، وتجويد الخدمات التي يقدمها مرفق العدالة.

- **أنظمة تدبير المساطر والإجراءات بالمحاكم:**

اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير لتجويد أنظمة تدبير القضايا المدنية والزجرية، بتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، حيث تم العمل على إضافة وحدات جديدة وتحسين بعض الوحدات المتواجدة لتستجيب أكثر لحاجيات المستعملين.

- **المشاريع المنجزة والمشاريع في طور الإنجاز برسم سنة 2025:**

في إطار تجويد وإغناء وحدات النظام المعلوماتي لتدبير القضايا المدنية، تم العمل على رقمنة مجموعة من الإجراءات الجديدة في أفق بلوغ الرقمنة الشاملة لمساطر التقاضي في المادة المدنية، ويتعلق الأمر ب:

- ♦ الترقيم الأتوماتيكي للأحكام على مستوى كافة محاكم المملكة؛
- ♦ تحرير الأحكام المدنية وتوقيعها إلكترونيا (في طور الإنجاز)؛
- ♦ التدبير الإلكتروني للطيات القضائية في المادة المدنية الواردة والصادرة عن المحاكم من الخارج (في طور الإنجاز) ؛
- ♦ تفعيل نظام تدبير مشروع الملف القضائي الرقمي في المجال المدني، من خلال اعتماد المسح الضوئي للوثائق الورقية، وإدراجها ضمن نظام معلوماتي موحد. من أجل المساهمة في تحسين تدبير القضايا، وضمان الشفافية، وتسهيل الولوج للمعلومة.

وفي هذا الصدد، تم إعداد برنامج عمل متكامل لتفعيل المشروع بالمحاكم، شمل تشخيص وضعية الماسحات الضوئية الموجودة والعمل على توفير التجهيزات المطلوبة. كما تم إعداد استراتيجية خاصة بتنزيل مشروع المسح الضوئي، وتنظيم لقاءات تواصلية مع مصالح كتابات الضبط والمديريات الإقليمية لتيسير فهم وتبني آليات تنفيذ المشروع.

كما يتم العمل حاليا على إضافة وحدات جديدة وتحسين بعض الوحدات المتواجدة بنظام تدبير القضايا الزجرية، نذكر منها:

- ♦ الإكراه البدني؛
- ♦ التحقيق؛
- ♦ تدبير الطعون - الاستغناء عن المطبوعات الورقية؛
- ♦ التوقيع الإلكتروني للأحكام الزجرية؛
- ♦ ربط قاعدة بيانات نظام تدبير القضايا الزجرية بقاعدة بيانات السجل العدلي بشكل آني؛
- ♦ العقوبات السالبة للحرية؛
- ♦ تصفية الرسوم والمصاريف القضائية في الميدان الجنائي؛
- ♦ تدبير المحجوزات؛
- ♦ تدبير قضايا الأحداث؛

- تحرير الأحكام في المادة الزجرية؛
- التدبير الإلكتروني للطيات القضائية في المادة المدنية الواردة عن المحاكم من الخارج أو الصادرة منها إليه.

o **المشاريع المرتبطة برقمنة الإجراءات والأنظمة المعلوماتية:**

تماشيا مع التوجه العام للوزارة لتنزيل ورش التحول الرقمي واستكمالا لاستراتيجيتها في ميدان التحصيل، خاصة الجوانب المرتبطة بتطوير آليات التدبير الحديث وتثمينا لتعميم نظام تدبير القضايا الزجرية S@J2 على محاكم المملكة، عملت الوزارة على إنجاز المشاريع التالية:

✓ **مشروع لوحات قيادة التبليغ الزجري والتحصيل:**

يقوم هذا المشروع على استعمال ذكاء الأعمال لاستثمار المعطيات المتوفرة بالنظام المعلوماتي S@J2 في مجال تبليغ المقررات القضائية الزجرية والتحصيل، المعمم بكافة محاكم المملكة، من أجل إعداد وتوفير أداة تدبيرية تمكن من تحليل وعرض البيانات المتعلقة بهذا المجال في شكل مؤشرات وإحصائيات تفاعلية، وتوفير نظرة شاملة عن أداء وحدات التبليغ والتحصيل للمسؤولين بمختلف مستويات اتخاذ القرار في وقت مناسب حتى يتسنى لهم إعطاء التوجهات اللازمة واتخاذ الإجراءات التصحيحية لبلوغ الأهداف المسطرة ضمن استراتيجية الوزارة في هذا المجال.

✓ **مشروع رقمنة إجراءات ومساطر تحديد وتصفية الرسوم والصوائر والمصاريف القضائية:**

يتمثل هذا المشروع في اعتماد آليات التدبير اللامادي في إجراءات ومساطر تحديد وتصفية الرسوم القضائية التكميلية وصوائر المساعدة القضائية والمصاريف القضائية في الميدان الجنائي، وذلك من خلال إعداد برمجية أو تطبيقية معلوماتية مخصصة لهذا الغرض وتنزيلها بالمحاكم.

✓ **البرامج المعلوماتية المرتبطة بالتحصيل:**

- البرنامج المعلوماتي لتدبير القضايا الزجرية "SAJ2Pénal" في الشق المرتبط بالتحصيل؛
- البرنامج المعلوماتي لتدبير جنح ومخالفات السير الملتقطة آليا بواسطة الرادار الثابت.

✓ **إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها «CREOL»:**

ساهمت مصالح الوزارة ضمن اللجنة المشتركة المكلفة بتدبير الجانب المالي في مشروع إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها.

✓ **الخدمات الموجهة لمرتفقي العدالة:**

تنكب وزارة العدل على استشراف آفاق جديدة وواسعة في مجال التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وفق رؤية استراتيجية تضع جودة الخدمات المقدمة لمرتفقي العدالة في صلب أولوياتها، وذلك من خلال رقمنة شاملة لمسار المتقاضي، المواطن والمقاولة.

✓ **بوابة تقديم طلبات العفو والإفراج المقيد:**

تعتبر بوابة تقديم طلبات العفو والإفراج المقيد نظاما إلكترونيا يمكن من تقديم طلبات العفو والإفراج المقيد والأمر بالإفراج من طرف المعنيين بالأمر وذويهم والجهات المخول لها قانونا تقديم طلباتهم في وقت وجيز وفق خطوات مبسطة وسلسة مع إمكانية تتبع مآلها دون حاجة للتنقل إلى المحاكم.

تم مؤخرا تجويد هذا النظام من خلال تفعيل التبادل الإلكتروني للبيانات بين الوزارة وشعب العفو بمحاكم الاستئناف.

✓ **تجويد السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة:**

يعتبر السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة نظاما معلوماتيا متاحا لعموم المواطنين والتجار والمتعاملين الاقتصاديين الذي يتيح للدائن تسجيل مختلف الضمانات المنقولة والعمليات التي تدخل في حكمها، ويتجلى الهدف منه في إعلام مختلف الأطراف عن الممتلكات المنقولة والحقوق المترتبة عنها.

ويتم حاليا العمل على إضافة مجموعة من الوظائف الجديدة بهذه المنصة استجابة لمتطلبات كافة المتدخلين، وخاصة المؤسسات البنكية.

✓ **المنصة الرقمية للوثيقة العدلية:**

تهدف هذه المنصة إلى رقمنة المسارات والمساطر والإجراءات التي تمر منها الوثيقة العدلية وتعزيز التبادل الإلكتروني للبيانات مع كافة المتدخلين. من خلال:

- تمكين المواطنين من إيداع الوثائق والطلبات لتوثيق العقود العدلية واستخراج نسخ العقود إلكترونيا؛
- تمكين العدول من تحرير الوثائق بالمنصة وتوقيعها إلكترونيا واستخراجها إلكترونيا من المنصة؛
- تمكين قضاة التوثيق من الخطاب على الوثائق العدلية بالمنصة وتوقيعها إلكترونيا والتحقق السريع من الوثائق العدلية المودعة.

وقد تم تطوير الوحدة الخاصة بمساطر وإجراءات الزواج، والتي تمكن العدول من القيام بالخدمات التالية:

- طلب الإذن بتوثيق عقد الزواج؛
- الحصول على الإذن بتوثيق الزواج؛
- تحرير عقود الزواج؛
- الحصول على عقود الزواج؛
- طلب نسخة من عقد الزواج.

وهذه الإجراءات الرقمية مفعلة حاليا بأقسام قضاء الأسرة بكل من سلا، الرباط وتمارة.

أما بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالطلاق والعقار والوصايا والتركات فهي قيد التطوير المعلومياتي.

✓ **التبادل الإلكتروني للبيانات بين الإدارات والمؤسسات العمومية:**

عملت وزارة العدل على تصميم وتطوير منصة التبادل الإلكتروني للبيانات بين الإدارات والمؤسسات العمومية في إطار ورش التبادل الإلكتروني للبيانات بين مختلف مكونات القطاع العام. وتهدف هذه المنصة، في مرحلة أولى، إلى تعزيز التبادل الإلكتروني للبيانات بين المديرية العامة للأمن الوطني، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، من خلال استيراد مختلف البيانات اللازمة للمعالجة الناجعة للملفات بالمحاكم. وهي حاليا في طور التعميم على النيابات العامة لدى محاكم الدرجة الثانية في انتظار تعميمها على جميع المحاكم.

وفي هذا الصدد تم تسطير المشاريع التالية:

- رقمنة الاجراءات المعمول بها مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية فيما يخص الإنذارات العقارية من أجل تسريع مسطرة البيوعات العقارية بالمزاد العلني؛
- رقمنة الاجراءات المعمول بها مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية فيما يخص قضايا التعرض على مطلب التحفيظ من أجل تسريع إجراءات طالبي التعرض وتوحيدها.

✓ **المنصة الإلكترونية لتتبع تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام:**

وهي منصة إلكترونية تمكن أشخاص القانون العام من تتبع ملفات التنفيذ الخاصة بها والإجراءات المتخذة بشأنها، وقد تم تفعيل المنصة بالنسبة لعدة وزارات ومؤسسات عمومية، وتنظيم لقاءات تواصلية لتكوين ومواكبة المستعملين.

أما بالنسبة لتفعيل المنصة لفائدة الجماعات الترابية، فيتم حاليا التنسيق مع الوكيل القضائي للجماعات الترابية بهذا الخصوص.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم السهر على تضمين كافة المعطيات المرتبطة بالملفات الإدارية منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2023، وتحسيس رؤساء كتابة الضبط بأهمية الحرص على جودة البيانات ودقتها لتسريع تنفيذ الأحكام لصالح المتقاضين، وهو ما من شأنه التقليص من حالات التأخر في تنفيذ الأحكام أو الحجز على الأموال العمومية؛ وبالتالي حفظ حقوق المواطنين والمقاولات وكذا الإدارة.

✓ **منصة التبادل الإلكتروني مع الأبناك:**

تم إحداث منصة إلكترونية تمكن المؤسسات البنكية من الاستفادة من مجموعة من الخدمات الرقمية، تتجلى أساسا في الاطلاع على معلومات الملفات التي تهمها بصفتها طرفا في الدعوى سواء كانت لفائدتها أو لفائدة الغير، والمسجلة على مستوى كافة محاكم المملكة، وأيضا توفير إمكانية الأداء الإلكتروني للرسوم القضائية.

وعلى وجه الخصوص، فإن هذه المنصة ستمكن الأبناك عبر الحسابات الإلكترونية المخصصة لهم من الاطلاع على وضعية ملفاتهم الرائجة والمحكومة، وكذا ملفات التبليغ والتنفيذ على المستوى الوطني بشكل آني ووفق آخر التحيينات، وتجاوزا للصعوبات المرتبطة بصعوبة استخلاص الرسوم القضائية خاصة إذا تعلق الأمر بمبالغ مالية ضخمة يتوجب على هيئة الدفاع أداؤها عند إيداع المقال بالمحكمة، فقد تم اعتماد آلية الأداء الإلكتروني المتعدد القنوات حيث يمكن للمحامي عبر منصة المحامي للتبادل الإلكتروني مع المحاكم إشعار البنك إلكترونيا بمعلومات حول الرسم القضائي المترتب عن إيداع المقال، لكي يباشر هذا الأخير عملية الأداء.

وتعرف هذه المنصة حاليا مجموعة من التحيينات من أجل إغنائها بالوظائف التي يتم الاتفاق بشأنها في إطار ورشات عمل مع المؤسسات البنكية من أجل تحديد الحاجيات، وخاصة توفير إمكانية إطلاع الأبناك بوصفهم دائنين مفترضين على الأحكام الصادرة على الشركات في إطار صعوبة المقاولة.

والمنصة مفعلة بالنسبة للمؤسسات البنكية التالية: CIH-SOFAC، ويتم حاليا التنسيق مع بنك المغرب من أجل تسهيل عملية تعميم هذه المنصة على كافة المؤسسات البنكية.

- **منصة التبادل الإلكتروني مع شركات التأمين:**

تمكن هذه المنصة شركات التأمين، عبر حسابها الإلكتروني من:

- ♦ الاطلاع على معلومات الملفات الرائجة أو المحكومة عن بعد؛
- ♦ الاطلاع على معلومات ملفات التبليغ وملفات التنفيذ عن بعد؛
- ♦ التوصل بالإشعارات عن بعد.

وفي هذا الصدد، تم توقيع اتفاقية شراكة ثلاثية الأطراف بين وزارة العدل، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي (ACAPS)، والجامعة المغربية للتأمين (FMA) لتأطير العمل بالمنصة الإلكترونية المحدثة من أجل تبسيط وتحديث التبادلات بين المحاكم وشركات التأمين لتدبير أكثر نجاعة للمعطيات والإجراءات القضائية.

ومن أجل تخفيف العبء على محاكم الدار البيضاء والرباط التي تُحال عليها إنابات قضائية تهم طلبات تنفيذ الأحكام المتعلقة بشركات التأمين، قامت وزارة العدل بإعداد مشروع تصور حول تنفيذ الأحكام الخاصة بشركات التأمين عبر إتاحة إمكانية تنفيذها مباشرة من المحكمة التي قدم أمامها طلب تنفيذ الحكم دون الحاجة إلى إصدار إنابات إلى المحاكم المذكورة، وقد تمت مناقشة مشروع التصور مع ممثلي شركات التأمين وإغناؤه بملاحظاتهم بخصوصه في أفق إعداد التصور التقني.

- ✓ **تدبير قرب المحاكم من المصالح المالية:**

تم تحديد مجموعة من المحاكم التي سيتم تحويل تدبير أرصدة حساباتها البنكية من لدن مصالح الخزينة العامة إلى مؤسسة البريد بنك، ولاسيما تلك التي لا تتواجد بدائرة نفوذها الترابي مصالح الخزينة العامة للمملكة المؤهلة لتدبير العمليات البنكية، والتي ستحدث لهذا الغرض تحت إشراف مصالح صندوق الإيداع والتدبير، قصد تدبير إشكالية البعد من المصالح المالية تخفيفا من العبء على المواطنين والموظفين على حد سواء، وقد تم تحديد 107 محاكم، سيتم تنزيلها تدريجيا فور الانتهاء من الترتيبات الضرورية لذلك مع كافة المتدخلين في المشروع، على أساس تفعيل المشروع مطلع سنة 2026.

- ✓ **منصة الحامل الإلكتروني E-Parapheur لتدبير المراسلات:**

بعد الانتهاء من تعميم هذا النظام على مستوى الإدارة المركزية والمديريات الإقليمية للعدل، يتم حاليا الاشتغال على تنزيل منصة الحامل الإلكتروني بكتابات الضبط وكتابات النيابة العامة بالمحاكم:

- ✓ **نظام معلوماتي مندمج خاص بتدبير وتتبع برامج نجاعة الأداء:**

هو نظام طورته مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية لتضعه رهن إشارة الإدارات العمومية الراغبة في استعماله، وتعد وزارة العدل من أول القطاعات التي قامت بتنزيل هذا النظام.

- ✓ **مواكبة المستعملين لتدبير الأرشيف الإلكتروني بالإدارة المركزية:**

يهدف هذا المشروع إلى مواكبة المديريات المركزية والديوان والكتابة العامة لتدبير الأرشيف الإلكتروني الخاص بهم، في مجال التكوين وتحديد مخطط التصنيف.

ويتم حاليا الإشراف على عملية التوريد الجماعي Importation en masse للمراسلات الواردة والصادرة على مستوى الكتابة العامة برسم السنوات من 2015 إلى 2024، وكذا تكوين الموظفين المكلفين بالكتابة العامة على توريد المراسلات الواردة برسم سنة 2025.

✓ **تجويد الأنظمة الإحصائية ووضع أنظمة معلوماتية مساعدة على اتخاذ القرار:**

عملت وزارة العدل على اتخاذ مجموعة من التدابير لضمان حكامة البيانات وتعزيز نشرها وإعادة استعمالها، نذكر منها بالخصوص: تحديث النشاط الإحصائي المتعلق بقطاع العدل من خلال إنشاء منصات تعتمد تقنيات ذكاء الأعمال لتوفير تقارير ديناميكية ولوحات قيادة تفاعلية تتضمن مجموعة من المؤشرات التي تساهم في تحسين عملية اتخاذ القرار.

✓ **تطويروصيانة المنصة المساعدة على اتخاذ القرار:**

وهي عبارة عن منصة معلوماتية لذكاء الأعمال قادرة على حساب مؤشرات النجاعة القضائية ووضعها رهن إشارة المحاكم من أجل تمكين هذه الأخيرة من تتبع أدائها وقياس مدى فاعليتها ونجاعة عملها، ويتم حاليا العمل على التطوير والصيانة الدائمة لها ومواكبة المستعملين.

✓ **لوحات القيادة للتحصيل:**

عبارة عن خدمة توفر إحصائيات ومؤشرات تساعد على مراقبة الأداء بالنسبة لعملية التحصيل بالمحاكم وتحديد أفضل الاستراتيجيات والممارسات لتحسين معدل التحصيل، والمنصة حاليا في مرحلة التفعيل والتعميم.

✓ **منصة ذكاء الأعمال الخاصة بالتنفيذ المدني:**

تمكن هذه المنصة التي هي حاليا في مرحلة التفعيل والتعميم من:

- حساب مؤشرات الفعالية الخاصة بالتنفيذ المدني؛
- توفير لوحات قيادة تفاعلية وتقارير ديناميكية؛
- تحليل البيانات ذات الصلة.

✓ **منصة ذكاء الأعمال الخاصة بالتبليغ المدني:**

تمكن هذه المنصة التي هي حاليا في مرحلة التجريب من :

- حساب مؤشرات الفعالية الخاصة بالتبليغ المدني؛
- توفير لوحات قيادة تفاعلية وتقارير ديناميكية؛
- تحليل البيانات ذات الصلة.

✓ **تعزيز البنية التحتية المعلوماتية وأمن نظم المعلومات:**

- الاشتراك في حل الرسائل النصية المسبوقة الدفع (Postpaid SMS) ويهم هذا المشروع الاشتراك في خدمة SaaS التي تتيح تقديم خدمة إشعار عبر الرسائل النصية القصيرة للمواطنين بعد تقديم طلباتهم على المنصات الإلكترونية التابعة للوزارة؛
- الاشتراك في خدمة شبكة الانترنت wifi بمقرات الإدارة المركزية؛

- اشتراك الولوج إلى قاعدة بيانات الأدوات التحليلية والتعاونية لفائدة محاكم المملكة: ويتمثل هذا المشروع في استغلال أدوات التعاون التي توفرها شركة MICROSOFT من أجل إرساء أدوات تحليلية خاصة بقطاع العدل؛
- الاشتراك في قاعدة البيانات السحابية (Office 365 Entreprise E3 et Office 365 Entreprise E5) بهدف توفير تطبيقات موثوقة لفائدة المستعملين، تمنحهم إمكانية استعمال باقة الخدمات المقدمة من طرف MICROSOFT بما فيها الاجتماعات عبر الخط والمحاكمة عن بعد؛
- تجديد الاشتراك بالمنصة المتعلقة بالسجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة؛
- تجديد الاشتراك بالمنصة الإلكترونية لرقمنة عمل اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما CNASNU؛
- صيانة حل تصفية الويب الخاص بوزارة العدل (Solution filtrage WEB)ويهم هذا المشروع الصيانة المادية والبرمجية لحل تصفية الويب المعتمد على مستوى الإدارة المركزية، لتصفية المواقع المحظورة؛
- إعادة تأهيل منصة الهاتف الرقمي IP لفائدة الإدارة المركزية، ويهدف هذا المشروع لتسهيل التواصل بين مصالح الوزارة عبر تقنية IP التي تمكن من الاستفادة من خدمة الهاتف الرقمي عبر الشبكة المعلوماتية لأزيد من 2000 مستعمل؛
- الصيانة المادية والبرمجية لحل بوابة البريد الإلكتروني الخاص بوزارة العدل؛
- اقتناء وتثبيت حل تقني مدمج(Hyperconvergé) ، وسيسمح اعتماد هذا الحل بتوفير منصة متكاملة ومتقدمة لاستضافة جميع التطبيقات الحديثة مع ضمان مستوى عالٍ من التوفر؛
- اقتناء حواسيب محمولة ومكتبية لفائدة وزارة العدل؛
- اقتناء شهادات SSL لفائدة وزارة العدل، مسجلة باسم نطاق وزارة العدل، ويتم تثبيتها لاحقًا على جميع الخوادم المكشوفة خارجيًا من أجل تأمين اتصال المنصات الإلكترونية عن بعد؛
- تثبيت ماسحات بطائق الهوية من أجل ضبط الولوج إلى المحاكم وضبط المرتادين عليها – حاليا تم الاشتغال على تفعيل هذا المشروع على مستوى محاكم الاستئناف، في أفق تعميمه على المحاكم الابتدائية والمراكز القضائية.
- الاشتراك في خدمة التوقيع الإلكتروني المقدمة من طرف بريد المغرب: لفائدة مختلف الفاعلين بالإدارة القضائية من أجل توقيع الوثائق الإدارية والقضائية، والذي يعتبر شرطا أساسيا في عملية رقمنة المساطر والإجراءات بالمحاكم (عقد الاشتراك قيد الدراسة)؛
- إيواء موقع Backup، من خلال الاشتراك في خدمة SaaS احتياطية تستخدم كموقع بديل في حالة الكوارث أو الحوادث الكبرى. كما تقترح الوزارة هذا المشروع بهدف ضمان ولوج المحاكم إلى نظام المعلومات للاستجابة لجميع طلبات المواطنين خلال فترة زمنية معقولة (المشروع في طور الدراسة)؛
- صيانة منصة مركز النداء التابعة للوزارة والموجودة في الإدارة المركزية؛

- مشروع تجديد Baies de Stockage، ويهدف هذا المشروع إلى تجديد صفوف التخزين المعلوماتية وذلك لكون الصفوف المستعملة حاليا بالوزارة خارج فترة الضمان ولا يمكن صيانتها من طرف المنتج. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصفوف تتضمن جل المعلومات والبيانات التي يتم معالجتها من طرف الأنظمة المعلوماتية؛
- صيانة المنصة الافتراضية Plateforme de Virtualisation، ويهدف مشروع صيانة هذه المنصة إلى ضمان حسن سير عمل الأنظمة المعلوماتية.

❖ **على مستوى أمن نظم المعلومات:**

تنفيذا لمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 2023/02 الصادر بتاريخ 12 يناير 2023 الرامي إلى إعداد خطة عمل لتنزيل التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، داخل مدة أقصاها 6 أشهر من صدور المنشور سالف الذكر، عملت الوزارة على وضع خطة عمل للتوافق مع مقتضيات القانون رقم 05-20 المتعلق بالأمن السيبراني والتوجيهات الوطنية، والتي ساهمت في تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تشخيص الحظيرة المعلوماتية للوزارة؛
- تشخيص البرامج والتطبيقات وقواعد البيانات المستعملة من طرف المديريات؛
- تشخيص التدابير الأمنية المطبقة على صعيد الوزارة؛
- تحديد وتنزيل التدابير الأمنية الأولية على صعيد المديريات المركزية؛
- تعميم مضاد الفيروسات على حواسيب الوزارة؛
- ضم حواسيب الإدارة المركزية لمجال الوزارة الجديد؛
- التخلص من الإصدارات القديمة لنظام مايكروسوفت ويندوز ومايكروسوفت أوفيس؛
- تنفيذ مخرجات مشروع التدقيق الشامل لأمن البنية التحتية المعلوماتية للوزارة؛
- تصنيف الأصول المعلوماتية بالوزارة حسب القانون رقم 05-20 المتعلق بالأمن السيبراني؛
- لائحة قواعد المعطيات والمعلومات الحساسة الواجب حمايتها وكذا المسؤولون عن كل واحدة منها ؛
- تأهيل مكونين في مجال الأمن السيبراني؛
- استفادة موظفي الإدارة المركزية من برنامج تحسيسي في مجال الأمن السيبراني عن بعد؛
- إعداد مجموعة من التدابير الأمنية التي تخص الجانب التنظيمي من الأمن السيبراني، والتي ستساهم بشكل مباشر في الرقي بمستوى الأمن المعلوماتي للوزارة، والرفع من تقييم النضج بالنظر للمتطلبات الأمنية الأساسية التي وضعتها إدارة الدفاع الوطني.

ثالثا: الارتقاء بالبنية التحتية للمحاكم والمباني الإدارية:

أولت وزارة العدل عناية بالغة لتوفير فضاءات خدماتية، حديثة وملائمة لحسن سير العمل القضائي، سواء من خلال تشييد بنايات جديدة للمحاكم، وفق هندسة معمارية تراعي الحفاظ على الأصالة والخصوصية المغربية، أو من خلال تهيئة وتوسعة وصيانة البنايات القائمة، مواكبة للتطور في المجالات الهيكلية والتنظيمية وتيسيرا للولوج للعدالة، من خلال نهج التنميط المرتكز على معايير الجودة والأمن وسلاسة الخدمة العمومية ونجاعتها.

وقد بلغ العدد الإجمالي لمشاريع البناء والتهيئة التي تشرف عليها الوزارة، تحت إشرافها المباشر أو في إطار الإشراف المنتدب، برسم سنة 2025، ما مجموعه 84 مشروعا، بمختلف الدوائر القضائية، موزعا بين مشروع واحد تم تدشينه؛ 18 مشروعا جاهزا للتدشين؛ 18 ورشا مفتوحا في طور الإنجاز و47 مشروعا في طور الدراسة.

وفي هذا السياق، خصصت وزارة العدل لهذا الغرض اعتمادا ماليا إجماليا بلغ ما يفوق 109,3 مليون درهم إلى غاية متم شهر يوليوز من السنة الجارية، قصد توفير الوسائل اللازمة لسير عمل المحاكم، مع العمل على

استكمال تنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وتفعيل قانون العقوبات البديلة، وهو ما يعكس حجم الاهتمام الذي توليه الوزارة لتطوير المرفق القضائي وجعله أكثر قرباً من انتظارات المواطنين وتطلعاتهم نحو عدالة فعالة وناجعة.

- **مشاريع التجهيزات المكتبية:**

تحرص الوزارة باستمرار على تجديد التجهيزات المتهالكة بالبنايات القائمة من جهة واقتناء تجهيزات جديدة بالبنايات الحديثة من جهة أخرى، لفائدة القضاة والموظفين، وذلك قصد الإسهام في تحسين بيئة العمل بالمرافق القضائية والإدارية، والرفع من الإنتاجية وتسهيل الإجراءات لفائدة المرتفقين والمتقاضين

وقد قامت الوزارة منذ بدء الولاية الحكومية الحادية العشرة بتوفير التجهيزات المكتبية اللازمة، من أثاث وعتاد ومعدات، بكلفة إجمالية بلغت 71,3 مليون درهم لفائدة الإدارة المركزية للوزارة (500 ألف درهم) ومختلف الدوائر القضائية للمملكة (70,8 مليون درهم)، وهو ما أدى لارتفاع قيمة مؤشر نجاعة الأداء المتعلق ب «نجاعة تدبير المكتبيات» ليبلغ 12.351 درهما عند متم سنة 2024، والذي يقصد به متوسط كلفة اللوازم المكتبية والمعلوماتية المخصصة لكل موظف أو قاض برسم السنة المالية المعنية. وتهدف الوزارة من خلال الاستثمار المخصص للتجهيزات، إلى ضمان عمر افتراضي أطول لتلك التجهيزات، مما سيساهم في تقليص عمليات الاقتناء خلال السنوات المقبلة، وبالتالي تحقيق الاستدامة في النفقات على المدى البعيد.

ومن جهة أخرى تم تخصيص 38 مليون درهم لاقتناء السيارات السياحية والنفعية والدراجات، قصد تيسير تنقلات المسؤولين القضائيين وتمكينهم من أداء مهامهم في أفضل الظروف، إلى جانب تلبية الاحتياجات اللوجستيكية للدوائر القضائية.

- **تجهيز الفضاءات الزرقاء وخلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف:**

في ظل الالتزامات الوطنية والدولية للمغرب في حماية حقوق المرأة والطفل، تبرز الحاجة إلى اعتماد مقاربة عدالة إنسانية تأخذ بعين الاعتبار الطابع الخصوصي والاجتماعي للضحايا، لا سيما الأطفال والنساء المتعرضين للعنف أو العالقين في نزاعات أسرية. من هذا المنطلق، ومن أجل إرساء نموذج متكامل للتكفل، يراعي مبادئ حقوق الإنسان ويوفر استجابة فعالة وذات جودة لحالات العنف القائم على النوع، وتفعيلا لدور وزارة العدل في توفير العناية والاهتمام اللازمين لضمان الحماية القضائية للنساء والأطفال ضحايا العنف على اختلاف أوضاعهم، وزجر كل أنواع الإساءة التي يمكن أن تقع هذه الفئة ضحية لها، تم إحداث خلايا للتكفل بالنساء والأطفال بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية للمملكة بموجب القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء،

بالإضافة إلى الفضاءات الزرقاء، كمساحات خاصة بالأطفال داخل بنايات أقسام قضاء الأسرة تراعي فئاتهم العمرية ووضعياتهم الاجتماعية.

ففي إطار تعزيز آليات التكفل بالنساء ضحايا العنف، تم إحداث خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية، وذلك لضمان تدخل منسق وفعال يعزز من الحماية القانونية والاجتماعية لهذه الفئة، حيث تم اعتماد مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القانونية والعملية، بما يضمن التكفل السريع والفعال بالضحايا، وتيسير ولوجهن إلى العدالة ومرافق الدعم.

وفي هذا السياق، قامت الوزارة بإحداث وتجهيز 39 خلية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية، في أفق تعميم التجهيزات على كافة الخلايا المتبقية، وفقا للمعايير المعمول بها.

- ومن جهة أخرى، بذلت وزارة العدل جهودا كبيرة في إحداث 23 فضاء أزرقا، من خلال:
- تجهيز مكاتب استقبال واستماع خاصة بالأطفال الأطراف في نزاعات أسرية؛
- إحداث فضاءات مناسبة للطفل (ألعاب، ديكور مهدئ) لتقليل التوتر أثناء انتظار أو إجراء المقابلات؛
- توفير أدوات وتقنيات تساعد على التواصل الفعال مع الطفل خلال الاستماع القضائي؛
- تركيب أثاث مريح وملائم نفسيا في غرف الاستماع الخاصة بالنساء والأطفال: كراسي ناعمة، طاولات منخفضة (دمج عناصر بصرية مهدئة)؛
- عزل صوتي بسيط في هذه المكاتب لحماية خصوصية المحادثات، دون اللجوء إلى تقنيات رقمية؛
- توفير مكاتب منفصلة مخصصة للوساطة والصلح.

o **تنزيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية:**

في إطار تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وتنزيلا لمقتضيات الفصل الخامس من الدستور المغربي الذي ينص على اعتماد الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية، اتخذت وزارة العدل مجموعة من الإجراءات العملية والمنجزات الملموسة، والتي تهدف إلى إدماج الأمازيغية داخل منظومة العدالة، وتيسير ولوج المواطنين الناطقين بالأمازيغية إلى الخدمات القضائية.

وتتمثل المجهودات المبذولة في هذا الصدد فيما يلي:

- إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ترمي إلى توفير التكوين والدعم اللغوي والتقني لتيسير إدماج الأمازيغية في مرفق العدالة، مع إحداث لجان تقنية وتنفيذية لمواكبة تنزيل بنود الاتفاقية؛
- دعم البنية التحتية المعلوماتية واللوجستيكية، عن طريق توفير لافتات ولوحات تشوير بالأمازيغية بالمرافق القضائية، وكذا تجهيز فضاءات الاستقبال بدعامات مرئية ومسموعة بالأمازيغية؛
- إعداد وثائق ومطبوعات رسمية بالأمازيغية وترجمة بعض النماذج القانونية والمطبوعات الإدارية باللغة الأمازيغية، خاصة تلك المرتبطة بالخدمات القضائية الأساسية، إلى جانب العمل على إدراج الأمازيغية في المطبوعات والأظرفة ووثائق التبليغ والاستدعاء.

- **التجهيزات الخاصة بتنفيذ قانون العقوبات البديلة:**

تنزيلا لمقتضيات القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ 22 غشت 2025، لاسيما المادة 647-13 منه التي تنص على إحداث مكاتب بالمحاكم تتولى الإشراف على عملية وضع وإزالة القيد الإلكتروني بالنسبة للمحكوم عليهم في حالة سراح.

وفي هذا الصدد، شرعت الجهات المختصة، بتنسيق مع المصالح المركزية واللاممركزة لوزارة العدل، في اتخاذ مجموعة من التدابير الاستباقية الرامية إلى ضمان تنزيل فعال وسلس لمقتضيات القانون، حيث قامت بإحداث وتجهيز 62 مكتبا لحد الساعة، عقب القيام بعمليات مسح شامل لمرافق المحاكم الابتدائية بهدف تحديد الفضاءات الملائمة لإيواء المكاتب المحدثة.

- **حصيلة المنجزات في مجال البناء والتهيئة برسم سنة 2025:**

بلغ مجموع المشاريع التي باشرتها الوزارة في مجالي البناء والتهيئة، برسم سنة 2025، ما مجموعه 84 مشروعا بمختلف الدوائر القضائية، وهو ما يعكس المجهودات المبذولة لتقريب القضاء من المتقاضين والمرتفقين، في إطار تنزيل الخريطة القضائية للمملكة، واستكمال أوراش تأهيل البنية التحتية لمرافق العدالة. وقد أولت الوزارة عناية خاصة بمشروع تعميم كل من مكاتب الواجهة والولوجيات، وكذا توفير معاقل ملائمة تحفظ حقوق وكرامة المعتقلين، فضلا عن تعميم أقسام قضاء الأسرة، نظرا للطابع الاجتماعي الذي تتسم به، طبقا للتعليمات الملكية السامية في هذا الشأن.

- **المشاريع المدشنة والمشاريع الجاهزة للتدشين:**

عملت وزارة العدل على استكمال إنجاز 19 مشروعا لبناء وتهيئة وتوسعة المقار الدائمة أو المؤقتة للبنايات القضائية والإدارية، بحيث تم تدشين مشروع واحد، في انتظار تدشين 18 مشروعا متبقيا، وفقا لبرنامج يجري تنفيذه تباعا، بحيث تم تدشين بناية قسم قضاء الأسرة ببنسليمان، بتاريخ 23 يوليوز 2025، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الوزارة لاستكمال النهوض بوضعية بنايات محاكم المملكة. وقد كلف المشروع ما مجموعه 26,9 مليون درهم.

فيما بلغ عدد المشاريع المنتهية بها الأشغال والجاهزة للتدشين، 18 مشروعا، على مستوى 9 دوائر قضائية، بكلفة إجمالية ناهزت 281,38 مليون درهم.

- بناء المحكمة الابتدائية بتاوريرت؛
-بناء المحكمة الابتدائية بخنيفرة؛
-بناء المحكمة الابتدائية بجرادة؛
-بناء المحكمة الابتدائية بالحاجب؛
- بناء المركز القضائي بالحنشان؛
-تهيئة قسم قضاء الأسرة بتارجيست؛
- تهيئة المقر المؤقت للمحكمة الابتدائية ببوجدور؛
-تهيئة المركز القضائي بتندرارة؛
-تهيئة المركز القضائي ببني تجيت؛
-بناء المركز القضائي بسبت كزولة؛
-بناء المركز القضائي بتمنار؛
-بناء المركز القضائي بحد كورت؛
-بناء المركز القضائي بجرف الملحة؛
-بناء المركز القضائي بحد أولاد فرج؛
-بناء المركز القضائي بأزمور؛
-تهيئة المركز القضائي بتافراوت؛
-تهيئة المركز القضائي بتالمست؛
-تهيئة المركز القضائي بمولاي بوعزة.

- **الأوراش المفتوحة:**

تعمل الوزارة على تتبع 13 مشروع بناء في طور الإنجاز، إلى جانب مجموعة من مشاريع التهيئة والصيانة وتقوية البنية التحتية بمختلف الدوائر القضائي، وقد بلغت الكلفة الإجمالية ما قيمته 1,69 مليار درهم.

- إعادة بناء محكمة النقض؛
بناء المركز القضائي بأمزميز؛
-بناء المحكمة الابتدائية وقسم قضاء الأسرة بتحناوت؛
-بناء المحكمة الابتدائية بتارودانت؛
-بناء المحكمة الابتدائية بميدلت؛
-بناء المحكمة الابتدائية بالمحمدية؛
-بناء المركز القضائي بكتامة؛
-بناء المركز القضائي بموقريصات؛
-بناء المركز القضائي بإفران.
- بناء قصر العدالة بإنزكان؛
بناء المركز القضائي بأحفير؛
-بناء المركز القضائي بغفساي؛
-بناء المركز القضائي بتافرانت؛
-بناء المركز القضائي بواويزغت؛
-بناء المركز القضائي بمريرت؛
-بناء قسم قضاء الأسرة بسلا؛
-بناء قسم قضاء الأسرة بصفرو؛
-توسعة المحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء؛

المحور الخامس: إنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أولا: الرأسمال البشري والتدبير المندمج للمسارات الإدارية للموظفين

- **استراتيجية تعزيز وتوزيع الرأسمال البشري:**

عملت الوزارة على تطوير وتثمين الرأسمال البشري بما يعزز جودة الأداء والرفع من فعالية الخدمات المقدمة للمرتفقين.

وفي هذا الإطار، تواصل الوزارة اعتماد مقاربة حديثة في تدبير مواردها البشرية، وتنتهج في ذلك سياسة تقوم على التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات، بما يتيح الاستجابة للحاجيات الحالية واستشراف المتطلبات المستقبلية، فضلاً عن عقلنة التوظيف وتدبير الحركية الإدارية وفق مؤشرات تعكس تطور حجم الأشغال ومتطلبات الإدارة القضائية الحديثة.

- **عدد الموظفين**: هو 14938 موظفا، موزعة حسب الجنسين (ما بين 7601 إناثا و7337 ذكورا). وهذا العدد موزع بين المصالح المركزية واللامركزية، إذ تمثل نسبة 8% عدد الموظفين بالمصالح المركزية.

- **تدعيم قطاع العدل بالموارد البشرية المؤهلة:**

- **تحديد الحاجيات من الموارد البشرية:**

حرصت وزارة العدل خلال سنة 2025، على اعتماد مقاربة استباقية في تحديد التخصصات المطلوبة لتغطية الحاجيات من الموارد البشرية.

فإلى جانب التخصصات القانونية والاقتصادية، تم فتح المجال أمام تخصصات لتشمل مجالات تواكب التطور الرقمي كالإعلاميات وهندسة البرمجيات والاتصالات والشبكات، إضافة إلى تخصصات تقنية كالهندسة المدنية، وتخصصات ذات بعد اجتماعي ومعرفي كالمساعدة الاجتماعية وأصول الدين.

ويترجم هذا التنوع في التخصصات الإرادة الراسخة لبناء رأسمال بشري متعدد الكفاءات، قادر على الانخراط الفعلي في ورش تحديث العدالة، ودعم المحاكم في مهامها عبر موارد بشرية مؤهلة تتقاطع مع حاجيات الواقع العملي وتستشرف المتطلبات المستقبلية.

- **تنظيم مباريات التوظيف:**

مباريات التوظيف المجراة برسم سنة 2025:

خلال هذه السنة، تم الإعلان على 15 مباراة للتوظيف بمختلف الدرجات والتخصصات، خصص لها 714 منصب شغل، وإلى حدود شهر نونبر 2025 تم توظيف 709 موظفا جديدا موزعين بين الذكور والإناث على الشكل التالي: 493 إناثا و216 ذكورا، بفارق 5 مناصب وهذا راجع إلى عدم نجاح أي مترشح بورزازات.

أما فيما يتعلق بالمباراة الخاصة بالترشح للمزاولة مهام خطة العدالة بالخارج، التي تم إجراءها في 06 يوليوز 2025، فقد أسفرت عن نجاح 11 عدل لمزاولة المهام بسفارات وقنصليات المملكة المغربية بالخارج.

- **حصيلة الحوار القطاعي:**

تحددت جلسات الحوار القطاعي خلال منذ بداية هذا العام إلى غاية 30 غشت 2025 مع كل من النقابة الديمقراطية للعدل، الجامعة الوطنية لقطاع العدل والنقابة الوطنية للعدل في 06 اجتماعات بمعدل اجتماعين لكل هيئة.

- **التواصل والتكوين:**

تم **إحداث المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية** طبقا للمادة 13مكرر، من المرسوم رقم 2.22.400، الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 2022، المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل، المعدل بموجب المرسوم رقم 2.24.371، المؤرخ في 20 يونيو2024، وطبقا للمادة 12 من قانون المالية لسنة 2025 التي نصت على أنه "يحدث ابتداء من فاتح يناير 2025، مرفق مسير بصورة مستقلة تابع لوزارة العدل، وكذا تطبيقا للمادة 14 من المرسوم المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل، حيث صدر قرار للسيد وزير العدل رقم 2886.24 بتاريخ 26 نونبر 2024، والذي قام بتغيير وتتميم القرار رقم 1501.22 بشأن تحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة العدل، في صيغته المحينة بتاريخ 23 يناير 2025، الذي حدد الهيكلة الإدارية للمعهد، إذ يعتبر في حكم "مديرية مركزية" ضمن التنظيم الهيكلي لوزارة العدل، والذي يشمل أقطابا للتكوين تسمى مراكز، تصنف في حكم أقسام بالإدارة المركزية، تشمل ثماني عشرة مصلحة، تتبع أربعة منها مباشرة لمدير المعهد، وأربع عشرة مصلحة أخرى موزعة على باقي المراكز.

ومن أجل تمكين المعهد من مباشرة مهامه بفعالية، وتنويع موارده المالية، فقد صادق مجلس الحكومة بتاريخ 27 يناير 2025 على المرسوم رقم 1333. 2.24 بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من قبل المعهد، بالنظر إلى أن هذا الأخير يتمتع بالاستقلال المالي باعتباره من المرافق الإدارية المسيرة بصورة مستقلة، مما يسمح له بتوفير موارد مالية ذاتية عبر تقديم خدمات مؤدى عنها، إلى جانب استفادته من الدعم الحكومي عبر وزارة العدل.

ويدير المعهد مدير مركزي يعين وفقا لمقتضيات المرسوم رقم 412-12-2 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2012 المتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا، وهو المسؤول عن إعداد وتنفيذ سياسات التكوين والتطوير بالمعهد، والتنسيق مع باقي المديريات المركزية والوحدات الإدارية المعنية، وفق ما هو منصوص عليه في المادة 13 مكرر من المرسوم المحدث للمعهد، وحتى تتمكن هذه المؤسسة من القيام بالمهام المنوطة، فقد تم خلال هذه السنة تعيين كل من المدير وباقي رؤساء المراكز والمصالح العاملين تحت إمرته.

يعد إنشاء هذا المعهد خطوة أساسية في ترسيخ البعد المؤسساتي لتكوين وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز مهنية موظفي كتابة الضبط الذين يشكلون العمود الفقري للعمل الإداري بالمحاكم، والمهندسين الذين يضطلعون بمهام تقنية متخصصة، إضافة إلى باقي الموظفين النظاميين العاملين بالمحاكم من متصرفين ومساعدين اجتماعيين... ، كما يمتد نطاق عمل المعهد ليشمل تطوير مهارات مختلف المهن القانونية والقضائية المساعدة للقضاء، كالمفوضين القضائيين والخبراء والتراجمة وغيرهم من المهنيين الذين يلعبون أدوارا محورية في تيسير العمل القضائي وضمان سير العدالة، بما ينسجم مع أهداف الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة، ويواكب متطلبات الرقمنة والتحديث الإداري، ويدعم ثقة المواطنين في جودة ونجاعة المرفق القضائي، إذ أنه ليس مجرد مشروع تكويني فحسْب، بل هو دعامة استراتيجية لترسيخ إصلاح منظومة العدالة، عبر الاستثمار المستدام في العنصر البشري وضمان ملاءمة الكفاءات مع متطلبات العصر.

هذا، ويستند المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية، على إطار قانوني واضح المعالم يدمج بين كونه بنية إدارية تابعة لوزارة العدل، وكونه مصلحة مسيرة بصورة مستقلة، مما يمنحه المرونة اللازمة لاتخاذ القرارات، وتحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية، والتي تتمثل في ضمان استمرارية برامج التكوين الأساسي والمستمر بشكل مؤسساتي بدل الاقتصار على مبادرات ظرفية، وذلك من خلال ما يلي:

التكوين الأساسي: يهدف إلى إدماج الموظفين الجدد (منتدبون قضائيون، محررون قضائيون...) عبر برامج تجمع بين الجانب النظري (المعارف القانونية والإدارية) والجانب التطبيقي (المحاكاة والتدريب الميداني)، وقد استفاد من هذا التكوين إلى حدود 31 يوليوز 2025حوالي 332 موظفا جديدا.

التكوين المستمر: يستهدف الموظفين الممارسين بمختلف الفئات (مسؤولون إداريون، مساعدو القضاء، المحاسبون، موظفو أقسام قضاء الأسرة، المشرفون على المعلوميات...)، ففي هذه السنة وإلى حدود 31 يوليوز استفاد من هذا التكوين حوالي 1242 موظفا.

- **تكوين الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل:**

تواصل الوزارة مساهمتها في تنفيذ البرامج التكوينية لفائدة المسؤولين الإداريين الجدد والموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل والتصفية بمحاكم المملكة، وقد شملت الحصص التكوينية مجموعة من المواضيع أهمها:

- تدبير وحدات التبليغ والتحصيل بالمحاكم؛
- المبادئ العامة لتحصيل الديون العمومية؛
- إجراءات تحصيل الغرامات والإدانات النقدية؛
- تحديد وتصفية الرسوم القضائية التكميلية وصوائر المساعدة القضائية؛
- تحديد وتصفية المصاريف القضائية في الميدان الجنائي.

- **الزيارات الميدانية لتتبع وتقييم الأداء لوحدات التبليغ والتحصيل:**

في إطار تنفيذ برامج تفقد المسطرة، قامت اللجن التابعة للوزارة خلال سنة 2025 بزيارات تفقدية لتتبع وتقييم الأداء لوحدات التبليغ والتحصيل بعدد من المحاكم والمراكز القضائية.

ويتوخى من هذه الزيارات الميدانية تحقيق مصداقية المقررات القضائية والحفاظ على حجيتها، علاوة على الرفع من مداخيل خزينة الدولة في الجانب المرتبط بالغرامات والإدانات النقدية المحكوم بها والصوائر والمصاريف القضائية، إلى جانب إعادة بث دينامية جديدة بهذه الوحدات.

- **تدبير وضعية المحاسبين بصناديق المحاكم:**

تقوم الوزارة على مدار السنة بإنجاز وتحيين قرارات تعيين الموظفين المكلفين بمهام الحسابات بصناديق المحاكم، حيث تم تحيين ما مجموعه 100 قرار بتعيين محاسب، كما بلغ مجموع الموظفين المعهود إليهم مهمة مسك الحسابات والصندوق ما مجموعه 804 محاسبا قارا، 589 من الذكور، و215 من الإناث.

- **تكوين المنتسبين للمهن القانونية والقضائية:**

تواصل الوزارة جهودها في مجال التكوين، من خلال تنظيم ورشات ودورات تكوينية تستهدف مختلف فئات المهنيين التي تدخل في مجال اختصاصها.

- **التدبير المحكم للمنازعات التي تعد الوزارة طرفا فيها:**

في إطار تعزيز نجاعة الأداء من أجل تحقيق نتائج تتعلق بعدد القضايا المحكومة لصالح الوزارة حسب موضوع الدعوى، عملت الوزارة على اتخاذ مجموعة من التدابير منها:

- ♦ تفعيل اليقظة وتتبع العمل والاجتهاد القضائي واستثماره في إعداد المذكرات الجوابية؛
- ♦ إجراء دورات تكوينية لفائدة الموظفين داخل المصلحة في مختلف أنواع المنازعات لتلافي الأخطاء والحد من الاختلالات في تدبير القضايا خاصة في مجال المسؤولية الإدارية والصفقات العمومية.

في حين أن النتائج المحققة تتمثل في ارتفاع عدد القضايا المحكومة لصالح الوزارة بما مجموعه 144 ملفا، بالموازاة مع انخفاضها في القضايا المحكومة ضدها بما مجموعها 54 قضية، وبالنسبة لعدد الملفات المنفذة، نجد 03 ملفات منفذة عن سنة 2025، و13 ملف التنفيذ في طور الدراسة، مما يدل على التزام الوزارة بتطبيق القانون لاسيما الفصل 126 من الدستور.

المحور السادس: تعزيز التعاون في مجال العدالة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

- **مشاريع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:**

1. برنامج التعاون الثلاثي بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي ومجلس أوربا "MA JUST" ؛
2. برنامج التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي PNUD؛
3. تمديد برنامج PRIMA؛
4. مشروع مذكرة تفاهم في مجال الرقي وتبادل الخبرات بين هذه الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء بسلطنة عمان؛
5. مشروع مذكرة التفاهم بين هذه الوزارة والمنظمة الدولية للهجرة OIM في مجال حماية حقوق المهاجرين وتعزيز ولوجهم للعدالة؛
6. مشروع برنامج عمل لسنتي 2025-2026، تنفيذا لمقتضيات بروتوكول التعاون الفني بين هذه الوزارة ووزارة العدل بجمهورية مصر العربية الموقع بتاريخ 12 مايو 2006.

- **مشاريع الاتفاقيات على المستوى الوطني:**

1. مشروع اتفاقية تعاون وشراكة بين العصبة المغربية لحماية الطفولة ووزارة العدل؛
2. مشروع اتفاقية شراكة بين وزارة العدل ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
3. مشروع اتفاقية تبادل البيانات بين وزارة العدل ووزارة التجهيز والماء؛
4. مشروع اتفاقية تبادل البيانات بين وزارة العدل ووزارة النقل واللوجستيك؛
5. ميثاق التعاون والشراكة بين الوكالة القضائية للمملكة ووزارة العدل وقطاعات أخرى.

- **المشاركة في أشغال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي:**

انخرطت الوزارة في أشغال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي خصوصا أشغال الفريق العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات الاستثمارية، وقد شاركت من خلاله في إعداد وبلورة مجموعة من الآليات الدولية، التي تعتبر أحد عناصر إصلاح نظام تسوية المنازعات، والتي تتعلق أساسا ب:

- النظام الأساسي للمركز الاستشاري لتسوية منازعات الاستثمار بشأن حل المنازعات - إصلاح نظام المنازعات بين المستثمرين والدول- التجارة الإلكترونية- الضمانات المنقولة؛
- النظام الأساسي للآلية متعددة الأطراف لحل النزاعات.

- **المشاركة في المفاوضات المتعلقة بمجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والجهوية المتعلقة بالاستثمار:**

شاركت الوزارة بفعالية في المفاوضات المتعلقة بمجموعة من الاتفاقيات الاستراتيجية، تضمنت:

- اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة؛
- الملحق المتعلق بحل النزاعات لبروتوكول الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛
- آلية حل النزاعات لاتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

- **تدبير آليات التعاون القانوني والقضائي في الميدان المدني والتجاري:**

- **في مجال تعزيز علاقات التعاون القضائي الثنائي:**

- عقد جولة المفاوضات الثانية بشأن اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية بين المملكة المغربية وجمهورية كازخستان؛
- عقد جولة مفاوضات بشأن اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية بين المملكة المغربية وجمهورية الكونغو الديموقراطية على هامش أشغال الاجتماع التحضيري للجنة المشتركة المغربية الكونغولية؛
- انعقاد الدورة الواحدة والعشرين للجنة الاستشارية المختلطة المغربية الفرنسية في الميدان المدني، والتي تم خلالها تقييم حصيلة التعاون القانوني بين البلدين وتدارس الملفات الفردية المعالجة في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تجمع البلدين، كما تم عرض خطاطة الإجراءات المتعلقة بطلبات الكفالة العابرة للحدود؛
- تنفيذ برامج وخطط العمل الموقعة مع كل من العراق والسينغال والكوت ديفوار والتشاد والغابون وغامبيا والبنين؛
- إحداث لجنة استشارية مختلطة مع قطر ومع بعض الدول العربية؛
- تقديم التجربة المغربية للمملكة السعودية وجمهورية العراق في مجال تطبيق اتفاقية لاهاي المتعلقة بالمظاهر المدنية للاختطاف الدولي للأطفال.

- **في مجال تعزيز علاقات التعاون القضائي المتعدد الأطراف:**

- المشاركة في إعداد برنامج عمل المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية والمساهمة في بلورة التصورات بشأن أنشطته؛
- المساهمة في إعداد برنامج مجلس وزراء العدل العرب؛
- تبادل الخبرات والممارسات الفضلى في مجال تطبيق الاتفاقيات متعددة الأطراف؛
- توزيع دليل عملي بشأن اتفاقيات لاهاي للقانون الدولي الخاص على الدول الإفريقية.

- **مذكرات التفاهم والاتفاقيات والمفاوضات:**

- المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية العربية الجديدة للاستثمار؛
- المشاركة في المفاوضات المتعلقة بإدراج التحكيم على مستوى الملحق الخاص بفض النزاعات وتلافيها التابع لبروتوكول الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛
- المشاركة في المفاوضات المتعلقة بتعديل البرتوكول الخاص بحل النزاعات لاتفاقية الاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي.

- **تعزيز دوروزارة العدل في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب:**

تم يوم الخميس 06 مارس 2025، التصويت بالإجماع من طرف مجلس الشؤون العامة والسياسة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص على قرار استضافة المملكة المغربية للمكتب الإقليمي الافريقي للمؤتمر.

تم يوم الاثنين 02 يونيو 2025 بالرباط، توقيع هذه الاتفاقية، وأضحى المكتب الإقليمي منصة دائمة لتيسير انخراط الدول الإفريقية في مختلف آليات عمل مؤتمر لاهاي، وتفعيل الاتفاقيات المنبثقة عنه.

وفي يوم الأربعاء 09 يوليوز 2025، بالرباط، تم افتتاح المقر الرسمي للمكتب الإقليمي لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص لإفريقيا، بحضور الأمين العام للمؤتمر، السيد كريستوف بيرناسكوني.

وبذلك صار بإمكان الدول الإفريقية الولوج إلى الدعم الفني والتقني اللازم لتفعيل اتفاقيات لاهاي، دون الحاجة إلى الرجوع إلى المقر المركزي بلاهاي.

- **تعزيز آليات التعاون الدولي في المجال الأسري:**

يشكل تعزيز آليات التعاون الدولي في المجال الأسري ضرورة استراتيجية لاستلهام أفضل الممارسات العالمية، ومواكبة التطورات القانونية، وضمان حضور وزارة العدل المغربية على المستوى الدولي بما يعزز كفاءتها وقدرتها على تحديث منظومة العدالة الأسرية. وقد برزت الحاجة إلى الاطلاع على التجارب الدولية، والمساهمة في وضع أطر قانونية ملزمة، وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية والدول الصديقة، لضمان تطوير آليات متطورة للوساطة، والمساعدة القانونية، وحماية حقوق الطفل والأسرة، وفق المعايير الدولية:

- المشاركة في اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي لمناقشة اتفاقية جدة لحقوق الطفل، والتفاعل مع جامعة الدول العربية في صياغة خطة العمل الإقليمية؛
- الاطلاع على التجارب الإسبانية والفرنسية والبلجيكية في مجال الوساطة والمساعدة القانونية.

- **الأنشطة العلمية:**

تعتبر الأنشطة والتظاهرات العلمية أداة استراتيجية فعالة لتعزيز الوعي القضائي والمجتمعي، وتطوير الممارسات المهنية، بما يواكب المستجدات القانونية والاجتماعية.

هذا، وقد عملت الوزارة على تنظيم وإدارة مجموعة من الأنشطة العلمية، شملت ندوات وطنية، ومؤتمرات، وأيام تواصلية ولقاءات تشاورية..

- تنظيم ورشة تكوينية لفائدة أطر صندوق الإيداع والتدبير حول الأليات البديلة لحل المنازعات؛
- تنظيم لقاء تشاوري مشترك بين الوزارة والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بخصوص احتساب مساهمة المرأة في تنمية ثروة الأسرة، بتاريخ 14 مارس 2025.

المحور السابع: تخليق منظومة العدالة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

- **مجال المراقبة والتفتيش والتدقيق والتقييم:**

فيما يتعلق بتفتيش محاكم المملكة برسم سنة 2025، قامت المفتشية العامة بتفتيش ما مجموعه 18 محكمة موزعة على الشكل التالي: 12 محكمة ابتدائية، 03 محاكم متخصصة و03 محاكم استئناف، كما قامت بالتفتيش الشامل للمديرية الإقليمية للعدل بأكادير.

- **تدقيق الصفقات العمومية:**

خلال سنة 2025، قامت المفتشية العامة بتدقيق أربعة (04) صفقات في إطار تنزيل مقتضيات النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.

- **معالجة التظلمات المحالة من طرف مؤسسة وسيط المملكة:**

أحيل على المفتشية العامة من مؤسسة وسيط المملكة خلال سنة 2025 مجموعة من التظلمات تم القيام بالأبحاث والتحريات في الوقائع الواردة فيها، واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها مع رفع نتائج الأبحاث إلى المؤسسة.

- **الأبحاث والتحريات:**

عدد الملفات المفتوحة	الإجراءات
13	ملفات قيد التتبع بسبب إجراءات في طور الإنجاز أو متابعات قضائية جارية أو لم تكتسب الأحكام الصادرة فيها حجية الشيء المقضي به.
10	إعمال المقتضيات القانونية المتعلقة بالمتابعات التأديبية.
03	الإعفاء من المسؤولية بكتابة الضبط وكتابة النيابة العامة والمديريات الإقليمية.
03	إثارة الانتباه بسبب إخلالات مهنية بسيطة لا ترقى لدرجة الهفوات الخطيرة التي تستدعي المساءلة التأديبية.
00	الحفظ بعد تسوية الوضعية أو لعدم ثبوت صحة الوقائع والادعاءات، أو بسبب عقد صلح.
المجموع	29

- **الإشراف على المهن القانونية والقضائية وتخليقها:**

ضمانا لاحترام مبادئ العدالة والشفافية وفق النصوص القانونية والتنظيمية، نظم المشرع عمل مجموعة من اللجن التي تشرف على تنظيم ومراقبة ممارسة المهن القانونية والقضائية.

ويتعلق الأمر بلجنة ممارسة كل مهنة تعقد اجتماعاتها وفق مقتضيات النصوص المؤطرة للمهن وتعلن عن مخرجات نتائج أشغالها التي تتضمن البت في المتابعات التأديبية والوضعيات الفردية لكل ممارس.

- **المقررات الصادرة بشأن الوضعية الفردية لممارسي المهن القانونية والقضائية:**

تم إصدار قرارات تهم مهنة التوثيق، حيث تم إعفاء 04 موثقين، وتوبيخ 04 ، وتوجيه إنذارا ل 04 ، في حين تم إيقاف مؤقت ل 12 موثق وعزل 07 كما تم السحب من جدول الخبراء القضائيون ما مجموعه 227 خبير قضائي، وبالنسبة لمهنة العدول تم إسقاط 07 عدول وإعفاء 04، وتم إعفاء مفوض قضائي واحد ، وتوبيخ 02

مفوضين، إنذار 03 مفوضين والسحب المؤقت ل 03 مفوضين وتوقيف مؤقت لمترجم محلف لدى المحاكم، وبالنسبة للنساخ، فقد تم إعفاء 17 ناسخ من التكليف.

- **منجزات التتبع وتقييم الأداء المهني والإداري:**

في إطار الرؤية التي تنهجها الوزارة في دعم مقومات الحكامة الجيدة، من خلال اشتغالها المنتظم على رصد مختلف الاختلالات الإدارية والمهنية وتتبع سير العمل داخل المصالح المركزية واللاممركزة.

- **التقارير الواردة على الوزارة برسم سنة 2025**:

عملت الوزارة على معالجة مجموعة من الملفات المتعلقة بالإخلالات المهنية، إضافة إلى معالجة مختلف التقارير التي تهم سير الأشغال بمختلف الوحدات الإدارية، حيث تتمثل هذه التقارير الخاصة بالموظفين في 51 تقرير، موزعة بين 02 تظلمات، 47 تقرير إخباري و02 شكايات، أما فيما يتعلق بالتقارير التي تهم سير الأشغال فقد حددت في ما مجموعه 73 تقرير.

- **معالجة الملفات التأديبية:**

في إطار المقاربة التي تروم التصدي لكل مظاهر الانحراف والتجاوزات التي يمكن أن تسجل في القطاع، عملت الوزارة خلال الفترة الممتدة من 2025 إلى غاية 2025/07/31، على معالجة ما مجموعه 37 مخالفة تهم عدد من الملفات التأديبية المترتبة عن إخلالات مهنية والتي عددها 17 أو متابعات قضائية والتي عددها 20، وقد تنوعت العقوبات التأديبية في هذه الملفات ما بين الإنذار (موظفان)، التوبيخ (موظفان)، الحذف من لائحة الترقي(موظف واحد)، العزل (ستة موظفين) ، الحرمان المؤقت من كل أجرة باستثناء التعويضات العائلية (عشرة موظفين)، الإحالة الحتمية على التقاعد (موظف واحد) والموقوفون المؤقتون عن العمل (خمسة عشرة موظفا).

أما فيما يخص ملفات رد الاعتبار، فقد بلغ عددهم 7 موظفين.

المحور الثامن: السعي لتحقيق المناصفة وتكريس مقاربة النوع في استراتيجية الوزارة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

واصلت الوزارة تنزيل وتنفيذ التزاماتها بخصوص برامج تفعيل مقاربة النوع الاجتماعي من خلال ما يلي:

- الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026، وتتضمن ثلاثة محاور رئيسية وهي:
  - التمكين والريادة للمرأة الذي حدد إجراءات عملية للرفع من نسبة نشاطها؛
  - الوقاية والحماية للنساء ومحاربة العنف ضدهن؛
  - تعزيز القيم لمحاربة الصور النمطية والنهوض بحقوق النساء ومحاربة كل أشكال التميز.
- العمل على تنزيل مقترحات خارطة الطريق التي انبثقت من خلال تحليل النوع الاجتماعي لقطاع العدالة(AGS)، والذي تم بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا الغربية التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا) ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، وقد تمت هذه الدراسة التحليلية بتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة؛

- تعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي على المستوى الترابي عبر إحداث نقاط ارتكاز خاصة بالنوع الاجتماعي على مستوى المديريات الإقليمية التابعة لوزارة العدل؛
- استكمال تنفيذ برنامج دعم التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية للموظفات والموظفين، والذي يسعى إلى إحداث حضانات لفائدة أطفال الموظفات والموظفين بمقر الوزارة وبالمحاكم، وذلك وفق برنامج زمني حددت فيه الفضاءات القضائية ذات الأولوية؛
- دعم خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف؛
- تأهيل خدمة المساعد(ة) الاجتماعي(ة)؛
- إحداث مرافق لخدمات التمريض؛
- حضور ندوات والمشاركة في ورشات ضمن استراتيجية الوزارة للرصد التشريعي والقضائي، وذلك بهدف فهم أفضل للقضايا المتعلقة بولوج النساء إلى العدالة، بما في ذلك الصور النمطية السائدة داخل المنظومة القضائية، وكذا الحماية من العنف والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي.

- **تعزيز أقسام قضاء الأسرة:**
  - **تيسير ولوج المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة للعدالة:**

لقد تم وضع آليات تنظيمية وقانونية ومؤسساتية تضمن تيسير الولوج الفعلي للعدالة، وتوفير المصاحبة والدعم للفئات في وضعية هشاشة، وتأطير عمل المكاتب وتوحيد ممارساتها، مع تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومة والإجراءات القانونية، باعتماد سلسلة من التدابير العملية شملت، تعميم وتنميط الفضاء الأزرق، بحيث تعمل الوزارة من خلال قسم قضايا الأسرة والجنسية على مواصلة تتبع ومواكبة إحداث وتجهيز الفضاءات الزرقاء بأقسام قضاء الأسرة بالتدرج، بناء على الإمكانيات الخاصة للوزارة، كما قامت بتنظيم المكاتب إداريا، وإعداد إطار قانوني للمساعدة القانونية، وإصدار دلائل عملية تهم المساعدة الاجتماعية، بما يسهم في إرساء عدالة أسرية فعالة، شاملة، ومستجيبة لاحتياجات المواطنين والفئات الهشة على حد سواء.

- **تعزيز تمثيلية النساء بالقطاع:**
  - **تكريس مقاربة النوع في استراتيجية الوزارة:**

في إطار حرص الوزارة على ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، وتمكين الكفاءات النسائية من تولي مناصب المسؤولية، حيث أصبحت العديد منهن يشغلن مناصب ومسؤوليات داخل الأقسام والمصالح التابعة للوزارة، بحيث تتولى سيدة منصب مفتشة عامة، وسيدتان منصبا مديريتين بالإدارة المركزية، و12 رئيسة قسم بالمصالح المركزية، و6 رئيسات قسم بالمصالح اللاممركزة، و39 رئيسة مصلحة بالمصالح المركزية، و18 رئيسة مصلحة بالمصالح اللاممركزة، أي ما مجموعه 86 سيدة في مناصب المسؤولية.

وبالنسبة لتمثيل المرأة في المهن القانونية والقضائية، ومواكبة التغيرات الاجتماعية داخل الأسرة المغربية، فقد برزت الحاجة إلى رصد الوضع الفعلي للمرأة في المنظومة القضائية، وتحليل البيانات المتعلقة بالزواج والطلاق، وفهم إكراهات الأسر المغربية ورهانات المستقبل، لتوجيه السياسات العمومية واستراتيجيات الوزارة بما يحقق المساواة ويعزز العدالة.

واستجابة لهذه الحاجيات، قامت الوزارة بإعداد مجموعة من الدراسات الميدانية والتحليلية، منها دراسة حول "حضور المرأة في المهن القانونية والقضائية"، ودراسة حول "الأسر المغربية: إكراهات الواقع ورهانات المستقبل" اعتمادا على الحصيلة الإحصائية 2019-2024 بالإضافة إلى دراسات حول الإحصائيات السنوية للزواج والطلاق، والتي توجد حاليا في طور الطباعة. تهدف هذه الدراسات إلى تقديم رؤى علمية دقيقة لدعم صنع القرار، وتعزيز السياسات المستجيبة لمتطلبات المساواة بين الجنسين، وتكريس مبادئ مقاربة النوع في كافة برامج الوزارة.

- **مقاربة النوع في وحدة التبليغ والتحصيل:**

وفي إطار مقاربة النوع، سُجل ارتفاع لعدد النساء المكلفات بتبليغ وتحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط انسجاما مع توجه الوزارة الرامي إلى تكريس هذه المقاربة وحرصها على فتح المجال لكافة الكفاءات النسائية الراغبة في المساهمة بالنهوض بهذا الورش سواء على مستوى المحاكم أو الإدارة المركزية، ويبلغ عدد النساء المعينات بقرار بوحدات التبليغ والتحصيل بمحاكم المملكة 453 موظفة من أصل 1559، بنسبة تفوق 29,05%.

المحور التاسع: التواصل على المستويين الوطني والدولي

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

- **التعاون مع البرلمان على مستوى الرقابة البرلمانية:**

في إطار استمرارية التواصل بين الوزارة والبرلمان بغرفتيه، توصلت الوزارة إلى حدود شهر شتنبر 2025 بما مجموعه 250 سؤالا، منها 111 سؤالا كتابيا، و139 سؤالا شفويا. الوارد منها من مجلس المستشارون 163 سؤالا، ومن مجلس المستشارون 87 سؤالا، تقدمت به مختلف الفرق والمجموعات النيابية سواء بمجلس المستشارون أو بمجلس المستشارون في مختلف المواضيع نذكر من أهمها: تقريب العدالة من المواطنين، مشاكل ترتبط بالأحكام القضائية كالتبليغ والتنفيذ وأخرى ترتبط برقمنة العدالة والخريطة القضائية وتعزيز مقاربة النوع في المجال القضائي وتطوير البنية التحتية للمحاكم ومجال حقوق الإنسان، وقد حرصت الوزارة على احترام الآجال الدستورية للجواب على مختلف الأسئلة والتجاوب السريع معها، من خلال الإجابة عنها بنسبة 95%، في انتظار الإجابة عن باقي الأسئلة

المتوصل بها مؤخرا، مرفقة بجميع الشروحات والتوضيحات والإحصائيات بشأنها، في إطار احترام المكانة الدستورية للمؤسسة البرلمانية.

والجدول التالي يوضح توزيع هذه الأرقام:

سنة 2025	سؤال شفوي	سؤال كتابي	المجموع
مجلس المستشارون	78	85	163
مجلس المستشارون	61	26	87
المجموع	**139**	**111**	**250**

- **الأنشطة الوطنية والدولية:**

تعتبر الأنشطة والتظاهرات العلمية أداة استراتيجية فعالة لتعزيز الوعي القضائي والمجتمعي، وتطوير الممارسات المهنية.

وفي هذا الصدد، عملت الوزارة على تنظيم وإدارة مجموعة من الأنشطة العلمية، حيث تميزت هذه الأنشطة بجودة الخبرات المشاركة، حيث جمعت نخبة من المسؤولين والخبراء، وممثلين عن المجتمع المدني، ما أضفى عليها بعدا تشاركيا وعمليا، أتاح الاستفادة من تجارب متعددة ومعايير عالية، ومن بين هذه الأنشطة:

- تنظيم ورشة تكوينية لفائدة أطر صندوق الإيداع والتدبير حول الأليات البديلة لحل المنازعات؛
- تنظيم لقاء تشاوري مشترك بين الوزارة والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، برئاسة السيد وزير العدل، بتاريخ 14 مارس 2025 في إطار الانفتاح على التجارب المقارنة بخصوص احتساب مساهمة المرأة في تنمية ثروة الأسرة.
- المشاركة في تنظيم المؤتمر الدولي مع نقابة المحامين الدولية حول قانون الشغل والتنوع يوم الأربعاء 02 أبريل 2025؛
- المشاركة في تنظيم المؤتمر الدولي حول القانون الدولي الخاص مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أيت ملول بأكادير؛
- المشاركة في تنظيم الذكرى المئوية لمهنة التوثيق مع المجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب؛
- تنظيم لقاء تواصلي لفائدة رؤساء هيئات التوثيق الإفريقية حول المكتب الإقليمي لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص؛
- المناظرة الوطنية المنعقدة يومي 15 و16 أبريل 2025 حول تدبير المنازعات الدولية والوقاية منها، مدخل لصون المشروعية واستقرار الاستثمار وترشيد النفقات العمومية؛
- النسخة الأولى للمؤتمر المغربي الفرنسي حول الخبرة القضائية، تحت شعار: "الخبرة القضائية بين المتطلبات القانونية والمستجدات العلمية"، وذلك يومي 28 و29 ماي 2025؛
- تنظيم المؤتمر الأول لسفراء الدول الإفريقية من أجل التعريف بالمكتب الإقليمي الافريقي لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، يوم الثلاثاء 03 يونيو 2025 بالرباط؛
- مائدة مستديرة تحت عنوان: "إشكاليات وآفاق رقمنة التبليغ القضائي"، وذلك بشراكة مع اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ)، يوم الخميس 03 يوليوز 2025؛
- تنظيم الدورة 11 من اتفاقية خبراء القانون في البحر الأبيض المتوسط 2025 في الرباط بشراكة مع مؤسسة القانون القاري.

المحور العاشر: النهوض بالخدمات الاجتماعية لفائدة قضاة وموظفي العدل

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

- **على مستوى المجال الصحي:**
  - **التأمين التكميلي عن المرض:**

توفر المؤسسة المحمدية بالمجان لجميع منخرطيها الممارسين والمتقاعدين، تغطية صحية تكميلية للنظام التعاضدي وذلك في إطار عقد تأمين صحي تكميلي مع إحدى الشركات المتخصصة في المجال.

  - **الإسعاف والنقل الطبي:**

توفر المؤسسة المحمدية بالمجان لجميع منخرطيها خدمات متنوعة مرتبطة بالإسعاف والنقل الطبي في الحالات المرضية والإصابات ذات طابع استعجالي وطارئ.

  - **التأمين عن الحياة:**

تؤمن المؤسسة المحمدية بالمجان، جميع منخرطيها في إطار عقد التأمين على الحياة وذلك في حدود رأسمال مؤمن إجباري بقيمة 40.000 درهم يصرف لفائدة ذوي الحقوق في حالة وفاة المنخرط أو للمنخرط نفسه في حالة إصابته بعجز كلي، حيث عرفت هذه السنة تعويض 30 عائلة عن وفاة 03 قضاة، 15 موظف بوزارة العدل، و12 موظف بالمندوبية العامة لإدارة السجون.

  - **المساعدات الطبية:**

تقدم المؤسسة المحمدية إعانات طبية لفائدة منخرطيها في بعض الحالات المرضية الخطيرة أو المكلفة، وذلك لتمكينهم من مواجهة مصاريف العلاج التي تتطلبها وضعيتهم الصحية، حيث بلغ عدد المستفيدين هذه السنة 51 منخرط، وقدرت التكلفة الإجمالية ب 747 ألف درهم.

  - **الإقامة من أجل العلاج:**

يستفيد منخرطو المؤسسة من الإقامة مجانا بمراكز الاصطياف التابعة للمؤسسة المحمدية قصد العلاج ولذويه، حيث بلغ عدد المستفيدين 54 منخرط، وتقدر التكلفة ب 90 ألف و700 درهم.

  - **فضاءات التمريض بمقرات العمل:**

تم تجهيز فضاءات للتمريض بمجموعة من المباني التابعة لوزارة العدل منها:

- مقر وزارة العدل؛
- مقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- مقر رئاسة النيابة العامة؛
- قصر العدالة بالرباط؛
- قصر العدالة بفاس؛
- محكمة الاستئناف بالدار البيضاء؛
- المحكمة الابتدائية بطنجة؛
- المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية.

- **على مستوى مجال السكن:**
  - **برنامج «عدل سكن»:**

أبرمت المؤسسة اتفاقية شراكة مع «صندوق الضمان المركزي» تم بموجبها إحداث صندوق" عدل سكن" يتيح للمنخرطين الحصول على قروض سكنية بفوائد مدعمة من أجل شراء أو بناء سكن رئيسي أو ثانوي وذلك في حدود سقف 400 ألف درهم (تتحمل المؤسسة نسبة الفائدة كاملة في حدود سقف 150 ألف درهم، وجزء من الفائدة (2%) في حدود 250 ألف درهم، حيث بلغ عدد المستفيدين 410 منخرطا.

  - **برنامج «عدل إسكان»:**

تم إحداث صندوق لدعم التمويلات المقدمة بواسطة الأبناك التشاركية تحت اسم «عدل إسكان» من أجل دعم التمويلات المقدمة من طرف البنوك والنوافذ التشاركية، حيث استفاد 120 منخرطا.

  - **مواكبة المشاريع التي تقوم بها الوداديات السكنية لمنخرطي المؤسسة:**

تعمل المؤسسة في هذا المجال على تقديم الدعم اللازم للجمعيات والوداديات السكنية المحدثة من قبل المنخرطين، ويشمل هذا الدعم تقديم الاستشارة القانونية والإدارية والتنسيق مع المؤسسات البنكية لتمكين المنخرطين من الاستفادة والحصول على قروض مدعمة في هذا الإطار.

- **على مستوى مجال المنح والمساعدات الاجتماعية:**
  - **منحة متابعة الدراسات العليا:**

تخصص المؤسسة لفائدة أبناء منخرطيها الحاصلين على شهادة الباكالوريا بميزة "حسن جدا" أو ميزة "حسن "منحة لمتابعة الدراسات العليا تبلغ قيمتها ألف درهم شهريا (1.000,00)، تصرف لهم دوريا على رأس كل أثلث إلى غاية إنهائهم لمشوارهم الدراسي ولمدة أقصاها 5 سنوات. وقد قرر مجلس التوجيه والمراقبة هذه السنة السماح بالاستمرار في الاستفادة من المنحة في حالة الرسوب أو في حالة تغيير الشعبة مرة واحدة خلال المسار الدراسي تحت طائلة حذف المنحة بشكل نهائي مع عدم إمكانية الاستفادة من الفرصتين معا، حيث استفاد 1908 طالب ممنوح، وقدرت الكلفة ب 17 مليون و172 ألف درهم.

  - **منحة التقاعد:**

تصرف المؤسسة لفائدة كل منخرط(ة) يحال على التقاعد لبلوغ حد السن (أو بلوغ حد السن لأسباب مرضية) منحة مالية بقيمة 20 ألف درهم مكافأة له على الخدمات الجليلة التي أسداها طيلة حياته المهنية لقطاع العدل أو السجون أو المؤسسة المحمدية، حيث حدد عدد المستفيدين هذه السنة ب 69 منخرط، وبلغت التكلفة مليون و380 ألف درهم.

  - **الدعم المالي لفائدة الأبناء في وضعية إعاقة:**

رصدت المؤسسة ميزانية 2 مليون و182 ألف هذه السنة، استفاد منها 436 منخرط مخصصة لتوفير دعم مالي لفائدة أبناء المنخرطين الموجودين في وضعية إعاقة، حيث تتراوح قيمة الاستفادة ما بين 6000 و12000 درهم سنويا يتم توزيعه حسب نوع الإعاقة ودرجتها:

إعاقة عميقة: 12000 درهم، بغض النظر عن نوع وعدد الاعاقات المصاحبة؛

إعاقة ذهنية متوسطة: 8000 درهم، بغض النظر عن نوع وعدد الاعاقات المصاحبة؛

إعاقة غير ذهنية متوسطة: 6000 درهم، بغض النظر عن نوع وعدد الاعاقات المصاحبة؛

إعاقة غير ذهنية خفيفة: 6000 درهم.

- **منحة التعزية:**

خصصت المؤسسة هذه السنة مبلغ 2.000.000,00 درهم تصرف لفائدة ذوي حقوق كل منخرط توفي وهو غير مؤمن في إطار عقد التأمين على الوفاة إعانة بمبلغ 20 ألف درهم وذلك لمساعدتهم على مواجهة مصاريف الجنازة والدفن وكذا لمواجهة متطلبات العيش اليومية وتسيير أمورهم في انتظار تسوية المعاش مع الصندوق الوطني للتقاعد.

- **منحة الحج:**

تخصص المؤسسة سنويا غلافا ماليا بقيمة 2 مليون درهم (2.000.000,00درهم) يوزع بالتساوي على المنخرطين الممارسين والمتقاعدين، المنتقين في عملية القرعة لأداء فريضة الحج (التنظيم الرسمي وتنظيم الوكالات السياحية) والمستوفين للشروط المعمول بها، إذ استفاد منها 76 منخرط.

- **توزيع المحافظ المدرسية:**

بمناسبة كل دخول مدرسي جديد وباقتراح من السيد وزير العدل رئيس مجلس التوجيه والمراقبة، تمت المصادقة على استبدال خدمة منحة الدخول المدرسي بتوزيع محافظ مدرسية بلوازمها لفائدة أبناء الموظفين المرتبين في سلم الأجور 6 فما أقل، المتمدرسين في المستوى الابتدائي وفي السلكين الإعدادي والثانوي. ولذلك تم رصد مبلغ 1.500.000,00 درهم لتقديم هذه الخدمة، إذ استفاد ما مجموعه 798 منخرط.

- **المساهمة في مصاريف ولوج دور الحضانة:**

تقدم المؤسسة إعانة مالية لفائدة الموظفين المصنفين في سلالم الأجور من 5 أو 6، مساهمة منها في تكاليف ولوج الأبناء دور الحضانة، رصدت لها مبلغ 500.000,00 درهم هذه السنة.

- **على مستوى مجال النقل:**
  - النقل الوظيفي؛
  - النقل السككي؛
  - النقل الطرقي عبر حافلات سوبراتور؛
  - النقل الطرقي عبر حافلات الشركة المغربية للنقل CTM.
- **على مستوى مجال القروض:**
  - **القروض الاجتماعية:**

خصصت المؤسسة ميزانية قدرها 13.000.000 درهم موجهة لخدمة القروض الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة لفائدة منخرطيها، بحيث توفر قرض بمبلغ 20.000 أو30.000 أو 50.000 درهم يتم تسديده داخل مدة 12أو24 أو36 شهرا، وقد استفاد من ذلك خلال هذه السنة 281 منخرط، وذلك لتمكينهم من مواجهة مصاريف والتزامات خاصة، كما هو الشأن بالنسبة للمنخرطين المقبلين على الزواج الذين يمكنهم الاستفادة من تمديد مدة التسديد إلى غاية 60 شهرا.

- **القرض الاستثنائي لفائدة الملحقين القضائيين والموظفين الجدد والملحقين القضائيين المتخرجين:**

تخصص سلفة استثنائية بمبلغ 20.000 درهم لفائدة الملحقين القضائيين المتخرجين (الراغبين في الحصول عليها) وسلفة تتراوح ما بين 5.000 و10.000 درهم لفائدة الملحقين والموظفين الجدد، وقد استفاد منه

176 منخرط، من أجل تمكينهم من مواجهة بعض المصاريف الضرورية على أساس الشروع في تسديدها مباشرة بعد تسوية وضعيتهم الإدارية والمالية وذلك عن طريق الاقتطاع الشهري من المنبع خلال مدة 12 شهرا.

- **على مستوى مجال الأنشطة التربوية والثقافية والترفيهية والرياضية**
  - **الترفيه والاصطياف:**

تتوفر المؤسسة على مجموعة من مركبات الاصطياف والاستجمام، تقدم هذه المركبات للمنخرطين وذويهم مجموعة من الخدمات كالإيواء والتغذية بأثمنة رمزية.

  - **المخيم الصيفي:**

تنظم المؤسسة سنويا لفائدة أبناء منخرطيها المتراوحة أعمارهم ما بين 9 و13 سنة مخيمات صيفية تمتد على خمس مراحل.

  - **المعرض الدولي للنشر والكتاب:**

تنظم المؤسسة المحمدية سنويا لفائدة أبناء منخرطيها المتراوحة أعمارهم ما بين 9 و14 رحلة لزيارة المعرض الدولي للنشر والكتاب يستفيد خلالها الاطفال من أنشطة تربوية وتثقيفية متنوعة، حيث استفاد منها هذه السنة 598 طفلا بتكلفة 330.000,00 درهم.

  - **الدوري الوطني لكرة القدم المصغرة:**

نظمت المؤسسة المحمدية هذه السنة النسخة الثالثة للدوري الوطني لكرة القدم المصغرة، حيث عرف مشاركة 913 منخرطا بتكلفة 256.680,00 درهم.

  - **الدعم المالي للاصطياف:**

تخصص المؤسسة دعما ماليا قدره 1.000.000 لفائدة منخرطيها، يستفيد منه المنخرط في حدود 50 % من تكلفة المبيت بمؤسسات فندقية أو دور سياحية متواجدة داخل التراب الوطني، وقد تم انتقاء 499 منخرط هذه السنة للاستفادة من هذه الخدمة.

  - **دور الحضانة:**

تم إحداث دور الحضانة بالمباني التابعة لوزارة العدل، وقد تم فتحها بكل من الإدارة المركزية وقصر العدالة بالرباط وبمحكمة الاستئناف لمدينة كلميم والمحكمة الابتدائية لكل من مدن تاوريرت وبيوكرى وأيضا بمركب الاصطياف بفاس المحاذي لقصر العدالة، وذلك تحت إشراف مؤسسة تربوية متخصصة في المجال.

  - **المقاصف:**

تشرف إدارة المؤسسة وبتنسيق مع السيدات والسادة المديرين الجهويين الممثلين في شخص المديرين الفرعين على عملية تشغيل المقاصف وتدبيرها عن طريق طلبات عروض مفتوحة أمام العموم وذلك من أجل تجويد الخدمات وتقديمها بأثمنة تفضيلية. وبلغ عدد المقاصف التابعة للمؤسسة المحمدية 29 مقصف موزعة على التراب الوطني.

- **حصيلة منجزات المشاريع الاستثمارية للمؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل:**
  - **مشروع بناء مركب الاصطياف بالسعيدية:**

يهدف هذا المشروع إلى تحديث المركب وإعادة بناء فندق جديد يضم مرافق متنوعة بمساحة مغطاة إجمالية تقدر ب 11 200 متر مربع.

  - **مشاريع إحداث وتجهيز فضاءات التمريض:**

- المجلس الأعلى للسلطة القضائية بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛
- قصر العدالة بالرباط بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛
- محكمة الاستئناف بالدار البيضاء بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛
- معهد التكوين بتكنوبوليس بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛
- مقر وزارة العدل بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛
- مقر قصر العدالة بفاس بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛
- مقر المحكمة الابتدائية بطنجة بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم؛
- مقر المحكمة الابتدائية بطنجة بتكلفة تقدر ب 35.500 درهم.
- تعمل المؤسسة حاليا على إعداد الدراسات المتعلقة بإنجاز وحدات التمريض بباقي محاكم المملكة.

المحور الحادي عشر: نجاعة تدبير الموارد المالية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

❖ **المنجزات في المجال الميزانياتي ونجاعة الأداء:**

- **منجزات مشاريع تدبير الميزانية على أساس النتائج:**

قامت الوزارة خلال السنة المالية 2025 باتخاذ جميع الإجراءات الرامية إلى حسن تدبير الاعتمادات المالية المتوفرة، وترسيخ مبادئ الحكامة في تنفيذ هذه الاعتمادات وتوجيهها للنفقات ذات الأولوية بناء على الحاجيات الحقيقية لمختلف محاكم المملكة، ونقدم فيما يلي أبرز المنجزات المتعلقة بالتدبير المرتكز على النتائج:

  - **إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات:**

عملت الوزارة على توجيه مذكرات تدعو إلى إعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2026 -2028 تشمل نفقات الموظفين، ونفقات التسيير، ونفقات الاستثمار. وقد تم تجميع المعطيات المتوصل بها ودراستها ومناقشتها مع الأطراف المعنية من خلال سلسلة من الاجتماعات التشاورية، مما أفضى إلى إعداد مشروع البرمجة الميزانياتية الخاص بالوزارة وتضمينه بالنظام المعلوماتي المخصص لهذا الغرض، وتم تقديمه ومناقشته بتاريخ 22 أبريل 2025 مع لجنة البرمجة ونجاعة الأداء بوزارة الاقتصاد والمالية.

  - **إعداد الميزانية الفرعية للوزارة:**

عملت الوزارة على إعداد مقترحات للميزانية الفرعية وما يرافقها من وضعيات، وقد استند إعداد هذه المقترحات إلى البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات الخاصة بالوزارة، وإلى أولويات استراتيجيتها، وبالتنسيق مع كافة المديريات المركزية. وشملت هذه المقترحات عرضاً مفصلاً لاستراتيجية الوزارة وأولوياتها، والمشاريع المبرمجة خلال

السنة المالية المعنية، وكذا المناصب المالية المقترح إحداثها، مع التأكيد على ضرورة الرفع من الاعتمادات المخصصة لميزانية التسيير (فصل الموظفين، فصل المعدات والنفقات المختلفة) وميزانية الاستثمار.

تم توجيه هذه المقترحات إلى وزارة الاقتصاد والمالية في الآجال المحددة، وتم عرض ومناقشة مقترحات الوزارة مع اللجنة المختصة بدراسة برمجة مشروع الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 10 شتنبر2025، في أفق استكمال باقي مراحل المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية 2026 من طرف البرلمان بغرفتيه، قبل نشره بالجريدة الرسمية.

- **إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء:**

قامت الوزارة باتخاذ التدابير اللازمة لإعداد مشروع نجاعة الأداء الخاص بالسنة المالية 2026، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، والذي يتم من خلاله تقديم ملخص عن استراتيجية الوزارة، كما يبرز التوجهات الأساسية والبرامج والأهداف المرجوة والمؤشرات المرتبطة بها لقياس مدى فعالية تنفيذ البرامج والمشاريع وتحققها على أرض الواقع، كما تم إعداد تقرير نجاعة الأداء للسنة المالية 2024 الذي يوفر تحليلاً دقيقاً لنتائج الأداء، يبرز الفجوات والتحديات، ويعطي الاقتراحات والتوصيات لإجراء التصحيح، مما يرسخ ثقافة الشفافية داخل الوزارة.

وقد شهدت هيكلة البرامج المعتمدة استقراراً في إطار مشروع نجاعة الأداء، مع إدخال تحسينات وتعديلات مستمرة لضمان ملاءمتها مع أولويات الوزارة وتوجهاتها الاستراتيجية، وتتمثل البرامج المحتفظ بها في:

- البرنامج 300: المواكبة والقيادة؛
- البرنامج 301: نجاعة الإدارة القضائية؛
- البرنامج 302: تحديث المنظومة القضائية والقانونية؛
- البرنامج 303: تعزيز الحقوق والحريات.

- **تنظيم حوارات التدبير وإعداد البرامج التعاقدية:**

في إطار تبني المقاربة الجديدة لتدبير الميزانية على أساس النتائج مع ترسيخ البعد الجهوي، وانسجاماً مع المنهجية الرامية إلى منح مزيد من الصلاحيات والمسؤوليات للمدبرين مقرونة بالمحاسبة والمساءلة عبر سياسة التعاقد بين الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة، تمت دعوة المديريات المركزية والمديريات الإقليمية إلى إعداد مقترحاتها للبرامج التوقعية للنفقات السنوية برسم السنة المالية 2025.

وبناء على هذه المقترحات، تم إعداد البرامج التعاقدية بين الإدارة المركزية والمديريات الإقليمية برسم السنة المالية 2025، حيث تمت المصادقة عليها من طرف جميع المتدخلين، كما تم الاعتماد عليها كأساس لتفويض الميزانية. كما تم عقد حوارات تدبيرية خلال شهر يونيو 2025 من أجل تقييم المنجزات ومناقشة الاحتياجات المستعجلة للمديريات الإقليمية للعدل غير المدرجة بالبرامج التعاقدية من أجل إدراجها بملاحق لها.

وفي نفس السياق، تم عقد حوارات تدبيرية على مستوى الإدارة المركزية من أجل مناقشة البرنامج التوقعي الخاص بالإدارة المركزية برسم السنة المالية 2025.

في إطار سياسة ترشيد النفقات والرفع من نجاعة تدبير الموارد المالية المتاحة، قامت الوزارة بإنجاز وتنفيذ عملية تنميط شاملة للنفقات المرتبطة بالصفقات المتجددة لخدمات الحراسة والنظافة والمناولة على مستوى مختلف الدوائر القضائية. وتهدف هذه العملية إلى توحيد منهجية تحديد الحاجيات بين كافة الدوائر، ومعالجة التفاوتات المسجلة بينها، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، من خلال تحديد كميات قصوى مرجعية لكل دائرة قضائية تراعي حجم نشاطها، وطبيعة بنياتها التحتية، وعدد موظفيها وقضاتها.

ويأتي هذا التوجه في سياق يشهد ارتفاعًا متواصلًا في الكلفة الإجمالية لهذه الصفقات، نتيجة مباشرة بالأساس لرفع الحد الأدنى القانوني للأجور وفقًا لمقتضيات التشريع الاجتماعي الجاري به العمل. ويسعى هذا الإطار التنميطي الذي تم تفعيله إلى إرساء معايير موحدة تمكّن من ضبط النفقات، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، وتوجيه الاعتمادات المالية المتوفرة نحو الأولويات الاستراتيجية لقطاع العدالة.

- **الحكامة في تنفيذ الميزانية:**

حرصت الوزارة على توفير الاعتمادات المالية لإنجاز مختلف الأوراش المفتوحة، عبر القيام بكافة الأنشطة المرتبطة بالتدبير الميزانياتي بما في ذلك البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات وإعداد الميزانية الفرعية للوزارة، والتنسيق الدوري مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية...حيث شهدت الميزانية المخصصة لوزارة العدل دينامية مهمة، إذ بلغت الاعتمادات المالية المفتوحة خلال السنة المالية 2025 ما يفوق 3,4 مليار درهم على مستوى فصل الموظفين بميزانية التسيير، تأكيدًا على الأهمية التي تولها الوزارة لتعزيز الموارد البشرية وتأطيرها، كما تجاوزت الاعتمادات المخصصة لتغطية المعدات والنفقات المختلفة بميزانية التسيير 341,4 مليون درهم برسم السنة المالية 2025، مما ساهم في تحسين ظروف العمل داخل المحاكم وتوفير الوسائل اللوجستيكية الضرورية.

أما بخصوص ميزانية الاستثمار، فقد فاقت الاعتمادات المرصودة 410,4 مليون درهم برسم السنة المالية 2025، موجهة أساسًا لدعم مشاريع البناء والتأهيل وتحديث البنية التحتية، وذلك في إطار تنزيل مشاريع إصلاح العدالة وتحسين جودة خدماتها بمختلف محاكم المملكة، بينما فاقت الاعتمادات المرصودة في إطار الصندوق الخاص لدعم المحاكم 1,13 مليار درهم برسم السنة المالية 2025، وذلك في إطار تنزيل مشاريع إصلاح العدالة وتحسين جودة خدماتها، وفي هذا السياق، تم تنفيذ الميزانية المخصصة إلى غاية نهاية شهر أكتوبر 2025 بالنسب التالية: نسبة 99,69% على مستوى فصل الموظفين ونسبة 94,36% لميزانية التسيير المعدات والنفقات المختلفة، ونسبة 93,63 % لميزانية الاستثمار، و71,95% بالنسبة للصندوق الخاص لدعم المحاكم.

- **استثمار الاعتمادات المالية في تعزيز البنية التحتية ومشاريع التحول الرقمي:**

في إطار الجهود المبذولة لتعزيز البنية التحتية للمنظومة القضائية، تم توظيف الاعتمادات المخصصة خلال سنة 2025 في إنجاز مجموعة واسعة من المشاريع بكافة الدوائر القضائية، شملت مشاريع البناء والتهيئة والتوسعة، كما أولت الوزارة اهتماما خاصا لتسريع وتيرة التحول الرقمي، من خلال العمل على تنفيذ مجموعة من المشاريع الرامية إلى تحديث البنية التحتية المعلوماتية وتعزيز الأمن السيبراني.

- **استثمار الاعتمادات المالية في ضمان السير العادي للعمل بمختلف مصالح الوزارة:**

- المساعدة القضائية:

قامت الوزارة بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للمساعدة القضائية، حيث بلغ مجموع التفويضات المتعلقة بمصاريف المساعدة القضائية التي قامت بها الوزارة للمديريات الإقليمية برسم سنة 2025، ما مجموعه 30 مليون درهم، في حين بلغت الالتزامات حوالي 29,42 مليون درهم، فيما بلغت الإصدارات 27,60 مليون درهم، وذلك من أجل تنفيذ القرارات المتعلقة بمجموع 10091 ملفا مودعا بالمحاكم.

- الاشتراكات لفائدة الهيئات والمنظمات الجهوية والدولية:

تم تحويل خلال السنة المالية 2025 مجموعة من مبالغ الاشتراكات لفائدة الهيئات والمنظمات الجهوية والدولية الناشطة في مجال العدالة بما يناهز 2,4 مليون درهم:

- الإعانات والمساهمات لفائدة الهيئات والجمعيات والمؤسسات الوطنية:

تم تحويل خلال السنة المالية 2025 مجموعة من الإعانات لفائدة الهيئات والجمعيات والمؤسسات الوطنية الناشطة في مجال العدالة بما يناهز 6,5 مليون درهم:

ويتعلق الأمر أساسا بالإعانات الموجهة لفائدة المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل ومركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض إضافة إلى جمعيات المجتمع المدني العاملة بمجال العدالة.

- المبالغ المحولة لفائدة شركات التنمية المحلية لسنة 2025:

تم تحويل ما يناهز 180 مليون درهم برسم سنة 2025، لفائدة شركات التنمية المحلية، ويتعلق الأمر بشركة الرباط الجهة للتهيئة بمبلغ 100 مليون درهم، وأكادير سوس ماسة تهيئة بمبلغ 80 مليون درهم.

وذلك من أجل استكمال إنجاز مشروع إعادة بناء محكمة النقض ومشروع تهيئة مقر وزارة العدل، ومشروع بناء قصر العدالة بإنزكان، ومشروع بناء قصر العدالة بتارودانت.

- مصاريف الماء والكهرباء والاتصالات والبريد والنقل وتدبير حظيرة السيارات:

تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات بقيمة إجمالية تقدر ب 126,32 مليون درهم برسم السنة المالية 2025، مع المكتب الوطني للماء والكهرباء، وبريد المغرب والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك.

وذلك من أجل تغطية مصاريف الماء والكهرباء وفواتير المواصلات السلكية واللاسلكية، وكذا للتزود بالشيات والطوابع البريدية. فيما يخص الاتفاقيات المبرمة مع الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك فهي لتغطية مصاريف نقل الموظفين داخل المغرب، حيث تهم النقل البري داخل المغرب وشراء بطائق المرور في الطريق السيار والنقل الجوي داخل المغرب، بالإضافة إلى مصاريف الوقود والصيانة.

- **تنفيذ الأحكام القضائية:**

تطبيقا لمقتضيات منشور السيد الوزير الأول عدد 37/98 الذي يحث على تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية الصادرة ضد الإدارات العمومية، تم تنفيذ 8 أحكام قضائية مستوفية للشروط القانونية صادرة في مواجهة وزارة العدل برسم السنة المالية 2025 بتكلفة قدرها 5,95 مليون درهم.

- **مصاريف القضاء الجنائي:**

صرفت وزارة العدل خلال السنة المالية 2025 مبلغ يناهز 35 مليون درهم كمصاريف قضائية في الميدان الجنائي تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.86.238 صادر في 28 من ربيع الآخر 1407(31 ديسمبر 1986) بتنفيذ القانون رقم 23.86 المتعلق بتنظيم المصاريف القضائية في الميدان الجنائي كما تم تغييره وتتميمه.

- **نفقات أخرى:**

في إطار تنزيل برامجها وتدعيم مختلف أنشطتها، خصصت الوزارة خلال السنة المالية 2025 اعتمادات مالية مهمة، قصد تغطية مصاريف صيانة وإصلاح المباني الإدارية والمساحات الخضراء وصيانة عتاد المكتب والعتاد التقني والمعلوماتي واقتناء لوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق ولوازم للعتاد التقني والمعلومياتي ومصاريف الإيواء والإطعام والاستقبالات الرسمية ومصاريف البروتوكولات وتنظيم التظاهرات ومختلف نفقات التسيير الأخرى ذات الطابع الاعتيادي، بما يضمن السير العادي والناجع للعمل بجميع المصالح المركزية واللاممركزة.

كما رُصدت اعتمادات خاصة لتغطية تعويضات الديمومة، إلى جانب منح إعانات جزافية وخاصة وذلك حرصاً على تحفيز موظفي هيئة كتابة الضبط وضمان استمرارية تقديم الخدمات للمرتفقين في أحسن الظروف.

❖ **في مجال التحصيل:**

في إطار تنزيل استراتيجية الوزارة في مجال تحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط، اتخذت خلال سنة 2025 مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى تعزيز نجاعة وأداء المحاكم في هذا المجال بما يساهم في تحقيق النجاعة القضائية المرتبطة بتنفيذ المقررات القضائية للحفاظ على الأمن القضائي وهيبة الدولة، وكذا للرفع من موارد خزينة الدولة.

- **المداخيل المحصلة من طرف كتابات الضبط:**

♦ **الغرامات والإدانات النقدية:**

سجلت مداخيل الغرامات والإدانات النقدية إلى غاية شهر شتنبر 2025 مبلغا قدره 226,9 مليون درهم.

- **وضعية التكفل بالغرامات والإدانات النقدية:**

♦ **نسبة المبالغ المحصلة من المبالغ المتكفل بها:**

تُقدر مبالغ التكفلات إلى غاية شهر شتنبر 2025 حوالي 601,28 مليون درهم، في حين أن المبالغ المحصلة من المبالغ المتكفل بها من الديون العمومية حوالي 226,9 مليون درهم، أي بنسبة 38 %من نسبة التحصيل.

- **مواكبة وتتبع وحدات التبليغ والتحصيل:**

حرصت الوزارة على اتخاذ عدد من المبادرات والإجراءات التي تروم تتبع ومواكبة عمل الوحدات المكلفة بالتبليغ والتحصيل بمختلف محاكم المملكة، حيث تم في هذا الإطار اتخاذ الإجراءات التالية:

♦ **تدبير وضعية الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل:**

تقوم الوزارة على مدار السنة بإنجاز وتحيين قرارات تعيين الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل بمحاكم المملكة، ويبلغ مجموع الموظفين المعهود إليهم القيام بالتبليغ والتحصيل وكذا تصفية الرسوم والمصاريف القضائية ما مجموعه 1559 موظفا قارا.

♦ **الإعانات الخاصة:**

عملت الوزارة خلال سنة 2025 على توزيع الإعانات الخاصة لفائدة الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل بالمحاكم، تفعيلا للمرسوم رقم 2.11.474 الصادر بتاريخ 14 شتنبر 2011، المتعلق بالإعانات الممنوحة لفائدة موظفي هيئة كتابة الضبط، ومضامين الرسالتين الدوريتين عدد 2014/63 وعدد 2023/05، حيث تم اعتماد مجموعة من المعايير الموضوعية في تحديد مبالغ الإعانات المصروفة، في إطار ربط التحفيز بالإنتاجية تشجيعا لموظفي كتابة الضبط على بذل مزيد من الجهد في عملية التحصيل.

وفي هذا الصدد، فقد استفاد من الإعانات الخاصة برسم سنة 2024، الموزعة خلال سنة 2025، ما مجموعه 3120 موظفا، بغلاف مالي قدره 19,97 مليون درهم.

♦ **توجيه وتتبع تفعيل الدوريات والمناشير:**

قامت الوزارة خلال سنة 2025 بإصدار وتوجيه عدد من الدوريات التي تهم الجوانب المرتبطة بتحصيل الدين العمومي والتدبير المحاسباتي بكتابة الضبط، كما واصلت في الوقت ذاته تتبع تنفيذ مجموعة أخرى من الدوريات ذات الصلة، ويتعلق الأمر بما يلي:

- ✓ الرسالة الدورية عدد 15س2/4 بتاريخ 04 غشت 2025 حول تفصيل المقررات القضائية الزجرية والترميز المحاسباتي الجديد للديون العمومية؛
- ✓ الرسالة الدورية عدد 10س2025/2/4 بتاريخ 04 أبريل 2025 حول تفعيل دليل مساطر تحديد وتصفية الرسوم وصوائر المساعدة القضائية بكتابة الضبط.

❖ **في مجال حسابات المحاكم:**

- **مجال تتبع وتجويد تدبير الحسابات والرفع من القدرات التدبيرية لفائدة محاسبي صناديق المحاكم:**

سعيا من الوزارة لمواكبة أعمال تتبع وتقييم أداء مكاتب الحسابات والصندوق وشعب المحجوزات ووحدات التبليغ والتحصيل ومواكبتها، فقد تم تسطير مجموعة من المشاريع والبرامج المهيكلة، منها ما هو مرتبط بالتتبع الميداني عن بعد للمحاكم التي أضحت تشتغل بنظام تدبير الحسابات والصندوق، ومنها ما هو مرتبط بتدبير المجالات التي تدخل ضمن الاختصاص التدبيري للمديرية عبر الرفع من القدرات التدبيرية للمحاسبين بصناديق محاكم المملكة، وذلك من خلال برمجة مشاريع مهيكلة تتمثل في:

- ♦ مجال التتبع الميداني لحسابات المحاكم؛
- ♦ مجال دعم الرقمنة والرفع من القدرات التدبيرية بصناديق المحاكم.

واصلت الوزارة عملها وفق مقاربة تشاركية لتنزيل عدد من الأوراش والمشاريع الهادفة إلى الرفع من القدرات التدبيرية لفائدة محاسبي محاكم المملكة، نورد بشأنها النقاط التالية:

- تعميم نظام تدبير الحسابات والصندوق؛
- المعالجة الميدانية للإشكالات بنظام تدبير الحسابات والصندوق؛
- تفعيل خدمة الأداء الإلكتروني عبر البطائق البنكية للرسوم القضائية؛
- الأداء الإلكتروني متعدد القنوات «Multicanal»؛
- خدمة التحويل الإلكتروني عبر منصة «CDG+ Digitale & Banking»؛
- تطور آليات تصفية المحجوزات النقدية بحساب مصفي أدوات الاقتناع: تم الشروع في اعتماد نظام التحويل الإلكتروني بدل إصدار الأوامر بالتحويل أو الشيكات من حساب مصفي أدوات الاقتناع إلى حسابات المحاكم مع بداية سنة 2025، فيما يتعلق بتنفيذ وتصفية طلبات استرجاع المحجوزات النقدية، حيث تم إصدار 06 تحويلات إلكترونية إلى غاية بداية شهر شتنبر من نفس السنة عبر منصة CDG+ Digitale & Banking. بقيمة بلغت 251.800,00 درهم، كما أن الرصيد الباقي بالحساب البنكي الخاص بمصفي أدوات الاقتناع إلى غاية شهر شتنبر من السنة الجارية ما قيمته 406,86 مليون درهم؛
- اعتماد أجهزة محطات الدفع الإلكتروني الثابتة TPE والمتنقلة الخاصة بالتحصيل الإلكتروني الخارجي عن قرب «TPE/REP»؛
- تقديم حساب التسيير إلى المجلس الأعلى للحسابات: بلغ عدد حسابات تسيير كتابة الضبط المحاكم المقدمة إلى المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2025 إلى غاية شهر أكتوبر 2025، ما مجموعه 434 حساب، عبر 7.880 رزمة، والتي يوازيها 23.640 كيلوغراما، أي ما يناهز 23 طنا من الوثائق المحاسباتية، في حين بلغ مجموع الحسابات المقدمة عن الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية متم سنة 2025، ما مجموعه 2641 حساب، عبر 37.482 رزمة أي 112.446 كيلوغرام، ما يوازيها 112 طن من الوثائق المحاسبية.

وتجدر الإشارة، إلى أن هناك سلسلة اجتماعات تقنية في إطار اللجنة المشتركة بين أطر وزارة العدل، ونظرائهم بالمجلس الأعلى للحسابات، بهدف تدبير برتوكول التبادل الإلكتروني للمعطيات الرقمية عبر المنصة الإلكترونية للتقديم اللامادي لحساب التسيير إلى المجلس الأعلى للحسابات المزمع تفعيله بداية سنة 2026.

الباب الثاني: المشاريع المستقبلية للوزارة برسم السنة المالية 2026

المحور الأول: المخطط التشريعي

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

استكمالا لمسار إصلاح منظومة العدالة، تعتزم الوزارة مواصلة عنايتها لتنزيل مخططها التشريعي والتنظيمي، من خلال ما يلي:

❖ **النصوص القانونية في طور الإنجاز:**

- ♦ مشروع مراجعة بعض مقتضيات مدونة الأسرة؛
- ♦ مشروع مراجعة مجموعة القانون الجنائي؛
- ♦ مشروع مدونة حقوق الطفل؛
- ♦ مشروع قانون إحداث البنك الوطني للبصمات الجينية؛
- ♦ مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين؛
- ♦ مشروع قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتحصيل وتدبير الأموال والممتلكات المحجوزة والمصادرة وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والمصاريف القضائية؛
- ♦ مشروع قانون بتعديل القانون رقم 31.08 المتعلق بزجر الغش في البضائع؛
- ♦ مشروع قرار منظم للتكوين الأساسي والمستمر؛
- ♦ مشروع قرار بتحديد شكل ومضمون سجل الشركات المدنية العقارية، ونماذج طلبات التصريح بالتقييد وطلبات التقييد المعدل والتشطيب، وكذا نماذج الشهادات ومستخرج من السجل المذكور؛
- ♦ مشروع قانون لتعديل ظهير الالتزامات والعقود.

❖ **مشاريع القوانين والبرامج المحالة من القطاعات الأخرى:**

- ♦ مشروع رقمنة المعاملات التجارية: تمثيل الوزارة ضمن مجموعة العمل المكلّفة بصياغة هذا القانون؛
- ♦ مشروع إعداد إطار معياري لإلتقائية السياسات العمومية؛
- ♦ مشروع السياسة الأسرية الاجتماعية في أفق 2035؛
- ♦ مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت؛
- ♦ تحيين قرار وزير الشغل والشؤون الاجتماعية رقم 68-101 "التغبر الرئوي المهني".

المحور الثاني: الرفع من نجاعة الإدارة القضائية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

من أجل مواكبة تنزيل مشاريع رقمنة الإدارة القضائية، وسياسة أمن نظم المعلومات، وكذا مجال البنية التحتية، تولي الوزارة أهمية كبيرة لما يلي:

❖ **مجال الرقمنة:**

- **التحول الرقمي لمنظومة العدالة:**
  - **الخطة الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة للفترة 2024-2027:**

تتضمن الخطة الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة الجديدة 12 التزاما في محاور مختلفة، ويعتبر محور العدالة المنفتحة التزاما يهم تعزيز شمولية الولوج إلى خدمات العدالة وتحقيق المساواة بين المرتفقين.

وفي إطار تنزيل هذا الالتزام برسم الفترة 2024-2027، تعمل الوزارة بمختلف الدوائر القضائية على توفير قنوات للتواصل الفعال والبناء عبر إتاحة بوابات إلكترونية، تتيح لكل واحدة منها نشر برامج وأنشطة ومستجدات، وكذا خدمات المحاكم التابعة لها وتأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة بمرتفقي كل دائرة قضائية وثقافتهم، وكذا توفير واجهات تشاركية تمكن المرتفقين من تقييم خدمات العدالة والمساهمة في تصميمها.

  - **تفعيل نظام تدبير القضايا المدنية على مستوى محكمة النقض:**

سيتم خلال سنة 2026، تفعيل نظام تدبير القضايا المدنية saj2 civil على مستوى محكمة النقض.

  - **مشروع التدبير الإلكتروني لمحاضر مخالفات السير:**

يتم دراسة مشروع تطوير نسخة جديدة لنظام التدبير الإلكتروني لمحاضر مخالفات السير المتعلقة بالرادار الثابت لمواكبة الميزات الجديدة لرادارات مراقبة مخالفات قانون السير من الجيل الجديد.

  - **نظام استصدار شهادة الأبوستيل الخاص بالوثائق القضائية والشبه القضائية:**

يعتبر نظام استصدار شهادة الأبوستيل الخاص بالوثائق القضائية وشبه القضائية الخاص بوزارة العدل، نظاما معلوماتيا يمكن المحاكم من تبسيط وتسهيل مسطرة التصديق على الوثائق القضائية وشبه القضائية.

  - **منصة البيوعات القضائية بالمزاد العلني:**

تشتغل الوزارة على دراسة مشروع منصة البيوعات القضائية بالمزاد العلني مع مختلف الجهات المعنية من أجل وضع تصور وظيفي وتقني لإحداث هذه المنصة، والتي ستمكن من طرح الأصول وتمكين المتزايدين من إجراء عمليات المزايدة المراد بيعها بسهولة وأمان.

  - **التشخيص الوظيفي للأنظمة المعلوماتية للمحاكم:**

يهدف هذا المشروع إلى إجراء تشخيص وظيفي شامل للأنظمة المعلوماتية الحالية في جميع المحاكم لدراسة مدى تغطيتها للمساطر والإجراءات القضائية والإدارية، وتعزيز التوافق والتكامل بين برمجيات الأنظمة المعلوماتية وقواعد البيانات المستخدمة وكذا التوثيق التقني لهذه الأنظمة.

- **المو اقع الإلكترونية للمحاكم:**

تمت برمجة مشروع يتمثل في مواكبة المحاكم لتجويد مواقعها الإلكترونية، وتقديمها للمستعمل بشكل موحد يراعي الهوية البصرية المعتمدة لدى وزارة العدل.

- **منصة الإدارات العمومية للتبادل الإلكتروني مع المحاكم:**

يشير مشروع القانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية إلى إحداث منصة إلكترونية يتم عبرها إنشاء حسابات مهنية لتبادل المعطيات والوثائق الإلكترونية المتعلقة بالمساطر والإجراءات القضائية، لتمكين مختلف الإدارات العمومية من التقاضي بطريقة إلكترونية.

- **منصة ذكاء الأعمال الخاصة بالحسابات والصندوق وتتبع الأداء الالكتروني:**

تمكن هذه المنصة من :

- ♦ حساب مؤشرات الفعالية الخاصة بالحسابات والصندوق وتتبع الأداء الالكتروني؛
- ♦ توفير لوحات قيادة تفاعلية وتقارير ديناميكية؛
- ♦ تحليل البيانات ذات الصلة.

- **منصة ذكاء الأعمال الخاصة بالتبليغ الزجري:**

تمكن هذه المنصة من :

- ♦ حساب مؤشرات الفعالية الخاصة بالتبليغ الزجري؛
- ♦ توفير لوحات قيادة تفاعلية وتقارير ديناميكية؛
- ♦ تحليل البيانات ذات الصلة.

- **منصة مركزية لتجميع إحصائيات استعمال الخدمات عبر الخط:**

ترتكز فكرة إنجاز هذه المنصة على عامل المركزة وتوفير إحصائيات آنية ومحينة حول استعمال الخدمات الإلكترونية التي توفرها الوزارة.

- **مشاريع منصات البرمجة المعلوماتية:**

- ♦ **اقتناء، تثبيت وتشغيل حل Network Access Control (NAC)** وتتجلى أهمية هذا المشروع في حماية الشبكات من التهديدات الداخلية والخارجية، والحفاظ على المطابقة مع معايير الأمن المعلوماتي كما سيسمح هذا الحل بالتحكم في الولوج إلى الشبكة وتوفير رؤية تفصيلية حول اختراق الأجهزة؛
- ♦ **اقتناء، تثبيت وتشغيل(NDR (Network Detection & Response**، ويرتكز هذا المشروع على الكشف الاستباقي عن التهديدات الأمنية من أجل ضمان استجابة سريعة وفعالة، تحليل معمق للحوادث وبالتالي تعزيز الوضع الأمني المعلوماتي؛
- ♦ **اقتناء، تثبيت وتشغيل حل تدبير الوصول المميز(gestion des accès privilégiés PAM)** ومن بين الأهداف الرئيسية التي حددتها الوزارة من خلال هذا المشروع، تحديد الحسابات المميزة، مراقبة الأنشطة، تدبير كلمات المرور، والاندماج مع باقي الأنظمة الأمنية؛

- **منصة الإشراف التطبيقي (Supervision applicative)** تمكن هذه المنصة من تتبع الحوادث اليومية المتعلقة بالأنظمة المعلوماتية على مستوى التطبيقات، وسيساهم هذا المشروع في المساعدة على التدخل الاستباقي لحل المشاكل التقنية وذلك لمنع أي اختلال أو تعثر للسير العادي لعمل تطبيقات الوزارة.
  - **مشاريع مختلفة:**
- مشروع تنظيم ملتقى وطني حول السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة بإشراك مختلف المتدخلين من مؤسسات مالية، ومقاولات، وموثقين.
- مشروع إعداد منصة إلكترونية خاصة بالخريطة القضائية للمملكة وفق آخر تعديل.
- مشروع إحداث مكتبة قانونية ذات الصلة بالمنازعات الإدارية من خلال الاجتهادات القضائية المنجزة من طرف محكمة النقض واقتناء كتب ذات صلة بموضوع المنازعات.
- إحداث منصة إلكترونية خاصة لتدبير المنازعات.

❖ **سياسة أمن نظم المعلومات:**

- **على مستوى الإدارة المركزية:**
  - ✓ تعميم ميثاق مستعملي نظام الوزارة؛
  - ✓ تعميم 40 إجراء أمنياً تنظيمياً من أجل المطابقة مع التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات الصادرة عن إدارة الدفاع الوطني؛
  - ✓ تنفيذ البرنامج التحسيسي في مجال الأمن السيبراني.
- على مستوى الدوائر الاستئنافية للمملكة:

تعميم خطة العمل عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: تشخيص الوضعية الراهنة للبنية التحتية والتدابير الأمنية؛

المرحلة الثانية: تعزيز وتحسين التدابير الأمنية.

❖ **مجال البنية التحتية للمحاكم:**

تعمل وزارة العدل على تتبع الدراسات المتعلقة ب 52 مشروعا لبناء وتوسعة البنايات القضائية والإدارية بمختلف جهات المملكة.

المحور الثالث: تخليق و إنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تواصل الوزارة اعتماد مقاربة حديثة في تدبير مواردها البشرية، قوامها الاستغلال الأمثل للطاقات والكفاءات المتوفرة، كما تنهج سياسة تقوم على التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات بما يتيح الاستجابة للحاجيات الحالية واستشراف المتطلبات المستقبلية.

❖ **مجال الرأسمال البشري:**

تتوخّى الوزارة تنفيذ المشاريع والأنشطة التالية:

- تنظيم مباريات التوظيف من خلال استغلال جميع المناصب المالية المتوفرة سواء المحدثة أو الشاغرة منها؛
- الإعلان عن كافة مناصب المسؤولية الشاغرة وتنظيم مقابلات الانتقاء بشأنها وتسوية الوضعية الإدارية والمالية للموظفين المنتقين ومواكبة تنزيل هيكلة المديريات الإقليمية.
- الإعلان عن دورة الانتقالات العادية والخاصة؛
- تنفيذ نتائج المباريات المهنية لموظفي هيئة كتابة الضبط؛
- تنفيذ القرارات المجسدة للترقية في الدرجة بالاختيار، وعن طريق امتحان الكفاءة المهنية والترقية في الرتبة الاستثنائية وفي الرتب العادية والترسيم؛
- تنظيم امتحانات الكفاءة المهنية الخاصة بهيئة كتابة الضبط وهيئة المهندسين والمهندسين المعماريين؛
- حصر جداول الترسيم وعرضها على اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المحلية قصد البت فيها؛
- حصر لوائح الترقية في الدرجة بالاختيار ولوائح الترقية في الرتبة الاستثنائية ولوائح الترقية في الرتبة وعرضها على اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء المختصة قصد البت فيها؛
- تدبير مختلف الوضعيات الإدارية للموظفين؛
- مواكبة تنزيل مقتضيات قانون التنظيم القضائي للمملكة فيما يتعلق بهيكلة كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة؛
- تتبع تنزيل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية للوظيفة العمومية SIRH-AP ؛
- برمجة جولات الحوار القطاعي؛
- مواصلة تنفيذ المحطات المتبقية لتزيل مرجعية الوظائف والكفاءات؛
- تنفيذ برامج تقييم الأداء وتتبع تنفيذ الدوريات الصادرة عن وزير العدل فيما يخص التنقيط والتقييم وتدبير الرخص والزمن الإداري؛
- استكمال مشروع رقمنة الملفات الإدارية؛
- تتبع ملف التصريح الإجباري للممتلكات من لدن المسؤولين الإداريين بالتنسيق مع المجلس الأعلى للحسابات؛
- تتبع تنزيل اللغة الأمازيغية وتفعيل طابعها الرسمي داخل القطاع؛

- تتبع تنفيذ برنامج التكوين بالتنسيق مع المعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية؛
- السهر على تنفيذ استراتيجية الوزارة في مجال تتبع وتقييم الأداء المهني والإداري والتأديب؛
- إعداد مسودة مشروع مدونة السلوك والقيم لموظفي كتابة الضبط؛
- إعداد مسودة مشروع دليل تتبع وتقييم الأداء المهني والإداري؛
- مواصلة تحيين كافة الملفات التأديبية وتتبعها انطلاقا من التطبيق المعلوماتي الخاص بجدول الملفات الرائجة بالقسم؛
- إعداد مسودة مشروع التوصيف القانوني للمخالفات المهنية قصد توحيد وتوصيف العقوبات التأديبية؛
- دراسة ملفات رد الاعتبار؛
- إعداد مشروع دليل عمل اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء في الشق التأديبي؛
- مواصلة دراسة وتحليل برنامج توزيع الأشغال الخاصة بموظفي كتابة الضبط بالمحاكم؛
- مواصلة تتبع ودراسة الشكايات الواردة على الوزارة من الموقع الإلكتروني للبوابة الوطنية شكايات؛
- إعداد مشروع دورية حول تنظيم الحوار القطاعي بالدوائر القضائية على مستوى المديريات الإقليمية.

❖ **مجال التكوين والتواصل:**

فيما يخص المشاريع المزمع تنفيذها برسم السنة المالية 2026 في مجال التكوينات:

- **تكوين كتابة الضبط:**

يتم تنزيل هذا المشروع من خلال برنامج العمل التالي:

- ✓ مواكبة وتفعيل السياسة الوطنية للأمن السيبراني؛
- ✓ مواكبة المستجدات القانونية والمسطرية؛
- ✓ التكوين في الميدان الرقمي في المجالات المدنية والزجرية وقضاء الأسرة؛
- ✓ التكوين في التطبيقات المعلوماتية والمنصات الرقمية؛
- ✓ تأهيل المساعدات والمساعدين الاجتماعيين؛
- ✓ تفعيل التواصل باللغة الأمازيغية؛
- ✓ الرفع من قدرات كتاب الجلسات في مجال تقنيات تحرير محاضر الجلسات؛
- ✓ التكوين في مجال التدبير الإداري والمالي اللامركزي لمسؤولي وأطر المديريات الإقليمية للعدل وفق الاختصاصات الجديدة؛
- ✓ التكوين في مجال مرجعية الوظائف والكفاءات للمسؤولين الإداريين؛
- ✓ تثمين المسار المهني لأطر كتابة الضبط؛
- ✓ تفعيل التكوين الجهوي والمحلي.

- **تكوين المنتسبين للمهن القانونية والقضائية:**

- **<u>تكوين المفوضين القضائيين والخبراء والتراجمة:</u>**

- ✓ تطوير منظومة التكوين حسب المعايير المهنية والوطنية والدولية؛

- ✓ تنمية الكفاءات والمهارات المعرفية؛
- ✓ تعزيز المعارف والكفاءات القانونية؛
- ✓ تعزيز التكوين المستمر للتراجمة المحلفين؛
- ✓ تنظيم تكوين في مجال المعلوميات.

- **تكوين المحامين:**
  - ✓ مأسسة التكوين المستمر؛
  - ✓ توحيد وتكامل برامج التكوين بين الهيئات وفق تصور وطني موحد؛
  - ✓ تعزيز اللامركزية في التكوين؛
  - ✓ برنامج تكويني اختياري لتعزيز الكفاءات التخصصية للمحامين.
- **التكوين في المهن التوثيقية:**
  - ✓ تنظيم دورات تكوينية بصفة دورية مركزيا وجهويا بالتنسيق مع الهيئة الوطنية والمجالس الجهوية للعدول حول المستجدات القانونية والمسطرية، والتحول الرقمي ومهنة العدول؛
  - ✓ تنظيم دورات تكوينية بصفة دورية مركزيا وجهويا بالتنسيق مع الهيئة الوطنية والمجالس الجهوية للموثقين حول المستجدات القانونية والتنظيمية، والتوثيق الرقمي والعقود الإلكترونية.

- **مجال التكوين التأهيلي:**
  - **تكوين كتابة الضبط:**
    - ✓ الرفع من القدرات التدبيرية والقيادية للمسؤولين الإداريين الجدد.
- **مجال التكوين في إطار الشراكات:**
  - **تكوين كتابة الضبط:**
    - ✓ التعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية وتبادل الخبرات لأطر وزارة العدل والمنتسبون للمهن القانونية والقضائية؛
    - ✓ تنظيم مؤتمرات وندوات ولقاءات دراسية بالمعهد؛
    - ✓ إبرام اتفاقيات تعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال التكوين والبحث العلمي والمهني.
  - **تكوين المنتسبين للمهن القانونية والقضائية:**
    - ✓ تكوين المفوضين القضائيين والخبراء والتراجمة:

تطوير التعاون والشراكة مع مختلف القطاعات والمؤسسات والهيئات الوطنية والدولية في مجال تكوين المفوضين القضائيين والخبراء والتراجمة.

- **مجال تكوين المكونين:**
  - ✓ تعزيز الكفاءات الأندراغوجيا للمكونين من خلال تمكينهم من منهجيات حديثة في التصميم التكويني لإعداد الحصص؛
  - ✓ تطوير قدرات المكونين في مجال الرقمنة؛
  - ✓ تأهيل المكونين في تقنيات التنشيط التفاعلي؛

- ✓ تدعيم قدرات المكونين في مجال القياس والتقويم؛
- ✓ إرساء ثقافة التكوين المستمر؛
- ✓ توحيد الممارسات التكوينية؛
- ✓ تطوير مهارات التواصل والقيادة لدى المكونين.

❖ **مجال التفتيش:**

ستعمل المفتشية العامة على تنفيذ مجموعة من برامج المراقبة والتفتيش والتقييم تشمل عددا من المصالح والوحدات الإدارية والمحاكم، ومن أبرزها:

- ✓ تفتيش مشترك مع المفتشية العامة للشؤون القضائية لحوالي 25 محكمة؛
- ✓ تفتيش شامل لأربع مديريات إقليمية؛
- ✓ تدقيق الصفقات العمومية التي تفوق ثلاثة ملايين درهما؛
- ✓ القيام بمهام المراقبة والتفتيش للمصالح المركزية واللاممركزة وللمحاكم.

كما تجدر الإشارة إلى، أن مشروع مرسوم المفتشية العامة معروض أمام أنظار المتدخلين في المسطرة التشريعية.

المحور الرابع: السياسة الجنائية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إتماما لتدابير الوزارة في مجال التعاون الدولي في الميدان الجنائي، ومحاربة ظاهرة الجريمة بمختلف أنواعها، تعمل الوزارة على تنفيذ الإجراءات التالية:

- ♦ تطوير أدوات العمل والتدبير الإداري بالوحدة المسؤولة عن تدبير طلبات التعاون الدولي؛
- ♦ تعميم تجربة مؤسسة قاضي الاتصال لتشمل دولا جديدة؛
- ♦ دراسة كيفية التبادل اللامادي للوثائق المرتبطة بالتعاون الدولي في الميدان الجنائي بين السلطات المركزية للدول؛
- ♦ الرفع من تمثيلية الوزارة بالمحافل الدولية قصد بسط تجربتها في التعامل مع طلبات التعاون الدولي في الميدان الجنائي، وكذا نقل هذه التجربة للدول الشريكة في إطار تعزيز التعاون جنوب – جنوب؛
- ♦ تقديم مقترحات جديدة في مجال التعاون الدولي في الميدان الجنائي بغية اعتمادها على المستويين الإقليمي والقاري.

❖ **مشاريع المرصد الوطني للإجرام**

- **الدراسات الهيكلية المبرمجة:**

تعمل الوزارة على إنجاز مجموعة من الدراسات الهيكلية الكبرى، تتمثل فيما يلي:

- ✓ إثراء المعرفة العلمية بالظاهرة الإجرامية في المغرب؛
- ✓ دراسة بحث حول تكلفة الجريمة بالمغرب؛
- ✓ دراسة حول ظاهرة العود إلى الجريمة باعتماد مقاربة علمية حديثة لاستكشاف أثر تطبيق العقوبات البديلة؛
- ✓ دراسة حول العقوبات البديلة بالمغرب، والتي ستقدم تحليلاً علمياً للأثر طويل المدى لهذه العقوبات على السلوك الإجرامي.

- **الدراسات الموضوعاتية المتخصصة:**

- ✓ دراسة حول الصور المستحدثة للجريمة التي يسهلها الذكاء الاصطناعي؛
- ✓ دراسة حول مسارات الهجرة بالقارة الإفريقية وتأثيرها على المغرب من الناحية الأمنية؛
- ✓ إعداد دراسات حول ظاهرة جنوح القاصرين وحوادث السير والسلوك الطرقي.

- **المقاربات المنهجية الحديثة:**

تسعى الوزارة إلى اعتماد مقاربات منهجية متطورة، لتطوير نهج الدراسات الاستقصائية للإيذاء (Enquêtes de victimation) لحل معضلة "الرقم المظلم" للجريمة، إذ ستمكن من الحصول على معطيات أكثر دقة حول الواقع الفعلي للجريمة، بما في ذلك الجرائم غير المبلغ عنها للسلطات المختصة.

المحور الخامس: التعاون الدولي في مجال العدالة

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشكل التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الدولية إحدى الآليات المهمة لتعزيز حضور وزارة العدل على مستوى المنتظم الدولي في مجال العدالة، وكذلك الاستفادة من التجارب المقارنة والممارسات الفضلى لمواكبة ودعم الإصلاحات الداخلية في مجال العدالة، من خلال مواكبة الأنشطة التالية:

- برمجة 80 نشاطا يخص التعاون الدولي لدعم منظومة العدالة يتضمن:
  - زيارات العمل إلى الخارج؛
  - استقبال ممثلي بعض الدول؛
  - استقبال ممثلي المنظمات والهيئات الدولية؛
  - المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية؛
  - تنظيم المؤتمرات والندوات الدولية.
- العمل على توقيع 14 اتفاقية سواء على مستوى التعاون الثنائي أو التعاون مع المنظمات الدولية؛
- تنفيذ مجموعة من الأنشطة المبرمجة في برامج العمل التي تم توقيعها في إطار التعاون الدولي؛
- تم تحديد هذه المشاريع المبرمجة على وجه التقدير، حسب ما تمليه عوامل سياسية وبعض الأجندات الديبلوماسية.

وفي هذا الإطار، حددت أهم مشاريع التعاون الدولي الثنائي في طور التوقيع على مشروع خطة العمل لسنتي 2026-2027 وفق الأنشطة المبرمجة بين الدول التالية: مملكة بلجيكا، ألمانيا، جمهورية السنغال، جمهورية مصر العربية، جمهورية رواندا، جمهورية غينيا كوناكري، جمهورية الغابون، جمهورية تشاد، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مملكة البحرين وجمهورية العراق.

وفي نفس السياق، نجد مشاريع في طور الإعداد وفق الأنشطة المبرمجة في خطة العمل لسنتي 2026 - 2027 مع الدول التالية: سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية الرأس الأخضر، مملكة الدنمارك، مملكة النرويج، مملكة السويد، جمهورية الصين الشعبية، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية كازاخستان وجمهورية فيتنام الاشتراكية.

كما أن هناك مشاريع برامج للتعاون في طور الإعداد مع المنظمات والهيئات الدولية التالية: المنظمة الدولية للهجرة(OIM)ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE).

- **مشاريع التواصل والشراكات مع الوزارة:**

نعرض هذه المشاريع كما يلي:

- المشاركة في المعرض الدولي للنشر والكتاب؛
- إنجاز 30 كبسولة تواصلية مؤسساتية للوزارة؛
- إصدار 84 دعامة تواصلية ورقية، سمعية وبصرية؛
- دليل الملتقيات والتظاهرات؛
- برمجة التعاقد مع شركة المناولة لإعداد النشرة الصحافية اليومية وتوسيع دائرة الاستفادة منها.

المحور السادس: استراتيجية الوزارة في مقاربة النوع الاجتماعي

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تعزيزا لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى البنيات التحتية للعدالة، ستعمل الوزارة على اتخاذ الإجراءات التالية:

- وضع برامج لتحسين بيئة عمل الموظفات والموظفين بالمحاكم، من خلال:
  - برنامج "دائرة قضائية بدون متلاشيات: نحو بيئة نظيفة، منظمة وفعالة"؛
  - برنامج "من أجل مرافق صحية بالمحاكم تحترم الكرامة الإنسانية"، وضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة؛
  - اعتماد تجهيزات مكتبية ومرافق عمل مطابقة لمعايير الصحة والسلامة المهنية، وضمان إضاءة جيدة وتهوية مناسبة؛
  - توفير فضاءات عمل تضمن الخصوصية عند معالجة الملفات الحساسة أو استقبال المتقاضين؛
  - وضع سياسة مؤسسية تمنع التمييز والتحرش، مع آليات تبليغ سرية ودعم قانوني ونفسي للمُبلِّغات.
- إنجاز دراسات متخصصة ونوعية حول حالات الهشاشة التي تعاني منها النساء والفتيات، مثل "علم الإجرام من منظور نسائي"، وضحايا الاتجار بالبشر، وأسباب تنامي العنف ضد النساء والفتيات؛
- وضع منهجية لإدماج الإحصائيات الحساسة للنوع الاجتماعي والمصنفة حسب الجنس والفئة العمرية المتعلقة بمجال تدخل الوزارة؛
- إجراء استطلاعات للرأي أو تثبيت أجهزة إلكترونية داخل المحاكم لقياس معدل رضا النساء عن خدمات العدالة؛
- مواكبة الفئات الأكثر هشاشة بالمحاكم عبر تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى دعم خاص (مثل النساء والأطفال ضحايا العنف أو الاتجار بالبشر، النساء في وضعية إعاقة، والنساء في وضعية هشاشة اجتماعية واقتصادية....)، وذلك في إطار وضع مفهوم أوسع للمساعدة الاجتماعية بالمحاكم.

المحور السابع: مشاريع الخدمات الاجتماعية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في إطار استكمال المؤسسة لبرامجها المتعلقة بمشاريع الاستثمار، سيتم إنجاز وإتمام مجموعة من مشاريع البناء والتهيئة والتجهيز تهم عدة مراكز للاصطياف والاستجمام، نعرضها كالتالي:

- **مشاريع بناء المركبات:**
  - **مشروع بناء مركب الاصطياف بالرباط:**

يمتد مركب الاصطياف والاستجمام بالرباط على مساحة تقدر ب 3,6 هكتار، وتقدر الكلفة الإجمالية للمشروع ب 156 مليون درهم، ويرتقب الانتهاء من الأشغال في مارس 2026.

  - **مشروع بناء مركب الاصطياف بالعيون:**

تمت مراجعة البرنامج المعماري لمركب القرب المزمع بناؤه ليستجيب لمتطلبات منخرطي المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل، وذلك بالزيادة في مساحة البرنامج وإضافة مجموعة من الفضاءات.

وتقدر المساحة المغطاة الإجمالية للمشروع حوالي 2500 متر مربع بتكلفة تقديرية أولية للبناء تناهز 55 مليون درهم.

حيث تم اختيار المهندس المعماري، مكتب الدراسات، مكتب المراقبة ومختبر التجارب الذين سيشرفون على إنجاز هذا المشروع وقد تقدمت الدراسات بنسبة 80%.

  - **مشاريع اقتناء الأراضي:**

المشروع	المساحة التقديرية	الرسم العقاري	ملاحظة
اقتناء بقعة أرضية لبناء مركب اصطياف بالواليدية	1.6 هكتار	75/18252 و J/16860	العقار في طور التسوية مع الجهات المختصة
كراء أرضية من أجل بناء مركب اصطياف بطنجة	4.8 هكتار	57076/06	العقار في طور التسوية مع الجهات المختصة

  - **مشاريع تهيئة وتجهيز دور الحضانة:**

إعداد الدراسات التقنية وفتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض الخاصّة ببناء وتهيئة وحدات لدور الحضانة في انتظار انتهاء أشغال اللجنة بمجموعة من المحاكم، وهي:

- ✓ المحكمة الابتدائية بتازة؛
- ✓ المحكمة الابتدائية ببرشيد؛
- ✓ المحكمة التجارية بالدار البيضاء؛
- ✓ مركب الاصطياف بمراكش؛
- ✓ مركب الاصطياف بأكادير.

المحور الثامن: تدابير الموارد المالية

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

ستعمل الوزارة على تدبير الميزانية والتحصيل وتجويد تسيير حسابات المحاكم، من خلال مواصلة تنفيذ مختلف المشاريع المفتوحة وإطلاق مشاريع جديدة، ونذكر فيما يلي أهم المشاريع المبرمجة:

- **مشروع رقمنة إجراءات تدبير شعب المحجوزات بالمحاكم:**

يرتكز هذا المشروع على رقمنة عملية التصفية والتتبع، بالإضافة إلى اعتماد المراسلات الإلكترونية المرتبطة بهذا الشأن. ومن أهدافه:

- ✓ رقمنة عملية استخراج البيانات والجداول والاحصائيات، وأوامر بالإيداع المتعلقة بالمحجوزات بجميع أنواعها؛
- ✓ الاستغناء عن السجل الورقي نموذج 413 المعتمد في ضبط المحجوزات، والسجل نموذج 203 الخاص بتتبع الحسابات الخصوصية موضوع القوائم الشهرية للمحجوزات النقدية؛
- ✓ تخفيف العبء على المكلفين بتدبير المحجوزات؛
- ✓ تمكين المواطن من مستحقاته في أقرب الآجال؛
- ✓ الإطار الزمني لهذا المشروع: 2021- 2026.

- **مشروع دليل الإجراءات والمساطر الخاص بشعب المحجوزات:**

يهدف هذا المشروع إلى ضبط وتبسيط وتوحيد العمل بين كتابات الضبط بجميع محاكم المملكة من جهة، وتسهيل وتيسير مهام الموظفين المكلفين بالمحجوزات، وذلك من خلال:

- ✓ تبسيط وضبط الإجراءات والمساطر المعتمدة لتدبير المحجوزات؛
- ✓ توحيد طرق تدبير المحجوزات بين كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة بجميع محاكم المملكة؛
- ✓ تحقيق السرعة والفعالية في تحديد مآلات وضعية المحجوزات المحفوظة؛
- ✓ ضبط وتتبع إجراءات تصفية جميع أنواع المحجوزات؛
- ✓ تمكين المواطن من مستحقاته في أقرب الآجال؛
- ✓ تحقيق النجاعة في تدبير المحجوزات.
- ✓ الإطار الزمني لهذا المشروع: 2021- 2026.

- **مشروع تقريب المصالح المالية من محاكم المملكة:**

في إطار تدبير المعاملات البنكية المتعلقة بحسابات بعض المحاكم، تم عقد سلسلة من الاجتماعات حضرها مسؤولون عن صندوق الإيداع والتدبير، الخزينة العامة للمملكة والبريد بنك، إلى جانب مسؤولين تابعين للوزارة، بهدف إيجاد حلول للإشكالات المثارة لدى محاسبي المحاكم بشأن إيداع وتحويل الأموال، وكذا صرف الشيكات المحررة لفائدة المتقاضين وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومعاناة ومخاطر سواء بالنسبة للمحامين أو للمتقاضين،

وكذا المحاسبين بالمحاكم على حد سواء، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز التنسيق المالي والمحاسبي بين وزارة العدل ومصالح البريد بنك، وقد تم تحديد 108 من المحاكم، سيتم تحويل تدبير أرصدة حساباتها البنكية من لدن مصالح الخزينة العامة إلى مؤسسة البريد بنك، وسيتم تنزيلها تدريجيا بداية سنة 2026، عبر ثلاث محطات أساسية فور الانتهاء من الترتيبات الضرورية لذلك بتنسيق مع جميع المتدخلين في المشروع.

- **مشروع اعتماد الأداء الإلكتروني المتعدد القنوات** –Multicanal :

اعتماد الآليات الحديثة في الأداء الالكتروني، والمتمثلة أساسا في اعتماد الأداء المتعدد القنوات، وتتمثل مختلف هذه القنوات في:

- ✓ موقع محاكم بالبوابة الالكترونية لوزارة العدل؛
- ✓ مواقع E-Banking - بوابة فاتورتي Fatourati.ma؛
- ✓ الوكالات البنكية - وكالات خدمات القرب؛
- ✓ تطبيقات الأداء عبر الهاتف المحمول.

من أهدافه:

- ✓ تمكين المحاسبين من الآليات الحديثة في تدبير حساباتهم؛
- ✓ تمكين المتقاضين من آليات متنوعة واختيارات متعددة لأداء الرسوم القضائية وباقي الأداءات؛
- ✓ الانخراط في سياسة تقريب مرفق العدل من المتقاضين؛
- ✓ تحقيق النجاعة والفعالية في تدبير الجانب المالي للمحاكم والرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

- **مشروع اعتماد التحصيل الإلكتروني عن قرب** TPE/REP:

يروم هذا المشروع إلى إضفاء الطابع اللامادي على عملية التحصيل خارج المحكمة، وذلك بشكل ينسجم مع تنزيل سياسة القرب، مما يؤشر على دخول منظومة التحصيل الميداني مرحلة جديدة تجسد النجاعة والفعالية في مجال تحصيل الديون العمومية، وذلك من خلال اعتماد الآليات الحديثة في الأداء الالكتروني المتمثلة أساسا في توفير أجهزة محطات الأداء الالكتروني ثابتة بصناديق المحاكم TPE FIXE وأجهزة أخرى متنقلة TPE MOBILE مخصصة لفائدة السادة المفوضين القضائيين.

- **مشروع نظام التحويل الإلكتروني للأموال عبر منصة** CDG+ Digital & Banking:

تحدد أهداف هذا المشروع في:

- ✓ تجاوز إشكاليات ضياع الشيكات؛
- ✓ النجاعة والسرعة في تحويل مبالغ الإنابات القضائية بين المحاكم؛
- ✓ إضفاء الطابع اللامادي على عمليات تداول الأموال بين محاسبي صناديق المحاكم؛
- ✓ تسريع عملية التداول الإلكتروني للأموال: داخليا بين محاسبي صناديق المحاكم "ولا سيما إنابات التنفيذ المدني والزجري"، وخارجيا مع هيئات نقابات المحامين نموذجا "عبر إحالة أموال الودائع المتعلقة بالملفات التنفيذية التي ينوب فيها محامون إلى حسابات الودائع والأداءات"، في أفق تعميم الخدمة على شركاء خارجيين آخرين.

تم تفعيل نظام التحويل الإلكتروني لمبالغ الإنابات القضائية عبر منصة «CDG+ DIGITAL& BANKING» إلى غاية متم أكتوبر 2025، بما مجموعه 153 محكمة، بما فيها 32 مركزا قضائيا تتوفر فيهم المقومات الضرورية لتفعيل هذه الخدمة.

أما عن الآفاق المستقبلية لهذا المشروع، فمن المقترح تجويد المنصة لتوفير إمكانية تحويل مبالغ الرسوم القضائية والغرامات إلكترونيا عبر المنصة إلى مصالح الخزينة العامة للمملكة، وتحويل أموال الودائع المتعلقة بالملفات التنفيذية التي ينوب فيها محامون إلى حسابات الودائع والأداءات بهيئات المحامين.

- **مشروع تصفية المصاريف انطلاقا من الشعبة بطريقة إلكترونية:**

من أهداف هذا المشروع:

- ✓ دعم نجاعة التدبير المالي والمحاسبي بكتابة الضبط؛
- ✓ مواكبة مشروع التقديم اللامادي لحساب التسيير من طرف كتاب الضبط المحاسبين؛
- ✓ خفض تكلفة تدبير الإجراءات والمساطر على مستوى المحاكم؛
- ✓ الربط بين نظام تدبير الحسابات وصناديق المحاكم وباقي الأنظمة المعلوماتية لتدبير القضايا (المدنية والزجرية).

لقد تم إعداد التصور الأولي للمشروع بغية رقمنة الإجراءات المتعلقة بتصفية أوراق المصاريف انطلاقا من الشعب المعنية في علاقتها مع مكتب الحسابات والصندوق، في انتظار تطويره وأجرأته.

- **مشروع مواصلة تعميم وتجويد نظام تدبير الحسابات والصندوق بمحاكم المملكة:**

من أهداف هذا المشروع:

- ✓ نجاعة العمل المحاسبي بالمحاكم؛
- ✓ تحقيق السرعة والدقة في الإنجاز؛
- ✓ تغيير نمط العمل بالمحاكم والانتقال من النظام التقليدي الورقي إلى العمل الرقمي؛
- ✓ الانخراط الفعلي في ورش تحديث منظومة العمل بصناديق محاكم المملكة.

- **مشروع دليل مساطر تحديد وتصفية الرسوم وصوائر المساعدة القضائية بكتابة الضبط:**

يقوم هذا المشروع على توفير وثيقة في شكل تعليمات دقيقة وواضحة عن كافة الإجراءات والآليات المعتمدة في المواضيع المرتبطة بتحديد الرسوم القضائية وتصفية صوائر المساعدة القضائية والرسوم القضائية التكميلية، وذلك في تناسق تام مع مختلف النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالموضوع، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التدبيرية والإجرائية المعمول بها.

- **مشروع القرار المشترك بين وزارة العدل ووزارة الاقتصاد والمالية بخصوص استرجاع المصاريف القضائية:**

يندرج هذا المشروع في إطار استكمال مجموعة من المشاريع المرتبطة بتطوير الجانب التشريعي لميدان التحصيل بكتابة الضبط، ويهدف إلى إعداد قرار مشترك، تُحدد بمقتضاه شروط وأشكال تحصيل الصوائر والمصاريف القضائية التي تؤديها الخزينة العامة للمملكة كتسبيقات لتغطية مصاريف الدعوى، خاصة في الميدان الزجري، والتي يحكم القاضي بتحميلها لأحد أطراف الدعوى.

يسعى هذا القرار إلى تجاوز الصعوبات العملية التي تعيق عملية تصفية هذه المصاريف واسترجاعها، نتيجة عدم توفر وزارة العدل على المعطيات والمراجع الكافية بخصوص هوية الأطراف الملزمين بالأداء. كما يسعى إلى وضع آليات دقيقة للتنسيق وتبادل المعطيات بين الجهات المعنية، بما يضمن فعالية التحصيل ويُعزز مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الموارد المالية، وبذلك يمكن تلخيص أهداف هذا المشروع فيما يلي:

- ✓ تنفيذ مضامين الفقرة الأخيرة من المادة 16 من مدونة تحصيل الديون العمومية، والتي تنص على أنه "تحدد بقرار مشترك لوزير العدل والوزير المكلف بالمالية، شروط وأشكال تحصيل الصوائر والمصاريف القضائية"؛
- ✓ التنصيص على آلية للتنسيق بين وزارة العدل والخزينة العامة للمملكة، لتمكين كتابة الضبط بالمحاكم من الاطلاع على التسبيقات الممنوحة من لدن مصالح المالية، والتي يتعين استرجاعها من المحكوم عليهم بأدائها ما لم تكن ملقاة بحكم طبيعتها على كاهل الدولة؛
- ✓ تحديد مسؤوليات وحدود اختصاصات كل من كتابة الضبط ومصالح الخزينة العامة للمملكة في هذا الشأن.

- **رقمنة إجراءات ومساطر تحديد وتصفية الرسوم والصوائر والمصاريف القضائية:**

يتمثل هذا المشروع في اعتماد آليات التدبير اللامادي في مختلف إجراءات ومساطر تحديد وتصفية الرسوم القضائية التكميلية وصوائر المساعدة القضائية والمصاريف القضائية في الميدان الجنائي، وذلك من خلال إعداد برمجية أو تطبيقية معلوماتية مخصصة لهذا الغرض، والعمل على تنزيلها بمحاكم المملكة، ومن أهداف المشـــروع:

- ✓ تمكين كتابة الضبط من تدبير الإجراءات والمساطر المتعلقة بالتصفية معلوماتيا؛
- ✓ تسهيل معالجة المعلومات والوصول إليها؛
- ✓ تعزيز الوظيفة الرقابية؛
- ✓ توحيد وتحديث وتبسيط طرق العمل؛
- ✓ الرفع من فعالية وأداء مكاتب التصفية بوحدات التبليغ والتحصيل.

- **لوحات القيادة المتعلقة بالتبليغ الزجري والتحصيل:**

يقوم هذا المشروع على استعمال ذكاء الأعمال (Business Intelligence) لاستثمار المعطيات المتوفرة ضمن النظام المعلوماتي S@J2 في مجالي تبليغ المقررات القضائية الزجرية وتحصيل الديون العمومية بكتابة الضبط من أجل إعداد وتوفير أداة تدبيرية حديثة تمكن من تحليل وعرض البيانات ذات الصلة على شكل مؤشرات وإحصائيات تفاعلية، بما يتيح للمسؤولين بمختلف مستويات اتخاذ القرار رؤية شاملة وآنية لأداء وحدات التبليغ والتحصيل، وبالتالي تحسين جودة التدبير واتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة وموثوقة.

- **مشروع قانون رقم 53.23 يتعلق بالرسوم والمصاريف القضائية:**

يتمثل هذا المشروع في الأخذ بصيغة نص قانوني واحد، مبسط، ومُحيَّن مع مراجعة تعريفة بعض الرسوم القضائية، وكذا المصاريف القضائية في الميدان الجنائي، وجمع مختلف النصوص المتفرقة المنظمة للرسوم والمصاريف القضائية، وفق مقاربة تشريعية حديثة.

- **التقديم اللامادي لحساب تسييركتاب الضبط بالمحاكم إلى المجلس الأعلى للحسابات:**

يأتي هذا المشروع تنزيلا لمقتضيات التعليمية المشتركة بين وزير العدل ووزير الاقتصاد والمالية، المتعلقة بالتقديم اللامادي لحسابات مرافق الدولة من طرف كُتّاب الضبط لدى محاكم المملكة، التي تحدد بمقتضاها مساطر التقديم اللامادي لهذه الحسابات، من أهدافه:

- ✓ دعم وإشاعة قيم ومبادئ المسؤولية والمحاسبة والحكامة الجيدة؛
- ✓ الالتزام بالمقتضيات الدستورية التي تقتضي ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- ✓ الرفع من نجاعة التدبير المالي للإدارة القضائية؛
- ✓ تخفيف العبء على السادة المحاسبين رؤساء كتابة الضبط من خلال تمكينهم من تقديم حساب التسيير في صيغة رقمية؛
- ✓ التقليص من تكلفة تقديم حسابات التسيير من طرف كتاب الضبط لدى محاكم المملكة.

وقد تم عقد عدة اجتماعات بين أطر وزارة العدل والمجلس الأعلى للحسابات والاطلاع على تجربة محاسبي الخزينة العامة للمملكة في هذا المجال نموذجا، ودراسة المخطط الإجرائي لتفعيل بروتوكول نقل البيانات ضمن الآجال المقررة لذلك بالتعليمية المشتركة.

- **إعداد البرمجة الميز انياتية لثلاث سنوات 2027-2028-2029:**

سيتم إعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية بالنسبة لنفقات الموظفين، نفقات التسيير ونفقات الاستثمار لوزارة العدل مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، حيث سيتم تقديمها ومناقشتها بلجنة البرمجة ونجاعة الأداء بوزارة الاقتصاد والمالية حسب الجدولة الزمنية المحددة لها.

- **إعداد الميز انية الفرعية للوزارة ومشروع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2027:**

ستقوم الوزارة على غرار كل سنة بإعداد مشروع نجاعة الأداء الذي يضم استراتيجية وبرامج ومشاريع الوزارة مقرونة بأهداف يتم تقييم تنفيذها بمجموعة من المؤشرات وذلك باتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بإعداد مشروع الميزانية الفرعية للوزارة تطبيقا لمضامين مناشير السيد رئيس الحكومة ذات الصلة.

- **تنظيم حوار التدبير وإعداد وتتبع البرامج التعاقدية برسم سنة 2026:**

ستعمل الوزارة على تنظيم حوار التدبير وإعداد وتتبع البرامج التعاقدية من أجل:

- ✓ تقييم مدى انجاز البرنامج التعاقدي والملحق به برسم السنة المالية 2025؛
- ✓ تقييم مستوى تنفيذ الميزانية المفوضة للمديريات الإقليمية للعدل برسم السنة المالية 2025؛
- ✓ مناقشة المشاريع التي ستتم برمجتها برسم السنة المالية 2026؛
- ✓ مناقشة المشاريع التي تعرف بعض التعثرات والاشكاليات المطروحة على مستوى التدبير لتحسين أداء المديريات الإقليمية للعدل.

- ♦ **إعداد الحساب الإداري وتقرير نجاعة الأداء لوزارة العدل برسم السنة المالية 2025:**

تطبيقا لمقتضيات الدستور خاصة المادة 76 منه والمادة 119 من المرسوم الملكي رقم 66-330 بتاريخ 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام المحاسبة العمومية كما وقع تعديله وتتميمه، ستقوم مديرية الميزانية بإعداد الحساب الإداري لكل من الميزانية القطاعية المنبثقة عن الميزانية العامة والحساب الخصوصي المتمثل في

"الصندوق الخاص لدعم المحاكم" ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة بكل من "مركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض" والمعهد الوطني لكتابة الضبط والمهن القانونية والقضائية" الخاضعين لإشراف وزارة العدل، إضافة إلى تقرير حول تنفيذ ميزانية نفس السنة.

وفي نفس السياق، وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، خاصة مضامين المادة 66، والتي تنص على إرفاق قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية بتقرير حول نجاعة الأداء يتضمن معطيات حول النتائج المحققة مقارنة مع توقعات مشروع نجاعة الأداء، والمادة 32 من المرسوم رقم 2.15.246 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية والتي تحدد كيفية تطبيق المادة 66 السالفة الذكر، ستقوم الوزارة خلال سنة 2026 باتخاذ التدابير اللازمة لإعداد تقرير نجاعة الأداء برسم سنة 2025 وذلك بدعوة جميع المديريات المركزية إلى تقديم حصيلة تطور قيم مؤشرات نجاعة الأداء مع إبراز الفوارق المسجلة بين التوقعات والنتائج المحققة وفق النموذج المعد لذلك.

- **إعداد دليل للحوارات التدبيرية بوزارة العدل:**

هذا الدليل سيبسط كيفية تنظيم حوار التدبير على المستوى المركزي وعلى مستوى الدوائر القضائية بين المديرين الإقليميين للعدل والمسؤولين القضائيين والاداريين بالمحاكم، من أجل رصد جميع الحاجيات المتعلقة بالدوائر القضائية، وكذا إعداد وتتبع البرامج التعاقدية، بغية ما يلي:

- ✓ تحسين جودة التدبير وتعزيز الحكامة الجيدة؛
- ✓ تعزيز التواصل والشفافية وتقوية قدرات الفاعلين التدبيريين وتوجيههم؛
- ✓ تقييم الأداء ومواكبة تنفيذ البرامج التعاقدية؛
- ✓ توحيد كيفية عقد الحوارات التدبيرية بين مختلف مستويات؛
- ✓ توفير إطار واضح لعقد الحوارات التدبيرية.

- **مشروع الميزانية برسم السنة المالية 2026:**

لتحقيق الأهداف المرتبطة بمشاريع الوزارة، تم تخصيص الاعتمادات المالية التالية:

- **ميزانية التسيير:**

- **فصل الموظفين:**

تم رصد اعتمادات مالية تقدر ب **4.120.912.000** درهم من أجل تغطية الحاجيات الضرورية للوزارة، لتغطية النفقات الدائمة والنفقات المتعلقة بالتوظيف والإدماج والترقيات وجميع النفقات الأخرى، كما تشمل مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد.

كما تم إحداث **300** منصب مالي جديد برسم السنة المالية 2026، وذلك في إطار دعم محاكم المملكة بالموارد البشرية اللازمة لسد الخصاص، وتلبية متطلبات تنفيذ مقتضيات التنظيم القضائي الجديد، وتنزيل الخريطة القضائية الجديدة للمملكة.

- **فصل المعدات والنفقات المختلفة:**

من أجل إحداث مجموعة من المحاكم الجديدة وترقية مجموعة من المراكز القضائية إلى محاكم ابتدائية، تم تخصيص مبلغ **376.449.000 درهم** بميزانية التسيير (فصل المعدات والنفقات المختلفة)، حيث تم رصد اعتمادات مالية بالبنود التالية:

- **مصاريف المساعدة القضائية:** تم رصد مبلغ 40 مليون درهم لأداء مصاريف المساعدة القضائية؛
- **مصاريف الماء والكهرباء**، تم تخصيص مبلغ 40 مليون لتغطية مستحقات الماء والكهرباء بمحاكم المملكة؛
- **رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية:** تم تخصيص مبلغ 36.9 مليون درهم لتغطية هذه النفقات؛
- **مصاريف القضاء الجنائي:** تم تخصيص 45 مليون درهم لتغطية المصاريف المتزايدة لهذه النفقات.

- **ميزانية الاستثمار:**

✓ **مجال البناء والتجهيز:**

ستعمل الوزارة خلال سنة 2026 على مواصلة تنزيل المشاريع التي توجد في طور الإنجاز وفتح مجموعة من أوراش البناء والتهيئة الجديدة، وهي كالتالي:

- مشاريع البناء التي توجد في طور الإنجاز بميزانية الاستثمار والتي تحتاج الى تثبيتات أو دفوعات جديدة
- مشاريع البناء والتهيئة الجديدة المبرمجة بميزانية الاستثمار برسم سنة **2026**
  - أشغال توسعة محكمة الاستئناف بطنجة؛
  - أشغال بناء قسم قضاء الأسرة بتمارة؛
  - أشغال بناء المحكمة الابتدائية بالناظور.

كما تعتزم الوزارة إطلاق عدد من المشاريع الأخرى، وذلك بحسب توفر الاعتمادات المالية بالصندوق الخاص لدعم المحاكم، وتشمل هذه المشاريع ما يلي:

- أشغال هدم وبناء قسم قضاء الأسرة بأصيلة؛
- أشغال بناء قسم قضاء الأسرة بخنيفرة؛
- أشغال بناء قسم قضاء الأسرة بتازة؛
- أشغال بناء المديرية الإقليمية للعدل ببني ملال.

هذا، بالإضافة إلى مجموعة من مشاريع تهيئة وإصلاح بنايات مختلف المحاكم للمحافظة عليها وضمان استمرار أدائها لوظيفتها على الوجه المطلوب.

كما ستعمل الوزارة خلال سنة 2026 على تجهيز الإدارة المركزية ومختلف محاكم المملكة باقتناء التجهيزات المكتبية.

✓ **مجال التحديث والتحول الرقمي لمنظومة العدالة:**

ترتكز الرؤية الاستراتيجية للتحول الرقمي لمنظومة العدالة على برمجة العديد من المشاريع برسم سنة 2026 على تجويد أنظمة تدبير المساطر والإجراءات بالمحاكم وتطوير المنصات الرقمية.

كما يتم تعزيز البنية التحتية المعلوماتية وأمن نظم المعلومات، من خلال تنزيل مجموعة من المشاريع حسب توفير الاعتمادات المالية، باقتناء الحواسيب والطابعات ومختلف المعدات التقنية والمعلوماتية لتسريع عملية الرقمنة على مستوى المحاكم، وكذا اقتناء تثبيتات وتشغيلات لتطبيقات متطورة.

ولإنجاز مختلف مشاريع البناء والتجهيز والتحديث السابق ذكرها، تم تخصيص اعتمادات مالية بميزانية الاستثمار حسب ما يلي:

- اعتمادات الأداء عن سنة **2026** **232 490 000,00 درهم**
- اعتمادات الالتزام عن سنة **2027** **220 000 000,00 درهم**

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية



ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵇⵇⵉⵎ ⴰⵏⴰⴼⵍⵍⴰ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ ⵜⴰⵣⵔⴼⴰⵏⵜ

عرض السيد وزير العدل

بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة2026 أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمجلس المستشارين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه؛

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المحترم؛

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون أعضاء هذه اللجنة الموقرة؛

حضرات السيدات والسادة الافاضل؛

يسعدني أن أتناول الكلمة أمام لجنتكم الموقرة، لتقديم الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2026، والبرامج المزمع تنفيذها خلال هذه السنة، استناداً إلى المرجعيات الأساسية المتمثلة في دستور المملكة، وكذا التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده، الواردة بخطب جلالته في العديد من المناسبات، والتي أكد من خلالها على الدور المحوري الذي يلعبه القضاء باعتباره الحصن المنيع لدولة الحق والقانون، والرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى البرامج والأوراش التي تضمنها المخطط الاستراتيجي الأول للمجلس الذي يمتد تنفيذه من سنة 2021 إلى غاية سنة 2026، والذي يعد خارطة طريق بالنسبة للمجلس بشأن مختلف مجالات عمله.

لكن قبل ذلك، دعوني أذكر حضراتكم بالسياق العام الذي يندرج فيه إعداد مشروع هذه الميزانية، وما حققه المجلس من منجزات، وما قام به من مبادرات في إطار مهامه المتعلقة بالإشراف على الشأن القضائي ببلادنا، وتطوير المنظومة القضائية وتخليقها وعصرنتها.

أولاً: السياق العام لمشروع ميزانية 2026

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يأتي إعداد مشروع ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2026، في ظل سياق عام يتميز باستمرار تعبئة جهود كافة الفاعلين والمتدخلين في تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة لاسيما استكمال تنزيل البناء المؤسساتي للسلطة القضائية المستقلة ببلادنا، لتتمكن من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها دستورياً، وفق التوجيهات الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

كما يأتي إعداد مشروع هذه الميزانية في ظل سياقات خاصة كان لها بالغ الأثر، على تحديد معالمها نستعرضها كما يلي:

1- تَفَضُّل صاحب الجلالة نصره الله رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية بتعيين السيد هشام البلاوي وكيلاً عاماً جديداً للملك لدى محكمة النقض، وبهذه الصفة رئيساً للنيابة العامة، وذلك بتاريخ 12 ماي 2025، وتفضله أيضاً في نفس اليوم بتعيين عضو جديد بالمجلس من فئة الشخصيات الخمسة التي يعينها جلالته والمشهود لهم بالنزاهة والدفاع عن سيادة القانون واستقلال القضاء. هذا إضافة إلى التحاق وسيط المملكة الجديد بالمجلس على إثر تعيينه في هذا المنصب؛

2- مصادقة البرلمان بغرفتيه على القانون التنظيمي رقم 09.25 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في 11 شتنبر 2025، حيث تضمن تعديلات همت موضوع الرخص المرضية التي يستفيد منها القضاة؛

3- المصادقة على القانون رقم 03.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، والذي سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ 8 دجنبر 2025، حيث تضمن هو الآخر مستجدات مهمة ستسهم في تعزيز منظومة الحقوق والحريات ببلادنا، وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، والرفع من النجاعة القضائية بالمحاكم، وتطوير العدالة الجنائية ببلادنا، هذا فضلا عن دخول القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة حيز التنفيذ بتاريخ 22 غشت 2025، والذي يعد نقلة نوعية في فلسفة العقاب والسياسة الجنائية ببلادنا. وهو ما فرض برمجة اعتمادات مالية مهمة لمواكبة تنزيل هذين القانونين، وضمان حسن تطبيقهما، ولاسيما من خلال برامج التكوين، وتنظيم مباريتين لتوظيف 600 ملحق قضائي (الفوجين 50و 51)، خلال السنة المقبلة، وذلك بهدف تعويض الخصاص الذي تشهده مختلف المحاكم نتيجة تكليف العديد من القضاة الممارسين بمهام جديدة تتعلق بتتبع وتنفيذ العقوبات البديلة.

4- استكمال تنزيل المخطط الاستراتيجي للمجلس للفترة الممتدة من سنة 2021 إلى غاية سنة 2026، والذي يتضمن 163 إجراء، حيث تجاوزت نسبة التنزيل حالياً 98 %، ولم يتبقى إلا

عدد قليل من الإجراءات التي يشتغل عليها المجلس حالياً لاستكمال تنزيلها في الأشهر القليلة المقبلة؛

5- التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع وزارة العدل، والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية؛

6- المبادرات التي أطلقها المجلس للرفع من وتيرة عمله بشأن الإشراف على تدبير الجانب القضائي للإدارة القضائية، وتحليل الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بأداء المحاكم، وتتبع العمل القضائي وتأطيره للرفع من النجاعة القضائية بالمحاكم، وتنزيل مبدأ الأجل المعقول، وتحقيق التوازن المطلوب بين القضايا المسجلة والقضايا المحكومة؛

7- تنمية القدرات التدبيرية للمسؤولين القضائيين، من خلال تخصيص اعتمادات مالية مهمة برسم سنة 2026 لدعم برامج التكوين بما يعززمن كفاءاتهم التدبيرية والقيادية، ويمكنهم من اعتماد آليات حديثة في التسيير والتدبير؛

8- التنسيق مع السلطات الحكومية المعنية لإعداد مشروع القانون رقم 28.25 المتعلق بإحداث وتنظيم "مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية" تحت الرئاسة الشرفية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، المعروض حالياً على أنظار مجلس المستشارين، حيث سيواكب المجلس المرحلة التأسيسية لهذه المؤسسة بكل أشكال الدعم الممكنة، مادياً وبشرياً وتقنياً ولوجستيكياً؛

9- تنظيم انتخابات ممثلي القضاة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2026 في إطار الولاية الثالثة؛

10- استكمال تنفيذ الشطرين المتبقيين من المشروعين اللذين شرع المجلس في إنجازهما، الأول يتعلق ببناء مركز الندوات، والذي سيشكل فضاءً للقضاة الذين سيشاركون في الندوات التي تتم برمجتها كل سنة، علاوة على استقبال الضيوف والوفود الأجنبية المشاركة في الندوات المذكورة، والثاني مشروع إعادة بناء المعهد العالي للقضاء، الذي سيمكّن من توفير بناية حديثة ومتطورة تستجيب لحاجيات التكوين المختلفة.

ثانياً: حصيلة عمل المجلس خلال سنة 2025

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون

بعد هذا التقديم، اسمحوا لي أن أعرض على أنظاركم، ملخصاً بحصيلة عمل المجلس الأعلى للسلطة القضائية، خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2025، إلى حدود نهاية شهر أكتوبر من نفس السنة وذلك على المستويات التالية:

أولاً: على مستوى تدبير الوضعيات المهنية الخاصة بالقضاة

عُرضت على المجلس خلال دورته العادية الأولى برسم سنة 2025 عدد من القضايا المتعلقة بتدبير الوضعية المهنية للقضاة.

وقد حرص المجلس على دراسة ومعالجة الحالات المذكورة وفق مقاربة تعتمد مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية والحياد مع الحرص على تطبيق الضمانات المكفولة للقضاة. بمقتضى دستور المملكة، وإعمال الضوابط والمعايير المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والقانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، وكذا تلك الواردة في نظامه الداخلي.

وأصدر تبعاً لذلك القرارات التالية:

❖ <u>تعيين 249 ملحقاً قضائياً ينتمون للفوج 47 في السلك القضائي:</u>

وتبعاً لذلك أصبح السلك القضائي المغربي يضم حالياً 4869 قاضي وقاضية، يتوزعون على الشكل التالي:

- ✓ عدد الذكور: 3517 بنسبة 72%؛
- ✓ عدد النساء 1352 بنسبة 28%؛
- ✓ قضاة الحكم: 3536 بنسبة 73%؛
- ✓ قضاة النيابة العامة :1333 بنسبة 27%؛
- ✓ خارج الدرجة: 04 قضاة؛
- ✓ الدرجة الممتازة: 1288 قاض وقاضية؛
- ✓ الدرجة الاستثنائية: 633 قاض وقاضية؛
- ✓ الدرجة الأولى: 614 قاض وقاضية؛
- ✓ الدرجة الثانية: 1066 قاض وقاضية؛

- ✓ الدرجة الثالثة: 1264 قاض وقاضية.

❖ تعيين 17 قاضياً في مناصب المسؤولية القضائية يتوزعون كما يلي:

- ✓ ستة (06) رؤساء أولين لمحاكم الاستئناف؛
- ✓ وكيلة عامة للملك لدى محكمة استئناف تجارية؛
- ✓ خمسة (05) رؤساء محاكم ابتدائية؛
- ✓ خمسة (05) وكلاء للملك لدى محاكم ابتدائية.

وقد تميزت هذه التعيينات بإسناد مهام المسؤولية لثلاث (03) قاضيات، اثنتان (02) منهما سبق أن تحملتا المسؤولية، وواحدة (01) أسندت لها المسؤولية لأول مرة، وفي المقابل تم إعفاء (05) مسؤولين قضائيين من مهام المسؤولية.

❖ تعيين 71 نائباً للمسؤولين القضائيين بعدد من المحاكم وفق التفصيل التالي:

- ✓ سبعة (07) نواب لرؤساء أولين لمحاكم استئنافية؛
- ✓ خمسة (05) نواب أولين لوكلاء عامين للملك لدى محاكم استئنافية؛
- ✓ ثمانية وعشرون (28) نائباً لرؤساء محاكم ابتدائية؛
- ✓ واحد وثلاثون (31) نائباً أولا لوكلاء الملك لدى محاكم ابتدائية.

وفي المقابِل، قرَّر المجلس إعفاءَ سبعة (07) قضاةٍ من مهام النيابة عن المسؤول القضائي، وذلك استناداً إلى اقتراحٍ من رؤسائِهم المباشِرين.

❖ تعيين 15 قاضياً للقيام بمهام رؤساء أقسام قضاء الأسرة، منهم:

- ✓ أربعة عشر (14) قاضيا؛
- ✓ قاضية واحدة (01).

❖ تعيين 631 قاض وقاضية للقيام ببعض المهام القضائية، منهم:

- ✓ (128) قاضياً للتحقيق بمحاكم الاستئناف وبالمحاكم الابتدائية؛
- ✓ (160) قاضياً للأحداث بمحاكم الاستئناف وبالمحاكم الابتدائية؛
- ✓ (84) قاضياً لتطبيق العقوبات بالمحاكم الابتدائية؛
- ✓ (78) قاضياً للتوثيق بالمحاكم الابتدائية؛
- ✓ (82) قاضياً مكلَّفاً بشؤون القاصرين بالمحاكم الابتدائية؛
- ✓ (99) قاضياً للأسرة مكلَّفا بالزواج بالمحاكم الابتدائية.

❖ **تعيين أو اقتراح تعيين قضاة للقيام بمهام عضوية هيئات أولجان:**

في إطار المادة 80 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، قرر المجلس تعيين قضاة لعضوية هيئات أولجان بصفة دائمة أومؤقتة، وعددهم 27 قاض وقاضية.

❖ **ترقية 525 قاضياً في الدرجة برسم سنة 2024، وفق التفصيل التالي:**

- ✓ 152 قاضياً من الدرجة الاستثنائية إلى الدرجة الممتازة؛
- ✓ 10 قضاة من الدرجة الأولى إلى الدرجة الاستثنائية؛
- ✓ 343 قاضياً من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى؛
- ✓ 20 قاضياً من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية.

❖ **ترقية 797 قاضيا من رتبة إلى رتبة أعلى برسم سنة 2024، وفق التفصيل التالي:**

- ✓ ترقية 184 قاضيا من الدرجة الاستثنائية إلى رتبة أعلى؛
- ✓ ترقية 15 قاضيا من الدرجة الأولى إلى رتبة أعلى؛
- ✓ ترقية 51 قاضيا من الدرجة الثانية إلى رتبة أعلى؛
- ✓ ترقية 547 قاضيا من الدرجة الثالثة إلى رتبة أعلى.

❖ **تكليف 10 قضاة للقيام بمهام في درجة أعلى، وذلك وفق التفصيل التالي:**

- ✓ تكليف قاض واحد (01) من الدرجة الأولى بمهمة في الدرجة الاستثنائية؛
- ✓ تكليف (08) قضاة من الدرجة الثانية بمهمة في الدرجة الأولى؛
- ✓ تكليف قاض واحد (01) من الدرجة الثالثة بمهمة في الدرجة الثانية.

❖ **نقل 07 قضاة من محكمة إلى أخرى، وفق التفصيل التالي:**

- ✓ نقل قاضيين (02) اثنين استجابة لطلبهما؛
- ✓ نقل (05) خمسة قضاة في إطارترقية مركزين قضائيين إلى محكمتين ابتدائيتين.

❖ **الإحالة إلى التقاعد ومغادرة السلك القضائي:**

- ✓ جعل حدٍّ لتجديد تمديد حد سن التقاعد لإحدى عشرة قاضيا (11)؛
- ✓ إحالة (06) ستة قضاة إلى التقاعد النسبي بناء على طلبهم نظراً لظروفهم الخاصة؛
- ✓ قبول استقالة ثلاثة قضاة (03) من السلك القضائي لأسباب شخصية.

❖ **رد الاعتبار**

- ✓ رد الاعتبارلثمانية (08) قضاة؛
- ✓ رفض رد الاعتبارلأربعة (04) قضاة.

ثانياً: على مستوى التخليق

يولي المجلس أهمية خاصة للتخليق، ويعتبره من أهم أولوياته خلال المرحلة الحالية، ومدخلاً أساسياً من مداخل إصلاح منظومة العدالة.

ولتنزيل أهدافه المرتبطة بهذا الموضوع يسعى المجلس إلى تكريس منظومة متكاملة للتخليق، تعتمد مقاربات متعددة المنافذ تتوحد في الغايات والأهداف، وتحقق الالتقائية المطلوبة، تشمل المقاربة التحسيسية، والمقاربة التأطيرية، والمقاربة التأديبية.

وفي هذا السياق كانت حصيلة عمل المجلس خلال دورته الأولى في المجال التأديبي كما يلي:

❖ ترتيب الأثر على تقارير الأبحاث والتحريات المنجزة من طرف المفتشية العامة للشؤون القضائية، ويتعلق الأمر بما يلي:

- ✓ الموافقة على تقدير الثروة بواسطة المفتشية العامة في حق 06 قضاة؛
- ✓ حفظ 104 تقريراً يتعلَّق بـ 314 قاضياً؛
- ✓ حفظ 22 تقريراً مع إثارة الانتباه، يتعلَّق ب 50 قاضيا؛
- ✓ حِفظ تقرير واحد (01) مع إثارة الانتباه والإخضاع للتكوين، يتعلَّق بقاض واحد (01)؛
- ✓ تعيين 24 مقرّراً في حقِّ 54 قاضياً كانوا موضوعا لأربعة وعشرين (24) تقريراً.

❖ ترتيب الأثر على تقارير المقررين وعددها 26 تقريراً:

- ✓ حِفظ خمسة (05) تقارير منجَزَة من طرف المقرّرين المعيَّنِين في حقِّ سبعة (07) قضاة؛
- ✓ الحِفظ مع إثارة الانتباه تتعلَّق بتقريرَين اثنين (02) مُنجَزَين من طرف المقرّرَين المعيَّنَين في حقِّ خمسة (05) قضاة؛
- ✓ إحالةُ (29) قاضياً إلى المجلس التأديبي كانُوا موضوعاً لتِسعة عشر (19) تقريراً.

❖ المقررات التأديبية:

بت المجلس خلال دورة يناير 2025 فيما مجموعه 47 ملفا تأديبياً تتعلَّق ب 71 قاضياً توبعوا بارتكاب إخلالات مهنية أو سلوكية، وبعد المناقشة والمداولة، أصدر المجلس بشأن هذه الملفات التأديبية القرارات التالية:

- ✓ إتمام البحث بواسطة نفس المقرّر في تقريرٍ واحد، يتعلَّق بقاضٍ واحد (01)؛

- ✓ عدم المؤاخَذة لفائدة ثلاثة عشر (13) قاضياً؛
- ✓ عدم المؤاخَذة مع إثارة الانتباه في حقِّ واحد وعشرين (21) قاضياً؛
- ✓ الإنذار في حقِّ ستة عشر (16) قاضياً؛
- ✓ التوبيخ في حقِّ أحد عشر (11) قاضياً؛
- ✓ التوبيخ مع النقل في حقِّ قاضٍ واحد (01)؛
- ✓ الإقصاء المؤقَّت عن العمل لمدة شهرٍ واحد، مع النَّقل في حقِّ قاضيَّين اثنَين (02)؛
- ✓ الإقصاء المؤقَّت عن العمل لمدة شهرَين، مع النَّقل في حقِّ ثلاثة قضاة (03)؛
- ✓ الإحالة إلى التقاعد الحتمي في حق قاضيَّين اثنَين (02)؛
- ✓ الانقطاع عن العمل في حق قاض واحد (01).

وفي سياق متصل، عملت المفتشية العامة للشؤون القضائية، خلال هذه السنة على تنفيذ برنامجها السنوي المتعلق بالتفتيش المركزي للمحاكم، والذي يستهدف تفتيش 26 محكمة، حيث تم وإلى غاية فاتح أكتوبر 2025، تفتيش 20 محكمة، ويتعلق الأمر ب 10 محاكم استئنافية و10 محاكم ابتدائية.

ثالثاً: على مستوى إبداء الرأي بشأن مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية

طِبقاً لأحكام المادة 112 من القانون التنظيمي المتعلِّق بالمجلس، وتفعيلاً لمبدأ التعاون بين السلط، أبدى المجلسُ خلال هذه الدورة رأيَه في مشاريع قوانين ومشاريع مراسيم، أحيلت عليه من

أجل إبداء الرأي، سواء من وزارة العدل أو الأمانة العامة للحكومة، بلغ مجموعها إلى حدود نهاية شتنبر من هذه السنة 9 نصوص تشريعية وتنظيمية.

رابعاً: على مستوى تدبير المناصب المالية

في هذا السياق، تمكن المجلس في النصف الأول من سنة 2025، من استغلال المناصب المالية المخصصة له برسم ميزانية سنة 2024، قبل انتهاء أجل استغلالها في متم يونيو 2025، بشكل رشيد وفعال، وقد تم استغلال 129 منصباً مالياً من خلال تنظيم مباريات للتوظيف، أسفرت عن توظيف 100 محافظ قضائي من الدرجة الثانية في تخصصات متنوعة (القانون الإداري، الافتحاص ومراقبة التسيير، النظم المعلوماتية، القانون المدني، القانون الجنائي....)، و7 مهندسين من الدرجة الأولى تخصص الإحصاء و الأمن المعلوماتي، و22 أميناً قضائياً من الدرجة الثالثة في تخصصات متنوعة (تخصص الشبكات والأنظمة؛ البناء، الأمن السيبراني...).

كما شهدت هذه السنة تنظيم المجلس ثاني مباراة لتوظيف الملحقين القضائيين، والتي أسفرت عن نجاح 300 ملحق قضائي ينتمون للفوج 49، سيشرعون في قضاء فترة التكوين الأساسي بالمعهد العالي للقضاء بعد تخرج الفوج 48.

خامساً: على مستوى التأطير والتكوين

نظم المجلس، في هذا الإطار، عدة أنشطة تكوينية وندوات همت مختلف المجالات المتعلقة بالشأن القضائي والقانوني والمؤسساتي والمهني، وعددها 33 دورة تكوينية لفائدة قضاة المملكة

والعاملين بالمجلس، كما شارك في أنشطة مماثلة أو ذات صلة تمت دعوته إليها على أكثر من مستوى، وقام أيضا بالتنسيق والتعاون مع جهات أخرى في تنظيم ندوات مشتركة أو لقاءات علمية ومنتديات ثنائية أو متعددة الأطراف.

سادساً: على مستوى التواصل

حرص المجلس على مواصلة نهج التواصل المنتظم والتفاعل الجاد مع محيطه القضائي والمهني والمؤسساتي، ومع المسؤولين القضائيين والقضاة وعموم الرأي العام والمهتمين، وذلك عبر عدة آليات تواصلية هامة ومنها آلية الدوريات، حيث أصدرفي هذا الصدد 29دورية، همت عدة مجالات، وخاصة منها الإشعار بمستجدات قانونية، وإثارة الانتباه إلى بعض الإخلالات التي يرصدها المجلس، من خلال تقارير التفتيش، وتأطير الجانب القضائي في الإدارة القضائية.

وفي إطار نهجه التواصلي المستمر، شارك المجلس الأعلى للسلطة القضائية في فعاليات الدورة الثلاثين للمعرض الدولي للنشر والكتاب، المنعقد خلال شهر أبريل 2025، من خلال رواق احتضن لقاءات وندوات تعريفية بدور المجلس وجهوده في تطوير المنظومة القضائية، كما شكّلت هذه المشاركة مناسبة لتعزيز التواصل مع مختلف الفاعلين والمؤسسات الوطنية، إلى جانب عرض مجموعة من إصدارات القضاة.

سابعاً: على مستوى التنسيق والتعاون

تم خلال هذه السنة إعداد مشاريع اتفاقيات ومذكرات تفاهم وعقود توأمة، حيث تم في هذا الإطار:

- ✓ توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس الأعلى للعدالة بمملكة بلجيكا، يوم 15 يناير 2025، بمقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بالرباط؛
- ✓ الانخراط في مشروع التوأمة مع دول الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ متابعة إعداد مشاريع مذكرات تفاهم مع مجالس قضائية أجنبية، ويتعلق الأمر بكل من المجلس الأعلى للقضاء بجمهورية إيطاليا، ومجلس القضاء بجمهورية السودان، ومحكمة العدل العليا بجمهورية السلفادور، والمجلس العام للسلطة القضائية بمملكة إسبانيا.
- ✓ توقيع اتفاقية تعاون مع المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، بتاريخ 24 أبريل 2025، وتشمل مجالات التعاون المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تبادل الوثائق المتعلقة بالذاكرة القضائية للمملكة، ودعم إعداد ونشر البيبليوغرافيا الوطنية، إضافة إلى التكوين في مجالات جمع ومعالجة وصيانة الرصيد الوثائقي القضائي؛
- ✓ مشروع مذكرة تفاهم مع الهيئة المغربية لسوق الرساميل وذلك في إطار تعزيز التعاون للتصدي للجرائم المالية وجرائم السوق والأصول المشفرة، ومكافحة غسل الأموال.
- ✓ تفعيل الاتفاقية الإطار للشراكة والتعاون المبرمة مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛

- ✓ توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس القضاء الأعلى بجمهورية العراق، بتاريخ 25 شتنبر 2025 ببغداد، تحدد المبادئ التوجيهية للتعاون بين الطرفين من أجل تعميق المعرفة المتبادلة لأساليب العمل القضائي والممارسة القانونية.

إلى جانب هذا، يواصل المجلس تعزيز دوره وحضوره على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال التنسيق والمشاركة الفعالة في عدد من اللقاءات والفعاليات، سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف. ومن أبرزها:

- ✓ تنظيم المؤتمر الدولي لجمعية المحاكم العليا للدول الناطقة باللغة الفرنسية AHJUCAF، خلال الفترة الممتدة من 01 إلى 05 يوليوز 2025 بالرباط، بمشاركة ما يناهز 30 دولة تحت شعار "المحكمة العليا المثالية"، و هو المؤتمر الذي توج بانتخاب الرئيس الأول لمحكمة النقض- الرئيس المنتدَب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، رئيساً للجمعية الدولية المذكورة برسم الولاية القادمة، ويشكل هذا الانتخاب تجسيدًا للمكانة الرفيعة التي باتت تحظى بها المملكة المغربية داخل الفضاء القضائي الفرنكفوني، و إقرارًا بالدينامية المتقدمة التي تشهدها السلطة القضائية الوطنية، في ظل القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله و أيده؛
- ✓ تنظيم مؤتمر الشبكة الفرنكوفونية للمجالس العليا للقضاء، احتفاء بمرور عشر سنوات على تأسيس هذه الشبكة، وذلك بمدينة مراكش يومي 16 و17 أكتوبر

2025، بمشاركة ممثلين عن المجالس العليا للقضاء من 14 دولة منضوية في الشبكة و3 مجالس عليا بصفة ملاحظ.

ثامناً: على مستوى التحديث

تم في هذا الصدد تطوير وتحديث بعض البرامج والتطبيقات المعلوماتية التالية:

- ✓ تحديث المنظومة المندمجة لتدبير الوضعية المهنية للقضاة التي مكنت من تحقيق عدد من المزايا؛
- ✓ إطلاق منظومة مندمجة لتتبع النجاعة القضائية، تهدف إلى تعزيز الشفافية والفعالية داخل المحاكم وتمكن من تتبع وتقييم الأداء القضائي عبر ثلاث مكونات رئيسية (الاحصائيات، لوحات القيادة، التتبع الخاص للقضايا والإجراءات القضائية)؛
- ✓ تطوير برنامج مندمج لإدارة الموارد البشرية يضمن تتبع الوضعيات الإدارية، المتعلقة بالترقيات والإحالات والانتقالات والتكوين المستمر؛
- ✓ تطوير فضاء خاص بموظفي المجلس؛
- ✓ إنشاء منصة رقمية خاصة بالذاكرة القضائية لتدبير المحتويات التاريخية وتنظيم الوثائق والمقررات، وضمان حفظ الإرث القضائي الوطني؛
- ✓ تطوير موقع إلكتروني جديد "المكتبة القانونية والقضائية" يختص بنشر المعلومة القانونية والقضائية.

- ✓ توقيع عقد مع مؤسسة بريد المغرب لتوفير مفاتيح التوقيع الإلكتروني للقضاة في المحاكم المتخصصة لتمكينهم من توقيع القرارات والأحكام إلكترونياً؛
- ✓ تعزيز الأمن والبنية التحتية التقنية من خلال توفير حواسيب حديثة، وتطوير الأنظمة الأمنية لحماية المعطيات الحساسة، علاوة على تقوية البنية التحتية للأمن السيبراني عبر اعتماد تجهيزات متقدمة.

ثالثا: مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2026

تم إعداد مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2026، استناداً إلى فرضيات واقعية وموضوعية، تعكس الحد الأدنى المطلوب من الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستيكية اللازمة لتأمين الحاجيات الضرورية لضمان السير العادي والمنتظم لمختلف مكوناته، وتحقيق أهداف البرنامج والمشاريع المعتمدة بميزانية المجلس، والتي نعرضها، وفق الآتي:

أولا: فصل الموظفين

❖ المناصب المالية

سعياً إلى تدارك الخصاص المسجل في عدد القضاة بمختلف محاكم المملكة، الناتج عن التوسع الذي تعرفه الخريطة القضائية، وتفعيل مقتضيات القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، يتضمن مشروع ميزانية 2026 إحداث 640 منصباً مالياً جديداً بالمجلس، وذلك وفق التفصيل الآتي:

- ✓ 600 منصب مالي لتوظيف ملحقين قضائيين (الفوج 50 + الفوج 51)؛

✓ 40 منصباً مالياً لتوظيف محافظين قضائيين من الدرجة الثانية؛

❖ الاعتمادات المالية المقترحة في إطار فصل الموظفين

بلغ إجمالي الاعتمادات المقترحة لفصل الموظفين، برسم السنة المالية 2026 ما مجموعه 3.241.880.000,00 درهم، والتي ستمكن من تغطية النفقات المرتبطة بأجور وروا تب وتعويضات القضاة والعاملين بالمجلس والتعويضات الممنوحة لأعضائه.

ثانيا: فصل المعدات والنفقات المختلفة

بلغ مجموع الاعتمادات المالية المقترحة في إطار فصل المعدات والنفقات المختلفة برسم السنة المالية 2026، ما مجموعه 558.100.000 درهم، منها مبلغ 240.000.000 درهم كميز انية مقترحة لفائدة رئاسة النيابة العامة، ومبلغ 40.000.000 درهم كإعانة للتسيير لفائدة المعهد العالي للقضاء، ومبلغ 121.500.000 درهم إعانة من الدولة لفائدة مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية، لتبقى الميز انية الصافية المرصودة للمجلس محددة في مبلغ 156.600.000 درهم.

ثالثا: ميز انية الاستثمار

بلغ مجموع الاعتمادات المالية المقترحة في إطار ميز انية الاستثمار، برسم السنة المالية 2026، ما مجموعه 267.350.000 درهم، بما في ذلك إعانة التجهيز المقترحة للمعهد العالي للقضاء المحددة في مبلغ 10.000.000 درهم، وتبعا لذلك حددت الميز انية الصافية للمجلس برسم نفس السنة في مبلغ 257.350.000 درهم.

رابعاً: الآفاق المستقبلية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

تشكل سنة 2026 محطة مفصلية، باعتبارها السنة الختامية للمخطط الاستراتيجي للمجلس للفترة 2021-2026، وهو ما يستدعي تعبئة شاملة للجهود، والانخراط الجاد في استكمال تنزيل ما تبقى من محاوره، بما يضمن تحقيق أهدافه بشكل متكامل، وتعزيز المكتسبات التي تحققت خلال السنوات الماضية.

كما تعتبر هذه السنة، مرحلة تمهيدية أساسية لإعداد المخطط الاستراتيجي الثاني للفترة 2027-2032، الذي يتطلع من خلاله المجلس إلى ترسيخ المنجزات، واستشراف أولويات جديدة تواكب التحولات المرتقبة، وتسهم في الارتقاء بالأداء القضائي، وتعزيز مبادئ الحكامة الجيدة والتأهيل المؤسساتي.

وفي هذا السياق، سيسعى المجلس إلى فتح عدد من الأوراش نقدمها لحضراتكم كما يلي:

أولا: على المستوى الاستراتيجي

- مواصلة تنزيل الإجراءات المتبقية من المخطط الاستراتيجي الحالي؛
- إعداد المخطط الاستراتيجي الثاني للمجلس الأعلى للسلطة القضائية للفترة 2027-2032، والذي يهدف إلى ترسيخ المكتسبات المحققة، وتحديد أولويات استراتيجية جديدة تسهم في تحقيق المزيد من التطوير والتميز في العمل القضائي.

ثانيا: على مستوى تنزيل القوانين ذات الصلة بمنظومة العدالة

- المساهمة في إخراج النص التنظيمي المحدد لمهام قضاة الاتصال، بالتنسيق مع وزارة العدل والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون، وذلك تطبيقاً لمقتضيات المادة 81 من القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- المساهمة في تنزيل مقتضيات القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، لضمان تطبيقها الفعّال من خلال توفير الموارد البشرية الكافية من القضاة، بما يضمن إنجاز هذه المهام، إلى جانب تعزيز التكوين المستمر لهم لتطوير قدراتهم على تطبيق هذا القانون؛
- مواكبة تنزيل القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل مقتضياتها، بما ينسجم مع مبادئ الاستقلال القضائي ويعزز فعالية العدالة الجنائية.

ثالثا: على مستوى الدراسات و إبداء الرأي والتنسيق المؤسساتي

- إعداد الدراسات والتقارير المرتبطة بتتبع أداء المحاكم وتقييم النجاعة القضائية، وتشخيص وضعية العدالة بهدف رصد الاختلالات ومعالجتها؛
- مواصلة إبداء الرأي بشأن ما يعرض على المجلس، من مشاريع ومقترحات القوانين المرتبطة بوضعية القضاء ومنظومة العدالة؛
- مواصلة المجلس تعزيز الشراكات المؤسساتية وذلك عن طريق السعي إلى إبرام اتفاقيات شراكة مع بعض المؤسسات الوطنية؛
- إحداث منصة تواصلية للهيئة المشتركة بالاتفاق مع رئاسة النيابة العامة ووزارة العدل؛

- تنزيل المقترحات الرامية إلى تفعيل اللغة الأمازيغية على مستوى المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

رابعا: على مستوى النجاعة القضائية

- العمل على تنزيل منظومة مندمجة لتتبع النجاعة القضائية لفائدة المسؤولين القضائيين؛
- التنسيق مع وزارة العدل من أجل وضع برمجيات تساعد القضاة على تحرير وتوقيع الأحكام والقرارات إلكترونيا، والسعي إلى تكوين القضاة في هذا المجال؛
- السعي إلى معالجة الاختلالات المرتبطة بالجانب القضائي من الإدارة القضائية، وتوفير قاعدة مرجعية بشأن مؤشرات النجاعة القضائية، ووضعها رهن إشارة المسؤولين القضائيين المعنيين بهدف تحسين أداء الإدارة القضائية؛
- تتبع تنفيذ المسؤولين القضائيين لتصوراتهم حول النهوض بأعباء الإدارة القضائية في شقها المتعلق بالقضاء الزجري؛
- استكمال إعداد نماذج أولية لتوزين القضايا الزجرية على مستوى عدد من المحاكم الابتدائية، في أفق إطلاق مشاورات موسعة مع عدد من المسؤولين القضائيين بمختلف المحاكم، بهدف التو افق حول الصيغة النهائية لهذا النظام والعمل على تعميمه على المحاكم.

خامسا: على مستوى تدبير وتثمين الموارد البشرية:

- إعداد برنامج خاص بالتكوين المستمر والتخصصي للقضاة على المستويين المركزي والجهوي، يتضمن ما يقارب 20 موضوعاً تكوينياً، يهم أكبر قدر ممكن من المواد القانونية، ويستفيد منه حوالي 1824 من القضاة، من بينهم 375 قاضية؛

- برمجة 15 موضوعاً تكوينياً يهم المجالات القانونية والتدبيرية، وذلك في إطار برنامج التكوين المستمر، حيث يرتقب استفادة 475 موظفا وموظفة برسم سنة 2026؛
- إعداد برامج تكوينية تخص المسؤولين القضائيين، سواء الممارسين منهم أو الجدد الذين يتقلدون مهام المسؤولية القضائية لأول مرة، بالإضافة لنواب المسؤولين القضائيين؛
- اعتماد مقاربة جديدة في منظومة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات من خلال الانتقال من دلائل الوظائف المعتمدة على توصيف المهام إلى دلائل ذات بعد قيمي وأخلاقي مرتبط بثقافة المؤسسة القضائية.

سادسا: على مستوى تحسين الوضعية الاجتماعية للقضاة

- تنزيل مقتضيات القانون رقم 28.25 المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية، من خلال وضع الآليات التدبيرية والتنظيمية لتمكينها من القيام بمهامها.

سابعا: على مستوى الرقمنة

- إعداد وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للمجلس وإرساء نظام معلوماتي مندمج لتدبير الوضعية الإدارية والمهنية للقضاة؛
- تعزيز قدرات القضاة في الجوانب التقنية والأمنية من خلال تزويدهم بمجموعة من الآليات المعلوماتية والتجهيزات المتقدمة، التي تشمل حواسيب محمولة حديثة، وإبرام عقد مع مؤسسة بريد المغرب لتوفير مفاتيح التوقيع الإلكتروني، مع مزود خدمة الإنترنت لضمان وصول القضاة إلى خدمة إنترنت عالية الجودة؛

- تطوير البنية التحتية المعلوماتية الخاصة بالمجلس من خلال إعلان طلبيات عمومية تهم تعزيز الجانب الأمني المعلوماتي وتعميم خدمة البريد الإلكتروني على كافة العاملين بالمجلس.

ثامنا: على مستوى التواصل والتعاون والشراكة

- تعزيز التعاون والشراكات وتقوية الدبلوماسية القضائية خاصة مع الدول الافريقية والعربية الشقيقة؛
- تعزيز تموقع السلطة القضائية على الصعيد الوطني؛
- تعزيز حضور المجلس على المستوى الدولي.

تاسعا: على مستوى تتبع المشاريع

- مواصلة تنفيذ الشطر الثاني من مشروع بناء وتجهيز مركز الندوات، وذلك في إطار سعي المجلس لتعزيز البنية التحتية المخصصة للتكوين والتبادل العلمي؛
- استكمال تنفيذ الشطر الثاني من مشروع إعادة بناء مقر المعهد، بما يتماشى مع المهام الجديدة المنصوص عليها في القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد. ويهدف هذا المشروع إلى توفير بناية جديدة تستجيب لحاجيات التكوين وفق المعايير الدولية الحديثة، وتساهم بذلك وتسهم في ضمان جودة التكوين وتعزيز كفاءة القضاة في أداء مهامهم بكفاءة عالية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تلكم نظرة عن منجزات المجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2025 والبرامج المزمع تنفيذها خلال سنة 2026.

وإن المجلس إذ يقدم هذه الحصيلة، فإنه مقتنع أن ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية، يؤشر على أننا نسير في الاتجاه الصحيح، ويجعلنا نستشرف المستقبل بكل ثبات وعزم وتفاؤل.

والحقيقة أن ما بلغناه من منجزات ونتائج، ما كان ليتحقق لولا العمل الجاد والإرادة الصادقة التي يتحلى بها أعضاء وأطر وموظفو المجلس، وكل شركائه في المنظومة.

ولأن المناسبة شرط، فإن المجلس يغتنم هذه المناسبة لتقديم عبارات الشكر والتقدير للسيد وزير العدل المحترم، لما أبداه ويبديه دائماً من تعاون و انسجام مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية، لتنزيل برامجه وأوراشه المرتبطة بالإصلاح.

والشكر موصول أيضاً للبرلمان بكل مكوناته، على الدعم المستمر والمتواصل لإنجاح مسار الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية، وتعزيز مكانة المجلس ودوره في منظومة العدالة.

وهي مناسبة أيضاً يغتنمها المجلس، لتجديد الالتزام بمواصلة العمل بنفس الروح والعزم والإرادة والتعبئة الشاملة والمسؤولية الوطنية العالية، لإنجاح هذا الورش الإصلاحي الكبير وتنفيذ الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده لإصلاح القضاء والارتقاء به، وتعزيز مكانته ليكون قاطرة للتنمية ببلادنا، وتحقيق الأمن القضائي للمواطن.

شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للأمانة العامة للحكومة

= برسم السنة الماليـة 2026 =

رئيس اللجنة
أبو بكر أعبيد

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**
السنة التشريعية **2025-2026**
دورة أكتوبر **2025**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 نونبر 2025، برئاسة السيد أبو بكر أعبيد رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد حجوي الأمين العام للحكومة، الذي استعرض حصيلة عمل الأمانة العامة للحكومة، والمجهودات المبذولة للمواكبة القانونية للمد الإصلاحي بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والملامح الكبرى للمرحلة المقبلة.

وقدم السيد الأمين العام للحكومة عرضا موجزا حول الإنتاج التشريعي في كلياته، حيث عرفت هذه السنة انعقاد 43 اجتماعًا - إلى حدود 30 أكتوبر-، وتم التداول في 144 نصًا قانونيًا وتنظيميًا، منها 36 مشروع قانون، و108 مشاريع مراسيم تنظيمية، و38 اتفاقية دولية، وشهدت هذه السنة عقد 3 مجالس وزارية، كما تطرق إلى أهم النصوص القانونية والتنظيمية التي صدرت خلال هذه السنة التشريعية، والتي طالت مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والرياضية، ومن جهة أخرى، أبرز درجة التفاعل الرقابي مع البرلمان، حيث تمت الإجابة على 33 سؤالاً برلمانياً، 16 منها مقدمة من السيدات والسادة المستشارين، في إطار الحرص على تعزيز الشفافية والتفاعل مع المؤسسات التشريعية.

وأشار السيد الأمين العام للحكومة إلى أن صناعة القوانين هي القاسم المشترك والحافز الأساسي لتوطيد العلاقة وتعزيزها، لكل ما له ارتباط بالتشريع والتنظيم، حيث تم اعتماد مقاربة تقوم على ثلاثة أسس متكاملة، تتمثل في تعزيز الانفتاح، والمراهنة على العنصر البشري، وعقلنة هيكلتها التنظيمية، مع العمل على إيجاد أرضية مرجعية موحدة للعمل التشريعي المشترك مع مختلف القطاعات الوزارية، وقد نجم عن ذلك إطلاق «دليل المساطر التشريعية والتنظيمية»، كأداة عملية لتجويد القوانين، وتقاسم ونقل المعرفة بين الأجيال.

وفي مجال الرقمنة والتحوّل الرقمي، تطرق السيد الأمين العام للحكومة إلى تنفيذ مشروعين طموحين يتعلقان برقمنة الجريدة الرسمية، وإلغاء الطابع المادي لدراسة مشاريع النصوص القانونية، مبينا الصعوبات التي واجهتها الأمانة العامة بسبب عدم استيفاء مقدمي الخدمات لمتطلبات دفتر التحملات، واستمرار السعي لتجسيد المشروعين لتوسيع الولوج إلى المعلومة القانونية، وتحسين الخدمات للمواطنين والمقاولات.

وأكد على نهج سياسة تعزيز العنصر البشري، عبر توظيف اختصاصات جديدة في الرقمنة، والترجمة القانونية، والتدبير المالي والمحاسبي، وإطلاق برامج تكوينية واسعة لاستكمال تكوين الأطر وتعزيز قدراتهم التحليلية والمهارات التحريرية، وإرساء برنامج «اليقظة القانونية» كبعد أساسي في العمل اليومي.

علاوة على ذلك، أشار السيد الأمين العام للحكومة إلى أهمية دراسات الأثر كآلية لقياس جودة القوانين ومدى تحقيقها لأهدافها التحويلية، حيث تم إخضاع خمسة مشاريع قوانين لدراسة الأثر في مجالات الموارد الجينية، المناجم، الصحة والسلامة، المحافظة على الغابات، وتدبير النفايات، مؤكدًا عزمه على توسيع اللجوء لهذه الآلية مستقبلاً.

وفي إطار تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية تطرق السيد الأمين العام إلى إبرام اتفاقيتي شراكة مع وزارة الانتقال الرقمي والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، لتسريع تنفيذ التزامات القانون التنظيمي بخصوص الطابع الرسمي للأمازيغية، مع استقطاب مختصين في الترجمة، والشروع في ترجمة دفعة أولى من النصوص القانونية ونشرها، عبر الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة.

أما في مجال عمل المديريات والوحدات التنظيمية، أشار إلى إعادة هيكلة مديرية الجمعيات والمهن المنظمة، والعمل على الاعتراف بصفة المنفعة العامة لسبع جمعيات هذا العام، مؤكدًا تحول منهجية الإدارة نحو المتابعة واليقظة القانونية، وتوجيه الهيئات المهنية، وإطلاق خارطة طريق للتحول في المطبعة الرسمية، فضلاً عن تكثيف الجهود لشرح مقتضيات المرسوم الجديد للجنة الوطنية للطلبيات العمومية، إذ تم إصدار نحو 132 رأيًا مبدئيًا خلال السنة.

وفي ختام عرضه استعرض السيد الأمين العام للحكومة مشروع الميزانية برسم سنة 2026 ، وهي موزعة كالآتي:

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون الأعوان: 125 729 000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 34 668 000 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 15 000 000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أكد السيدات والسادة المستشارون على أهمية الدور المحوري الذي تضطلع به الأمانة العامة للحكومة في مجال صناعة التشريع، باعتبارها ركيزة أساسية في البناء

القانوني للدولة، نظرا لأدوارها في تحقيق الانسجام وضمان الجودة في المنظومة التشريعية.

وفي هذا الإطار، أشاد المتدخلون بما تحقق من إنجازات مهمة خلال السنة التشريعية، لاسيما فيما يتعلق برقمنة المعلومة القانونية، وتحسين جودة الصياغة التشريعية، ونشر النصوص القانونية، والانفتاح على النقاش العمومي، إلى جانب مواكبة الإصلاحات الكبرى، وعلى رأسها الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعي، كما نوهوا بالدور الإيجابي للأمانة العامة في التنسيق التشريعي الحكومي، وبالمجهودات والتضحيات التي يبذلها الأطر والموظفون، في إطار تنزيل الاختصاصات المنوطة بالأمانة العامة للحكومة.

وأشار السيدات والسادة المستشارون إلى مجموعة من التحديات التي تواجه العمل التشريعي، من بينها إشكالية تعاطي السلطة التنفيذية مع مقترحات القوانين، ومحدودية إشراك الفاعلين المدنيين والمهنيين، والضغط التشريعي الذي يؤثر على جودة النصوص، والتأخر في إصدار بعض النصوص التطبيقية، إضافة إلى ما يُسجَّل أحيانًا من بطء في معالجة بعض مشاريع القوانين، وتحديات الأمن السيبراني، والحاجة إلى منصة رقمية موحدة لتتبع مسار إعداد القوانين.

كما أكد المتدخلون على ضرورة تجاوز بعض الإشكالات، خاصة ما يتعلق بتعقيد المساطر الخاصة بالجمعيات ذات المنفعة العامة، وضعف تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، مع الحاجة إلى اعتماد دراسات الأثر المصاحبة لمشاريع القوانين، وتطوير مؤشرات شفافية الطلبيات العمومية.

وقد خلصت المناقشة إلى دعوة الأمانة العامة للحكومة إلى مواصلة مجهوداتها، عبر تعزيز أواصر التواصل مع ممثلي الأمة، وترسيخ الحكامة التشريعية، وتسريع وتيرة الرقمنة، وتقوية الحوار المؤسساتي، ودعم الموارد البشرية، بما يعزز الأمن القانوني ويستجيب لانتظارات المواطنين والمؤسسات على حد سواء.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أعرب السيد الأمين العام للحكومة في مستهل جوابه عن تنويهه بالمداخلات القيمة للسيدات والسادة المستشارين، كما تفاعل مع مختلف الملاحظات والتساؤلات المطروحة، وأثنى على المستوى المتميز الذي عرفه النقاش، الدال في عمقه على الاهتمام الكبير بهذا القطاع ذي الحمولة القانونية التأصيلية، والطابع التأسيسي الرصين.

وأوضح أن الأمانة العامة للحكومة تعتمد في منهجيتها للتعاطي مع مقترحات القوانين على معيار الشرعية القانونية، باعتباره جوهر اختصاصها الدستوري، مبرزا أن تقييم المقترحات يتم بعيداً عن أي اعتبارات تتعلق بالملاءمة السياسية، وأكد أن دور الأمانة العامة يتمثل في مراقبة سلامة النصوص قانونياً، سواء أكانت مشاريع أو مقترحات قوانين، حرصاً على جودة التشريع واستقراره.

وتطرّق السيد الأمين العام للحكومة إلى الإشكالات المرتبطة بالنصوص التطبيقية، مبيناً وجود علاقة جدلية بين سن القوانين وإصدار المراسيم اللازمة لتفعيلها، وبيّن أن تزايد حجم المجالات التي يشملها الفصل 71 من الدستور أدى إلى ارتفاع الحاجة إلى النصوص التطبيقية، كما أن بعض القوانين تصل إلى مرحلة التنفيذ، وهي تحتوي على بياضات أو عناصر غير مكتملة، مما يجعل إنتاج النصوص التطبيقية أكثر تعقيداً، وقد يستدعي إعادة النظر أو البحث عن صيغ بديلة.

وأكد في نفس السياق أن وضوح الرؤية القطاعية يسهم بشكل أساسي في تسريع وتيرة الإصلاح التشريعي، مستشهداً بورش الحماية الاجتماعية، الذي شكّل نموذجاً ناجحاً بفضل توفر رؤية شاملة، وأدوات تقنية واضحة، مكّنت من إصدار القانون الإطار ومراسيمه التطبيقية في آجال قياسية.

وأوضح كذلك أن اللجوء إلى التشريع ليس دائماً الخيار الأنسب، مشيراً إلى أهمية تفادي التضخم التشريعي والحرص على عدم إصدار قوانين لا تستجيب لحاجيات تطبيقية واضحة. وأكد أن جودة التشريع تستدعي نضجاً في الاقتراح، وتدقيقاً في الصياغة قبل الإحالة على مسطرة الاعتماد، حتى تكون النصوص قابلة للتفعيل، وتحقق الغايات المرجوة منها.

وتطرّق إلى الأوراش التي تشتغل عليها الأمانة العامة للحكومة في مجال اليقظة القانونية، موضحاً أن هناك نحو خمسة وخمسين ورشاً يعمل على مواكبة القطاعات الحكومية في تحسين جودة مشاريع النصوص، إضافة إلى دور مديرية الجودة التي تضم خبراء مختصين في تتبع النصوص وتحليلها، ورصد العناصر التي تحتاج إلى تصويب أو تدقيق، وأكد أن هذه الجهود ترمي إلى دعم الأمن القانوني، وتعزيز الاستقرار التشريعي.

واختتم السيد الوزير بالتأكيد على أهمية التعاون القائم بين الأمانة العامة للحكومة ومجلسي البرلمان، وأن الأمانة العامة تحرص على تقديم الدعم اللازم خلال الاجتماعات التشريعية، مؤكداً أن الهدف المشترك يظل هو الارتقاء بجودة النصوص القانونية لضمان نصوص واضحة، قابلة للتطبيق، ومحققة للأمن القانوني والاستقرار المؤسساتي.

عرض السيد الأمين العام للحكومة

كلمة السيد الوزير، الأمين العام للحكومة،
أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين،
بمناسبة تقديم ومناقشة الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة
برسم السنة المالية 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

يسعدني كثيرا أن أتواجد معكم اليوم في حظيرة مجلسكم الموقر لتقديم الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم سنة 2026 ؛ وهو لقاء يعد مناسبة سانحة للوقوف على حصيلة العمل القانوني للحكومة، وما تستلزمه من جانب الأمانة العامة للحكومة، من جهود متواصلة للمواكبة القانونية للمد الإصلاحي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره لتوطيد دعائم المغرب الصاعد، متقاسمين معكم الحديث عن ملامح المرحلة المقبلة لعملنا في هذا المضمار.

ومن الطبيعي أن أستهل كلمتي هاته بتقديم عرض موجز حول الإنتاج القانوني برسم هذه السنة حيث بلغ عدد اجتماعات مجلس الحكومة المنعقدة، حتى حدود 30 أكتوبر من السنة الجارية، ما مجموعه ثلاثة وأربعون (43) اجتماعا، تداولت الحكومة، خلالها، في شأن مائة وأربعة وأربعين (144) نصا موزعا كما يلي : ستة وثلاثون (36) مشروع قانون ؛ ومائة وثمانية (108) مشاريع مراسيم تنظيمية، كما تداولت في شأن ثمان وثلاثين (38) اتفاقية دولية منها ست وثلاثون (36) اتفاقية مدعومة بقوانين، في حين شهدت هذه السنة انعقاد ثلاثة (3) مجالس وزارية. ومن جهة أخرى، قدم عدد من أعضاء الحكومة عروضا بلغت هذه السنة خمسة عشر (15) عرضا، في حين بلغ عدد التعيينات في المناصب العليا التي صادق عليها مجلس الحكومة مائة وتسعة وستين (169) تعيينا.

هذا، وكما جرت العادة، ومن أجل وضع حضراتكم في الصورة الإجمالية للمجهود التشريعي المبذول خلال هذه السنة، سأستعرض أمامكم، على التوالي، أهم النصوص التشريعية والتنظيمية التي تمت المصادقة عليها خلال هذه السنة، وتلك التي توجد حاليا قيد الدراسة أو بلغت درجة متقدمة من حيث إعدادها.

• ففي ما يتعلق بأهم النصوص التشريعية الصادرة هذه السنة، فيأتي في مقدمتها القانون التنظيمي المغير والمتمم للقانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، والقانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب الذي تمت المصادقة عليه بصفة نهائية من قبل البرلمان في 5 فبراير من هذه السنة. كما صدرت أيضا قوانين أخرى طالت المجالات التالية : المجال المالي والاقتصادي، حيث تم اتخاذ مشروع القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة بغرض مواكبة النمو المتزايد الذي يشهده القطاع المالي، واعتبارا للدور المحوري الذي يمكن لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة القيام به لتطوير السوق المالية الوطنية وجعلها أكثر جاذبية واستقرارا. كما تم تغيير وتتميم القانون المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، وهو إصلاح يندرج في إطار تفعيل مقتضيات القانون - الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، وتوجهاته الأساسية، ويرمي إلى تعزيز الموارد الذاتية للجماعات الترابية وتقوية قدراتها الاستثمارية والتنموية، وتحسين حكامة الجبايات الترابية.

ومن جهته، تميز المجال الاجتماعي بصدور القانون القاضي بتغيير وتتميم القانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي الذي يرمي إلى تعميم التغطية الاجتماعية وتوسيع نطاق المستفيدين من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإعادة هيكلة حكامة هذه المؤسسة وضمان استدامة تمويلها ؛ وصدور القانون المغير والمتمم للقانون الخاص بالتعويض عن حوادث الشغل، والذي يهدف، بصفة خاصة، إلى إسناد الاختصاصات المتعلقة بالحماية الاجتماعية في مجال حوادث الشغل إلى السلطة الحكومية المكلفة بالحماية الاجتماعية.

وتميز مجال الثقافة بصدور القانون المتعلق بحماية التراث، الذي يشكل نقلة نوعية في صيانة الموروث الثقافي والحضاري للأمة، وتأهيله للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وفي مجال الرياضة، صدر قانون تحدث بمقتضاه مؤسسة المغرب 2030، كإطار استشرافي لمواكبة التحولات الكبرى التي تشهدها بلادنا المقبلة على تنظيم تظاهرات رياضية عالمية في أفق الخمس سنوات القادمة.

وأخيرا، فإن هذه السنة شهدت أيضا موافقة البرلمان على قانون المسطرة المدنية الذي صرحت المحكمة الدستورية لاحقا بأن بعضا من مقتضياته غير مطابقة للدستور.

وعلى المستوى التنظيمي، تجدر الإشارة، على الخصوص، إلى صدور مرسوم يحدد تاريخ الشروع الفعلي للمجموعة الصحية الترابية لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة في ممارسة اختصاصاتها، وذلك تفعيلا للقانون المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية الصادر في يونيو 2023.

• هذا، وبموازاة النصوص الصادرة، تميزت السنة الجارية بإعداد الحكومة لحزمة من مشاريع القوانين، ذات حمولة إصلاحية وتحديثية، تتعلق بعدد من المجالات الحيوية. وتأتي في مقدمتها أربعة (4) مشاريع قوانين تنظيمية صودق عليها خلال اجتماع المجلس الوزاري الأخير : اثنان (2) منها يخصان المجال الانتخابي : ويتعلق الأمر بمشروع القانون التنظيمي المغير والمتمم للقانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، ومشروع القانون التنظيمي المغير والمتمم للقانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية. أما مشروعا القانونين التنظيميين المتبقيين فيتعلقان بمنظومة القضاء الدستوري وهما مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون ؛ ومشروع القانون التنظيمي المغير والمتمم للقانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة الدستورية. هذا وتنضاف مشاريع القوانين التنظيمية هاته إلى مجموعة من مشاريع القوانين تهم على الخصوص :

ـ المجال الانتخابي : ويتعلق الأمر بمشروع القانون المغير والمتمم للقانون الخاص باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل

الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية ؛

- والمجالين الصحي والاجتماعي، ويتعلق الأمر، من جهة، بمشروع قانون يغير ويتمم القانون المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وهو المشروع الذي صادق عليه مجلسكم الموقر، والهادف، على الخصوص، إلى إسناد نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بأجراء القطاع العام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ؛ ومن جهة أخرى، يتعلق الأمر بمشروع القانون الرامي إلى إحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة ومراكز حماية الطفولة التابعة لها ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، وهو إطار قانوني مستجد يرمي، بالأساس، إلى إحداث آلية وطنية مستقلة ومتخصصة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، تعهد إليها مهمة تنسيق وتنفيذ سياسات حماية الطفولة على الصعيد الوطني ؛
- ومجال الصحافة والإعلام (مشروعا قانونين يتعلق الأول منهما بالمجلس الوطني للصحافة، والآخر بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين) ؛
- والمجال البيئي والصحي (مشروع القانون المتعلق بحماية الحيوانات الضالة والوقاية من أخطارها) ؛
- والمجال الطاقي (مشروع القانون المتعلق بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة) ؛
- والمجال التربوي (مشروع القانون المتعلق بالتعليم المدرسي، ومشروع القانون المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي) ؛

هذا، وتنضاف إلى مشاريع هذه القوانين مشاريع قوانين تتعلق بمجالات أخرى : مجال تنظيم المهن المساعدة للقضاء (مشروع القانون المتعلق بالتراجمة المحلفين) ؛ ومجال التعمير (مشروعا قانونين يتعلق الأول منهما بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير

والإسكان ؛ والآخر بتغيير القانون المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات – الذي سيودع لدى البرلمان قريبا-).

هذا، ومن جهة أخرى، تفاعلت الأمانة العامة للحكومة –كعادتها- إيجابيا مع الأسئلة الرقابية للبرلمان، حيث تمت الإجابة هذه السنة عن ثلاثة وثلاثين (33) سؤالا برلمانيا منها ستة عشر (16) جوابا على أسئلة تقدم بها السيدات والسادة المستشارون.

السيد الرئيس

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

إن صناعة القوانين هي قاسمنا المشترك والحافز الأساسي على توطيد علاقاتنا وتعزيزها بالنسبة لكل ما له ارتباط بالتشريع والتنظيم.

وإذ أذكر بهذه الميزة وما تتيحه لنا من آفاق للتفكير سويا في سبل تطوير وإغناء منظومتنا القانونية، أراها مناسبة سانحة لدعوة حضراتكم مشاطرتنا الرأي في كون سن القوانين ليس هدفا في حد ذاته، بل هو، كما تعلمون جيدا، الوسيلة الديمقراطية المثلى للإفصاح عن الإرادة الإصلاحية المرجوة، كما أن القوانين ينبغي النظر إليها كآليات فاعلة في بناء الدولة وتطورها، وهي بالتالي قابلة للتنقيح والتحيين في كل وقت وحين، استجابة للمستجدات الطارئة، وتجاوبا مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتنامية، وهي متطلبات تحظى بأهمية خاصة لدى مجلسكم الموقر.

وفي هذا الصدد، فإن ما تتخذه الأمانة العامة للحكومة من مبادرات لتوحيد طرق الإنتاج القانوني، وكذا الأوراش التي فتحناها في مجالات التوطيد، والرقمنة، والتكوين واستكمال التكوين، واليقظة القانونية، وغيرها من الأوراش، إنما تشكل مطلبا من متطلبات المرحلة الراهنة التي يقوى فيها العزم على قيام منظومات قانونية متراصة، وذلك على النحو الذي عبرت عنه الإرادة الملكية السامية في مناسبات متواترة، بغاية

تحقيق الأثر التحويلي للقانون، وجعله أداة للتنمية، ورافعة للإصلاح، وآلية مواكبة للمد الإصلاحي الذي تشهده بلادنا.

ومن هذا المنطلق، السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة، حددنا أولويات انشغالنا في السنين الأخيرة، وأولينا اهتماما خاصا لمسألة تطوير مناهج عمل الأمانة العامة للحكومة قصد إعطاء صورة صادقة، دقيقة ومعبرة عن الأدوار التي تضطلع بها.

وتبعا لذلك، نهجنا مقاربة تقوم على ثلاثة أسس متكاملة تتمثل في تعزيز انفتاحها، والمراهنة على العنصر البشري، وأخيرا عقلنة هيكلتها التنظيمية.

• ففي ما يتعلق بالانفتاح، سعينا بالمؤسسة إلى نسج علاقات متنوعة مع محيطها من خلال عقد شراكات متعددة مع المؤسسات ذات الانشغال المشترك في طليعتها، بطبيعة الحال، مؤسسة البرلمان.

وفتحنا أبواب المؤسسة أمام المؤسسات الجامعية، واستجبنا للعديد من طلبات المشاركة في الندوات والتظاهرات العلمية، المنظمة داخل المغرب وخارجه، واستقبلنا في إطار برنامج اليقظة القانونية العديد من الفعاليات الوطنية.

كما شكل المعرض السنوي للكتاب والنشر مناسبة سانحة لنا للخروج إلى الساحة العمومية وإثراء النقاش حول قضايا وانشغالات قانونية وطنية هامة للغاية. وفضلا عن ذلك، قمنا داخليا بتوطيد هذا الانفتاح وتعزيزه من خلال تبني سياسة للتواصل المؤسساتي كان من تجلياتها الإيجابية تطوير محتوى الموقع الإلكتروني للمؤسسة، لاسيما في ما يتعلق بإبراز الجانب المتعلق بالأمازيغية منه.

• وبموازاة هذا الانفتاح على محيطنا، حرصنا على تقوية هيئة المستشارين القانونيين التي تعد قطب الرحى في عمل المؤسسة، وأولينا اهتماما ملحوظا بباقي مكونات الرأسمال البشري للمؤسسة ساعين بذلك إلى تعزيز تركيبتها البشرية من خلال توظيف تخصصات كانت تفتقر إليها الأمانة العامة للحكومة، وذلك في مجالات

استراتيجية مثل الرقمنة والترجمة القانونية المتخصصة والتدبير المالي والإداري والمحاسبي.

كما أولينا اهتماما خاصا لبرامج التكوين واستكمال التكوين بهدف الرفع من قدرات ومؤهلات مواردنا البشرية ودعمها في أداء مهامها بكفاءة واحترافية.

وفي نفس الإطار، سعينا إلى ترسيخ ثقافة الاطلاع والتتبع المستمر للمستجدات القانونية الوطنية والدولية من خلال برنامج اليقظة القانونية، لتصبح اليقظة القانونية بعدا مركزيا في العمل اليومي للمؤسسة.

• وعلى مستوى آخر، كان من المنطقي جدا أن نعكف على إعادة هيكلة المؤسسة وتجديد بنيتها التنظيمية والوظيفية من خلال تعزيزها بوظائف جديدة تتناغم مع الأدوار والمسؤوليات المتزايدة التي غدت تضطلع بها المؤسسة في سياقها الجديد.

السيد الرئيس

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

بحكم علاقات القرب التي تربطنا بمختلف القطاعات الوزارية، في سياق العمل القانوني للحكومة، فقد استشعرنا الحاجة الملحة إلى إيجاد أرضية مرجعية موحدة للعمل المشترك في ميدان إعداد مشاريع النصوص القانونية ودراستها. وهذه الأرضية لا تقتصر على إبراز الجوانب المتعلقة بعمل مصالح الأمانة العامة للحكومة فحسب، بل تمتد أيضا لتشمل عقلنة مناهج العمل التشريعي للقطاعات الحكومية وتوحيدها، وذلك بتنسيق وتعاون تام معها.

هذا، وتكمن الأهداف المرجوة من إيجاد أرضية مرجعية موحدة ومشتركة للعمل القانوني للحكومة في جعل المبادرات التشريعية والتنظيمية للقطاعات الحكومية مبنية على أسس متينة من النواحي المعيارية والمنطقية واللغوية، منسجمة مع المرجعيات الوطنية والاتفاقية، ومعبرة عن حاجيات حقيقية ضرورية ومبررة، من جهة ؛ وفي التحكم في آجال إعداد مشاريع النصوص وفي الزمن القانوني الضروري

لدراستها واستكمال إعدادها، من جهة أخرى. كما تكمن الغاية من هذه الأرضية، في نهاية المطاف، في ترسيخ الممارسات الفضلى في العمل اليومي للإدارات في علاقتها بإعداد مشاريع النصوص القانونية التي هي بحاجة إليها لتدبير الشأن العام الموكول لها، وهي الممارسات التي من شأن تطبيقها أن تفضي إلى الرقي بجودة المنظومة القانونية الوطنية، وذلك كله خدمة للمد الإصلاحي وجهود بناء المغرب الصاعد التي تشهدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

تلكم هي الفوائد الفضلى المرجوة من وضع هذه الأرضية. ولبلوغها، تمكنا، بفضل التعاون المشترك والتنسيق مع القطاعات الوزارية، من إدراج مختلف القواعد المرجعية لإعداد مشاريع النصوص القانونية في دليل المساطر التشريعية والتنظيمية الذي شرعنا بالفعل في تجريبه في الورشات التكوينية التي ننظمها.

ويروم هذا الدليل، الذي يعد من الآليات العملية لتجويد القوانين، وأرضية مرجعية مشتركة لكافة القطاعات الحكومية، وأداة لتقاسم ونقل المعرفة بين الأجيال، إقرار ثلاث حقائق أساسية :

- الأولى أن الإصلاحات قد لا تحتاج دائما وبالضرورة إلى اتخاذ قوانين ؛
- والثانية أن إعداد القوانين مسألة تتطلب إنجاز دراسات معمقة والقيام باستشارات واسعة، مع كافة الفاعلين المعنيين ؛
- والثالثة الحث، على إرفاق مشاريع القوانين بمشاريع نصوصها التطبيقية، أو على الأقل بمسوداتها أثناء إحالة مشاريع القوانين على الأمانة العامة للحكومة قصد الدراسة، وذلك لكي نتيح لتشريعاتنا إعطاء كامل مفعولها وإحداث أثرها التحويلي في آجال معقولة، تحقيقا لإرادة المشرع.

السيد الرئيس

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

علاوة على طلبات دراسة مختلف مشاريع النصوص القانونية، تقوم مصالح الأمانة العامة للحكومة تلقائيا بدراسات تهدف في معظمها إلى اقتراح حلول كفيلة بتجاوز الإشكالات والصعوبات التي تطرحها بعض المنظومات التدبيرية : ومن الأمثلة على القضايا التي اشتغلت عليها مصالح المؤسسة هذه السنة : مراجعة الإطار القانوني لنزع الملكية، وإصلاح الإطار القانوني للمعادلات بين الشهادات، وتحديث الإطار القانوني للمدرسة الوطنية العليا للإدارة، والمساهمة في دراسة المنظومة القانونية للاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة. كما استحدثنا مجموعات دراسية أفقية مشكلة من كفاءات متعددة التخصصات تعكف على تتبع، عن قرب، المستجدات القانونية ذات العلاقة ببعض مجالات العمل الحيوية كمجال الرياضة ومجال الرقمنة والقضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، تتوصل مصالحنا بانتظام من مختلف القطاعات الوزارية ومؤسسات الدولة بطلبات استشارة قانونية متنوعة تتناول مواضيعها إشكالات وقضايا قانونية ترتبط مباشرة بممارسة مهامها واختصاصاتها. وهذه الطلبات تستدعي من مصالحنا القيام بدراسات وأبحاث معمقة من أجل تحديد الموقف القانوني المناسب، وضمان توجيه إجابات دقيقة ومستندة إلى أسس قانونية صحيحة وسليمة إلى الجهات المعنية، بما يسهم في تمكينها من أداء مهامها بكل ارتياح وأمان.

وعلى مستوى آخر، وفي ميدان الرقمنة، بذلنا ما في وسعنا من أجل تنفيذ مشروعين طموحين يتعلقان، على التوالي، برقمنة الجريدة الرسمية وبنزع الطابع المادي عن مسلسل دراسة مشاريع النصوص القانونية، بيد أن طموحاتنا ومعايير الجودة والشروط النوعية الصارمة التي وضعناها في دفتري التحملات بالنسبة للمشروعين معا، لاسيما ما يتعلق منها بمتطلبات المحافظة على الأمن السيبراني

للأنظمة الرقمية المستخدمة في هذين المشروعين، لم تجد في الميدان مقدمي خدمات قادرين على الالتزام حقا بالشروط والمعايير المطلوبة.

وبالطبع، فإننا سنواصل جهودنا، في السنة المقبلة، من أجل تجسيد هذين المشروعين اللذين نتوخى منهما إحداث تحول عميق في منظومة إعداد النصوص القانونية، من جهة، وتوسيع مجالات الولوج إلى المعلومة القانونية الوطنية وتحسين الخدمات القانونية المقدمة لعموم المواطنين وللمقاولات على حد سواء، من جهة أخرى.

وفي نفس السياق، وبالنظر إلى أن الرقمنة أضحت اليوم خيارا استراتيجيا لا محيد عنه في مجال دراسة مشاريع النصوص القانونية، فقد بادرت الأمانة العامة للحكومة إلى الاستعانة ببعض التطبيقات والمنصات الرقمية المتخصصة في المجال القانوني، المتاحة على الصعيد الوطني، وتشجيع أطرها ومستشاريها القانونيين على الاعتماد على محركات البحث الذكية التي توفرها هذه التطبيقات، لاسيما في ما يتعلق بالربط بين النصوص القانونية والقرارات القضائية والتشريعات المقارنة، مع اتخاذ الاحتياطات الضرورية في مثل هذه الحالات.

وفي مجال تثمين الموارد البشرية، نهجنا سياسة طموحة للتكوين واستكمال التكوين، استفادت منها فئات عريضة من موظفي المؤسسة على اختلاف أوضاعهم الإدارية والمديريات التي ينتمون إليها، غايتنا من ذلك تعزيز القدرات التحليلية وتحسين المهارات التحريرية وتجديد المقاربات المنهجية والدراسية التي تتطلبها مختلف مجالات التخصص المتوفرة في الأمانة العامة للحكومة.

وقد حرصنا، في هذا الصدد، على إشراك القطاعات الحكومية في برامج استكمال التكوين التي ننظمها، لاسيما في مجال تعزيز التمكن من آليات تجويد مشاريع النصوص القانونية وتيسير الولوج إليها. وفي هذا الإطار، استفاد من أوراش

التكوين التي نظمناها بخصوص هذا الموضوع بالذات ما مجموعه ثلاثمائة (300) إطار قانوني ينتمون لمختلف القطاعات الوزارية.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من هذه المبادرة التكوينية البين-وزارية هو تقاسم الإشكالات القانونية المطروحة على منظومتنا القانونية الوطنية في مجالات عدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : أهمية الاستشارة واستحضار متطلبات جودة القوانين، وتقنيات توطيد النصوص ومنافعها، وكيفية الاستفادة من آلية دراسة الأثر الواجب إرفاقها ببعض مشاريع القوانين، والإشكالات المختلفة المرتبطة بتنقيح النصوص القانونية وتحيينها.

وقد تم تناول هذه الإشكالات بتفصيل في مشروع دليل المساطر التشريعية والتنظيمية الذي سبقت الإشارة إليه.

وأخيرا، فإنه علاوة على أوراش التكوين واستكمال التكوين، تتوفر الأمانة العامة للحكومة على برنامج متميز لليقظة القانونية، وهو عبارة عن ورشات موضوعاتية متخصصة رفيعة المستوى، تعقد بانتظام وتجمع بين الحضور المباشر والمشاركة عن بعد. وتهدف هذه الأوراش، في مجملها، إلى استثارة النقاش حول قضايا قانونية دقيقة، وبالتالي إغناء الرصيد المعرفي القانوني لمختلف فئات أطر المؤسسة، وإشاعة ثقافة التحيين المستمر للمعرفة القانونية لديهم، فضلا عن إرساء تقاليد مستدامة لتقاسم الخبرات وتعزيز روح التعاون بين التخصصات القانونية المتقاطعة وترسيخها بشكل دائم. كما ساهم هذا البرنامج بشكل ملحوظ في التعريف بعدد من الممارسات الفضلى في مجال التعاطي مع مشاريع النصوص القانونية المعقدة، لاسيما في الجوانب المرتبطة بإكراهات دراسة هذا الصنف من المشاريع وطرق تدبير الخلافات التي تثيرها، والتحكم في الزمن القانوني اللازم لاستكمال إعدادها.

وفي سياق الحديث عن الإشكالات التي يثيرها تدبير مشاريع النصوص القانونية المعقدة، أود التأكيد لحضراتكم على الأهمية التي نوليها لموضوع دراسة الأثر باعتبارها

آلية فاعلة للتأكد من مدى تحقيق الغاية من القانون الذي يخضع لهذه الآلية، والوقوف على مدى استطاعته إحداث التحويل المرجو منه. وبهذه الصفة، تكون دراسة الأثر عنصرا لقياس جودة القوانين، مما حذا بالأمانة العامة للحكومة لاقتراح، على السيد رئيس الحكومة إخضاع خمسة (5) مشاريع قوانين لهذه الآلية، وهي مشاريع القوانين المتعلقة، على التوالي، بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وبالمناجم، وبالصحة والسلامة في العمل في القطاعين العام والخاص، وبالمحافظة على الغابات وتنميتها المستدامة، وبتدبير النفايات والتخلص منها.

هذا، وتتطلع الأمانة العامة للحكومة مستقبلا إلى مزيد من اللجوء إلى هذه الآلية في مشاريع قوانين أخرى، لا تقل من حيث أهميتها الاقتصادية والاجتماعية عن تلك التي تم إنجاز دراسة الأثر بشأنها لحد الآن.

غير أن الاستعمال الأمثل لهذه الآلية يقتضي تحسين بعض الجوانب الأساسية، لاسيما ما يتعلق بمنهجية إعداد دراسة الأثر، وكيفيات الاستفادة من الخبرات المستقلة في تقييم هذه الدراسة، وتقاسم معطياتها ومخرجاتها. وعلى هذا الأساس بالذات، نعتزم القيام بمراجعة المرسوم المنظم لهذه الآلية.

السيد الرئيس

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

تميزت هذه السنة أيضا بالمبادرة التي قمنا بها من أجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ضمن المنظومة القانونية الوطنية.

وقد ارتأينا في هذا الصدد، أن تكتسي مقاربتنا لهذا الموضوع صبغة تشاركية وجماعية، وذلك من خلال إبرام اتفاقيتين للشراكة والتعاون مع كل من الوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، نستجمع بمقتضاهما إمكانياتنا البشرية والمادية والمعنوية للعمل سويا على التسريع من وتيرة

التدابير الضرورية لتنفيذ التزاماتنا بمقتضى القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، والتعاون من أجل النشر المتدرج للنصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصبغة العامة بهذه اللغة.

وللتحسيس بأهمية هذا الموضوع وإعطاء دفعة قوية لهذا الورش الوطني الهام، استقطبنا كفاءات متخصصة في الترجمة إلى الأمازيغية، ونظمنا لقاءا دراسيا، حضره ممثلون عن مختلف الوزارات والقطاعات الحكومية، [وتجدون رفقة الوثائق التي ستوزع عليكم كتيبا يوثق لأشغال هذا اللقاء العلمي الهام]. وقد شرعنا فعلا، بتنسيق مع شركائنا، في اتخاذ التدابير العملية لترجمة دفعة أولى من النصوص القانونية إلى الأمازيغية.

ومن جهة أخرى، وفي نفس السياق، قمنا بمجهود ملحوظ من أجل تعزيز التواصل وضمان نشر المعلومة القانونية بالأمازيغية حيث صار ممكنا الآن الاطلاع، في الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، على جداول الأعمال وبيانات اجتماعات مجلس الحكومة باللغة الأمازيغية، كما أصبحت الصفحة الأمازيغية للموقع الإلكتروني للمؤسسة تنشر إعلانات للإخبار بأعداد الجريدة الرسمية الصادرة، وكذا التعريف بمستجدات الأنشطة اليومية للمؤسسة.

السيد الرئيس

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

اسمحوا لي أن أستعرض أمامكم الآن حصيلة أشغال باقي المكونات التنظيمية للأمانة العامة للحكومة برسم هذه السنة وآفاق عملها بالنسبة للسنوات المقبلة.

ففي ما يخص مديرية الجمعيات والمهن المنظمة والهيئات المهنية، فقد شهدت هذه المديرية، في إطار إعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسة، تحولا تنظيميا تمثل في

الجمع بين المهام المتعلقة بالجمعيات والمهن المنظمة في نفس البنية الإدارية توخيا للنجاعة التدبيرية واعتبارا للتقارب الملحوظ في المهام المزاولة.

وهكذا، فبالنسبة للشق المتعلق بالجمعيات، تمت، خلال هذه السنة، الاستجابة لطلبات الاعتراف بصفة المنفعة العامة لسبع (7) جمعيات مقابل ست (6) جمعيات سنة 2023 وأربع (4) جمعيات فقط في سنة 2024. وبذلك أصبح عدد الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة مائتين وسبعا وخمسين (257) جمعية. كما تم الترخيص لثمان (8) جمعيات من أجل التماس الإحسان العمومي، مقابل ثمانية عشر (18) ترخيصا سنة 2024، وثلاثة وعشرين (23) ترخيصا سنة 2023. وللإشارة، يعزى ارتفاع عدد التراخيص خلال السنتين الماضيتين (2023 و 2024) إلى إقبال الجمعيات على مساندة ضحايا ومتضرري زلزال الحوز وتقديم الدعم لهم.

أما بخصوص الترخيص لطلبات دعوة العموم إلى التبرع وجمع التبرعات، التي أصبحت تخضع لمقتضيات القانون رقم 18.18 القاضي بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية، ولمرسومه التطبيقي، فإن الطلبات التي توصلت بها المديرية برسم هذه السنة والبالغ عددها سبعة عشر (17) طلبا لم تستوف، في مجملها، شروط ومسطرة الإيداع المنصوص عليها في القانون السالف الذكر وفي مرسومه التطبيقي.

وفي المقابل، توصلت المديرية بثمانمائة وستة وأربعين (846) تصريحا من طرف مائتين وواحد وأربعين (241) جمعية صرحت بتلقيها مساعدات مادية أو عينية من مصادر أجنبية، بلغ مجموعها خمسمائة وثمانين مليونا وخمسمائة وسبعة وستين ألفا وسبعمائة وتسعة وخمسين درهم (580.567.759,00)، في حين بلغت قيمة هذه المساعدات، برسم السنة الماضية، سبعمائة وخمسة وستين مليونا وتسعة وسبعين ألف درهم (765.079.000,00).

أما بخصوص الشق المتعلق بالمهن المنظمة والهيئات المهنية، فإن الأمانة العامة للحكومة، كما في علم حضراتكم، ماضية في تنفيذ مقاربتها التدبيرية الجديدة لمنظومة المهن المنظمة والهيئات المهنية.

وتتمثل هذه المقاربة في الانتقال من مجرد الترخيص إلى الاضطلاع بدور التتبع واليقظة القانونية إزاء منظومة المهن الحرة في شموليتها، إضافة إلى دور التوجيه والمواكبة القانونية والتأطير الاستشاري للهيئات المهنية المنبثقة عن هذه المهن.

ومن التجليات العملية لهذا التوجه الجديد للمؤسسة في هذا الشأن، إقدامها، خلال هذه السنة، على نقل اختصاص الترخيص بفتح المؤسسات الصيدلية الصناعية أو المؤسسات الموزعة بالجملة إلى الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية.

كما يتجسد هذا التوجه في فتح المديرية لمجموعة من الأوراش ذات الصلة بالمهن، وذلك في تنسيق تام مع هيئاتها المعنية من أجل إعادة تنظيمها أو مراجعة الإطار القانوني المنظم لها، أو دراسة سبل تجاوز الصعوبات العملية التي تحول دون عقلنة وتحديث شروط ممارسة بعض أصناف هذه المهن ومواكبة التحولات المتسارعة التي تعرفها.

هذا، وقد بلغ العدد الإجمالي للرخص المتعلقة بالمهن التي سلمتها المديرية برسم السنة الجارية، وإلى غاية 31 أكتوبر 2025، ما مجموعه ألفين وخمسا وخمسين (2055) رخصة، تتصدرها المهن الصحية بما مجموعه ألف وستمائة وست وتسعون (1696) رخصة، موزعة على النحو التالي :

- ثلاثمائة وثلاث وتسعون (393) رخصة تخص المهن الطبية ؛
- مائة وعشر (110) رخص تخص المهن الصيدلية ؛
- ألف ومائة وثلاث وتسعون (1193) رخصة تتعلق بالمهن شبه الطبية.

أما بالنسبة للمهن التقنية، فقد بلغ مجموع الرخص المسلمة بشأنها ثلاثمائة وتسعا وخمسين (359) رخصة، منها :

- ثلاثمائة وثلاث وأربعون (343) رخصة في مجال الهندسة المعمارية ؛
- ست عشرة (16) رخصة تتعلق بحمل لقب مهندس.

أما بالنسبة لمديرية المطبعة الرسمية، فتحذونا نفس الرغبة ونفس الطموح لنجعل منها مؤسسة فاعلة في مجال نشر الثقافة القانونية وجعلها في متناول أكبر عدد ممكن من المواطنات والمواطنين.

ولن يتأتى لهذه المديرية القيام بهذا الدور من دون التوفر على خارطة طريق تبرز مجالات التحول، وطبيعة المهام والأنشطة التي ينبغي العمل على تطويرها وطرق التدبير الحديث والوسائط التكنولوجية التي يتعين اعتمادها.

وهذا بالضبط ما تسعى إلى تحقيقه الدراسة المعمقة التي أطلقناها والتي شرعت المديرية المذكورة في تنفيذ بعض مخرجات التغيير والتطوير التي تقترحها.

وتتجلى مظاهر التغيير التي بدأنا استشعارها في عمل هذه المديرية في التطور الملحوظ الذي شهدته الإصدارات القانونية التي تنجزها المطبعة الرسمية مؤخرا دفعة قوية، مع اعتمادها لتصور جديد لهذه المهمة، يتمثل في الاختيار الدقيق للنصوص المنشورة وتجميعها وفق معيار المنظومات القانونية، وربط النشر ببرنامج اليقظة القانونية، والحرص على توطيد النصوص القانونية قبل نشرها.

ومما يثبت نجاعة هذا التحول في عمل المديرية هو الإقبال الكبير للجمهور على اقتناء منشوراتها خلال الدورة الأخيرة للمعرض الدولي للنشر والكتاب، حيث ارتفعت مبيعاتها إلى ستة آلاف وسبعمائة وثلاثة وتسعين (6.793) نسخة، مقابل ألف ومائة (1.100) نسخة خلال الدورة السابقة.

وأخيرا، وبخصوص اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، فقد تميزت أنشطتها هذه السنة بدخول المرسوم الجديد للصفقات العمومية حيز التطبيق مما استلزم من اللجنة مضاعفة جهودها من أجل تفسير بعض مقتضياته والاستجابة للطلب المتزايد على خدماتها، إما للنظر في شكايات المتنافسين وأصحاب الطلبيات العمومية ودراستها والفصل فيها، وإما من أجل إبداء رأيها الاستشاري لأصحاب المشاريع من قطاعات وزارية ومؤسسات ومقاولات عمومية وغيرها من أشخاص القانون العام.

وفي هذا الإطار، فقد أصدرت اللجنة، منذ بداية السنة الجارية إلى غاية منتصف أكتوبر الجاري، حوالي مائة واثنين وثلاثين (132) رأيا مبدئيا – مقابل مائة وثلاثة عشر (113) رأيا فقط خلال السنة الماضية – موزعا كالتالي : سبعون (70) رأيا يهم شكاية المتنافسين تتعلق إما بمرحلة إبرام الصفقات العمومية أو بمرحلة تنفيذها ؛ وخمسة وخمسون (55) رأيا استجابة لطلبات الاستشارة المتوصل بها من طرف مختلف أشخاص القانون العام ؛ وسبعة (7) آراء أبدتها اللجنة في شأن مجموعة من النصوص القانونية ذات الصلة بالطلبيات العمومية المحالة عليها، سواء من طرف الأمانة العامة للحكومة، أو من طرف القطاعات الحكومية المعنية.

ومن جهة أخرى، ووعيا منها بأهمية الدور الذي تلعبه هذه الهيئة في ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة في مجال الطلبيات العمومية، واعتبارا لما راكمته من خبرة وإلمام عميق بكافة الجوانب المرتبطة بها، فإن الأمانة العامة للحكومة تعتزم الانتقال بهذه اللجنة، على المدى المتوسط، من مجرد هيئة تصدر آراء استشارية إلى هيئة نوظمة في مجال الطلبيات العمومية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

تلكم هي أهم المعطيات والمعلومات المتعلقة بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للحكومة في مختلف مجالات عملها، وإذا سمحتم سأعرض عليكم، في الجزء الأخير من هذه المداخلة، أهم المؤشرات وأرقام الميزانية الخاصة بالمؤسسة برسم سنة 2026.

فقد بلغ سقف الاعتمادات المخصصة للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2025 ما مجموعه مائة وخمسة وخمسين مليونا ومائتي ألف درهم تقريبا (155.200.000) وإلى حدود نهاية شهر أكتوبر بلغ مجموع النفقات المؤداة ما يناهز مائة وتسعة وعشرين مليونا وأربعمائة ألف درهم (129.400.000) أي بنسبة تنفيذ فاقت ثلاثا وثمانين في المائة (83 %).

وباحتساب جميع المبالغ التي سيتم صرفها إلى متم هذه السنة المالية، والمتعلقة أساسا بأجور الموظفين وتعويضاتهم وبالأداءات المتعلقة بالنفقات الثابتة، وتلك المترتبة على العقود الجارية، والبالغ مجموعها حوالي خمسة عشر مليون درهم (15.000.000)، سيصل مجموع المبالغ الممكن صرفها ما يناهز مائة وأربعة وأربعين مليونا وأربعمائة ألف درهم (144.400.000)، أي بنسبة تنفيذ إجمالية تقارب ثلاثا وتسعين في المائة (93 %).

وفي ما يتعلق بالميزانية الفرعية برسم سنة 2026، فإن ميزانية الأمانة العامة للحكومة عرفت بعض الارتفاع مقارنة مع السنة الجارية بما يقدر بثلاثة عشر في المائة (13 %)، وذلك حتى يتسنى للمؤسسة استكمال تنفيذ مخططها الاستراتيجي 2023 - 2027.

وهكذا، ارتفع المبلغ الإجمالي لميزانية الأمانة العامة للحكومة من مائة وخمسة وخمسين مليونا ومائتي ألف درهم (155.200.000) برسم سنة 2025، إلى مائة وخمسة وسبعين مليونا وثلاثمائة ألف درهم (175.300.000) برسم مشروع ميزانية 2026 أي بزيادة مطلقة تقدر بحوالي عشرين مليونا ومائة ألف درهم (20.100.000).

وقد وزعت الاعتمادات المرصودة في مشروع هذه الميزانية على ميزانية التسيير بمبلغ مائة وستين مليونا وثلاثمائة ألف درهم (160.300.000)، أي بزيادة مطلقة بمقدار خمسة عشر مليونا وستمائة ألف درهم (15.600.000) مقارنة مع سنة 2025 ؛ وعلى ميزانية الاستثمار بمبلغ خمسة عشر مليون درهم (15.000.000) أي بزيادة مطلقة بمقدار أربعة ملايين وخمسمائة ألف درهم (4.500.000).

وبالنسبة لميزانية التسيير، فقد تم توزيعها على باب الموظفين بمائة وخمسة وعشرين مليونا وسبعمائة ألف درهم (125.700.000) أي بزيادة مطلقة بمقدار اثني عشر مليونا وستمائة ألف درهم تقريبا (12.600.000) مقارنة مع ميزانية سنة 2025، وعلى باب المعدات والنفقات المختلفة بما قدره حوالي أربعة وثلاثين مليونا وستمائة ألف درهم (34.600.000) أي بزيادة مقدرة تناهز ثلاثة ملايين درهم (3.000.000)، مقارنة مع ميزانية السنة الجارية.

وختاما، أجدد لكم، السيد الرئيس حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون، اعتزازي باللقاء بكم شاكرا لكم حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

= برسم السنة الماليـة 2026 =

رئيس اللجنة
أبو بكر أعبيد

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**
السنة التشريعية **2025-2026**
دورة أكتوبر **2025**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 نونبر 2025، برئاسة السيد أبو بكر أعبيد رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، الذي ألقى عرضا مفصلا أبرز من خلاله حصيلة عمل هذا القطاع في مجالات تدخل الوزارة برسم سنة 2025، وبرنامج عملها برسم سنة 2026.

وأبرز أن الوزارة حرصت خلال هذه السنة من خلال الأدوار والمهام التي تضطلع بها على تعزيز التعاون بين الحكومة والبرلمان، والتنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية، والمساهمة في إرساء دعائم الدولة الاجتماعية وتنزيل برامجها، واستكمال ورش المنظومة القانونية الوطنية، ومواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز إشعاع المملكة إقليميا ودوليا، مستحضرا في هذا الإطار التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى " العمل بروح الجدية والمسؤولية، لاستكمال المخططات التشريعية، وتنفيذ البرامج والمشاريع المفتوحة، والتحلي باليقظة والالتزام، في الدفاع عن قضايا المواطنين" .

على مستوى العمل التشريعي، أبرز أن السنة الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، عرفت نشاطا تشريعيا مكثفا، تميز بالمصادقة على 49 نصا قانونيا

بصفة نهائية، من أصل 73 مشاريع قوانين مودعة لدى البرلمان بمجلسيه، منها 24 مشروعا ظلت قيد الدرس، والمصادقة بصفة نهائية على مقترح قانون واحد بمجلسي البرلمان من أصل 109 مقترح، وارتباطا بمواكبة وتتبع أشغال اللجان البرلمانية الدائمة، أفاد السيد الوزير أن عدد اجتماعات اللجان لدراسة مشاريع ومقترحات القوانين والميزانيات الفرعية، بلغت 272 اجتماعا، منها 94 اجتماعا بمجلس المستشارين، فيما بلغ عدد جلسات التشريع ما مجموعه 53، منها 21 جلسة بمجلس المستشارين.

في مجال العمل الرقابي، استعرض الإحصاء العام للأسئلة الشفهية الآنية والأسئلة الشفهية العادية والأسئلة الكتابية والأرقام المقارنة بحصيلة الولاية السابقة، وأشار إلى أن الأسئلة الشفهية الآنية سجلت نسبة 72.18%، وبلغت الأسئلة الشفهية العادية المجاب عنها 612 سؤالا من أصل 980 سؤال بالمجلسين، وتسجيل نسبة 70.43 % من الأسئلة المجاب عنها بخصوص إحصاء الأسئلة الكتابية، وارتباطا بآلية التحدث في موضوع عام وطارئ، كشف السيد الوزير عدد الطلبات المقدمة والمجاب عنها، والتي سجلت الإجابة على 06 طلبات بمجلس المستشارين، من أصل 11 طلبا بالمجلسين، هذا وقد أحاط العرض بأرقام التعهدات الحكومية خلال أجوبتها على الأسئلة الشفهية بمجلسي البرلمان، حيث تم تسجيل 37 تعهدا مجابا عنه بمجلس المستشارين، من أصل 164 بالمجلسين، وفي نفس المحور دائما استعرض حصيلة المهام الاستطلاعية والجلسات العامة الرقابية لمناقشة تقاريرها، وحصيلة المجموعات الموضوعاتية، بالإضافة إلى حصيلة انعقاد الجلسات العامة المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

وفي مجال العلاقات مع المجتمع المدني، أبرز أهم محاور استراتيجية نسيج وحصيلة أوراش وعمل الوزارة في هذا المجال برسم سنة 2025، وقد همت هذه الأوراش البيئة القانونية التي تنشأ وتتطور فيها الجمعيات، وتعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني، وتعزيز المشاركة المواطنة، وتثمين عمل جمعيات المجتمع المدني والولوج العادل للتمويل العمومي، والتشغيل الجمعوي، ومواكبة التحول الرقمي للجمعيات.

كما تناول العرض الحصيلة في مجال التواصل الحكومي، والمعطيات المتعلقة بحصيلة تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها، وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

إثر ذلك، استعرض السيد الوزير برنامج عمل الوزارة برسم السنة المالية 2026، وصرح بالغلاف المالي الإجمالي المخصص لميزانية هذا القطاع، والذي يتوزع على الشكل التالي :

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون والأعوان: 52 247 000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 42 376 000 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 33 263 000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات و السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات و السادة المستشارون المحترمون؛

أجمعت المداخلات على التنويه بالعرض القيم والمفصل الذي تقدم به السيد الوزير المنتدب، وتثمين الأدوار الجوهرية، والمهام المحورية التي يضطلع بها هذا القطاع الحيوي، والتي تتمظهر أساسا من خلال الحضور الدائم والتنسيق المستمر بين البرلمان ومختلف القطاعات الحكومية، وتقوية وتعزيز التواصل والتعاون بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، إضافة إلى الإشراف على مجال المجتمع المدني، ومهام الناطق الرسمي باسم الحكومة.

وفي مستهل مداخلاتهم، عمل السيدات والسادة المستشارون وهم يناقشون هذه الميزانية الفرعية، على استحضار التوجيهات الملكية السامية بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الخامسة من الولاية الحالية، الداعية إلى تعبئة جميع الطاقات

والإمكانات، وتغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين، لاستكمال المخططات التشريعية، وتنفيذ البرامج والمشاريع المفتوحة، والتحلي باليقظة والالتزام في الدفاع عن قضايا المواطنين، كما استحضر المتدخلون التحول التاريخي الهام في مسار ترسيخ مغربية الصحراء، عقب قرار مجلس الأمن، الذي أكد على أن الحكم الذاتي تحت سيادة المملكة على أقاليمنا الجنوبية، يعد أساسا لأي حل مستقبلي بشأن هذا النزاع المفتعل، وأعربت المداخلات عن الاعتزاز بهذا القرار الأممي، وتنسيق مختلف الجهود، والتشبث بوحدة الصف تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده .

فعلى المستوى التشريعي، ثمن المتدخلون الحصيلة العددية الهامة للنصوص التشريعية المصادق عليها بصفة نهائية في مختلف المجالات، برسم السنة الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والتي بلغت 49 قانونا، وأبرزوا أن هذه الحصيلة تعكس مدى أهمية التعاون والتآزر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتمت الإشارة في هذا الصدد، إلى ضرورة العمل على تسريع إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بها، واقتراح القيام بدراسة أثر النصوص القانونية بعد دخولها حيز التنفيذ، والمطالبة بتعزيز التفاعل والتعاطي الإيجابي مع المبادرات التشريعية.

وعلى المستوى الرقابي حظي الشق المتعلق بالأسئلة الكتابية بحيز وافر من نقاش السيدات والسادة المستشارين، وأبرز المتدخلون أن المؤشرات والأرقام التي تضمنها العرض تدل بشكل واضح على تحسن نسب التفاعل الحكومي مع هذه الآلية، وارتفاع عدد الأجوبة الإجمالية على الأسئلة البرلمانية الكتابية، والتي بلغت نسبة تناهز 70% ، مع تباين عددي في بعض القطاعات، وتفاوت نسبي طفيف بين المجلسين، وهو ما يجسد الإرادة البرلمانية الواضحة للمساهمة في تجويد الأداء الحكومي، ونقل الاهتمامات المجتمعية، وتقديم الاقتراحات وترتيب الأولويات، وتم في هذا السياق الاستفسار حول احترام الآجال الدستورية للتفاعل مع الأسئلة، وتمت الإشارة إلى الآثار الإيجابية للتحول الرقمي لمنظومة تدبير الأسئلة بين الحكومة والبرلمان، والتي

يسرت بشكل مميز مسار تدبير السؤال البرلماني والجواب الحكومي، ورفع تحديات جديدة للتعاون بين السلطتين التشريعية والرقابية في مجال الأسئلة، من خلال تطوير نمط الأجوبة وتعزيزها بالوثائق، وتقليص الآجال الزمنية للتفاعل مع الأسئلة.

هذا، وسجل المتدخلون بإيجابية حصيلة تتبع الوزارة ومواكبتها المستمرة لأشغال اللجان البرلمانية الدائمة والجلسات التشريعية، وحضورها ندوة الرؤساء، بالإضافة إلى تمثيل الحكومة باستمرار داخل البرلمان، تفعيلا لمبدأ التضامن الحكومي، بهدف تيسير الحوار بين الجهازين التنفيذي والتشريعي وضمان استمراريته.

أما في مجال العلاقات مع المجتمع المدني فقد أشاد السيدات والسادة المستشارون بالمجهودات التي يبذلها القطاع لتعزيز أدوار المجتمع المدني والنهوض بها، عبر مواصلة تنزيل استراتيجية نسيج، لربح الرهانات المتعلقة بولوج الجمعيات إلى التمويل العمومي وتدبيره وتعزيز وهيكلة وتقوية قدرات الجمعيات، وتحسين البيئة القانونية والضريبية لجمعيات المجتمع المدني، وتعزيز الحكامة الجيدة وتحقيق الشفافية، وضمان المساواة بين الجمعيات، فضلا عن الإجراءات المتخذة لتشجيع مشاركة المجتمع المدني في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، ومواكبة التحول الرقمي للجمعيات، من خلال تطوير خدمات رقمية لفائدتها، وتم في هذا الإطار فتح نقاش حول التشغيل الجمعوي وآفاقه، ومواصلة مسار الإصلاح المتعلق بالنصوص المتعلقة بجائزة المجتمع المدني في اتجاه اعتماد المنافسة الجهوية، وزيادة القيمة المالية للجوائز بما يسهم في تعزيز إشعاع المجتمع المدني، وتشجيع المنافسة محليا ووطنيا، وتمت الإشادة بإنجازات الوزارة المتمثلة في الأوراش المفتوحة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني لسنة 2025 ،والتي تمحورت حول سبعة أوراش كبرى.

وفي نفس المجال دائما، تمت الدعوة إلى الاستمرار في تبسيط النصوص وتخفيف الشروط الكفيلة بالتفعيل العملي لأدوات الديمقراطية التشاركية، وخاصة العرائض والملتمسات.

وفي سياق آخر، وعلى مستوى الحكامة الخاصة بالقطاع، سجل المتدخلون المؤشرات المشجعة التي حققتها الوزارة، فيما يخص مشاريع تحديث البنية التحتية وتنفيذ مشاريع التحول الرقمي للوزارة، والمؤشرات المتعلقة بمعالجة وتثمين ذاكرة الوزارة ورقمنة الأرشيف الخاص بها،

كما تمت الإشادة بجهود الوزارة في مجال تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مع المطالبة بمزيد من فرص التفعيل المتعلقة ببرامج التكوين وإدماج اللغة الامازيغية في التكوين المستمر وأنشطة الوزارة لفائدة الجمعيات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات و السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات و السادة المستشارون المحترمون؛

في معرض جوابه أعرب السيد الوزير عن تثمينه لاقتراحات وملاحظات السيدات والسادة المستشارين، ونوه بمستوى النقاش الهادف الذي تناول مختلف القضايا المرتبطة بمهام وأدوار هذا القطاع.

وفي هذا الإطار، تقدم بمجموعة من التوضيحات همت أبرز المحطات التي مر منها قطاع العلاقات مع البرلمان منذ إحداثه، والقامات الفكرية والنخب السياسية التي أشرفت على تدبيره، والتي كانت تتميز بمستوى فكري وتكوين عالي، وحضور قوي في المشهد السياسي الوطني، وهو ما يعكس حضور هذه المؤسسة العريقة في صلب القرارات والسياسات، لكونها تدبر العلاقة بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية، وتحرص على تجسير العلاقة بين المؤسستين وتعزيز التعاون والتواصل.

وفيما يتعلق بالمداخلات التي همت المجال الرقابي أبرز أن التفاعل مع الأسئلة لا يستغرق وقتا طويلا إذا كان السؤال واضحا ومؤسسا، وأكد حرص القطاع على التجاوب المستمر مع مستوى تطلعات البرلمان أغلبية ومعارضة، والمضي في العمل

المؤسساتي لمعالجة مختلف الإشكالات، وأشار في هذا الصدد، إلى الارتفاع الكبير جدا في مؤشرات العمل الرقابي البرلماني سواء على مستوى الأسئلة الكتابية أو بالنسبة للتفاعل معها، بالمقارنة مع حصيلة السنوات السابقة، حيث بلغت ما نسبته 69°/° بمجموع 23476 سؤالا، معتبرا أن تعزيز استعمال هذه الآلية الرقابية من قبل السيدات والسادة المستشارين ينتج أثرا في المجتمع، وأشار في هذا السياق إلى أن تجاوز الآجال المخصصة للأجوبة يكون في الغالب مرتبطا بالاختصاص القطاعي.

وبخصوص المبادرات التشريعية، أكد السيد الوزير أن لجنة تتبع المقترحات والمبادرات التشريعية للبرلمان تنعقد بشكل منتظم، وقد سجلت سنة 2024 انعقادها في جميع الأشهر، وأبرز في هذا الإطار، أن التشريع يجب أن يتم على أساس التماهي مع البرنامج الحكومي المتعاقد عليه، حتى تتحول الالتزامات إلى مشاريع، وأكد حرص الوزارة على تقوية المبادرات التشريعية البرلمانية بما يحقق التعاون بين الحكومة والسلطة التشريعية.

وارتباطا بموضوع آليات الديمقراطية التشاركية والتشاور العمومي، أوضح أنه في إطار مبادرة الحكومة المنفتحة تم إجراء وفتح حوارات مع 22 ائتلاف جمعوي، يضم كل واحد منها 100 جمعية في إطار المقاربة التشاركية، لتحديد الاحتياجات وإيجاد الحلول، وأشار في إطار تبسيط المساطر المتعلقة بالعرائض، أن عدد التوقيعات المطلوبة تبقى محدودة مقارنة مع أغلب التجارب الدولية في هذا المجال.

وفيما يتعلق بموضوع ورش التشغيل الجمعوي، أوضح أنه لا يمكن التعامل مع الجمعيات من الناحية القانونية على أساس أنها مقاولة، وأشار إلى أن الوزارة بصدد إنجاز تقرير الدراسة حول التشغيل الجمعوي بشراكة مع المرصد الوطني للتنمية البشرية، تمهيدا لإعداد مسودة الإطار القانوني للتشغيل بالجمعيات، وأبرز أن جائزة المجتمع المدني تشكل تحفيزا مهما، وفرصة لخلق تنافسية في العمل الجمعوي، وتثمين

عمل جمعيات المجتمع المدني، وتسريع التكوين ورفع القدرات في إطار البرنامج الوطني لتقوية القدرات التدبيرية والمؤسساتية لجمعيات المجتمع المدني.

عرض السيد الوزير


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
تقديم ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين
الثلاثاء 25 نونبر 2025


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
محاور العرض
المحور الأول : حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
المحور الثاني : برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
مجالات تدخل الوزارة
1 مجال العلاقات مع البرلمان
2 مجال العلاقات مع المجتمع المدني
3 مجال التواصل الحكومي (مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة)
4 مجال تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها
2


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
في مجال العلاقات مع البرلمان
3


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
تنفيذا لمقتضيات الدستور والتزامات البرنامج الحكومي 2021-2026؛
في إطار مهام الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان في تنسيق العمل بين السلطتين؛
تعزيز التعاون والتواصل بين الجهازين التشريعي والتنفيذي؛
الرفع من جاهزية أعضاء الحكومة للمشاركة الفاعلة في الأشغال التشريعية والرقابية وتقييم السياسات العمومية؛
المساهمة في إرساء دعائم الدولة الاجتماعية وتنزيل برامجها، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية؛
استكمال ورش تحديث المنظومة القانونية الوطنية ومواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز إشعاع المملكة إقليميا ودوليا.
4





القوانين	العدد
مصادق عليها بالإجماع	32
مصادق عليها بالأغلبية	17
المجموع	49

القراءات	العدد
قراءة أولى	43
قراءة ثانية	06
المجموع	49


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة العمل التشريعي برسم السنة الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة
منذ بداية الولاية
34
167 *
169
24 *
16
10 مجلس النواب
06 مجلس المستشارين
مشاريع قوانين ظلت قيد الدرس قبل افتتاح السنة التشريعية الرابعة 2025/2024
57
55 مجلس النواب
02 مجلس المستشارين
مشاريع القوانين المودعة لدى مجلسي البرلمان
49
32 الإجماع
17 الأغلبية
مشاريع القوانين المصادق عليها بصفة نهائية بمجلسي البرلمان
24
18 مجلس النواب
06 مجلس المستشارين
مشاريع قوانين ظلت قيد الدرس بعد اختتام دورة أبريل 2025
73
مشاريع القوانين المودعة
49
مشاريع القوانين المصادق عليها
24
مشاريع القوانين التي ظلت قيد الدرس
* يضاف إليها (05) مشاريع قوانين تمت إحالتها إلى البرلمان بعد حصر الحصيلة التشريعية لهذه السنة (02 مشروعي قانونين بمجلس النواب و 03 مشاريع قوانين بمجلس المستشارين).
7


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة العمل التشريعي برسم السنة الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة
منذ بداية الولاية
09
492
32
02
13
30
367
300 مجلس النواب
67 مجلس المستشارين
مقترحات قوانين ظلت قيد الدرس قبل افتتاح السنة التشريعية الرابعة 2025/2024
109
99 مجلس النواب
10 مجلس المستشارين
مقترحات القوانين المودعة لدى مجلسي البرلمان بالأسبقية
24
24 مجلس النواب
- مجلس المستشارين
مقترحات القوانين المسحوبة
02
01 مجلس النواب
01 مجلس المستشارين
مقترحات القوانين المرفوضة بصفة نهائية
01
01 الإجماع
- الأغلبية
مقترحات القوانين المصادق عليها بصفة نهائية بمجلسي البرلمان
02
02 مجلس النواب
- مجلس المستشارين
مقترحات القوانين المقبولة من طرف الحكومة
مقترحات القوانين المتبقية قيد الدرس
449
مقترحات القوانين المسحوبة
24
8

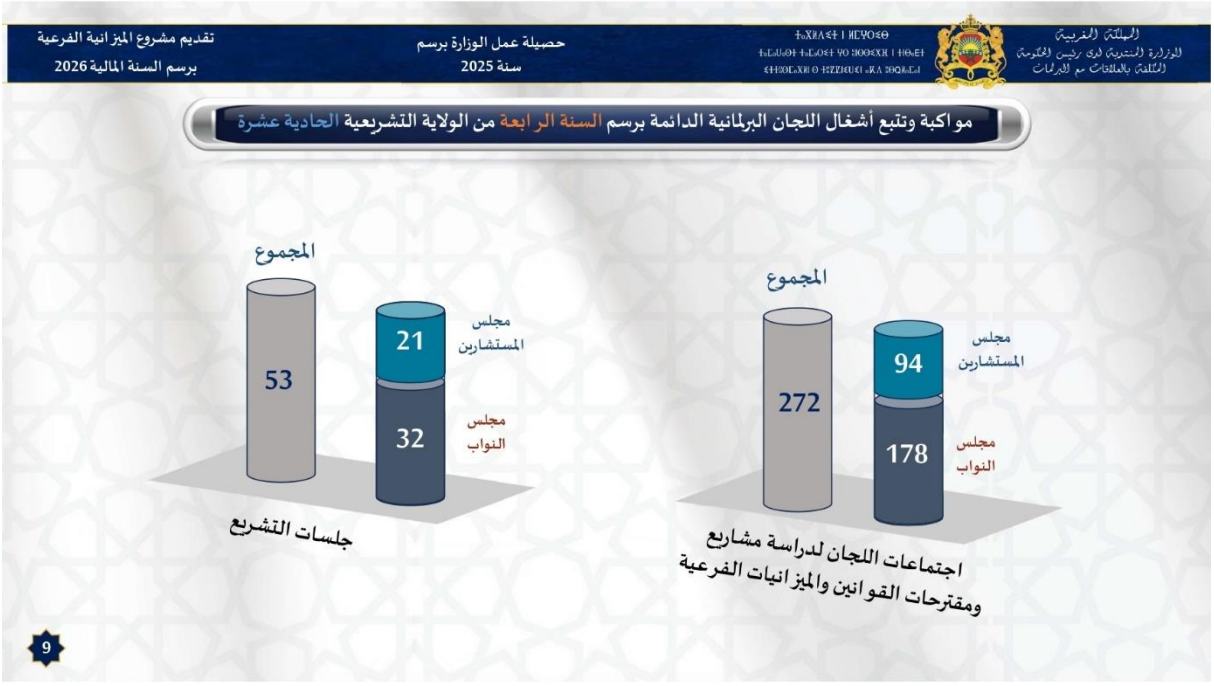
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
مواكبة وتتبع أشغال اللجان البرلمانية الدائمة برسم السنة الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة
المجموع
53
مجلس المستشارين
21
مجلس النواب
32
جلسات التشريع
المجموع
272
مجلس المستشارين
94
مجلس النواب
178
اجتماعات اللجان لدراسة مشاريع ومقترحات القوانين والميزانيات الفرعية
9

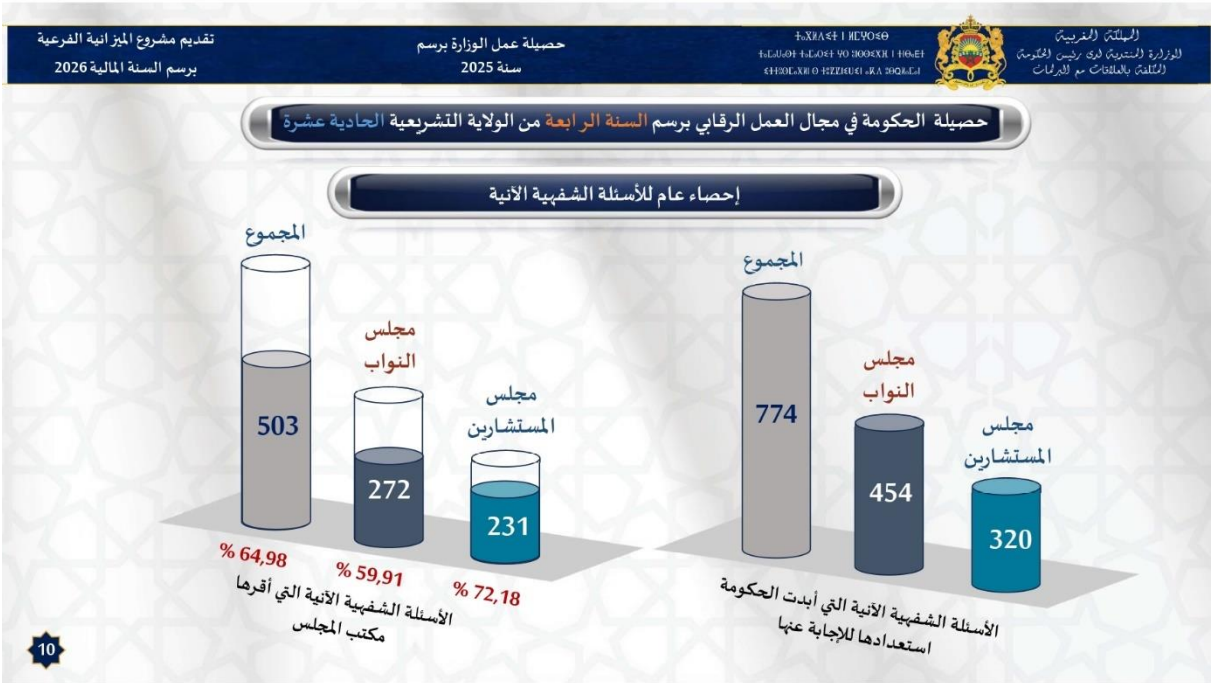
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة الحكومة في مجال العمل الرقابي برسم السنة الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة
إحصاء عام للأسئلة الشفهية الآنية
المجموع
503
مجلس النواب
272
مجلس المستشارين
231
% 64,98
% 59,91
% 72,18
الأسئلة الشفهية الآنية التي أقرها مكتب المجلس
المجموع
774
مجلس النواب
454
مجلس المستشارين
320
الأسئلة الشفهية الآنية التي أبدت الحكومة استعدادها للإجابة عنها
10

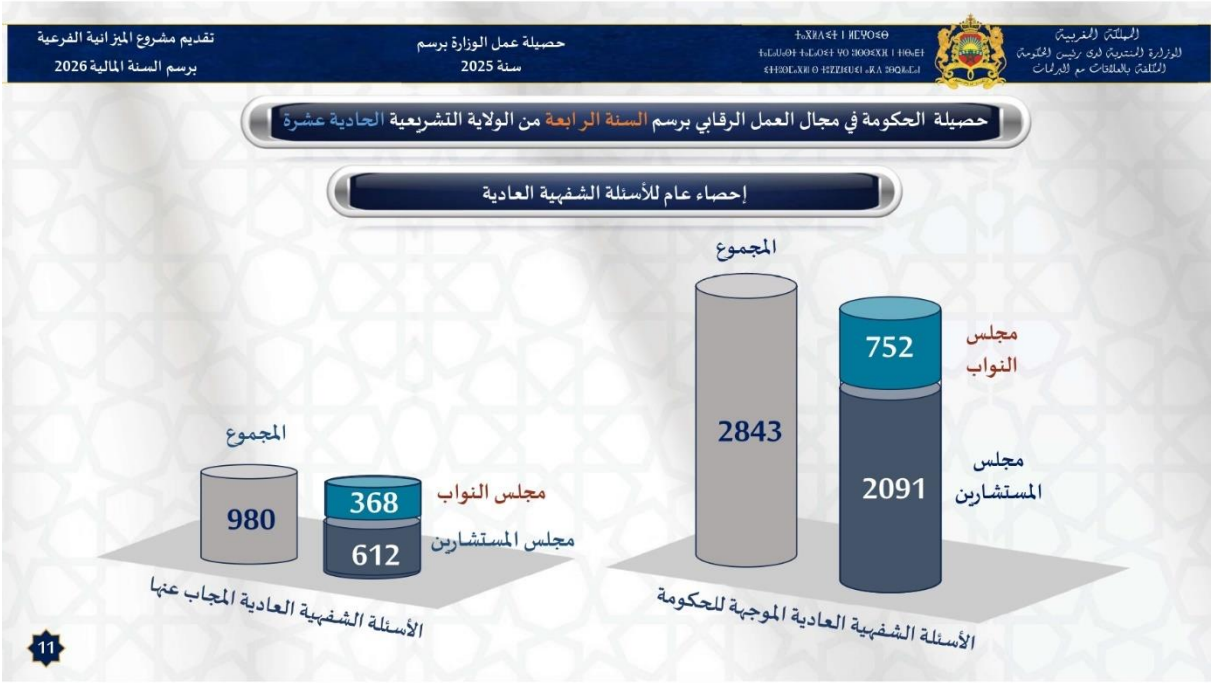
تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة الحكومة في مجال العمل الرقابي برسم السنة الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة
إحصاء عام للأسئلة الشفهية العادية
المجموع
2843
752
مجلس النواب
2091
مجلس المستشارين
الأسئلة الشفهية العادية الموجهة للحكومة
المجموع
980
368
مجلس النواب
612
مجلس المستشارين
الأسئلة الشفهية العادية المجاب عنها
11


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة الحكومة في مجال العمل الرقابي برسم السنة الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة
إحصاء عام للأسئلة الكتابية
8255
الموجهة للحكومة
5814
70,43 %
المجاب عنها
الأسئلة الكتابية
12

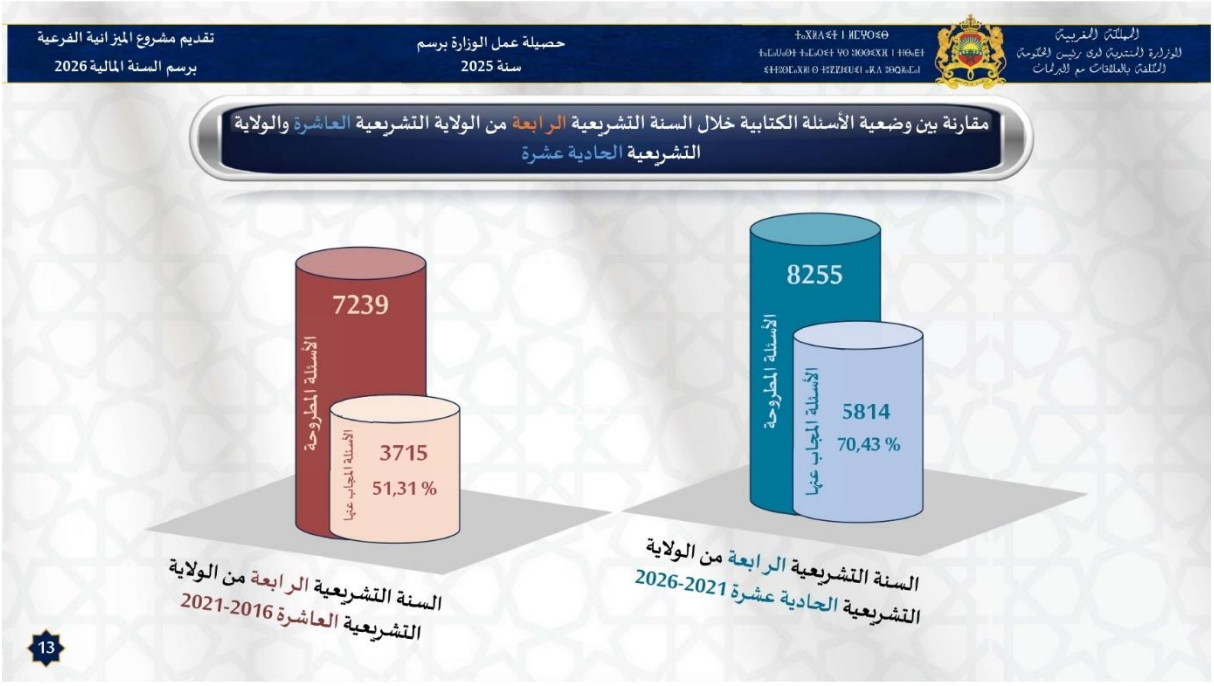
تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
مقارنة بين وضعية الأسئلة الكتابية خلال السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة والولاية التشريعية الحادية عشرة
7239
الأسئلة المطروحة
3715
الأسئلة المجاب عنها
51,31 %
السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021
8255
الأسئلة المطروحة
5814
الأسئلة المجاب عنها
70,43 %
السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026
13

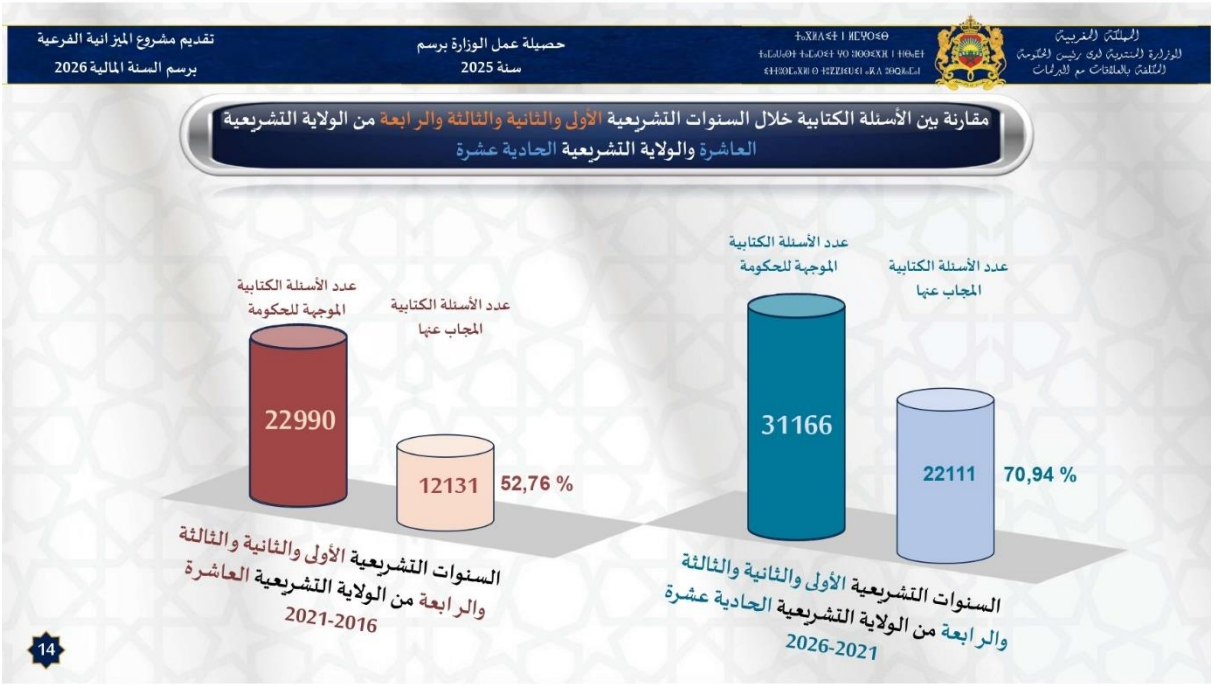
تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
مقارنة بين الأسئلة الكتابية خلال السنوات التشريعية الأولى والثانية والثالثة والرابعة من الولاية التشريعية العاشرة والولاية التشريعية الحادية عشرة
عدد الأسئلة الكتابية الموجهة للحكومة
22990
عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها
12131
52,76 %
السنوات التشريعية الأولى والثانية والثالثة والرابعة من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021
عدد الأسئلة الكتابية الموجهة للحكومة
31166
عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها
22111
70,94 %
السنوات التشريعية الأولى والثانية والثالثة والرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026
14


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
التحدث في موضوع عام وطارئ بمجلسي البرلمان
عدد الطلبات المقدمة
61
مجلس النواب
33
مجلس المستشارين
28
عدد الطلبات التي استعدت الحكومة للإجابة عنها
12
مجلس النواب
06
مجلس المستشارين
06
عدد الطلبات المجاب عنها
11
مجلس النواب
05
مجلس المستشارين
06
15


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
التعهدات الحكومية خلال أجوبتها على الأسئلة الشفهية بمجلسي البرلمان
التعهدات التي تم جردها
394
مجلس النواب
296
مجلس المستشارين
98
التعهدات المجاب عنها
164
مجلس النواب
127
مجلس المستشارين
37
التعهدات التي تم جردها
296
المجاب عنها
127
مجلس النواب
التعهدات التي تم جردها
98
المجاب عنها 37
مجلس المستشارين
16


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
توزيع طلبات عقد اجتماعات اللجان الدائمة بمجلسي البرلمان خلال السنة التشريعية الرابعة
عدد الطلبات المقدمة
235
مجلس النواب 226
مجلس المستشارين 08
مشترك بين المجلسين 01
عدد الطلبات المبرمجة
118
مجلس النواب 114
مجلس المستشارين 03
مشترك بين المجلسين 01
17


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة اجتماعات لجنة مراقبة المالية العامة والحكامة بمجلس النواب
عدد الاجتماعات المنعقدة 08
المخصصة لدراسة التقارير الموضوعاتية التي ينجزها المجلس الأعلى للحسابات 04
المخصصة لتدارس مواضيع تدخل ضمن اختصاصاتها 04
حصيلة التعهدات الحكومية خلال أجوبتها باجتماعات اللجان الدائمة بمجلس النواب
عدد تعهدات الحكومة التي تم جردها خلال اجتماعات اللجان الدائمة 55
عدد التعهدات التي تم اتخاذ تدابير بشأنها 22
18


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة المهام الاستطلاعية بمجلس النواب
لازالت تباشر أشغالها
3
وضعية الطب الشرعي ببلادنا
مساهمة برنامج فرصة في إنعاش عرض الشغل بالمغرب
واقع المطاعم المدرسية
2
تم تشكيلها خلال السنة التشريعية الرابعة
أنهت أشغالها
1
الشركة الوطنية للطرق السيارة
1
تمت مناقشة تقريرها داخل اللجنة
شروط وظروف الإقامة بالأحياء الجامعية
1
تمت مناقشة تقريرها خلال الجلسة العامة
19


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
الجلسات العامة الرقابية لمناقشة تقارير المهمات الاستطلاعية خلال السنة التشريعية الرابعة
تاريخ انعقاد الجلسة الرقابية | المجلس المعني | موضوع الجلسة الرقابية | التمثيل الحكومي
2025/04/15 | مجلس النواب | مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول شروط وظروف الإقامة بالأحياء الجامعية | وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الزيارات الميدانية
زيارة ميدانية لمؤسستين تعليميتين بمدينة الرباط بتاريخ 2025/05/13
زيارة ميدانية لأعضاء لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب بدعوة من السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة لمؤسستين تعليميتين للريادة وهما:
المدرسة الابتدائية للريادة محمد الفقيه الغازي؛
إعدادية الريادة المغرب الكبير.
20


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة المجموعات الموضوعاتية المؤقتة بمجلسي البرلمان
مجلس النواب
مجلس المستشارين
مجموعات موضوعاتية مؤقتة أنهت أشغالها
الذكاء الاصطناعي آفاقه وتأثيراته
برنامج محو الأمية 2017-2021
التدابير الكفيلة بضبط أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية بالسوق الوطنية
السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل
مجموعات موضوعاتية مؤقتة في طور إنجاز أشغالها
الاستراتيجية الوطنية للرياضة 2008-2020
المساواة والمناصفة
مخطط المغرب الأخضر
مناخ الأعمال والتنمية الجهوية
الشؤون الإفريقية
القضية الوطنية الأولى للمغرب، قضية الوحدة الترابية للملكة
الانتقال الطاقي
01
02
03
04
05
06
07
21


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
الجلسات العامة المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية
عقد مجلس المستشارين جلسة سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية بتاريخ 22 يوليوز 2025، خصصت لمناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقييم "السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل".
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية
وزارة التجهيز والماء
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
وزارة الصناعة والتجارة
MICEPP
22


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
تعزيز التعاون بين الحكومة والبرلمان والتنسيق بين القطاعات الحكومية
عملت الوزارة خلال السنة التشريعية الرابعة 2024-2025 على:
تمثيل الحكومة باستمرار داخل البرلمان وتتبع أشغاله من خلال الحضور والمشاركة في أشغال اجتماعات ندوتي الرؤساء بمجلسي البرلمان والتي خصصت لمناقشة القضايا المرتبطة بجدول أعمال المجلسين؛
حث أعضاء الحكومة على حضور أشغال اللجن الدائمة والمجموعات الموضوعاتية، وكذا الجلسات العامة بمجلسي البرلمان ومواكبة ذلك؛
السهر على تفعيل مبدإ التضامن الحكومي وترتيب الإنابة عن الوزراء في حال تعذر حضور أحدهم أشغال الجلسات العامة؛
التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية بالبرلمان حول أشغال المجموعات الموضوعاتية واللجن الدائمة والجلسات العامة؛
تنظيم لقاء تواصلي مع المستشارات والمستشارين المكلفين بالشؤون البرلمانية لدى أعضاء الحكومة بتاريخ 07 أبريل 2025.
23


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
في مجال العلاقات مع المجتمع المدني
استراتيجية نسيج
24

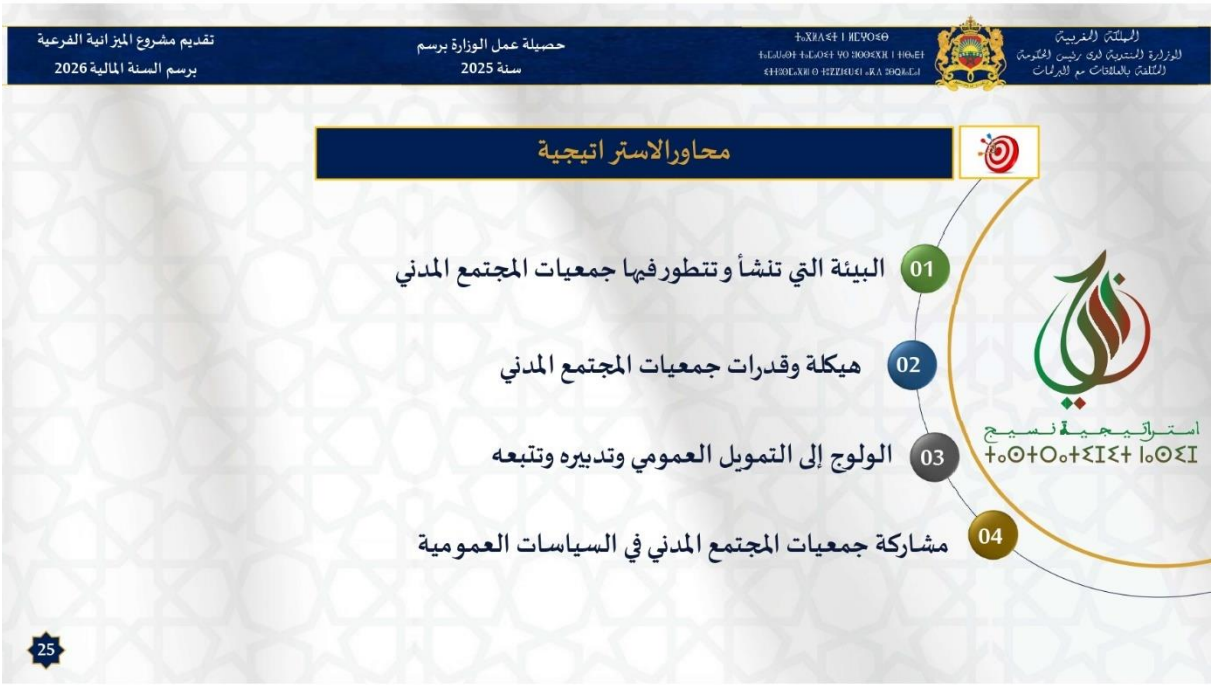
تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
محاورالاستراتيجية
01 البيئة التي تنشأ وتتطور فيها جمعيات المجتمع المدني
02 هيكلة وقدرات جمعيات المجتمع المدني
03 الولوج إلى التمويل العمومي وتدبيره وتتبعه
04 مشاركة جمعيات المجتمع المدني في السياسات العمومية
25


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
أوراش الوزارة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة 2025
البيئة القانونية التي تنشأ وتتطور فيها الجمعيات
تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني
تعزيز المشاركة المواطنة
تثمين عمل جمعيات المجتمع المدني
الولوج العادل للتمويل العمومي
التشغيل الجمعوي
مواكبة التحول الرقمي للجمعيات
26


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
البيئة القانونية التي تنشأ وتتطور فيها الجمعيات
إطار قانوني صادر
استكمال إصدار الإطار التنظيمي للقانون رقم 06.18 بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي؛
إحداث لجنة الاعتماد لدراسة طلبات الجمعيات لتنظيم العمل التطوعي التعاقدي؛
شروع لجنة الاعتماد في دراسة طلبات الجمعيات لتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.
مشاريع نصوص قانونية قيد الإنجاز
إعداد مسودة مشروع قانون يتعلق بالتشاور العمومي في إطار الشراكة مع مندوبية الاتحاد الأوروبي؛
إعداد مشروع إطار قانوني بتنظيم التشغيل بجمعيات المجتمع المدني والتشاور بشأنه مع الفاعلين المعنيين؛
قيد دراسة إعداد مشروع القانون المتعلق بالسجل الوطني لجمعيات المجتمع المدني بتعاون مع مندوبية الإتحاد الأوروبي؛
تتبع مسار مشروع المرسوم الجديد المنظم للشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني المحال على الأمانة العامة للحكومة.
27


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
ورش تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني
البرنامج الوطني لتقوية القدرات التدبيرية والمؤسساتية للجمعيات
إطلاق البرنامج
جهة الرباط – سلا - القنيطرة
جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
جهة الشرق
جهة بني ملال - خنيفرة
جهة الدار البيضاء - سطات
جهة مراكش - آسفي
جهة سوس - ماسة
جهة كلميم - واد نون
إتمام تنفيذ البرنامج بجهة فاس مكناس
28


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
ورش تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني
إصدارات لتقوية قدرات الجمعيات
إعداد الحقيبة البيداغوجية لتقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني
إعداد الإطار المرجعي لتقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني
إعداد الإطار المرجعي للمهن والكفاءات الجمعوية
إعداد دليل مساهمة الجمعيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
إغناء البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد بالمجزوءات التكوينية للحقيبة البيداغوجية للبرنامج الوطني لتقوية القدرات التدبيرية والمؤسساتية لجمعيات المجتمع المدني.
البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد
إعداد دليل العمل التطوعي التعاقدي ؛
إحداث وإطلاق البوابة الوطنية للعمل التطوعي التعاقدي؛
رقمنة جميع المساطر والإجراءات المتعلقة بمجال العمل التطوعي التعاقدي؛
إعداد دليل استعمال البوابة الوطنية للعمل التطوعي التعاقدي؛
قيد إعداد استراتيجية التواصل والتحسيس في مجال العمل التطوعي التعاقدي.
البوابة الوطنية للعمل التطوعي التعاقدي
29


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
ورش تعزيز المشاركة المواطنة عبر آليات الديمقراطية التشاركية
إعداد الخطة التواصلية الوطنية للتعريف بالعرائض والملتمسات في مجال التشريع؛
إطلاق حملات التحسيس والتواصل حول أهمية المشاركة المواطنة بكل جهات المملكة؛
مواصلة تحيين وتبسيط استعمال البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة EPARTICIPATION؛
توفير ووضع وسائل ودلائل عملية متعلقة بالمشاركة المواطنة رهن إشارة الجمعيات والمواطنات والمواطنين؛
إتمام تنفيذ البرنامج الوطني لتشجيع المشاركة المواطنة بشراكة مع مؤسسة الفقيه التطواني؛
مشاركة الوزارة في البرنامج الوطني لتكوين الشباب في مجال العمل التطوعي التعاقدي؛
المشاركة المواطنة عبر آليات الديمقراطية التشاركية
تنفيذ برنامج تأهيل ومواكبة المجتمع المدني في مجال الديمقراطية التشاركية بشراكة مع الوكالة البلجيكية للتعاون ENABEL في إطار مشروع تضافر الممول من قبل الإتحاد الأوروبي الذي شمل خمس جهات بالمملكة وهي جهة الشرق، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وجهة الدار البيضاء-سطات، وجهة بني ملال-خنيفرة، وجهة سوس-ماسة.
30


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
ورش تثمين عمل جمعيات المجتمع المدني
الإعلان بتاريخ 02 ماي 2025 عن تنظيم الدورة السابعة لجائزة المجتمع المدني برسم سنة 2025.
تنصيب لجنتي تنظيم وتحكيم جائزة المجتمع المدني
مواصلة إغناء الكتاب الذهبي بالمنصة الوطنية للجمعيات بهدف التعريف بالتجارب الجمعوية الناجحة والمبادرات المبتكرة لجمعيات المجتمع المدني بالمغرب
تنظيم المنتدى الوطني الخامس للجمعيات في موضوع العمل التطوعي التعاقدي بجهة سوس - ماسة، في إطار سلسلة المنتديات الوطنية حول المجتمع المدني
دعم ومواكبة الدورة الخامسة لعاصمة المجتمع المدني بمدينة العيون عاصمة المجتمع المدني لسنة 2025 بشراكة مع منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار- إيكسو
31


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
ورش الشراكة مع الجمعيات للولوج العادل للتمويل العمومي
إصدار تقريري الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنتي 2022 و2023
استكمال تطوير بوابة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني
بوابة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني
إعداد الدليل المرجعي الموحد لتدبير الدعم العمومي في إطار طلبات عروض مشاريع الجمعيات
مواصلة العمل على تتبع توصيات المجلس الأعلى للحسابات المتعلقة بالتمويل العمومي للجمعيات
32

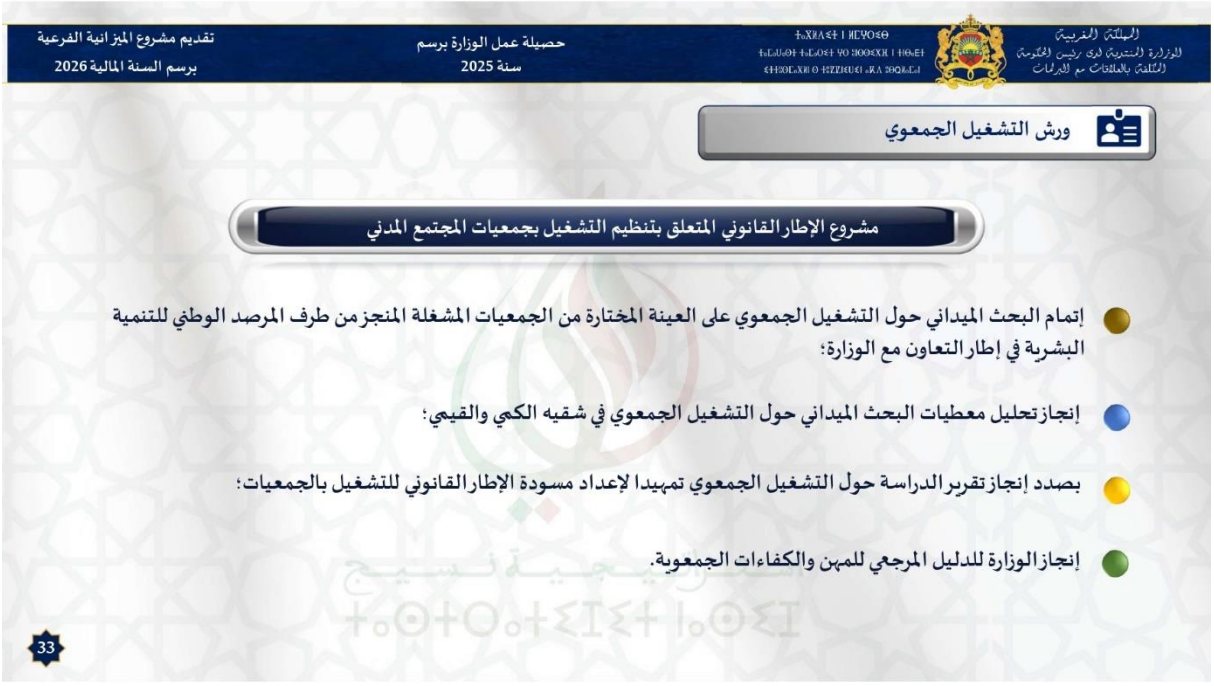
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
ورش التشغيل الجمعوي
مشروع الإطار القانوني المتعلق بتنظيم التشغيل بجمعيات المجتمع المدني
إتمام البحث الميداني حول التشغيل الجمعوي على العينة المختارة من الجمعيات المشغلة المنجز من طرف المرصد الوطني للتنمية البشرية في إطار التعاون مع الوزارة؛
إنجاز تحليل معطيات البحث الميداني حول التشغيل الجمعوي في شقيه الكمي والقيمي؛
بصدد إنجاز تقرير الدراسة حول التشغيل الجمعوي تمهيدا لإعداد مسودة الإطار القانوني للتشغيل بالجمعيات؛
إنجاز الوزارة للدليل المرجعي للمهن والكفاءات الجمعوية.
33


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
ورش مواكبة التحول الرقمي للجمعيات
مواصلة العمل على تطوير المنصة وإغناء محتوياتها
إطلاق المنصة الوطنية للجمعيات والتعريف بها
تتبع الولوج إلى المنصة الوطنية للجمعيات ومصادره
التنسيق مع القطاعات الحكومية لنشر إعلاناتها وإصداراتها بالمنصة
مواصلة العمل على تطوير التطبيقات الرقمية للتدبير الداخلي للجمعيات
مواصلة إغناء الكتاب الذهبي بالمنجزات الجمعوية الرائدة والتعريف بها
المنصة الوطنية للجمعيات
PORTAIL NATIONAL DES ASSOCIATIONS
34


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
ورش مواكبة التحول الرقمي للجمعيات
مواكبة وتتبع عمل مركز الاتصال والمواكبة الخاص بجمعيات المجتمع المدني
رسائل البريد الإلكتروني
49 144
الاستقبالات الهاتفية
2 913
الاتصالات الهاتفية
37 148
يوليوز 2025
غشت 2024
35


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
ورش مواكبة التحول الرقمي للجمعيات
مواكبة وتتبع عمل مركز الاتصال والمواكبة الخاص بجمعيات المجتمع المدني
36


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
ورش مواكبة التحول الرقمي للجمعيات
الهاكاثون الوطني في المجال الرقمي لفائدة جمعيات المجتمع المدني
تنظيم الهاكاثون الوطني في المجال الرقمي لفائدة جمعيات المجتمع المدني بشراكة مع إحدى شركات التكنولوجيا خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 18 يوليوز2025 بمشاركة أربعين (40) جمعية من جميع جهات المملكة، وتتويج المشاريع الرقمية المبتكرة لأربع (04) جمعيات.
37


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
في مجال التواصل الحكومي
PORTE-PAROLE DU GOUVERNEMENT
GOVERNMENT SPOKESPERSON
الناطق الرسمي باسم الحكومة
38


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
تكريسا للحقوق الدستورية المنصوص عليها في دستور المملكة، وتأكيدا على أهمية التواصل الحكومي في تعزيز البناء الديمقراطي في بلادنا، وتقوية دولة الحق والقانون، ومواكبة الإصلاحات السياسية والمؤسساتية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فقد أولت الحكومة اهتماما كبيرا للتواصل مع المواطنين والمؤسسات وجميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وفقا لما يلي:
تنفيذ التصور الاستراتيجي للتواصل الحكومي الذي تم اعتماده بهدف تقديم المعلومات والمعطيات المتعلقة بمختلف المشاريع الإصلاحية والتنموية التي التزمت بها الحكومة، مع الحرص على ملاءمته المستمرة مع التغيرات والمستجدات الحكومية
مشاركة السيد الوزير في العديد من البرامج التلفزيونية والإذاعية، والمشاركة في فعاليات وطنية، بالإضافة إلى إجراء حوارات صحفية مع وسائل الإعلام المحلية والدولية لتسليط الضوء على عمل الحكومة والتواصل حول الأوراش التنموية
تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية، بهدف توفير المعلومات والمعطيات المحيّنة لوسائل الإعلام بشكل مستمر
البث المباشر للندوات الأسبوعية التي تعقب المجلس الحكومي على منصات التواصل الاجتماعي، لعرض وتوضيح القرارات والإجراءات الحكومية، بما يتماشى مع البرنامج الحكومي
الاهتمام بتحديث محتوى بوابات الوزارة ورصد التفاعلات الإعلامية الوطنية والدولية مع أنشطتها
اعتماد الترجمة إلى اللغة الأمازيغية في الندوات الصحفية الأسبوعية، وذلك تفعيلا للطابع الرسمي للأمازيغية. بالإضافة إلى توظيف لغة الإشارة
تنفيذ خطة تواصلية شاملة للتعريف بفعاليات الوزارة وبأنشطتها وندواتها وورشاتها التكوينية، والتواصل بشأنها بشكل واسع
حضور رقمي مستمر عبر منصات التواصل الاجتماعي من خلال الحسابات الرسمية للناطق الرسمي باسم الحكومة، لتوفير المعطيات المتعلقة بالسياسة الحكومية وأهدافها ونتائجها
تعزيز الحضور الرقمي للوزارة عبر إنتاج فيديوهات مؤسساتية تعرّف بمشاريعها وأنشطتها، مع ضمان النشر المستمر عبر الموقع الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي
39


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
في مجال تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها
40


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
الخدمات الرقمية
تفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية
تحسين المناخ الاجتماعي بالوزارة
تحديث الإدارة
تثمين الموارد البشرية
مخطط التكوين المستمر المتعدد السنوات 2025-2027
مجال : المنازعات الإدارية
دورتين تكوينيتين
40 مستفيدا
% 52,51
مجال : تنظيم وتدبير الأولويات
دورتين تكوينيتين
46 مستفيدا
نونبر - دجنبر 2025
عدد موظفي الوزارة 214
فئة الأطر % 72,90
فئة الإشراف % 20,56
فئة التنفيذ % 6,54
تعزيز مقاربة النوع
مجموع الموظفين % 40
مناصب المسؤولية % 41,18
اللجن الإدارية المتساوية الأعضاء لجن المباريات والامتحانات
تحسين جودة الخدمات الإدارية وتعزيز التواصل الرقمي مع جميع الموظفين من خلال العمل بالبوابة الإلكترونية الداخلية
مواصلة عملية تحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات للوزارة بمواكبة من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الادارة
41


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
الخدمات الرقمية
تفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية
تحسين المناخ الاجتماعي بالوزارة
تحديث الإدارة
تثمين الموارد البشرية
تهيئة وتعزيز البنية التحتية لمقر الوزارة
شبكة الربط بالكهرباء
نظام مراقبة الحضور
الشبكة المعلوماتية
شبكة الهاتف الداخلي
الدعم اللوجستي للأنشطة
جائزة المجتمع المدني
الندوات والورشات
المعرض الدولي للنشر والكتاب
المنتديات الجهوية والوطنية
التوثيق والأرشيف
إعداد مستودعات للأرشيف
معالجة 1325 مترخطي
رقمنة 520000 صفحة
نظام الوثائق الإلكترونية
التنسيق مع أرشيف المغرب
42


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
تثمين الموارد البشرية
تحديث الإدارة
تحسين المناخ الاجتماعي بالوزارة
تفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية
الخدمات الرقمية
مواصلة مأسسة الحوار الاجتماعي والتواصل المستمر مع النقابة المستقلة للموظفات والموظفين لتجويد الخدمات الاجتماعية.
مواصلة دعم جمعية الأعمال الاجتماعية لتوسيع وعاء الخدمات الاجتماعية
خدمة التأمين التكميلي عن المرض
خدمة التقاعد التكميلي
الرفع من قيمة المنح والإعانات والمساعدات الاجتماعية للموظفات والموظفين
الاحتفال برأس السنة الأمازيغية
AOSMCRP
43


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
تثمين الموارد البشرية
تحديث الإدارة
تحسين المناخ الاجتماعي بالوزارة
تفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية
الخدمات الرقمية
توقيع اتفاقية شراكة وتعاون مع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
تنزيل البرنامج الحكومي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
تحيين مخطط العمل القطاعي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
تعزيز خدمات الاستقبال بثلاثة (03) أعوان ناطقين باللغة الأمازيغية؛
إدماج الأمازيغية في الهوية البصرية للوزارة (اللوحات وعلامات التشوير)؛
توفير الترجمة الفورية باللغة الأمازيغية للندوات الصحفية الأسبوعية التي تعقب المجلس الحكومي.
إعداد "حصيلة عمل الحكومة في علاقتها مع البرلمان" برسم السنة التشريعية الثالثة والرابعة باللغة الأمازيغية.
44


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
الخدمات الرقمية
تفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية
تحسين المناخ الاجتماعي بالوزارة
تحديث الإدارة
تثمين الموارد البشرية
بو ابة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني
المنصة الوطنية للجمعيات
الموقع الرسمي للوزارة
نظام تدبير أشغال الحكومة في علاقتها مع البرلمان
البو ابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد
البو ابة الوطنية للعمل التطوعي التعاقدي
جائزة المجتمع المدني
التدبير الالكتروني للوثائق
الفضاء الالكتروني للخدمات الاجتماعية
البو ابة الوطنية للمشاركة المواطنة
Royaume du Maroc
CNDP
تنفيذ الإجراءات المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية بشراكة مع اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية
قارئ شاشة مدمج لضمان الوصول الرقمي للجميع بمن فيهم ضعاف البصر
45


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
وضعية تنفيذ ميزانية الوزارة برسم سنة 2025
وضعية تنفيذ ميزانية الوزارة برسم سنة 2025
82 %
الاعتمادات الملتزم بها
80 492 185
% 82
46


برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
المساهمة في الرفع من الإنتاج التشريعي والرقابي للمؤسسة التشريعية وتعزيز المبادرات التشريعية البرلمانية
إرساء تواصل حكومي فعال ومؤثر في الرأي العام
تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للشفافية والحكامة والتعاقد
تعزيز أدوار المجتمع المدني ورفع قدرات الجمعيات وتقوية أنظمة تمويلها للمساهمة في التنمية
47


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
في مجال العلاقات مع البرلمان
48


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم
سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
ستعمل الوزارة على الإسهام في تعزيز مواكبة أشغال تقييم السياسات العمومية؛
تتبع مسار الأسئلة الكتابية عبر النظام المعلوماتي المندمج لتتبع العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي؛
الرفع من تفاعل الحكومة مع جلسات الأسئلة الشفوية البرلمانية؛
تعزيز التواصل والتنسيق بين القطاعات الحكومية فيما يخص العلاقة مع السلطة التشريعية؛
تقوية قدرات المستشارين المكلفين بالشؤون البرلمانية داخل الدواوين الوزارية؛
تطوير خدمات النظام المعلوماتي المندمج لتتبع العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية؛
مواكبة أشغال اللجنة التقنية المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية؛
الإشارة إلى أنه تم الشروع في عملية التبادل الإلكتروني بين الوزارة ومجلسي البرلمان فيما يتعلق بالأسئلة والأجوبة خلال هذه السنة.
49


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم
سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
محاور برنامج عمل الوزارة في مجال العلاقات مع البرلمان برسم سنة 2026
- تعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية في علاقتها بالسلطة التشريعية؛
- تقوية قدرات المستشارين في الشؤون البرلمانية لدى القطاعات الحكومية.
تعزيز التعاون بين الحكومة والسلطة التشريعية
تقوية المبادرات التشريعية البرلمانية
50


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
التعاون بين الحكومة والسلطة التشريعية
تقوية المبادرات التشريعية البرلمانية
التنسيق بين القطاعات الحكومية في علاقتها بالسلطة التشريعية
العمل على استكمال ورش التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الحكومة والبرلمان ليطال باقي القطاعات الحكومية
التنسيق المنتظم بين مديرية العلاقات مع البرلمان وإدارة مجلسي البرلمان في مختلف القضايا المتعلقة في مجالات التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية
تنظيم أيام وورشات دراسية حول مستجدات وآليات تطوير العمل البرلماني
51


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
التعاون بين الحكومة والسلطة التشريعية
تقوية المبادرات التشريعية البرلمانية
التنسيق بين القطاعات الحكومية في علاقتها بالسلطة التشريعية
السهر على عقد لقاءات منتظمة للجنة التقنية المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية
التنسيق مع ممثلي القطاعات الحكومية باللجنة التقنية لإعداد مو اقفها حول مقترحات القو انين في أجل معقول لتسهيل مهام اللجنة
السهر على التفاعل الإيجابي للقطاعات الحكومية مع المبادرات التشريعية البرلمانية
52


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم
سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
التنسيق بين القطاعات الحكومية
في علاقتها بالسلطة التشريعية
تقوية المبادرات
التشريعية البرلمانية
التعاون بين الحكومة
والسلطة التشريعية
عقد لقاءات تواصلية مع المستشارين في الشؤون البرلمانية بشكل منتظم لمناقشة بعض القضايا التي تهم تدبير العلاقات بين الحكومة والبرلمان
التنسيق المستمر لبرمجة مشاريع ومقترحات القوانين داخل اللجان البرلمانية الدائمة واجتماعات المجموعات الموضوعاتية وتتبع أشغالها
تنظيم دورات تكوينية لفائدة المستشارين في الشؤون البرلمانية لتقوية قدراتهم خاصة فيما يتعلق بمستجدات المسطرة التشريعية ومختلف الآليات الرقابية
التنسيق مع القطاعات الحكومية فيما يخص تقديم الأجوبة عن الأسئلة الشفوية والكتابية للسادة البرلمانيين، وحث المصالح المختصة على احترام الأجل الدستوري بشأنها
53


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم
سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
في مجال العلاقات مع المجتمع المدني
54


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
تواصل الوزارة تفعيل استراتيجية "نسيج" 2022-2026 لتعزيز شراكة الدولة مع المجتمع المدني في مسار التنمية؛
النهوض بالأداء الجمعوي وتنزيل البرامج والمشاريع المندرجة ضمن محاور الاستراتيجية؛
استلهام التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى دعم المبادرات الجمعوية وتقوية دورها التنموي؛
الارتكاز على المرجعيات الوطنية كالدستور، والنموذج التنموي الجديد، وتوصيات الحوار الوطني حول المجتمع المدني؛
تعزيز هيكلة وقدرات الجمعيات وتمكينها من المساهمة الفاعلة في التنمية الوطنية؛
تحسين الإطار القانوني وتنسيق السياسة العمومية للنهوض بالمشاركة المواطنة وتثمين معطيات المجال الجمعوي.
55


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
أوراش عمل الوزارة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة 2026
البيئة القانونية التي تنشأ وتتطور فيها الجمعيات
تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني
تعزيز المشاركة المواطنة
تثمين عمل جمعيات المجتمع المدني
الولوج العادل للتمويل العمومي
التشغيل الجمعوي
مواكبة التحول الرقمي للجمعيات
56


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
البنية القانونية التي تنشأ وتتطور فيها الجمعيات
قوانين صادرة
مشاريع قوانين قيد الإنجاز
مواصلة لجنة الاعتماد دراسة طلبات الجمعيات لتنظيم العمل التطوعي التعاقدي
إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون يتعلق بالتشاور العمومي ووضعه في مسطرة المصادقة
مواصلة تفعيل القانون رقم 06.18 بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي ونصوصه التنظيمية.
مواكبة حملات العمل التطوعي التعاقدي المراد تنفيذها من طرف جمعيات المجتمع المدني
إعداد مشروع المرسوم المنظم للشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني المحال على الأمانة العامة للحكومة
إعداد مشروع القانون المتعلق بالسجل الوطني لجمعيات المجتمع المدني قيد الدراسة مع مندوبية الإتحاد الأوروبي
إعداد مشروع إطار قانوني بتنظيم التشغيل بجمعيات المجتمع المدني ووضعه في مسطرة المصادقة
01
02
03
04
05
06
07
57


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
ورش تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني
البرنامج الوطني لتقوية القدرات التدبيرية والمؤسساتية للجمعيات
مواكبة وتتبع تنفيذ البرنامج الوطني لتقوية القدرات التدبيرية والمؤسساتية للجمعيات وإحداث أقطاب جهوية للكفاءات الجمعوية
إطلاق البرنامج
جهة الرباط – سلا - القنيطرة
جهة طنجة - تطوان - الحسيمة
جهة الشرق
جهة بني ملال - خنيفرة
جهة الدار البيضاء - سطات
جهة مراكش - آسفي
جهة سوس - ماسة
جهة كلميم - واد نون
58


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
ورش تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني
مجال العمل التطوعي التعاقدي
تفعيل برنامج تقوية قدرات الجمعيات في مجال العمل التطوعي التعاقدي من خلال الأكاديميات الجهوية للتكوين؛
تعزيز ثقافة العمل التطوعي عبر إعداد وتنزيل برامج التوعية والتحسيس بجميع جهات المملكة؛
نشر وتعميم دليل العمل التطوعي التعاقدي؛
نشر وتعميم دليل استعمال البوابة الوطنية للعمل التطوعي التعاقدي.
إصدارات لتقوية قدرات الجمعيات
توزيع الحقيبة البيداغوجية لتقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني على الجمعيات؛
نشر وتعميم الإطار المرجعي لتقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني؛
نشر وتعميم دليل مساهمة الجمعيات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
نشر وتعميم الإطار المرجعي للمهن والكفاءات الجمعوية.
59

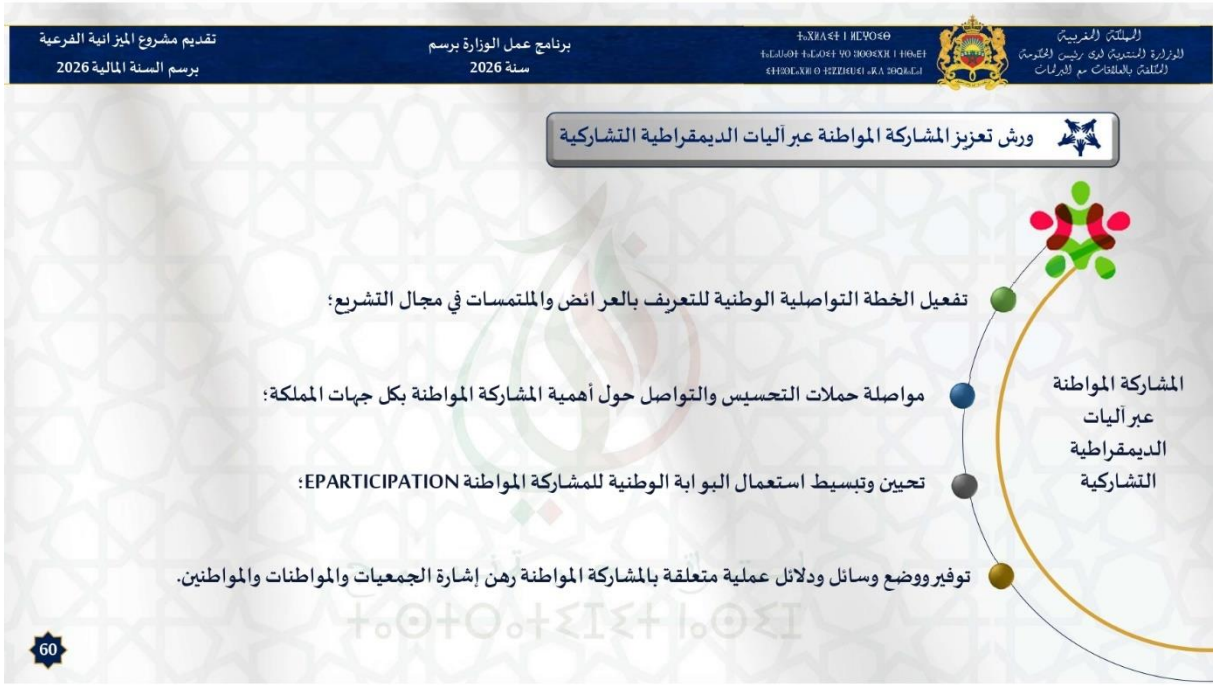
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
ورش تعزيز المشاركة المواطنة عبر آليات الديمقراطية التشاركية
المشاركة المواطنة عبر آليات الديمقراطية التشاركية
تفعيل الخطة التواصلية الوطنية للتعريف بالعرائض والملتمسات في مجال التشريع؛
مواصلة حملات التحسيس والتواصل حول أهمية المشاركة المواطنة بكل جهات المملكة؛
تحيين وتبسيط استعمال البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة EPARTICIPATION؛
توفير ووضع وسائل ودلائل عملية متعلقة بالمشاركة المواطنة رهن إشارة الجمعيات والمواطنات والمواطنين.
60


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
ورش تثمين عمل جمعيات المجتمع المدني
الإعداد لتنظيم الدورة الثامنة لجائزة المجتمع المدني برسم سنة 2026
مواصلة التعريف بالتجارب الجمعوية الناجحة والمبادرات المبتكرة لجمعيات المجتمع المدني بالمغرب ونشرها بالمنصة الوطنية للجمعيات
الإعداد لتنظيم الدورة السادسة لعاصمة المجتمع المدني بمدينة فاس سنة 2026 بشراكة مع منظمة المجتمع المدني الدولية لقيم المواطنة والتنمية والحوار- إيكسو
استكمال تنظيم منتديات وطنية حول المجتمع المدني برسم سنة 2026
61


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
الشراكة مع الجمعيات للولوج العادل للتمويل العمومي
إعداد تقرير الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم سنة 2025
تفعيل مخرجات الدراسة حول التمويلات البديلة المنجزة في إطار الشراكة مع مندوبية الإتحاد الأوروبي
نشروتعميم الدليل المرجعي لتدبير الدعم العمومي في إطار طلبات عروض مشاريع الجمعيات
62

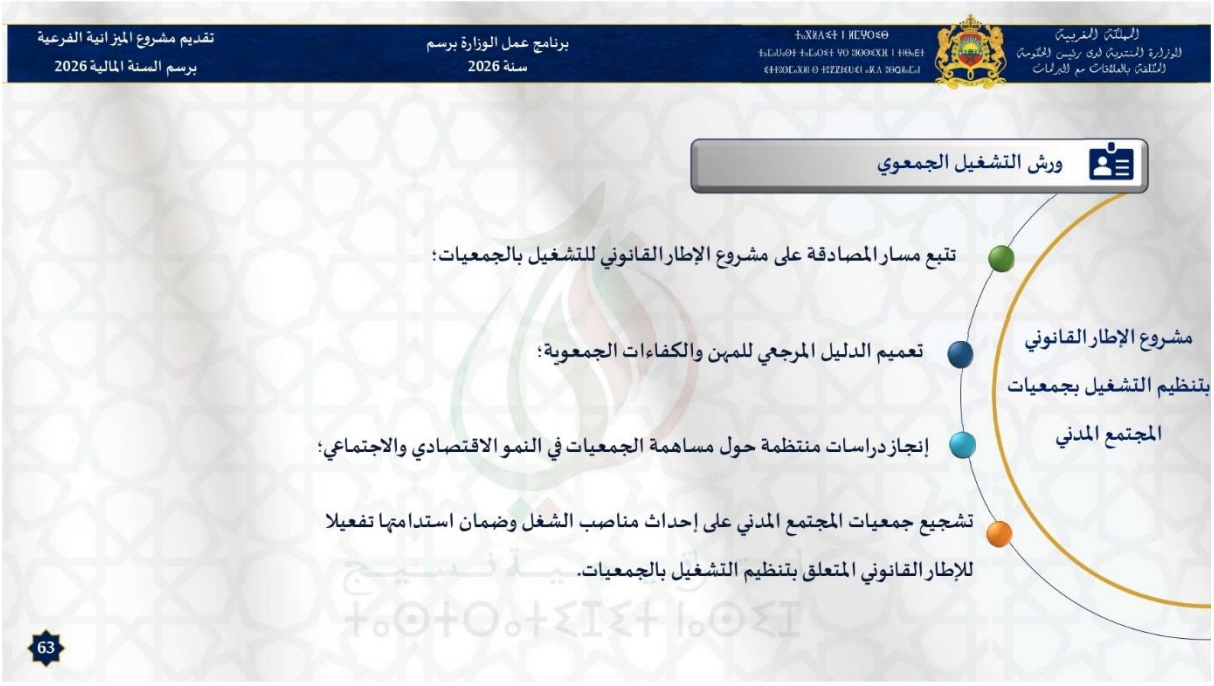
تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم
سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
ورش التشغيل الجمعوي
مشروع الإطار القانوني بتنظيم التشغيل بجمعيات المجتمع المدني
تتبع مسار المصادقة على مشروع الإطار القانوني للتشغيل بالجمعيات؛
تعميم الدليل المرجعي للمهن والكفاءات الجمعوية؛
إنجاز دراسات منتظمة حول مساهمة الجمعيات في النمو الاقتصادي والاجتماعي؛
تشجيع جمعيات المجتمع المدني على إحداث مناصب الشغل وضمان استدامتها تفعيلا للإطار القانوني المتعلق بتنظيم التشغيل بالجمعيات.
63


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم
سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
ورش مواكبة التحول الرقمي للجمعيات
العمل على التعريف بالمنصة والوطنية للجمعيات والتشجيع على الولوج إلى خدماتها
تتبع المنصة وتحيين المعطيات بجميع المستجدات التشريعية والتنظيمية
التنسيق مع القطاعات الحكومية لنشر إعلاناتها وإصداراتها بالمنصة
العمل على تطوير المنصة وإغناء محتوياتها
إغناء الكتاب الذهبي بالمنجزات الجمعوية الرائدة والتعريف بها
المنصة الوطنية للجمعيات
PORTAIL NATIONAL DES ASSOCIATIONS
64

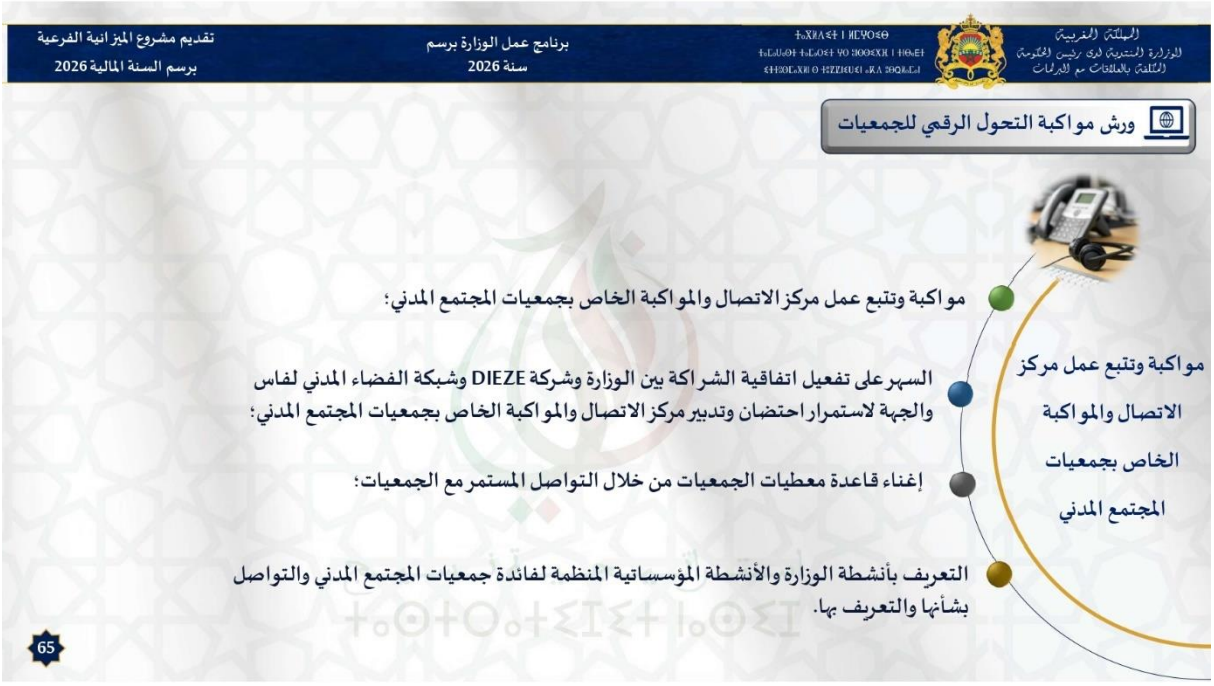
تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
ورش مواكبة التحول الرقمي للجمعيات
مواكبة وتتبع عمل مركز الاتصال والمواكبة الخاص بجمعيات المجتمع المدني
مواكبة وتتبع عمل مركز الاتصال والمواكبة الخاص بجمعيات المجتمع المدني؛
السهر على تفعيل اتفاقية الشراكة بين الوزارة وشركة DIEZE وشبكة الفضاء المدني لفاس والجهة لاستمرار احتضان وتدبير مركز الاتصال والمواكبة الخاص بجمعيات المجتمع المدني؛
إغناء قاعدة معطيات الجمعيات من خلال التواصل المستمر مع الجمعيات؛
التعريف بأنشطة الوزارة والأنشطة المؤسساتية المنظمة لفائدة جمعيات المجتمع المدني والتواصل بشأنها والتعريف بها.
65


تقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
في مجال التواصل الحكومي
PORTE-PAROLE DU GOUVERNEMENT
GOVERNMENT SPOKESPERSON
الناطق الرسمي باسم الحكومة
66


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم
سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
PORTE-PAROLE DU GOUVERNEMENT
GOVERNMENT SPOKESPERSON
الناطق الرسمي باسم الحكومة
تجويد المقاربة المعتمدة للتواصل الحكومي وتعزيز
آلياتها بهدف تحقيق تواصل أكثر نجاعة
الاستمرار في تسليط الضوء على الإجراءات الحكومية
والتواصل حولها بغرض توفير المعلومة للمواطنين
والمؤسسات عبر مختلف الوسائط
تقوية التنسيق بين القطاعات الحكومية عبر إرساء
سياسة تواصلية تضع التواصل العمومي في صلب
العمل الحكومي، مع مواصلة جهود الرصد واليقظة
للتصدي لظاهرة الأخبار الزائفة والتضليل الإعلامي
تعزيز الحضور الرقمي عبر تعبئة التكنولوجيا الرقمية كوسيلة أساسية
للتواصل ونشر المعلومات، بما يتيح للمواطنين والمؤسسات إمكانية تتبع
ومواكبة تنفيذ السياسات العمومية والانخراط فيها بشكل فعال
67


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم
سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2026
في مجال تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها
68


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
حصيلة عمل الوزارة برسم
سنة 2025
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها
مواصلة تعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة للموظفين
استكمال تنفيذ أوراش تنزيل برنامج الإدارة المثالية للوزارة
تفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية
استكمال عملية رقمنة الأرشيف
تثمين الموارد البشرية
مباريات التوظيف عشر (10) مناصب
إعداد دليل الإجراءات والمساطر الادارية
رقمنة الأرشيف الجاري للموارد البشرية
تعزيز مقاربة النوع
تحديث الإدارة ورقمنتها
تأهيل وتطوير الخدمات الرقمية
تعزيز الامن المعلوماتي الداخلي والخارجي للوزارة
النجاعة الطاقية في المباني الإدارية
تهيئة وتجهيز المقرات الإدارية
تعزيز المعدات والأثاث
التكوين والتكوين المستمر
إعداد برنامج سنوي للتكوين المستمر
التطوير الذاتي
نجاعة الأداء
منازعات الصفقات العمومية
منازعات الوظيفة العمومية
69


تقديم مشروع الميزانية الفرعية
برسم السنة المالية 2026
برنامج عمل الوزارة برسم
سنة 2026
المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
الاعتمادات المبرمجة في مشروع قانون المالية 2026
ميزانية التسيير
الموظفون 52 247 000 درهم
المعدات والنفقات المختلفة 42 376 000 درهم
ميزانية الاستثمار 33 263 000 درهم
المجموع 127 886 000 درهم
مشروع تقوية قدرات المجتمع المدني 24 400 000,00 درهم
مشروع التفاعل مع البرلمان 200 000,00 درهم
ميزانية الاستثمار 33 263 000,00 درهم
مشروع الديمقراطية التشاركية 400 000,00 درهم
مشروع دعم المهام 7 963 000,00 درهم
مشروع دعم المهام 25 774 000,00 درهم
مشروع التفاعل مع البرلمان 552 000,00 درهم
ميزانية المعدات والنفقات المختلفة 42 376 000,00 درهم
مشروع الديمقراطية التشاركية 880 000,00 درهم
مشروع تقوية قدرات المجتمع المدني 13 200 000,00 درهم
70


المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
شكرا
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين
الثلاثاء 25 نونبر 2025

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

= برسم السنة الماليـة 2026 =

رئيس اللجنة
أبو بكر أعبيد

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**
السنة التشريعية **2025-2026**
دورة أكتوبر **2025**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 نونبر 2025، برئاسة السيد أبو بكر أعبيد رئيس اللجنة، وبحضور السيدة أمال الفلاح السغروشني الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

في مستهل عرضها أوضحت السيدة الوزيرة أن برنامج عمل الوزارة يرتكز على ثلاثة أوراش كبرى، تتمثل في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وإصلاح الإدارة، وتسريع ورش الانتقال الرقمي، وأكدت أن هذه الأوراش تتقاطع فيما بينها، بهدف تحسين جودة الخدمات العمومية، وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة.

وأكدت أن الوزارة تعمل على تجويد خدمات الاستقبال والتوجيه عبر إدراج اللغة الأمازيغية في المرافق، وتوفير مراكز نموذجية للاستقبال، وتطوير الوحدات الهاتفية متعددة اللغات، سواء في الإدارة المركزية أو اللاممركزة، وذلك لضمان عدالة لغوية في الولوج إلى الخدمات العمومية.

وأشارت في هذا الصدد إلى التقدم الكبير في ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، حيث تم إعداد معاجم للمصطلحات القانونية والإدارية، وإنتاج دلائل خاصة بإدماج الأمازيغية في الإدارات، إضافة إلى ترجمة 400 ألف كلمة للوثائق

الرسمية والمضامين الرقمية، واعتماد الأمازيغية في الجلسات البرلمانية وفي منصات خاصة بالتلاميذ.

وأبرزت أن قطاع إصلاح الإدارة شهد تطورات مهمة، منها تحيين الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، وإطلاق أنظمة معلوماتية لتدبير الموارد البشرية، وتقييم النضج الرقمي، إلى جانب تعزيز آليات الحكامة، والشفافية، وتطوير اللاتمركز الإداري.

كما أبرزت أن الوزارة حققت تقدّمًا ملموسًا في مجال الانتقال الرقمي من خلال تطوير برامج رقمية لفائدة الإدارات، وإطلاق حملات تواصلية لتحفيز المواطنين على استعمال الخدمات الإلكترونية، وتأهيل مواقع إلكترونية نموذجية، وتطوير برامج التكوين الرقمي للموظفين لرفع مهاراتهم التقنية.

وأشارت إلى النتائج القوية المسجلة في قطاع ترحيل الخدمات والتصدير الرقمي، حيث عرف المغرب نموًا سنويًا يتجاوز 28%، وخلق أكثر من 18.500 منصب شغل جديد بين 2022 و2024، إضافة إلى تقدم المغرب إلى المرتبة الثانية إفريقيًا و12 عالميًا في مؤشر .GSLI كما تم إطلاق برامج لدعم المستثمرين وتحفيز الشركات العاملة في هذا القطاع.

كما أكدت على مواصلة دعم المقاولات الناشئة والشركات الصغرى والمتوسطة، عبر برنامج DigiTPME الذي انطلقت مرحلته التجريبية في عدة جهات، بهدف تعزيز رقمنة المقاولات، والرفع من تنافسيتها، ومواكبتها في التحول الرقمي.

هذا، وقدمت السيدة الوزيرة معطيات دقيقة حول مستوى تنفيذ ميزانية الوزارة برسم سنة 2025، وصرحت بالمبلغ الإجمالي المرصود لميزانية هذا القطاع ، والتي تتوزع إلى:

- ميزانية التسيير:
  - فصل الموظفين: 107.912.000درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 143.334.000 درهم.

- ميزانية الاستثمار: 1.579.225.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

استهلّ السيدات والسادة المستشارون المناقشة بالتأكيد على الأهمية البالغة التي يحظى بها ورش الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، باعتباره محورًا رئيسيًا لتحسين جودة الخدمات العمومية، وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن، وترسيخ مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة، مؤكدين أن ملاحظاتهم واقتراحاتهم تأتي في سياق تقييم حصيلة الوزارة، والوقوف على التحديات المطروحة برسم سنة 2026.

وعبّر أحد السادة المستشارين عن تثمينه للمنجزات التي حققتها الوزارة، لاسيما تلك المتعلقة برقمنة المساطر، وتطوير البنيات التحتية الرقمية، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، وما رافقها من مجهودات لتسريع التحول التنظيمي والإداري، كما أشاد المتدخلون بجهود الوزارة في تحديث الإدارة، وتحسين الحكامة، ودعم البرامج المرتبطة بترحيل الخدمات والاقتصاد الرقمي، مع المطالبة بتسريع وتيرة تبسيط المساطر الإدارية محليا ووطنيا.

كما حثّ عدد من المتدخلين على ضرورة مواجهة مجموعة من الإشكالات التي ماتزال تعيق التحول الرقمي، أبرزها استمرار الفجوة الرقمية بين الفئات الاجتماعية والمجالات الترابية، وصعوبة ولوج المواطنين للمساطر الرقمية، بسبب تعقيد الإجراءات أو ضعف تغطية الإنترنت، إضافة إلى الإشكالات المرتبطة بخروج بعض المنصات الإلكترونية عن الخدمة، وعدم ملاءمة مضامينها مع ما تطلبه الإدارات فعليًا من المرتفقين، ودعا عدد من السادة المستشارين إلى تعميم تغطية الإنترنت عالي الصبيب، وتمكين العالم القروي والمناطق الجبلية من الخدمات الرقمية، في إطار تحقيق العدالة المجالية، وأثار بعض المتدخلين مسألة الأمن السيبراني، وحماية

المعطيات الشخصية، وما يتطلبه من تعزيز للمنظومة التشريعية والتقنية، وتكوين للموارد البشرية المتخصصة.

وفيما يتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، سجّل عدد من السيدات والسادة المستشارين الجهود المبذولة في هذا المجال، ودعوا إلى تسريع تنزيل المخططات القطاعية، وتأهيل الموظفين للتواصل بالأمازيغية، وإدماجها فعليًا في الخدمات العمومية والبوابات الرقمية.

وفي محور دعم الاستثمار والمقاولات الناشئة، ثمن المتدخلون المجهودات المبذولة لتمويل الشركات الناشئة وتطوير المواهب الرقمية، خصوصًا مع إطلاق شبكة الجيل الخامس، ودعم المقاولات النسائية، وتعزيز تنافسية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما عبّر عدد من المتدخلين عن الحاجة الملحّة لتعزيز الحكامة المرفقية، وإصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وتدعيم القطاع بالموارد البشرية، ومعالجة الخصاص، وتوفير برامج تكوين مستمر، واعتماد رؤية واضحة لإصلاح الإدارة تراعي العنصر البشري باعتباره ركيزة أساسية لكل إصلاح، ومن جهة أخرى تم التطرق إلى إشكالية ضعف الميزانية المرصودة للوزارة، والتي اعتُبرت غير كافية لتنزيل برامج "المغرب الرقمي 2030"، وخاصة ما يتعلق برقمنة المساطر، وتطوير البنيات التحتية، وتنزيل اللاتمركز الإداري، وتعزيز استعمال الأمازيغية، معتبرين أن تحقيق الأهداف يتطلب رفع الموارد المخصصة للقطاع.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أعربت السيدة الوزيرة في مستهل جوابها، عن إشادتها بالملاحظات والاقتراحات القيمة التي جاءت في مداخلات السيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على

انخراطهم الجاد ورغبتهم الأكيدة في النهوض بهذا القطاع، ومواكبة مختلف المهام التي يضطلع بها، وتنزيل مختلف المشاريع المبرمجة في مجال الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

وفيما يتعلق بتعميم الصبيب العالي، أكدت السيدة الوزيرة أن الوزارة تسهر على تنزيل استراتيجية شاملة لتوسيع التغطية وتحسين جودة الربط، إلا أن الإكراهات التضاريسية والجغرافية، خاصة في بعض المناطق القروية والجبلية، تعد من العوائق التي تُبطئ وتيرة تعميم الربط بالشبكة الرقمية.

وبهدف تعميم المعرفة الرقمية وتطوير المهارات، شددت على أن هذا الورش يشكل إحدى أولويات الوزارة، حيث يتم الاشتغال على برامج تمتد من الفئات الصغرى إلى مختلف الشرائح، بما يعزز الاندماج الرقمي ويضمن استفادة الجميع من الخدمات الحديثة.

وفيما يخص الذكاء الاصطناعي، أبرزت السيدة الوزيرة أن هذه التكنولوجيا الحديثة تفرض وضع إطار قانوني خاص ينظم استعمالها بشكل آمن ومسؤول، مؤكدة أن الوزارة تعمل بالتوازي على إعداد خارطة طريق لتوظيف الذكاء الاصطناعي والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، إضافة إلى دعم البحث والابتكار من أجل ضمان توظيف فعال ومستدام لهذه التقنية، بما يجعلها فرصة حقيقية للتطوير والإبداع.

أما على مستوى البنية التحتية الرقمية، فقد أوضحت أن الوزارة تشتغل على تطوير مراكز البيانات وتعزيز بنيتها التحتية، بتنسيق مع المؤسسات المعنية، مع فتح المجال مستقبلًا للتعاون مع الفاعلين المدنيين، بهدف ضمان التخزين الآمن للمعطيات وتحسين جودة الخدمات الرقمية.

واختتمت السيدة الوزيرة جوابها بتقديم الشكر للسيدات والسادة المستشارين على تفاعلهم واهتمامهم، مجددة التزام الوزارة بالتفاعل الإيجابي مع كل الملاحظات،

وتجدون رفقة هذا التقرير أجوبة كتابية مفصلة على مختلف الملاحظات والاستفسارات المثارة خلال المناقشة العامة.

عرض السيدة الوزيرة



محاور العرض

01 **الإطار المرجعي للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة**

02 **حصيلة الوزارة**

03 **برنامج عمل الوزارة**

04 **المعطيات العامة لميزانية الوزارة لسنة 2026**

2

01

الإطار المرجعي للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ ⴰⵎⴰⵢⵏⵓ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵣⵣⴰⵢⵏ ⵖⵓⵔ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ

3

تذكير بالإطار المرجعي للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

التوجيهات الملكية السامية

الخطابات الملكية السامية-2016-2017-2018 : 2019-2020-2022

ضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، وتبسيط ورقمنة المساطر، وتعزيز الحكامة الجيدة



دستور المملكة



- الباب 12المتعلق بالحكامة الجيدة
- الفصلان 27و 36المتعلقان بالشفافية والنزاهة
- الفصل 5المتعلق بالأمازيغية

البرنامج الحكومي 2021 – 2026



- توفير خدمات رقمية ذات صيب عالي من أجل تقليص الفجوة الرقمية
- تعزيز حكامة التدبير العمومي وتكريس فعالية الإدارة من خلال:
  - تفعيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري
  - تقريب وتحديث الجهاز الإداري وتحسين ظروف اشتغال الموظفين
  - تعزيز مراقبة جودة الخدمات العمومية
  - تسريع وتيرة التحول الرقمي
  - تبسيط الولوج للإدارة والخدمات العمومية
  - الشفافية وتكافؤ الفرص
  - تفعيل الحق في الحصول على المعلومة
  - تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

النموذج التنموي الجديد

اعتماد استراتيجية تحول رقمي ,استخدام التكنولوجيا الرقمية كرافعة للتحول من أجل الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية، جعل التكنولوجيا الرقمية عاملاً رئيسياً في التنافسية، جهاز إداري مجدد كفيل ببلوغ :



- إدارة معززة ومستقلة
- إدارة رقمية وشفافة
- إدارة ذات كفاءة ومبادرة، ومسؤولة
- تبسيط مساطر التدبير الداخلي
- إدارة نزيهة وذات جودة
- تقييم وتتبع الإدارة وجودة الخدمة العمومية

مشروع قانون المالية لسنة 2026



- تعزيز الرقمنة باعتبارها مرتكزا استراتيجيا للسيادة الوطنية
- تقديم خدمات عمومية فعالة
- مواكبة تنافسية المقاولات، ومواكبة دينامية القطاعات المصدرة
- تكوين كفاءات الغد في المجال الرقمي ورفع عدد خريجي التخصصات الرقمية
- تعزيز الإدماج الرقمي منذ المراحل التعليمية المبكرة
- تنزيل الاستراتيجية الوطنية للحوسبة السحابية 2025-2030
- مواصلة تفعيل ورش اللاتمركز الإداري : استكمال الإطار القانوني وتحديث البنيات الإدارية وتحيين المخططات المديرية
- مواصلة تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية، من خلال تجويد الاستقبال، وإدراج الأمازيغية في الهوية البصرية للمؤسسات، وتوسيع نطاق استعمالها في ميادين التعليم والتشريع والخدمات العمومية

تقارير المؤسسات الدستورية وهيآت الحكامة

4

02

حصيلة الوزارة

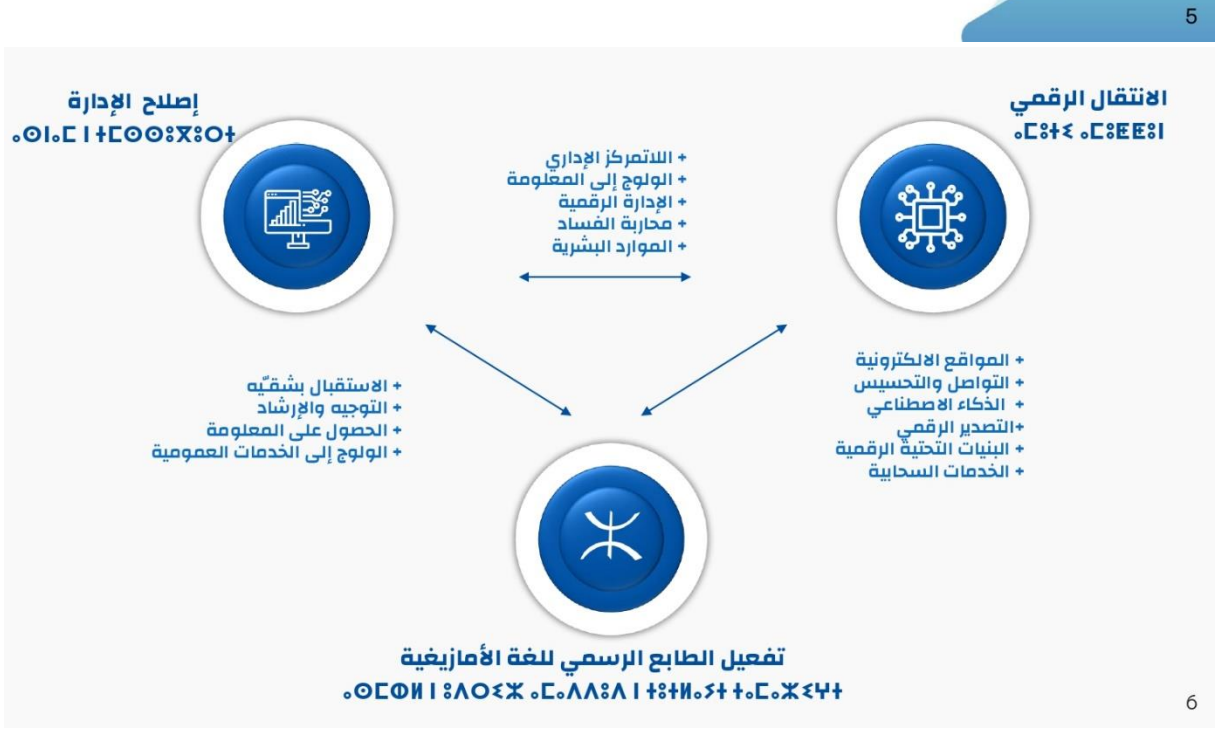

إصلاح الإدارة

حكامة المرافق العمومية

شفافية وانفتاح المرافق العمومية

الوظيفة العمومية

7



حكامة المرافق العمومية

اللاتمركز الإداري

- **التمثيليات الإدارية المشتركة**

تم العمل على إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالتمثيليات الإدارية المشتركة، وذلك بتنسيق مع القطاعات المعنية، ويتعلق الأمر ب:

- المديريات الجهوية للتجارة والإنتاج الصناعي والاستخراجي والإدماج الاقتصادي
- المديريات الجهوية للسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشباب والثقافة والتواصل
- المديرية الجهوية للتجهيز والماء والنقل واللوجيستيك

- **التصاميم المديرية للاتمركز الإداري**

العمل على دراسة التصاميم المديرية المحينة برسم السنوات 2025-2027، في أفق عرضها على أنظار اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري للمصادقة عليها خلال اجتماعاتها، ويتعلق الأمر بتصاميم مديرية تخص عشر (10) وزارات

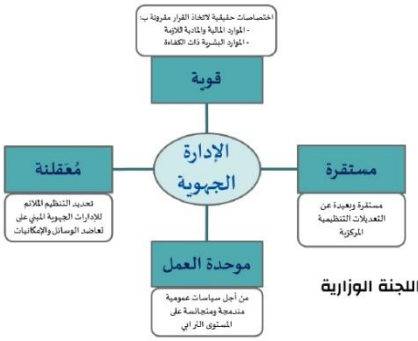

- **تنظيم إدارات الدولة**

- تم تعميق النقاش حول مشروع المرسوم رقم 2.22.80 بشأن مبادئ وقواعد تنظيم إدارات الدولة وتحديد اختصاصاتها، في أفق المصادقة عليه
- تم عرض ما مجموعه 12 مشروع مرسوم، و18 مشروع قرار، على أنظار لجنة تنظيم الهياكل الإدارية تتعلق بإعادة هيكلة إدارات الدولة والإعدادات المؤقتة المتعلقة بإنجاز مشاريع محددة في الزمان والمكان

	إعادة هيكلة إدارات الدولة	الإعدادات المؤقتة
مشاريع المراسيم	12	0
مشاريع القرارات	13	5

8

إصلاح الإدارة

حكامة المرافق العمومية

تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد

التحضير لأشغال الاجتماع الثالث للجنة الوطنية لمكافحة الفساد، من خلال:

- إعداد مشروع التقرير التركيبي المتعلق بمنجزات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد برسم الفترة 2019-2024
- إنجاز دراسة حول تقييم نتائج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2016-2025)، التي بلغت سنتها الأخيرة، ستمكن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من اقتراح التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته
- وضع مشروع قانون جديد حول التصريح بالممتلكات في مسطرة المصادقة
- مواصلة العمل مع مختلف الشركاء من أجل إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون حول الوقاية من تنازع المصالح
- مواصلة العمل على إعداد مشروع قانون حول حماية الموظفين المبلغين

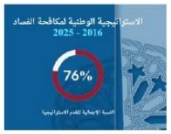

متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد إلى غاية متم أكتوبر 2025

تنزيل ميثاق المرافق العمومية

- إعداد مشروع المرسوم المتعلق بتحديد تنظيم وتأليف وآليات اشتغال المرصد الوطني للمرافق العمومية وكيفيات سيره
- العمل على تطوير نظام لتطوير الأداء وجودة الخدمات العمومية بالمرافق العمومية
- العمل على إعداد حقيبة أدوات لتفعيل ميثاق المرافق العمومية تتضمن مجموعة من الدلائل المنهجية والتأطيرية والتواصلية



9

إصلاح الإدارة

حكامة المرافق العمومية

شفافية وانفتاح المرافق العمومية

الوظيفة العمومية

10

إصلاح الإدارة

شفافية وانفتاح المرافق العمومية

مراجعة قانون الحق في الحصول على المعلومات

- مواصلة العمل على مراجعة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بشراكة مع لجنة الحق في الحصول على المعلومات، حيث تم التوصل مؤخرا بمسودة مشروع القانون التعديلي من اللجنة المذكورة
- توقيع اتفاقية تتعلق بتفويت البوابة الإلكترونية للشفافية (www.chafafiya.ma) بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ولجنة الحق في الحصول على المعلومات

تفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة

- متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة التي تضم 12 التزاما، حيث بلغت نسبة تنفيذ الخطة 44% إلى غاية أكتوبر 2025
- المصادقة على دليل لجنة الإشراف وكذا تدارس التصورات حول أدوار المجتمع المدني في تنزيل الخطة الوطنية الثالثة





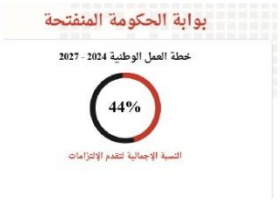

11

إصلاح الإدارة

ⵓⵔⵎⴰⵙ ⵏ ⵜⵙⴷⵓⵔⵉⵜ

حكامة المرافق العمومية

ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵓⵔⵉⵏ ⵜⵣⵡⴰⵏⵉⵏ

شفافية وانفتاح المرافق العمومية

ⵜⵣⵓⵓⵢⵜ ⴰ ⵙⵇⵇⵙⵎ ⵏ ⵜⵎⵙⵓⵔⵉⵏ ⵜⵣⵡⴰⵏⵉⵏ

الوظيفة العمومية

ⵜⵓⵖⵍⵜ ⵜⵓⵣⴰⵏⵉⵜ

12

إصلاح الإدارة

الوظيفة العمومية

الدراسة والتأشير على النصوص التنظيمية المتعلقة بالوظيفة العمومية

النصوص	العدد
قوانين ومراسيم تتعلق بالأنظمة الأساسية الخاصة ببعض فئات الموظفين	22
قرار بتحديد شروط وإجراءات وبرامج مباريات وامتحانات الكفاءة المهنية الخاصة ببعض فئات الموظفين	46
قرار تتعلق باللجان الإدارية المتساوية الأعضاء	
المجموع	68

الدراسة والتأشير على مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بمؤسسات التكوين

النصوص	العدد
النصوص الصادرة بالجريدة الرسمية برسم سنة 2024	3
مشاريع النصوص قيد الدراسة	6
المجموع	9

التعيين في المناصب العليا

إصدار منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2/2025 يتعلق بتبسيط مسطرة الاحتفاظ بالأشخاص المعينين في المناصب العليا

الدراسة والتأشير على العقود

الخبراء
21 عقدا

العقود من نوع تقاعدي
338 عقدا

المكلفون بالدراسات
12 عقدا

إصلاح الإدارة

الوظيفة العمومية

المراقبة

- تمت معالجة 58 ملفا يتعلق بإدماج موظفين ملحقين لدى إدارات عمومية وجماعات ترابية
- تم التأشير على 7 قرارات تتعلق بمنح تعويضات إجمالية وتكميلية
- 2 قرارات تتعلق بتعيين أعضاء المجلس العام للتجهيز

السجل التأديبي المركزي

النصوص	العدد
مراقبة وتوقيع استمارات مراقبة توظيف المرشحين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العامة	4339
تقييد الموظفين والأعوان التابعين للإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العامة بالسجل المركزي التأديبي	453
رفع المنع من التوظيف عن موظفين وأعوان مقيدين بالسجل المركزي التأديبي	7
المجموع	4799

الحماية الاجتماعية للموظفين

- مواصلة دراسة مشروع قانون يتعلق بالأمراض والحوادث التي يتعرض لها المنخرطون في نظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71

الاستشارات القانونية

- تم تقديم 64 استشارة قانونية لفائدة مختلف الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العامة تتعلق بتطبيق أحكام النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ونصوصه التطبيقية، وكذا تسوية الوضعيات الإدارية والمادية للموظفين

ملتمسات تتعلق بتشديد العقوبة التأديبية

- تمت معالجة ملفين اثنين (2) يتعلقان بتشديد العقوبة التأديبية المتخذة في حق موظفين، بناء على اقتراح الإدارات العمومية المعنية

الحماية الاجتماعية لقدماء الموظفين ذوي الدخل المحدود

- تمت معالجة ملفات الترشح للاستفادة من إعانة منح المساعدات:

716 ملفا
تم التوصل به

646 ملفا
تمت دراسته

636 ملفا
تم قبوله

- تم اتخاذ مقرر للسيدة الوزيرة بشأن تخويل إعانة منح المساعدات للمستفيدين، تصرف من الحساب الخاص للخزينة المُرصَد لأمور خصوصية "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك"

إصلاح الإدارة

الوظيفة العمومية

تعزيز المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية

- مواصلة تنظيم الدورات التكوينية الجهوية لفائدة النساء الموظفات على مستوى المصالح اللامركزية لمختلف القطاعات الوزارية من أجل تعزيز قدراتهن في مجال القيادة
- دراسة وتحيين الدليل المنهجي لإدماج المساواة بين الجنسين في تدبير الموارد البشرية بالوظيفة العمومية

المباريات الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة

- تم تنظيم مباريات موحدة خاصة لتوظيف الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك يوم الأحد 26 أكتوبر 2025
- 200 منصب مفتوح للتباري من أجل توظيف متصرفين من الدرجتين الثانية والثالثة وتقنيين من الدرجتين الثالثة والرابعة
- تنظيم هذه المباريات على المستوى اللامركزي، وتوفير الولوجيات ومختلف التدابير التيسيرية



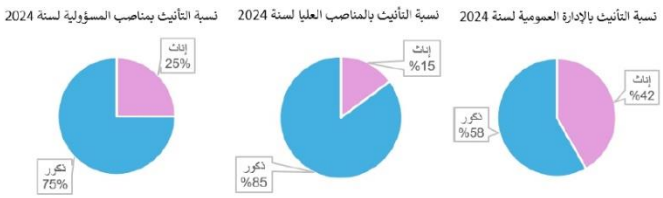

15

إصلاح الإدارة

الوظيفة العمومية

تطوير آليات التدبير

تعزيز خدمات بوابة التشغيل العمومي emploi.public.ma

- تم إطلاق النسخة الجديدة لهذه البوابة، بهدف تطوير خدماتها وتعزيز الولوج إليها من طرف الأشخاص في وضعية إعاقة، والرفع من مستوى حمايتها وأمنها المعلوماتي

إطلاق النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية بالإدارات العمومية SIRH

- تم الشروع في تنزيله على مستوى أربع قطاعات نموذجية شريكة

تحيين الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات

- تم الشروع في مواكبة قطاعين في تحيين الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات الخاصة بها، بناء على المعايير المرجعية المعتمدة



إلى غاية 30 شتنبر 2025

950
مستخدم من الإدارات العمومية

55.122
المعدل اليومي للزيارات

1.097.244
عدد الترشيحات
الإلكترونية عبر البوابة

38.097
عدد المناصب المعلن عنها
(التوظيف والتعيين في المناصب العليا
ومناصب مسؤولية وتشغيل الخبراء)

16

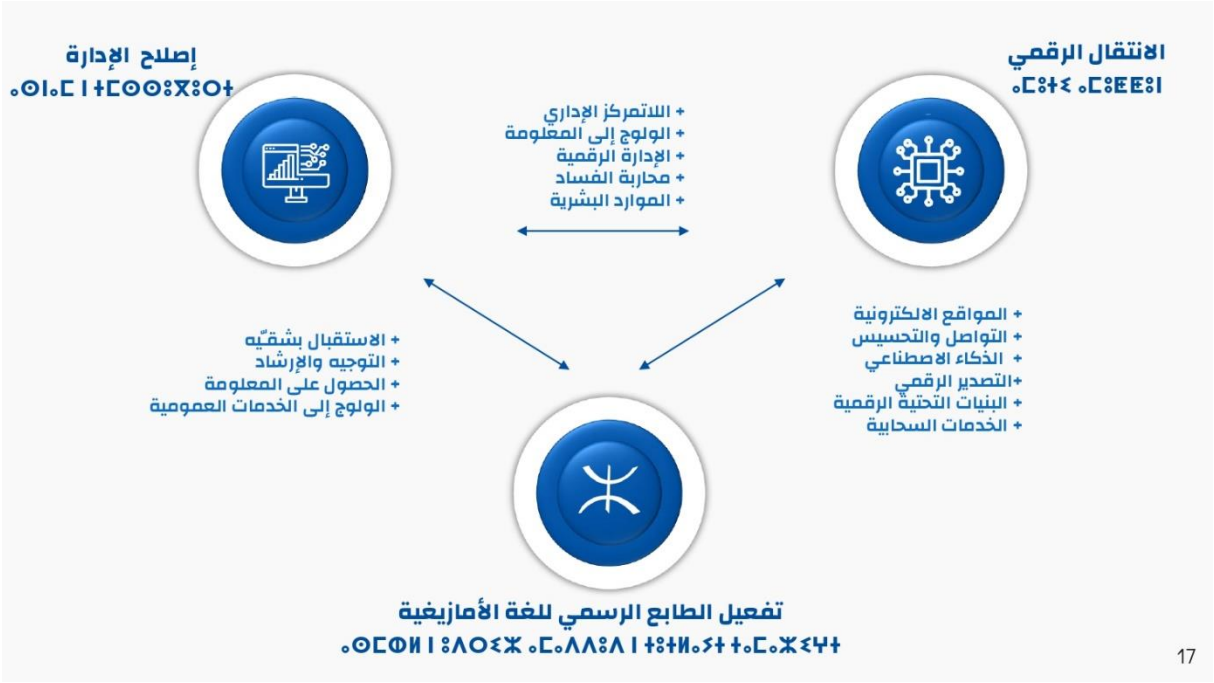
الانتقال الرقمي
ⴰⵎⵓⵜⵉ ⴰⵎⵓⵟⵟⵓⵏ
إصلاح الإدارة
ⴰⵙⵏⴰⵎ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⴳⵓⵔⵜ
+ اللاتمركز الإداري
+ الولوج إلى المعلومة
+ الإدارة الرقمية
+ محاربة الفساد
+ الموارد البشرية
+ المواقع الالكترونية
+ التواصل والتحسيس
+ الذكاء الاصطناعي
+التصدير الرقمي
+ البنيات التحتية الرقمية
+ الخدمات السحابية
+ الاستقبال بشقّيه
+ التوجيه والإرشاد
+ الحصول على المعلومة
+ الولوج إلى الخدمات العمومية
تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية
ⴰⵙⵎⵀⵍ ⵏ ⵓⴷⵔⵉⵣ ⴰⵎⴰⴷⴷⵓⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
17


حصيلة ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
ⵜⴰⵎⴰⵖⵓⵏⵜ ⵏ ⵜⵙⴰⵡⵔⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵀⵍ ⵏ ⵓⴷⵔⵉⵣ ⴰⵎⴰⴷⴷⵓⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية
تعزيز خدمات الاستقبال والتوجيه والإرشاد باللغة الأمازيغية
الاستقبال الحضوري
توفير خدمات الاستقبال باللغة الأمازيغية بتنويعاتها (تريفيت ـ تشلحيت ـ تمزيغت) على مستوى المصالح المركزية واللاممركزة بمختلف جهات المملكة
494
عون في الاستقبال الحضوري
الاستقبال الهاتفي
اعتماد اللغة الأمازيغية في خدمات الاستقبال الهاتفي في إحدى عشرة (11) مركزا للاتصال التي تشهد إقبالا كبيرا من طرف المرتفقين
72
عون في الاستقبال الهاتفي
تعزيز الهوية البصرية للإدارات العمومية
استعمال اللغة الأمازيغية في اللوحات وعلامات التشوير
إدماج اللغة الأمازيغية في الهوية البصرية لعدد من الإدارات والمؤسسات العمومية
4000
لوحة وعلامة تشوير
كتابة اللغة الأمازيغية على واجهة وسائل النقل التي تقدم خدمات عمومية على مستوى الإدارات العمومية
20 385
وسيلة نقل
18


تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية
حصيلة ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
إعداد مخططات العمل المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
23
مخطط عمل
مواكبة عدة قطاعات وهيئات دستورية ومؤسسات عمومية في إعداد مخططات العمل المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
اعتماد اللغة الأمازيغية في ترجمة التقارير والوثائق ومحتويات المواقع المؤسساتية للإدارات والهيئات والمؤسسات:
400 000
كلمة مترجمة بالأمازيغية
ترجمة محتوى الوثائق التواصلية والمواقع الإلكترونية الرسمية
إدماج الأمازيغية في باقي المجالات الواردة في القانون التنظيمي رقم 26.16
إنجاز دراسة متعلقة بوضع منصة لتعليم اللغة الأمازيغية عن بعد لفائدة التلميذات والتلاميذ
اعتماد اللغة الأمازيغية في الجلسات العامة لمجلسي البرلمان
اعتماد اللغة الأمازيغية في الندوات الصحفية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة
تقديم دعم مالي لمجموعة من الأنشطة الثقافية والفنية بمختلف جهات المملكة، وكذا دعم نشر وتوزيع الكتاب الأمازيغي
إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الرسمية
25
إدارة عمومية
إنجاز دراسة حول تقييم مستوى إدماج اللغة الأمازيغية بالمواقع الإلكترونية الرسمية لمجموعة من الإدارات العمومية، قصد وضع خارطة طريق لإدماج اللغة الأمازيغية بالمواقع الإلكترونية
19


تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية
حصيلة ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
تنظيم لقاءات تواصلية في مجال تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
تنظيم احتفال بمناسبة رأس السنة الأمازيغية 2975
تنظيم حفل تواصلي حول تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، بشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل والذي ترأسه السيد رئيس الحكومة، وشهد التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة مع مجموعة من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وبعض التكريمات
إدماج اللغة الأمازيغية في مجال التشريع
تنظيم يوم دراسي بشراكة مع الأمانة العامة للحكومة، لدراسة سبل إدماج اللغة الامازيغية ضمن المنظومة القانونية ورصد الإمكانات المتاحة لإدماج الامازيغية في التشريع توج بتوقيع اتفاقيات التعاون مع كل من الأمانة العامة للحكومة والمعهد الملكي للثقافة الامازيغية
CELEBRATION OF THE AMAZIGH NEW YEAR
2975
20

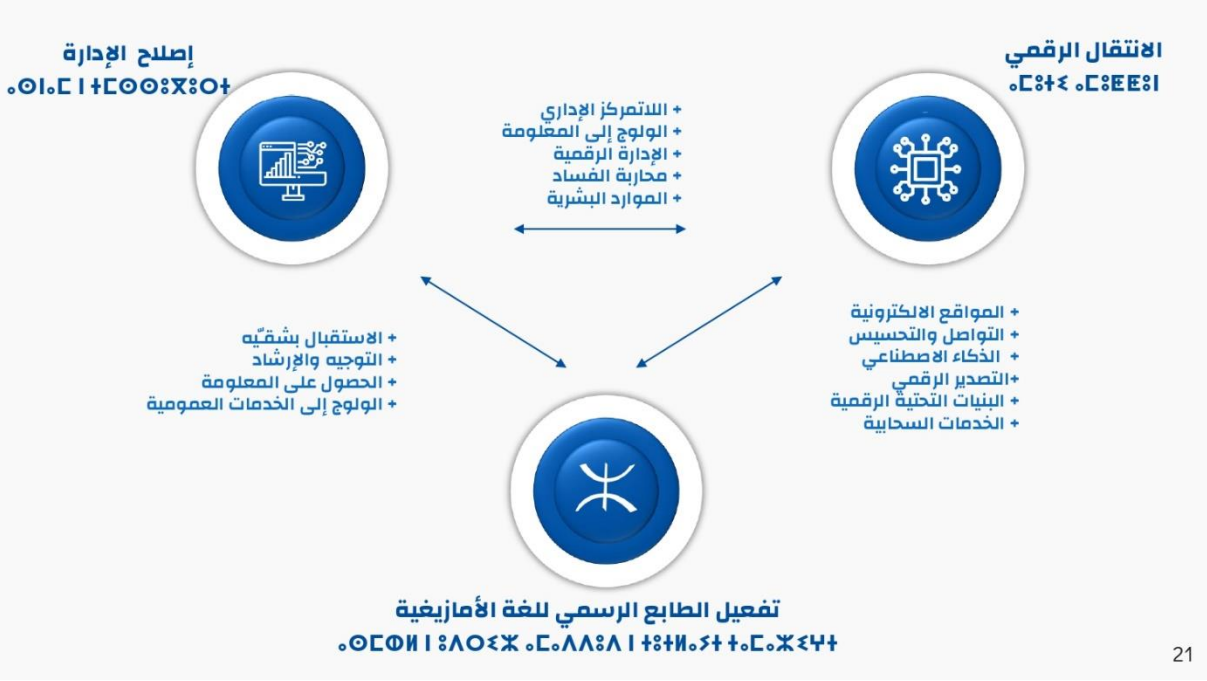
الانتقال الرقمي
ⴰⵎⵓⵜⵉ ⴰⵎⵓⵟⵟⵓⵏ
+ المواقع الالكترونية
+ التواصل والتحسيس
+ الذكاء الاصطناعي
+التصدير الرقمي
+ البنيات التحتية الرقمية
+ الخدمات السحابية
+ اللاتمركز الإداري
+ الولوج إلى المعلومة
+ الإدارة الرقمية
+ محاربة الفساد
+ الموارد البشرية
إصلاح الإدارة
ⴰⵙⵏⴰⵎ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⴳⵓⵔⵜ
+ الاستقبال بشقّيه
+ التوجيه والإرشاد
+ الحصول على المعلومة
+ الولوج إلى الخدمات العمومية
تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية
ⴰⵙⵎⵀⵍ ⵏ ⵓⴷⵔⵉⵣ ⴰⵎⴰⴷⴷⵓⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
21

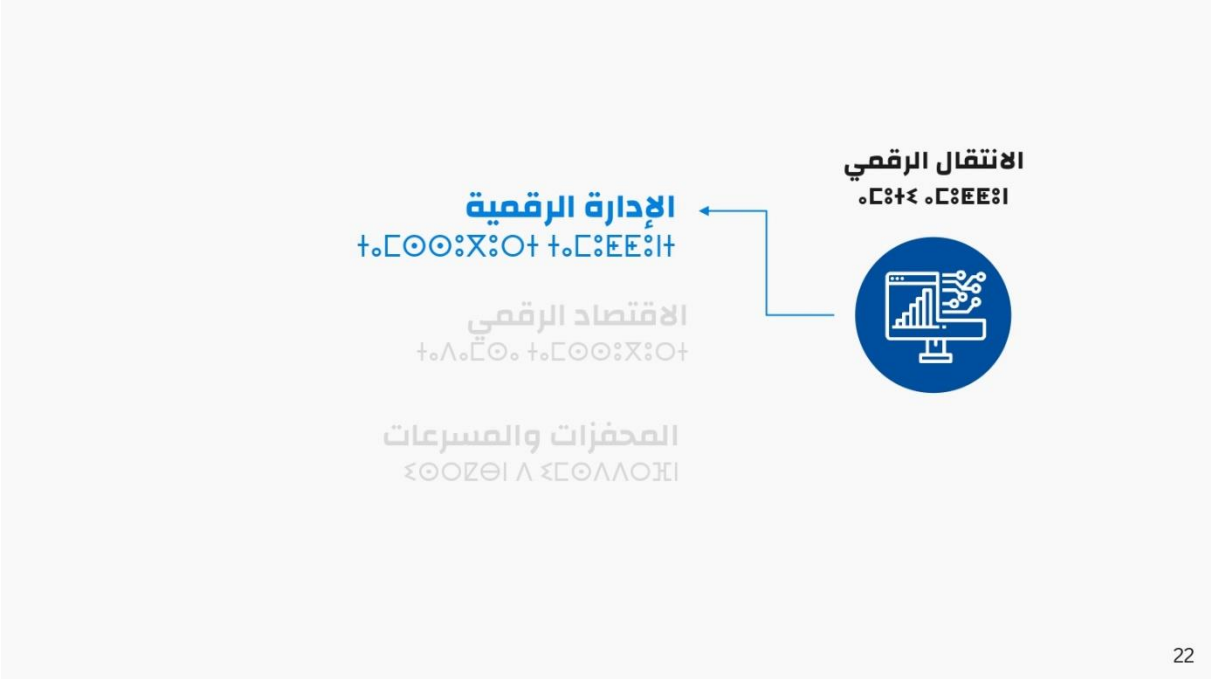
الانتقال الرقمي
ⴰⵎⵓⵜⵉ ⴰⵎⵓⵟⵟⵓⵏ
الإدارة الرقمية
ⵜⴰⵎⵙⵙⵓⴳⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⵓⵟⵟⵓⵏⵜ
الاقتصاد الرقمي
ⵜⴰⴷⴰⵎⵙⴰ ⵜⴰⵎⵙⵙⵓⴳⵓⵔⵜ
المحفزات والمسرعات
ⵉⵙⵔⵇⵉⵏ ⴷ ⵉⵎⵙⴷⴷⵔⴼⵏ
22

الإدارة الرقمية

مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية

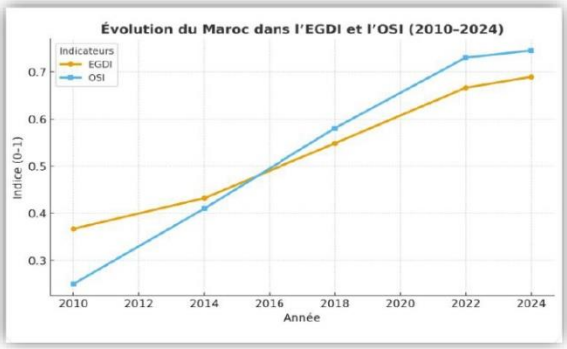

ساهم تسليط الضوء على الخدمات العمومية الإلكترونية الوطنية في تطور تصنيف المملكة في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية EGDI

دراسة تحليلية لرفع تصنيف المغرب

أنجزت الوزارة دراسة لتحديد نقاط القوة ومحاور التحسين، كما نظّمت الوزارة سلسلة من الورشات التشاركية مع مختلف القطاعات لتنسيق الإجابات على استبيان EGDI وبفضل هذه المقاربة التشاركية، ارتقى المغرب سنة 2024 إلى الرتبة 90 عالمياً بدرجة 0.6841، متقدّما بـ11 مرتبة مقارنة بسنة 2022

23

الإدارة الرقمية

دعم الإدارات في تبسيط ورقمنة المسارات

مواكبة بعض القطاعات الحكومية من أجل تبسيط ورقمنة المسارات ذات الأولوية

- الحصول على رخصة فتح واستغلال دور الحضانة: عشر مساطر إدارية:
  تقليص عدد الوثائق ب 54 %، و0 تنقل، وتقليص الآجال ب 91 %
- الترشيح لامتحان الباكالوريا الحرة 100 % عبر الأنترنت :
  من يومين إلى أقل من 20 دقيقة، 0 وثيقة مطلوبة عوض 18، و0 تنقل عوض 6
- تسجيل الأطفال بالمدرسة
  من يومين إلى أقل من ساعة واحدة، 0 وثيقة مطلوبة عوض 5 ، وتنقل واحد
- نقل ملكية مركبة إثر شراء أو بيع سيارة مستعملة بالمغرب (في شكل هاكاثون)
- الحصول على دعم الدولة المتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل بالنسبة للشركات العاملة في مجال ترحيل الخدمات
- الإحالة على التقاعد وتدبير حقوق المعاش لدى الصندوق المغربي للتقاعد
- الحصول على بطاقة شخص في وضعية إعاقة
- تصميم وتنفيذ منصات رقمية وتطبيقات لفائدة الإدارات خدمة عبر المختبر الرقمي digital factory

أهداف الاستراتيجية الوطنية المغرب الرقمي 2030

% 40
تبسيط (المراحل، الوثائق ....)

% 50
تقليص الآجال

% 50
استعمال الخدمة الرقمية بدل الخدمة الورقية

% 80
رضى المرتفق

24

الإدارة الرقمية

دعم الإدارات في رقمنة خدماتها

مواكبة بعض القطاعات والمؤسسات في ورش التحول الرقمي

رافقت الوزارة مؤسسة أرشيف المغرب في إعداد بوابة مؤسساتية جديدة وخدمات إلكترونية موجهة للمرتفقين

كما واكبت المكتبة الوطنية في مشروع إعادة تصميم بوابتها الإلكترونية وإحداث مكتبة رقمية وتطبيقات مكملة، منها المحفظة الإلكترونية

دعم الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم في إطار التحضير لتنظيم نهائيات كأس العالم 2030

بهدف إدماج الأدوات الرقمية في أنظمة الحكامة والمسارات المهنية، وتحديث أساليب التدبير وفق أفضل الممارسات الدولية

دعم الإدارات في تبسيط ورقمنة المسارات

- إنجاز دراسة تحليلية شاملة من أجل تقييم مستوى رقمنة القرارات الإدارية المنشورة ضمن بوابة "إدارتي"
- إنجاز دراسة لتحديد وتصنيف الخدمات العمومية ذات الأولوية، والتقييم الشامل لمستوى نضجها الرقمي
- إعداد الدليل المنهجي للتبسيط والإعداد لرقمنة مسارات المرتفقين، وقد تم نشره بالموقع الإلكتروني للوزارة بالقسم المتعلق ب" الدلائل والإصدارات"

دعم مشروع التحول الرقمي للمنظومة التعليمية

مواكبة مشروع وطني للتحول الرقمي للمنظومة التعليمية، من خلال دعم مالي وتقني واستراتيجي لتحديث البنية المعلوماتية، وضمان تكامل الأنظمة ونجاعة التسيير التربوي والإداري

25

الإدارة الرقمية

تصميم وتنفيذ البوابات المشتركة

تطوير البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية «idarati.ma»
وإحداث المرجع الوطني للخدمات العمومية الرقمية e-services

- تمت إعادة تصميم محتوى وبنية البوابة لتتلائم مع أهداف الاستراتيجية الرقمية
- يتم حالياً استكمال التنسيق مع الشركاء من أجل تحقيق الامتثال التام لمقتضيات أمن نظم المعلومات وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي
- العمل على تصميم فضاء للخدمات الرقمية بهذه البوابة بهدف تجميع وتصنيف مختلف الخدمات العمومية المرقمنة من أجل تسهيل ولوج المرتفقين إليها



جرد أكثر من 600 خدمة عمومية متوفرة عبر الإنترنت :
300 للمواطنين و 200 خدمة للمقاولات
و100 خدمة موجهة للإدارات العمومية

تطوير البيانات المفتوحة

تم العمل على:

- تحيين وتوسيع قاعدة البيانات بصفة مستمرة
- الرفع من عدد الإدارات المنتجة للمعطيات
- دمج خدمات تفاعلية جديدة على البوابة
- تحسين آليات الربط مع قواعد المعطيات القطاعية للإدارات والمؤسسات العمومية

Data.gov.ma

1520	45	163000	2.480.000
عدد الملفات/ مجموعة المعطيات	عدد مصادر المعطيات	عدد الملفات المحملة	مشاهدة

26

الإدارة الرقمية

تصميم وتنفيذ البوابات المشتركة

منصة "هويتي الرقمية"

- تم توقيع اتفاقية إطار بين الوزارة والمديرية العامة للأمن الوطني لتعميم استخدام الميزات التقنية والتسهيلات المؤمنة التي توفرها الهوية الرقمية المرتبطة بالجيل الجديد من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية
- القيام بحملات تحسيسية وتوعوية للإدارات العمومية من اجل ترسيخ ثقافة استعمال الهوية الرقمية وتفعيلها

34 مؤسسة مستفيدة من خدمة الهوية الرقمية
74 مؤسسة في طور الإعداد



منصة الحساب الرقمي للمرتفق

- يتم الإعداد حاليا لإطلاق مشروع تصميم منصة الحساب الرقمي للمرتفق بتعاون مع مختلف الشركاء
- سيُمَكن هذه المنصة الرقمية المرتفقين من الولوج المؤمن للوثائق والبيانات المشتركة والمتاحة للتبادل بين الإدارات في إطار طلب الحصول على خدمة رقمية

الإدارة الرقمية

تعزيز الإطار القانوني للإدارة الرقمية

إعداد مشروع قانون بشأن رقمنة الخدمات الإدارية ووضعه في مسطرة المصادقة

تم عَقد مجموعة من ورشات العمل في إطار فريق عمل مشترك يضم بالإضافة إلى الوزارة، اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات، والمديرية العامة للأمن الوطني، ووكالة التنمية الرقمية، بهدف وضع قواعد تصميم وتقديم الخدمات الرقمية، واعتماد التبادل البيني بين الإدارات، والتزامات الإدارة والمرتفق، ويتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة على المشروع قبل عرضه على مصالح الأمانة العامة للحكومة

النصوص التطبيقية للقانون رقم 55.19

- إصدار ثلاث مراسيم، تتعلق بتفعيل المواد 16 و17 و19 من القانون رقم 55.19، التي تنص على تحيين لوائح القرارات الإدارية المعنية بآجال معالجة القرارات الإدارية والخبرة التقنية، واعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة ضمنية
- إعداد مشاريع مراسيم أخرى تتعلق بما يلي:
  - هيكلة اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية
  - تحديد المؤشرات المتعلقة بمعالجة وتسليم القرارات الإدارية وتنظيم كيفية إعدادها ونشرها
  - حق عدم الرد على الطلبات المتكررة من طرف المرتفق

مشروع المرسوم المتعلّق بالمعطيات العمومية المفتوحة

بتنسيق مع لجنة الحق في الحصول على المعلومات، تم إعداد هذا المشروع الذي يحدد مجال تطبيق وقواعد تنظيم ونشر وحكامة المعطيات العمومية المفتوحة

إعداد مشروع مرسوم بشأن تعميم الهوية الوطنية الرقمية

يحدد تدابير إثبات هوية المرتفقين وقراءة واستخراج بياناتهم التعريفية عند ولوجهم للمنصات الرقمية المخصصة لإيداع طلبات القرارات الإدارية ومعالجتها، وقد تم وضع اللمسات الأخيرة على مشروع هذا المرسوم بهدف عرضه على مسطرة المصادقة

الإدارة الرقمية

الحكامة والتنسيق

إطلاق شبكة سفراء الحكومة الإلكترونية والرقمنة "رائد"

- تجمع مديري نظم المعلومات ل 30قطاع وزاري، بصفتهم سفراء الحكومة الإلكترونية والرقمنة، وتشكل هذه الشبكة منصة حوار مفتوحة حول مشاريع التحول الرقمي في القطاع العام
- تنظيم ورشة عمل تحت عنوان: "الذكاء الاصطناعي في خدمة القطاع العام باستخدام نموذج Llama"، لإبراز إمكانياتها في تحسين الفعالية الإدارية، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين

جائزة التميز في الحكومة الرقمية (جائزة ريادة)

تهدف إلى تشجيع ومكافأة أفضل المبادرات الرقمية للإدارات العمومية، حيث تم تكريم خلال النسخة الأولى عدة إدارات على مبادراتها النموذجية في ثلاث فئات :

- فئة الخدمات الإلكترونية
- فئة السجلات الإلكترونية
- فئة البيانات المفتوحة

المواكبة في إدارة التغيير

- إعداد دليل عملي يؤطر منهجية قيادة التغيير بطريقة تشاركية
- انتقاء وتكوين ستة من المدربين الرئيسيين (3 MTNRA ; 3 ADD) في منهجية قيادة التغيير
- تكوين نقاط الاتصال يمثلون وزارات شريكة ضمن الإدارات النموذجية
- إنتاج عدة تكوينية متكاملة (Toolkit) موجهة للوحدات او الأشخاص التي ستتكلف بتفعيل منهجية قيادة التغيير

الإدارة الرقمية

دعم ومواكبة ومصاحبة المواطنين وتيسير ولوجهم للخدمات الادارية

إخبار وتوجيه المرتفقين بخصوص المساطر والإجراءات الإدارية

3737

يقوم مركز الاتصال والتوجيه الإداري التابع للوزارة بالرد على أسئلة واستفسارات المواطنين المتعلقة بالمعلومات والخدمات الإدارية والعمل على مصاحبتهم عند وضع شكاياتهم وتتبعها من خلال استقبال المكالمات باللغتين العربية والأمازيغية

وعلى سبيل المثال فقد بلغ مجموع الأسئلة المعالجة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غاية متم شهر اكتوبر 2025، **15400** سؤالا تهم مختلف المعلومات والإجراءات الإدارية

منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم www.chikaya.ma

انخراط الإدارات العمومية في بوابة الشكايات

- القطاعات الوزارية 38 (100%)
- مؤسسة ومقاولة عمومية 119 (43,38 %)
- جماعة ترابية 1590 (100%)

عدد الإدارات المنخرطة في البوابة: 1747

عدد الشكايات المتوصل بها: 134 437

نسبة الشكايات المعالجة 65.96 %


الانتقال الرقمي
المملكة المغربية
رئاسة الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
المنصة الوطنية لِتَّعَلُّم الإلكتروني
"الأكاديمية الرقمية "
https://academiaraqmya.gov.ma
الأكاديمية الرقمية هي منصة تَعَلُّم إلكتروني وطنية وشمولية، تقدم محتوى تكوين متنوع في مجال التحول الرقمي، لفائدة الإدارات العمومية، المقاولات المتوسطة، الصغرى والناشئة وكذا عموم المواطنين، بغية تطوير مهاراتهم في هذا المجال. توفر المنصة محتوى متخصص في أحدث التقنيات الرقمية وتطبيقاتها في العديد من المجالات، لجميع المستفيدين
وتهم التكوينات التي توفرها المنصة التثقيف الرقمي والمهن الرقمية والتمكين الرقمي
التكوينات في المجال الرقمي
الأكاديمية الرقمية
إحصائيات إلى غاية أكتوبر 2025
13.952 شهادة تكوين
+8.050 مستفيد(ة) ندوات و ورشات عن بعد
+1.900 مستفيد(ة) ورشات لفائدة مهني القطاع الخاص والعام
+14.100 مستفيد(ة) ورشات لفائدة الأطفال والشباب والفرقاء الاجتماعيين
48.210 متعلم و متعلمة
479 القطاع الخاص
3.380 القطاع العام
44.351 عموم المواطنين
+1.300 ساعة تكوين
+244 درس إلكتروني
+14 مسارات التكوين
الشركاء التكنولوجيون:
تنسيق محتوى تكويني عبر الإنترنت بالشراكة مع أبرز الفاعلين الدوليين في المجال الرقمي
Digital Transformation Centres
IBM
cisco
Microsoft
Google
HUAWEI
mastercard
OPENCLASSROOMS
ORACLE UNIVERSITY
LIFE

31

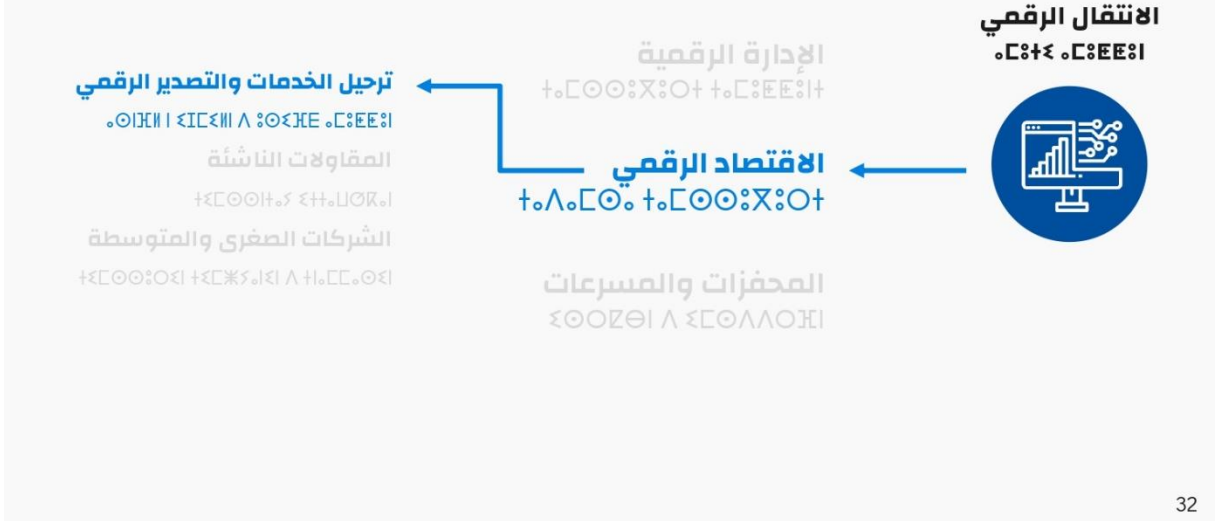
الانتقال الرقمي
ⵓⵎⵙⵙⵓⵔⵜ ⵓⵎⵙⴹⵉⵔ
الإدارة الرقمية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵙⴹⵉⵔⵜ
الاقتصاد الرقمي
ⵜⴰⵏⴰⵎⵓ ⵜⴰⵎⵓⵓⵔⵓⵜ
المحفزات والمسرعات
ⵜⵉⵓⵣⵉ ⴷ ⵜⵎⵓⴷⵓⵜ
ترحيل الخدمات والتصدير الرقمي
ⵓⵙⵏⵎⵉ ⵜⵉⵎⵉⵏⵉ ⴷ ⵓⵎⵙⴹⵉⵔ ⵓⵎⵙⴹⵉⵔ
المقاولات الناشئة
ⵜⵎⵓⵓⵔⵓⵜ ⵜⵉⵏⵓⵔⵉⵏ
الشركات الصغرى والمتوسطة
ⵜⵎⵓⵓⵔⵓⵜ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵉⵏ ⴷ ⵜⵏⵎⵓⵓⵔⵓⵜ

32

الانتقال الرقمي

قطاع ترحيل الخدمات والتصدير الرقمي

دعم الوزارة لتعزيز الاستثمار وخلق فرص الشغل

يعتبر قطاع ترحيل الخدمات قطاعًا استراتيجيا ذو إمكانيات تنموية مهمة، ومحركا حقيقيا لنمو الاقتصاد الوطني بفضل قدرته على خلق فرص عمل

منصات مندمجة ومتكاملة خاصة بترحيل الخدمات

- خمس منصات في مناطق استراتيجية (قطب "كازا نيرشور"، قطب "تكنوبوليس"، قطب "وجدة شور"، قطب "فاس شور" وقطب "تطوان شور")
- بنيات تحتية وخدمات بمعايير دولية
- تجهيزات تكنولوجية و شبكات ربط متقدمة

تدابير تحفيزية

- إعفاءات من الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات الأولى لفائدة المستثمرين الجدد
- تعويضات ضريبية لفائدة شركات قطاع ترحيل الخدمات تخص الضريبة على الشركات و الضريبة على الدخل
- الية دعم التكوين : مساهمة في نفقات التكوين لدعم التدريب وتعزيز اكتساب المهارات

دعم استثماري يصل إلى 30%

- تقديم ثلاثة منح للاستثمار، ويتعلق الأمر بمنحة ترابية، منحة قطاعية ومنحة مشتركة
- دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وتمكينها من الدعم الاستثماري

33



الانتقال الرقمي

قطاع ترحيل الخدمات والتصدير الرقمي

مؤشرات قطاع ترحيل الخدمات

- يحتلّ المغرب حالياً المرتبة الثانية إفريقياً، بعدما حقق قفزة نوعية بـ 12 مرتبة عالمياً ضمن مؤشر كيرني العالمي لمواقع ترحيل الخدمات (GSLI)، مقارنةً بسنة 2021

عدد مناصب الشغل في مجال ترحيل الخدمات



+ 18 500
منصب شغل
بين 2022 و2024

يسجّل قطاع ترحيل الخدمات في المغرب تصاعدا متواصلا في عائدات التصدير

15,78
مليار درهم سنة 2022

معدل النمو السنوي
المتوسط 28,9%

26,20
مليار درهم سنة
2024

إنجازات الوزارة خلال 2025

- إعداد وتنسيق المشاورات وإصدار منشور السيد رئيس الحكومة رقم 15 / 2025 المتعلق بعرض المغرب لترحيل الخدمات
- توقيع 11 مذكرة تفاهم مع شركات عالمية لإحداث 4659 منصب شغل باستثمارات قدرها 733 مليون درهم
- توقيع 2 اتفاقيات شراكة مع شركات كبرى لإحداث 800 منصب شغل إضافي باستثمارات 69 مليون درهم
- استكمال معالجة ملفات التدابير التحفيزية المتعلقة بمساهمة الدولة المرتبطة بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات
- دراسة 89 ملفا بمبلغ 317 مليون درهم، من قبل اللجنة التقنية لترحيل الخدمات (CTO) خلال العشر أشهر الأولى من 2025 والمصادقة على 70 ملفاً بمبلغ 217 مليون درهم
- منح 15 شهادة أهلية في إطار دعم التكوين لتأهيل الموارد البشرية وتعزيز تنافسية المقاولات

34

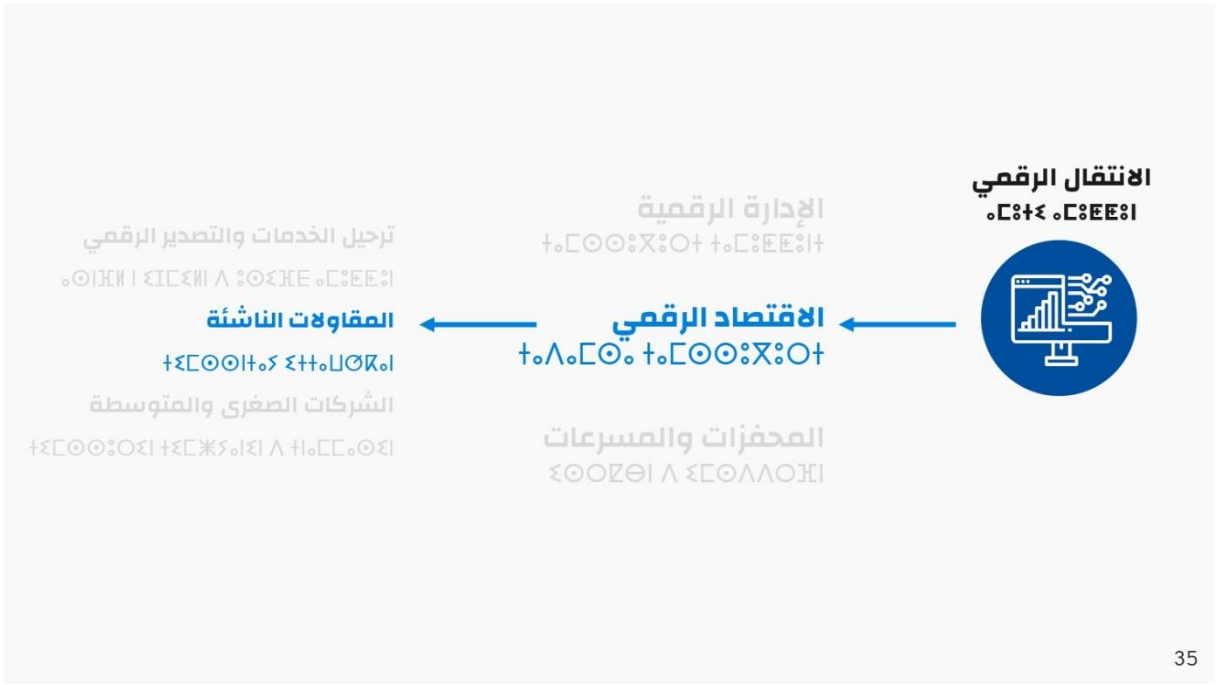
الانتقال الرقمي
ⵓⵎⵙⵙⵏⵉ ⵓⵎⵙⵙⴻⴼⵙⵉ
الإدارة الرقمية
ⵜⵓⵎⵓⵙⵙⵓⵜ ⵜⵓⵎⵙⴻⴼⵙⵉⵜ
ترحيل الخدمات والتصدير الرقمي
الاقتصاد الرقمي
ⵜⵓⵏⵎⵓⵎⵓ ⵜⵓⵎⵓⵙⵙⵓⵜ
المقاولات الناشئة
الشركات الصغرى والمتوسطة
المحفزات والمسرعات

35


الانتقال الرقمي
مواكبة ودعم المقاولات الناشئة
مشروع قانون المقاولات الناشئة الرقمية (STARTUP ACT)
• يهدف هذا المشروع إلى إرساء إطار قانوني واضح وملائم لخلق وتطوير هذا النوع من المقاولات، وذلك عبر إنشاء آلية لمنح العلامة المميزة «label Startup » وتضمين أحكام تهدف إلى تنظيم وترشيد المبادرات وعروض المواكبة
• وقد تم إعداد المسودة الأولية للمشروع ولنصوصه التطبيقية في أفق مشاركتها مع الفرقاء المعنيين
المختبر الرقمي Digital Lab
• إرساء مختبر رقمي لفائدة وزارة التربية الوطنية، يعمل على تطوير حلول رقمية لمواكبة تنزيل الإصلاح التربوي
• انتقاء 20 فاعلا، تم الاشتغال معهم في إطار مقاربة البناء المشترك، والتعاقد مع 10 فاعلين منهم، وإنجاز مرحلة التأطير
• يتم حاليا تصميم الحلول الرقمية التي سيتم تجريبها خلال السنة الدراسية الحالية، وكذا إتمام التعاقد مع باقي الفاعلين
• إنطلاق مرحلة تجريب الموارد الرقمية على مستوى 55 بالمائة من المؤسسات الريادية
عرض دعم المشاريع الناشئة ("VB" STARTUP VENTURE BUILDING)
• يهدف إلى انتقاء فاعلين وطنيين ودوليين في مجال تطوير الأعمال، من حاضنات ومسرعات، لتصميم وتنفيذ برامج مواكبة متطورة
• تم التوصل ب 102 مذكرة إبداء الاهتمام ، تقديم 32 ترشيحا كاملا، منها 53% تخص هياكل وطنية و47% هياكل دولية
• يتم حاليا إعداد العقود مع الهياكل المنتقاة من أجل الشروع في تنفيذ عروض الدعم والمواكبة
عرض رأس المال المجازف (" VC" VENTURE CAPITAL)
• يهدف هذا العرض إلى إحداث آليات تمويل مبتكرة مخصصة للشركات الناشئة
• تم التوصل ب 47 ملف ترشيح، موزعة بين 12 ملفًا محليًا، و33 ملفًا دوليًا، و2 من قبل اتتلافات مختلطة
• تم الانتقاء النهائي لشركات التدبير، وإرساء آليتين متكاملتين: "الاستثمار بالتساوي" و "آلية تحمل الخسائر الأولى" قصد تأطير مرحلة التعاقد
• تنفيذ أول عملية اكتتاب انتقالية لفائدة الوزارة في أحد الصناديق التي تم اختيارها

36

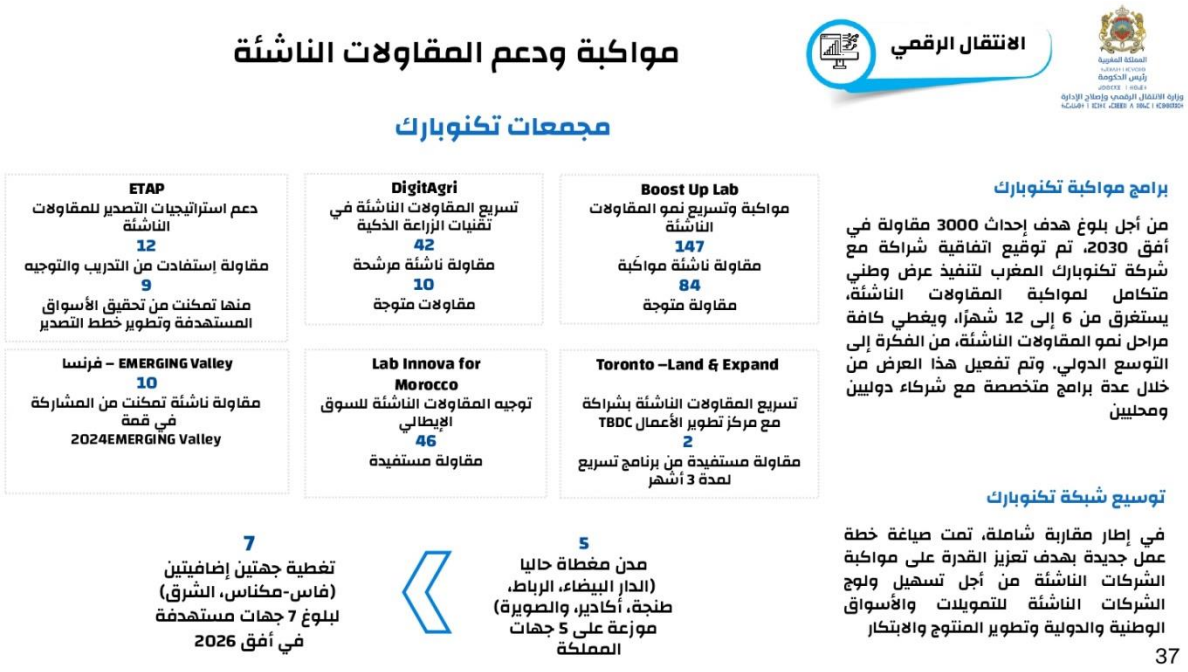

37



تأسيس الجمعية المغربية للتكنولوجيا المالية Morocco Fintech Center

أطلقت الجمعية برنامج التسريع Morocco Fintech Accelerator لدعم 18 مقاولة ناشئة من خلال تقديم: توجيه فردي من لدن خبراء، مواكبة ودعم على المستوى التنظيمي، ربط مباشر مع أبرز الفاعلين في منظومة التكنولوجيا المالية (Fintech) وولوج مميز إلى فرص التمويل والأعمال.

تدويل المقاولات الناشئة : إطلاق المسرعة المغربية Morocco Accelerator Programme

- في إطار تنفيذ اتفاقية شراكة مع مؤسسة Plug and Play ، شهدت النسخة الأولى من البرنامج إختيار 18 مقاولة ناشئة من أصل 339 للاستفادة من برنامج مكثف يشمل التأطير والتوجيه والتشبيك مع المستثمرين
- ويهدف البرنامج، عبر أربع نسخ، إلى تمكين المقاولات المغربية من الولوج إلى الأسواق الدولية والمساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية Digital Morocco 2030

الشراكة بين المغرب ومنظمة التعاون الدولي (DCO)

من خلال عضويتها في اللجنة التنفيذية للمنظمة، تعمل الوزارة على ضمان استفادة المقاولات المغربية الناشئة من مبادراتها، ومنها برنامج "WE-Elevate" الذي أطلق على المستوى الوطني لدعم 20 ألف من النساء والشباب قائدي الشركات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المقاولين وذلك عبر التعلم الإلكتروني، والتوجيه، والولوج إلى المنصات التجارية

38

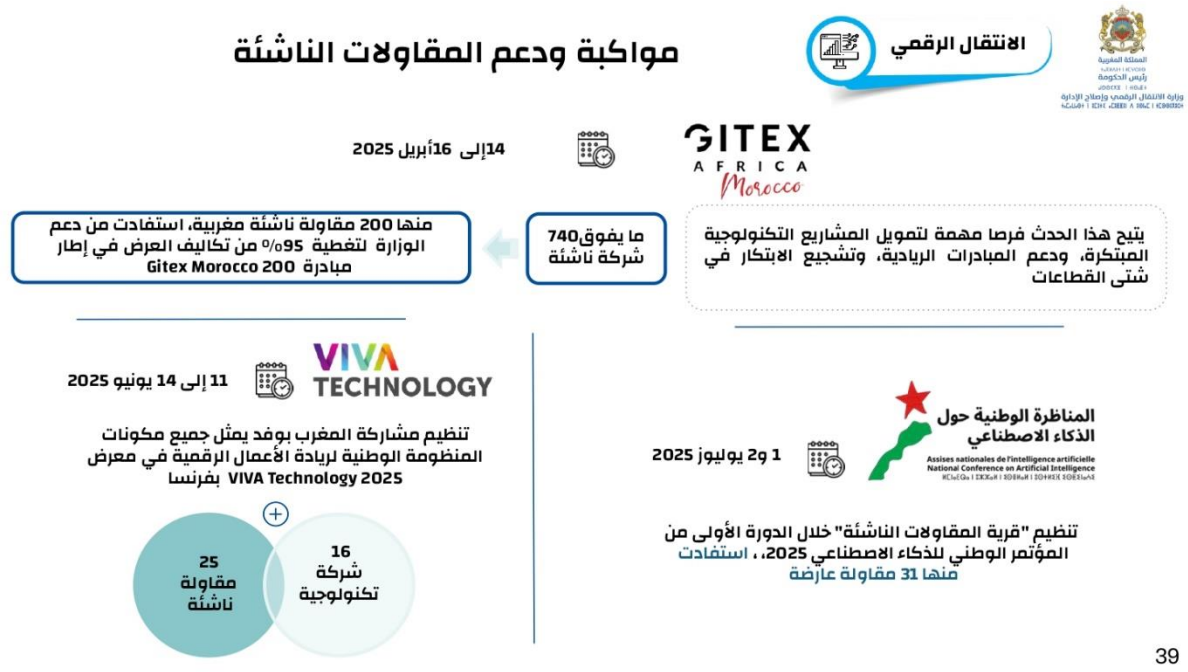
الانتقال الرقمي
مواكبة ودعم المقاولات الناشئة
GITEX AFRICA Morocco
14إلى 16أبريل 2025
يتيح هذا الحدث فرصا مهمة لتمويل المشاريع التكنولوجية المبتكرة، ودعم المبادرات الرياضية، وتشجيع الابتكار في شتى القطاعات
ما يفوق740 شركة ناشئة
منها 200 مقاولة ناشئة مغربية، استفادت من دعم الوزارة لتغطية 95% من تكاليف العرض في إطار مبادرة Gitex Morocco 200
المناظرة الوطنية حول الذكاء الاصطناعي
Assises nationales de l'intelligence artificielle
National Conference on Artificial Intelligence
1 و2 يوليوز 2025
تنظيم "قرية المقاولات الناشئة" خلال الدورة الأولى من المؤتمر الوطني للذكاء الاصطناعي 2025، ، استفادت منها 31 مقاولة عارضة
VIVA TECHNOLOGY
11 إلى 14 يونيو 2025
تنظيم مشاركة المغرب بوفد يمثل جميع مكونات المنظومة الوطنية لريادة الأعمال الرقمية في معرض VIVA Technology 2025 بفرنسا
25 مقاولة ناشئة
16 شركة تكنولوجية

39


الانتقال الرقمي
الاقتصاد الرقمي
الإدارة الرقمية
ترحيل الخدمات والتصدير الرقمي
المقاولات الناشئة
الشركات الصغرى والمتوسطة
المحفزات والمسرعات

40

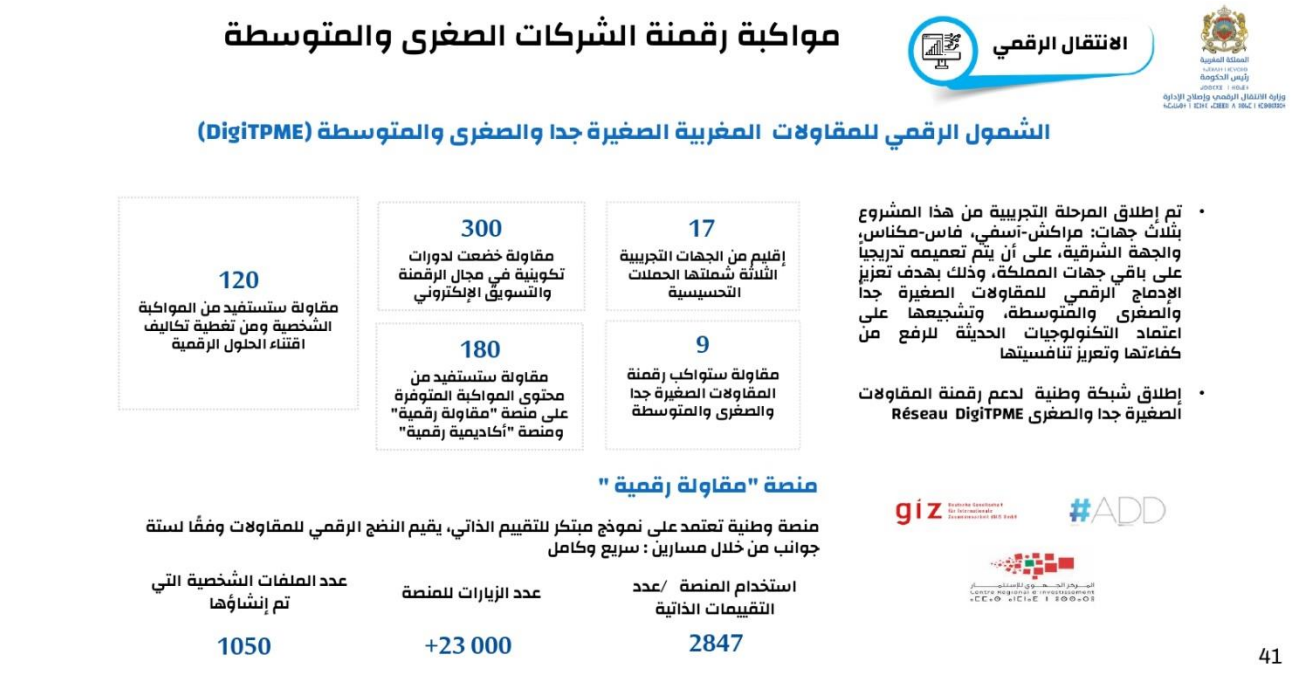
مواكبة رقمنة الشركات الصغرى والمتوسطة
الانتقال الرقمي
الشمول الرقمي للمقاولات المغربية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (DigiTPME)
تم إطلاق المرحلة التجريبية من هذا المشروع بثلاث جهات: مراكش-آسفي، فاس-مكناس، والجهة الشرقية، على أن يتم تعميمه تدريجياً على باقي جهات المملكة، وذلك بهدف تعزيز الإدماج الرقمي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، وتشجيعها على اعتماد التكنولوجيات الحديثة للرفع من كفاءتها وتعزيز تنافسيتها
إطلاق شبكة وطنية لدعم رقمنة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى Réseau DigiTPME
17
إقليم من الجهات التجريبية الثلاثة شملتها الحملات التحسيسية
300
مقاولة خضعت لدورات تكوينية في مجال الرقمنة والتسويق الإلكتروني
120
مقاولة ستستفيد من المواكبة الشخصية ومن تغطية تكاليف اقتناء الحلول الرقمية
9
مقاولة ستواكب رقمنة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة
180
مقاولة ستستفيد من محتوى المواكبة المتوفرة على منصة "مقاولة رقمية" ومنصة "أكاديمية رقمية"
منصة "مقاولة رقمية "
منصة وطنية تعتمد على نموذج مبتكر للتقييم الذاتي، يقيم النضج الرقمي للمقاولات وفقًا لستة جوانب من خلال مسارين : سريع وكامل
استخدام المنصة /عدد التقييمات الذاتية
2847
عدد الزيارات للمنصة
+23 000
عدد الملفات الشخصية التي تم إنشاؤها
1050
giz
#ADD

41

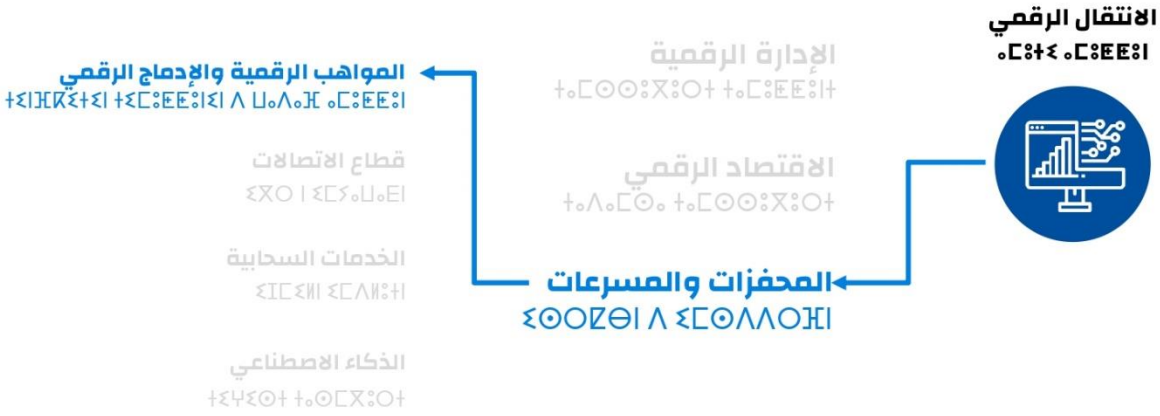
الانتقال الرقمي
المواهب الرقمية والإدماج الرقمي
الإدارة الرقمية
قطاع الاتصالات
الاقتصاد الرقمي
الخدمات السحابية
المحفزات والمسرعات
الذكاء الاصطناعي

42



المواهب الرقمية

التكوين الأساسي

- خلال الموسم الجامعي 2024-2025، بلغ العدد الإجمالي للمسالك المعتمدة في المجال الرقمي 549 مسلكًا، من بينها 416 مسلكًا تكوينيًا جديدًا تم اعتمادها خلال نفس الموسم، موزعة على 12 جامعة عمومية بمختلف جهات المملكة
- وعلى مستوى أعداد المسجلين، بلغ عدد الطلبة الجدد في التكوينات الرقمية خلال الموسم الجامعي 2024-2025 ما مجموعه 22.649 طالبًا، مقارنة بـ 21.125 طالبًا خلال موسم 2023-2024، وهو ما يعكس تطورًا مشجعًا نحو تحقيق أهداف البرنامج





تشمل هذه التكوينات مجالات متنوعة مثل البرمجة، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، الأمن السيبراني، وغيرها

43



المواهب الرقمية



التكوين الأساسي

- مواصلة تنفيذ برنامج"Doctorants-Moniteurs"، من خلال تقديم منحة مالية قدرها 7000 درهم لطلبة الدكتوراه، بهدف استفادة 550 طالب دكتوراه في أفق 2027، من بينهم 150 طالب دكتوراه في سنة 2025
- مواكبة 18 مشروع أطروحة دكتوراه في المجالات الرقمية بمنحة شهرية تبلغ 7000 درهم، وتوفير دعم يمتد على مدى 3 سنوات، وذلك مع مؤسسة البحث والتطوير والابتكار في العلوم والهندسة (FRDISI)
- تأسيس مركز الابتكار في الأمن السيبراني CIC يهدف إلى تنسيق وتحفيز البحث والتطوير والابتكار في مجال الأمن السيبراني على المستوى الوطني، التابع للمديرية العامة لأمن نظم المعلومات، والذي سيتواجد على مستوى المدرسة الوطنية العليا للمعلوميات وتحليل النظم ENSIAS



44

المواهب الرقمية

الانتقال الرقمي

تطوير المهارات وإعادة تأهيلها

برنامج "JobInTech"

- تم إطلاق تعميم البرنامج على مستوى الجهات الاثنتا عشرة للمملكة، واختيار 45 فاعلاً في التكوين (من بينهم 35 فاعلاً من القطاع الخاص و10 من القطاع العام)
- تم إنجاز دراسة حول الاحتياجات فيما يخص الكفاءات الرقمية بمختلف جهات المملكة، وذلك من أجل توجيه العرض التكويني بشكل أفضل خلال مرحلة التعميم التي تهدف إلى تكوين 14.000 شابة وشاب على مدى ثلاث سنوات
- تم التعاقد مع المؤسسات المنتقاة لفتح أبواب الترشيح لفائدة الشباب وإطلاق عمليات التكوين، وقد بلغ عدد الشباب في طور التكوين إلى حد اليوم ما مجموعه أزيد من 2660 مستفيداً، حيث فاق إجمالي المستفيدين برسم سنة 2025 الذي كان محددا في 2500 شابة وشاب
- توقيع اتفاقية شراكة بهدف تمكين أكثر من 100 متعلم من تكوينات رقمية تستجيب لحاجيات المقاولات الجهوية والوطنية بجهة الداخلة وادي الذهب

المرحلة التجريبية

1000 شابة وشاب مكون

%85 من المكونين تتراوح أعمارهم بين 19و27 عاما

%36 من المكونين هم نساء

مرحلة تعميم البرنامج

أزيد من 2660 متدرب في طور التكوين



45

المواهب الرقمية

الانتقال الرقمي

تطوير المهارات وإعادة تأهيلها

توسيع نطاق مدارس البرمجة

تعمل الوزارة على إحداث مدارس البرمجة في مختلف جهات المملكة، تعتمد بطريقة تعليم مبتكرة، بهدف تحسين آفاق تشغيل الشباب في المجال الرقمي كمدرسة أحمد الحنصالي الرقمية في جهة بني ملال - خنيفرة ، بمدينة بني ملال، ومدرسة "يوكود" للبرمجة في جهة الشرق بمدينة الناظور، وقد تم التوقيع على اتفاقية إحداث مدرسة YouCode بمدينة فاس



دورات تدريبية وشهادات

عملت الوزارة على تطوير برامج التدريب عبر الإنترنت، بشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وشركة عملاقة توفر مجانا دورات تدريبية وشهادات للأساتذة والطلاب، ويتمثل الهدف المُحدد في تكوين 10.000 طالب سنوياً

وقد بلغ عدد المكونين 8248، من خلال مجموعة من الدورات التدريبية المتاحة عبر بوابة مخصصة في مجموعة من المجالات مثل البنية التحتية السحابية والذكاء الاصطناعي و DevOps وقواعد البيانات وتطوير JAVA وغيرها



46

الانتقال الرقمي

الإدماج الرقمي



البرنامج الوطني للتكوين في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي لفائدة مواهب الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم

توقيع اتفاقية إطار شراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية، والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، بهدف التدريب على المهارات الرقمية وأساسيات الذكاء الاصطناعي لفائدة 200.000 موهبة شابة تابعة للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم

الأهداف

- تعزيز المهارات الرقمية لدى مواهب الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم وتعزيز الشمول الرقمي.
- تنفيذ برامج تدريبية في مجال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي لصالح المواهب التابعة للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.
- تنظيم تدريبات حول الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا الرقمية.



47

الانتقال الرقمي

الإدماج الرقمي

البرنامج الوطني لتكوين الأطفال في المجال الرقمي والذكاء الاصطناعي





- توقيع اتفاقية شراكة مع كل من وزارة الشباب والثقافة والتواصل، ووزارة الاقتصاد والمالية، وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بهدف تمكين الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 8 و18 سنة من الوصول إلى المعارف الرقمية ومفاهيم الذكاء الاصطناعي، عبر محتوى مبسط وتفاعلي
- تنفيذ برنامج تدريب المدربين الذي شمل ممثلين عن 12 دارا للشباب في يونيو 2025، حيث تم تكوين 65 مكونا منتسبين لهذه المؤسسات لدعم تنفيذ البرنامج وضمان استدامته
- إطلاق البرنامج الوطني لتكوين الأطفال في مجالي الرقمنة والذكاء الاصطناعي كمرحلة تمهيدية بشكل متوازٍ على مستوى اثنتي عشرة دارا للشباب على مستوى جميع جهات المملكة في أكتوبر 2025 واستفادة 740 طفل وطفلة





48

الإدماج الرقمي

الانتقال الرقمي

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

البرنامج الوطني لتكوين الأطفال في المجال الرقمي والذكاء الاصطناعي



49

الثقة الرقمية

الانتقال الرقمي

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

حماية الأطفال من مخاطر الإنترنت

- تنظيم العديد من الورشات التحسيسية والتكوينية حول حماية الأطفال عبر الأنترنت والترويج لمنصة الحماية الإلكترونية لفائدة الأطفال والشباب والمدرسيين
- إصدار مجموعة من المحتويات لتحيين موارد منصة e-himaya وللتوعية والتحسيس بمخاطر الانترنت والممارسات الحسنة للاستعمال الآمن للمجال الرقمي لفائدة الأطفال والشباب والآباء /الأولياء وهيئة التدريس
- الشروع في إنجاز الحملة الوطنية للتحسيس والتوعية "الثقافة الرقمية /حماية الأطفال على الأنترنت"

حماية رقمية e-himaya

42000
زائر لمنصة e-himaya

ما يفوق 21300مستفيد

تنظيم ورشات تحسيسية وتكوينية



51



قطاع الاتصالات

تعزيز الإطار القانوني لتنمية البنيات التحتية للصبيب العالي والعالي جدا

- اصدار القرار المشترك رقم 1114.25 لتحديد المواصفات التقنية الدنيا للبنيات التحتية للمواصلات (الألياف البصرية) التي تتيح ربط التجزئات والمباني بالشبكات العامة للمواصلات
- إعداد مشروع المرسوم رقم 2.25.480 الذي يهدف إلى تحديد كيفيات تدبير واستغلال نقطة تبادل الأنترنيت، المسماة « Morocco IXP »

تنمية وتطوير التغطية بالبنية التحتية للصبيب العالي في المناطق القروية والنائية

- مواصلة تنفيذ المخطط الوطني للألياف البصرية لتغطية 5,6 ملايين أسرة FTTH بخدمات الإنترنت ذي الصبيب العالي في أفق سنة 2030
- تغطية 10666 منطقة بخدمات النطاق العريض (4G) من أصل 10740 منطقة، في إطار الشطر الأول لبرنامج "PNHD1 "، مع تفعيل مبادرة "VSAT" الرامية إلى تمكين المواطنين ومؤسسات القطاع العام والخاص من الاستفادة من اشتراك في خدمة الانترنت عبر الساتل VSAT لمدة تتراوح بين سنة وسنتين بدعم من مجمل تكلفة الاشتراك (المعدات والخدمات) بنسبة 50%، في حدود 2500 درهم لكل محطة "VSAT"
- الشروع في تفعيل الشطر الثاني "PNHD2"لهذا البرنامج لتغطية 2000 منطقة بالانترنت ذي الصبيب العالي بشبكات الجيل الرابع 4G، في أفق 2026

إطلاق شبكات الجيل الخامس

- إطلاق منافسة قصد منح تراخيص إحداث واستغلال شبكات عامة للمواصلات من الجيل الخامس 5G
- المصادقة على ثلاثة مشاريع مراسيم أرقام 2.25.876 و 2.25.877 و 2.25.878 في المجلس الحكومي بتاريخ 30 أكتوبر 2025، تقضي بمنح ثلاث تراخيص لإحداث واستغلال شبكات عامة للمواصلات من الجيل الخامس، للمتعهدين الثلاث. حيث تم إطلاق خدمات الجيل الخامس في 7 نونبر 2025 في أزيد من 50 مدينة مغربية، وبدون تغيير في التعريفة المالية للعروض المقدمة

52

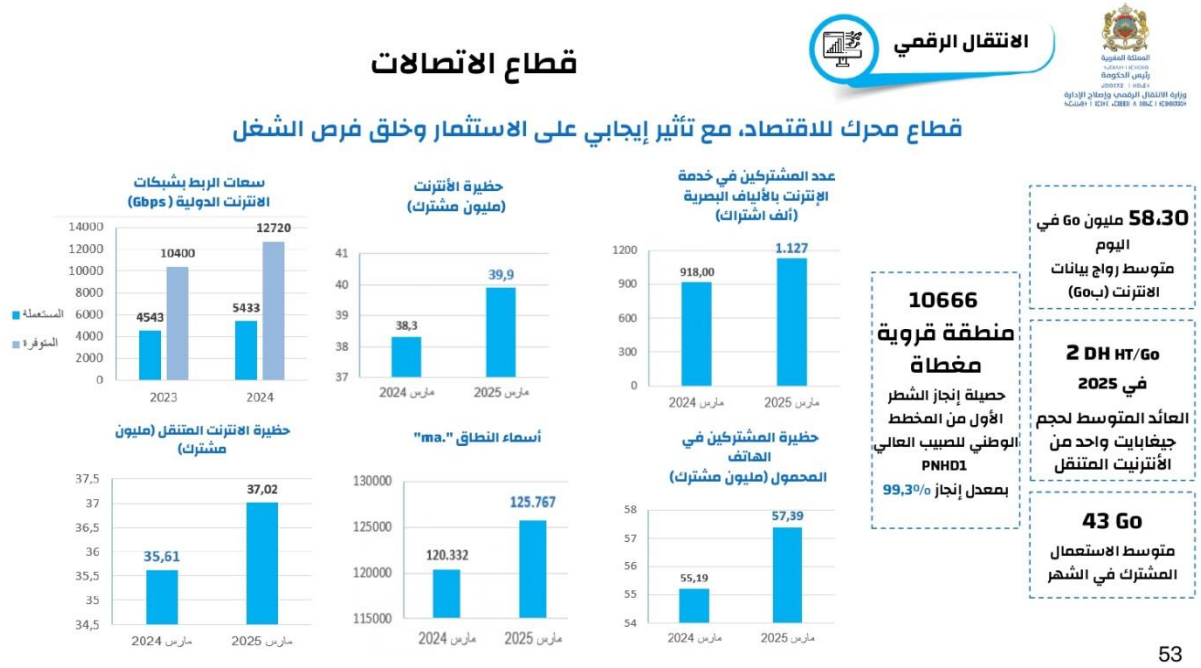
الانتقال الرقمي
قطاع الاتصالات
قطاع محرك للاقتصاد، مع تأثير إيجابي على الاستثمار وخلق فرص الشغل
سعات الربط بشبكات الانترنت الدولية (Gbps)
14000
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
المستعملة
المتوفرة
4543
10400
5433
12720
2023
2024
حظيرة الأنترنت (مليون مشترك)
41
40
39
38
37
38,3
39,9
مارس 2024
مارس 2025
عدد المشتركين في خدمة الإنترنت بالألياف البصرية (ألف اشتراك)
1200
900
600
300
0
918,00
1.127
مارس 2024
مارس 2025
58.30 مليون Go في اليوم
متوسط رواج بيانات الانترنت (بGo)
10666 منطقة قروية مغطاة
حصيلة إنجاز الشطر الأول من المخطط الوطني للصبيب العالي PNHD1
بمعدل إنجاز 99,3%
2 DH HT/Go في 2025
العائد المتوسط لحجم جيغابايت واحد من الأنترنيت المتنقل
43 Go
متوسط الاستعمال المشترك في الشهر
حظيرة الانترنت المتنقل (مليون مشترك)
37,5
37
36,5
36
35,5
35
34,5
35,61
37,02
مارس 2024
مارس 2025
أسماء النطاق ".ma"
130000
125000
120000
115000
120.332
125.767
مارس 2024
مارس 2025
حظيرة المشتركين في الهاتف المحمول (مليون مشترك)
58
57
56
55
54
55,19
57,39
مارس 2024
مارس 2025

53


الانتقال الرقمي
المحفزات والمسرعات
الخدمات السحابية
الإدارة الرقمية
الاقتصاد الرقمي
قطاع الاتصالات
المواهب الرقمية والإدماج الرقمي
الذكاء الاصطناعي

54

الانتقال الرقمي

الخدمات السحابية

إعداد خريطة طريق البيانات السحابية 2025-2030

إعداد "خريطة طريق البيانات السحابية 2025-2030"، بهدف تعزيز السيادة الرقمية للمملكة، وضمان مرونة البنية التحتية الحيوية، من خلال نشر خدمات سحابية آمنة وشاملة وفعالة، وتتكون الخريطة من :

- ستة أهداف استراتيجية
- 23 مجال تدخل، تجمع بين محاور التبني، والبنية التحتية، والتنافسية، والاستدامة، والسيادة الرقمية

تتبع تنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي

تم إطلاق دراسة لإعداد تشخيص شامل للإطار القانوني والتنظيمي المرتبط باعتماد الحوسبة السحابية في القطاع العام. وقد خُلصت إلى مجموعة من التوصيات والمحاور ذات الأولوية وهي كالتالي:

- تعزيز الإطار القانوني
- التحسيس بمزايا خدمات الحوسبة السحابية
- احداث وحدة مركزية لاقتناء خدمات البيانات السحابية

مركز البيانات السحابية "الداخلة »



توقيع اتفاقيتين لتطوير بنية تحتية رقمية مستدامة وذات سيادة، من خلال:

- بناء وتطوير مركز بيانات بمدينة الداخلة "إيكودار" وبنى تحتية رقمية صديقة للبيئة وتعتمد على الطاقات المتجددة
- دعم الاستثمارات المندمجة التي تجمع بين الرقمنة والطاقة
- دعم رقمنة أنظمة إنتاج ونقل وتوزيع وتخزين الطاقة

إطلاق دراسة حول سوق الخدمات السحابية



أطلقت الوزارة دراسة لتقييم واقع الاستهلاك الحالي واحتياجات القطاعين العام والخاص فيما يخص الخدمات السحابية

55

الانتقال الرقمي



المحفزات والمسرعات

الذكاء الاصطناعي

الخدمات السحابية

قطاع الاتصالات

الاقتصاد الرقمي

الإدارة الرقمية

المواهب الرقمية والإدماج الرقمي

56

الانتقال الرقمي

الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي رافعة أساسية لاستراتيجية المغرب الرقمي 2030

قطب المغرب الرقمي من أجل التنمية المستدامة (SD4D)

على هامش الدورة 80 للجمعية العامة للأمم المتحدة، قامت الوزارة بالإعلان الرسمي عن إطلاق قطب "المغرب الرقمي من أجل التنمية المستدامة (SD4D)" كقطب امتياز عربي-إفريقي في مجال الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) وعدد من الفاعلين في المنظومة الرقمية



معهد الجزري بجهة الداخلة وادي الذهب

إحداث مؤسسة أكاديمية وعلمية بجهة الداخلة وادي الذهب تعمل على تطوير برامج متقدمة في مجالات الخوارزميات والبيانات الضخمة وتدبير النجاعة الطاقية. كما سيحتضن منصات للبحث والتجريب، موجهة لدعم المقاولات والفاعلين الصناعيين الراغبين في اعتماد حلول الذكاء الاصطناعي



معهد الجزري بجهة الشرق

إحداث مركز تميز "معهد الجزري" بمدينة الناظور، بهدف جعله قطبا مرجعيا وطنيا في تطوير الحلول الرقمية المعززة بالذكاء الاصطناعي، من خلال تمكين الشباب والفاعلين المحليين من الولوج إلى تكوينات متقدمة، وتشجيع البحث التطبيقي، واحتضان المشاريع الناشئة ذات البعد التكنولوجي



57

الانتقال الرقمي

الذكاء الاصطناعي

إحداث مركز امتياز في البيانات والذكاء الاصطناعي

بروتوكول اتفاق بين الوزارة ومجموعة (Onepoint) لإحداث مركز امتياز في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي، يهدف إلى تزويد المملكة بنية تحتية استراتيجية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي



مركز البحث والتطوير في الذكاء الاصطناعي

افتتاح مركز جديد للبحث والتطوير في مدينة الدار البيضاء في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة مع مجموعة Oracle بهدف دعم منظومة الابتكار الوطنية. ومن المرتقب أن يستقطب هذا المركز ألف (1000) مهندس وتقني مغربي متخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات

منصة وطنية للذكاء الاصطناعي المسؤول

اتفاقية شراكة بين الوزارة واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي CNDP لوضع إطار للذكاء الاصطناعي المسؤول يشمل تصميم منصات عمل وطنية قائمة على النماذج اللغوية الكبيرة، يتم تطويرها وفق خصوصيات وطنية تأخذ بعين الاعتبار اللغة والثقافة المغربيتين، والإطار القانوني الوطني، والهوية الرقمية السيادية

مركز NOKIA للابتكار بالرباط-سلا

اعتماد مركز نوكيا للابتكار بسلا كرافعة استراتيجية لدعم تنفيذ عدد من مجالات التعاون بين الوزارة وشركة NOKIA، وذلك في إطار بروتوكول التفاهم الموقّع بين الطرفين

وسيساهم المركز في دعم مبادرة معهد الجزري كمبادرة وطنية رائدة في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات

58


03
برنامج عمل الوزارة
ⴰⵖⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
59

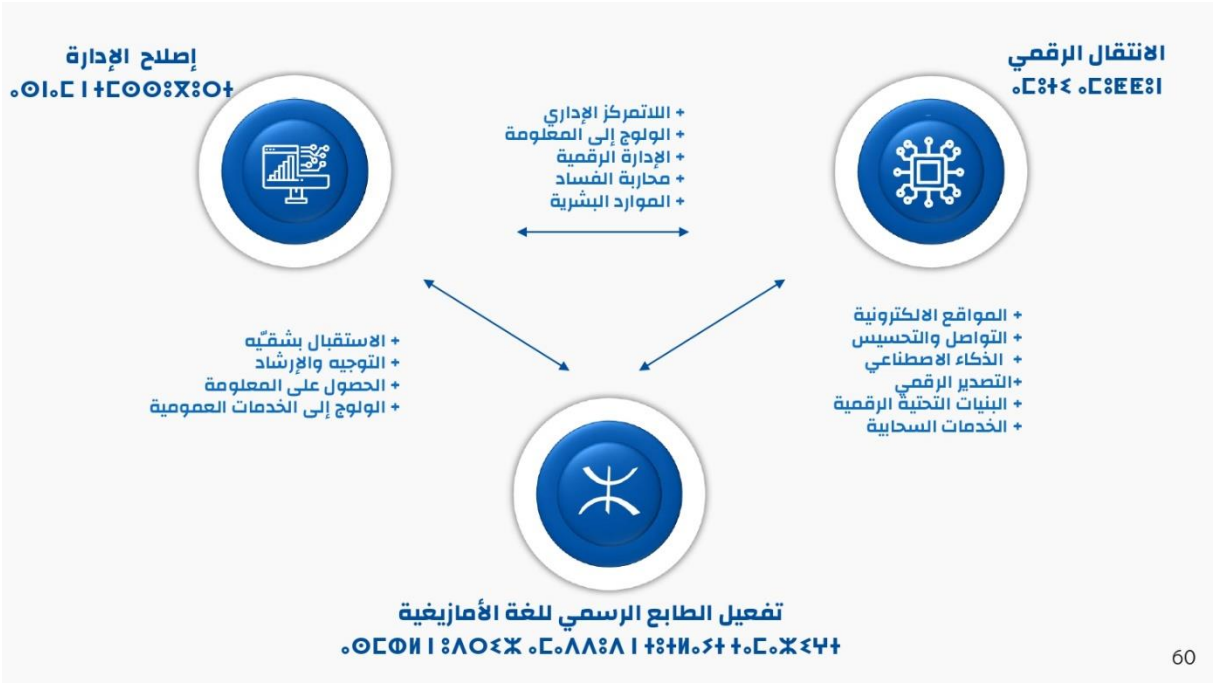
الانتقال الرقمي
ⴰⵎⵓⵜⵉ ⴰⵎⵓⵟⵟⵓⵏ
إصلاح الإدارة
ⴰⵙⵏⴰⵎ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⴳⵓⵔⵜ
+ اللاتمركز الإداري
+ الولوج إلى المعلومة
+ الإدارة الرقمية
+ محاربة الفساد
+ الموارد البشرية
+ المواقع الالكترونية
+ التواصل والتحسيس
+ الذكاء الاصطناعي
+التصدير الرقمي
+ البنيات التحتية الرقمية
+ الخدمات السحابية
+ الاستقبال بشقّيه
+ التوجيه والإرشاد
+ الحصول على المعلومة
+ الولوج إلى الخدمات العمومية
تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية
ⴰⵙⵎⵀⵍ ⵏ ⵓⴷⵔⵉⵣ ⴰⵎⴰⴷⴷⵓⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
60

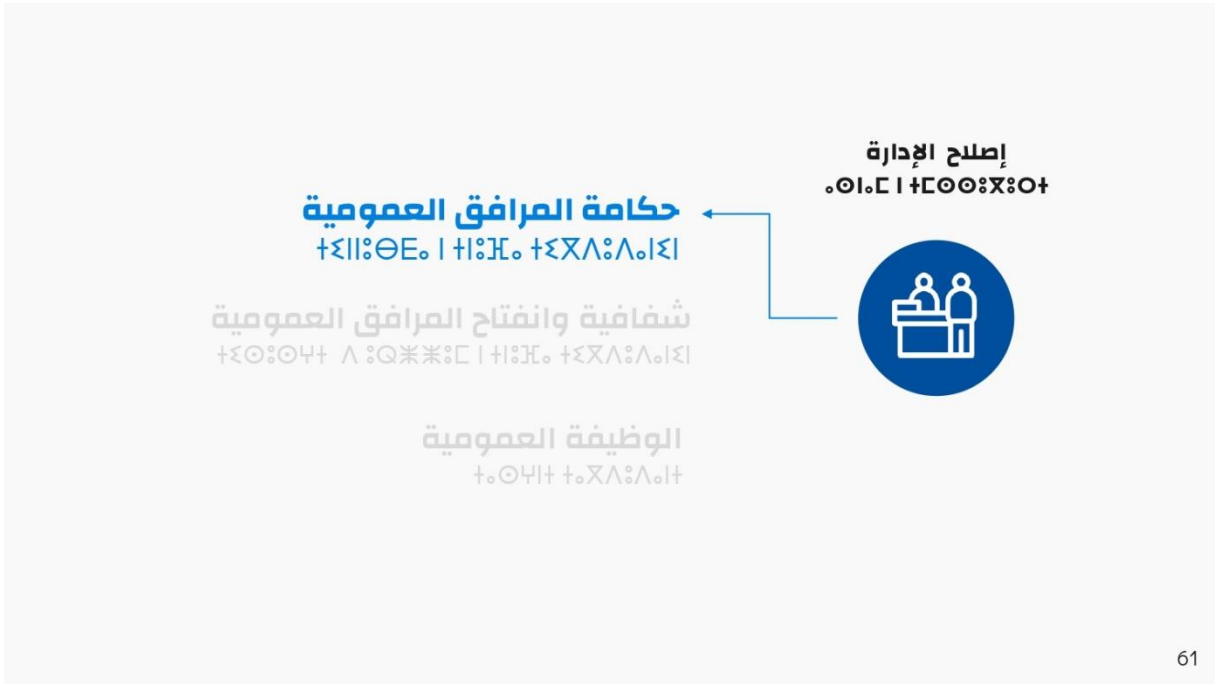
إصلاح الإدارة
ⴰⵙⵏⴰⵎ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵅⵓⵔⵜ
حكامة المرافق العمومية
ⵜⵉⵏⵏⵓⴱⴹⴰ ⵏ ⵜⵏⵓⴼⴰ ⵜⵉⵅⴷⵓⴷⴰⵏⵉⵏ
شفافية وانفتاح المرافق العمومية
ⵜⵉⵙⵓⵙⵖⵜ ⴷ ⵓⵕⵣⵣⵓⵎ ⵏ ⵜⵏⵓⴼⴰ ⵜⵉⵅⴷⵓⴷⴰⵏⵉⵏ
الوظيفة العمومية
ⵜⴰⵙⵖⵏⵜ ⵜⴰⵅⴷⵓⴷⴰⵏⵜ
61


إصلاح الإدارة
حكامة المرافق العمومية
تفعيل اللاتمركز الإداري
مواصلة مواكبة إدارات الدولة في تحيين التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، والعمل على دراستها وإحالتها على اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري قصد المصادقة عليها
مواصلة العمل على إعداد النصوص التنظيمية المحدثة للتمثيليات الإدارية المشتركة على المستوى الجهوي، ومواكبة إصدارها
انجاز دراسة تقييمية حول وضعية تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وإشراك كافة الفاعلين المعنيين بهذا الورش
تطوير نظام معلوماتي لتتبع تنظيم إدارات الدولة واللاتمركز الإداري وتتبع تفعيله
تنظيم إدارات الدولة
مواصلة مواكبة إدارات الدولة في ملاءمة هياكلها التنظيمية على المستويين المركزي واللاممركز، وتتبع إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بتنظيم إدارات الدولة، والسهر على ملاءمتها مع أهداف ومبادئ وقواعد تنظيم المصالح المركزية واللاممركزة لإدارات الدولة
الابتكار العمومي
اعداد خارطة طريق الابتكار العمومي، والعمل على تنزيلها
إحداث وتنظيم الجائزة الوطنية للتميز في الأداء الإداري
تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد
إعداد استراتيجية وطنية جديدة للوقاية من الفساد ومكافحته، بناء على تقرير الدراسة التقييمية للاستراتيجية الحالية وكذا مقترحات الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وبتشاور مع مختلف الفاعلين المعنيين، مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من التجربة الحالية
الإعداد لعقد الاجتماع الثالث للجنة الوطنية لمكافحة الفساد
مراجعة المرسوم المحدث للجنة الوطنية لمكافحة الفساد، على ضوء المستجدات التي جاء بها القانون المحدث للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والمتعلقة بوضعية واختصاصات هذه الهيئة
ميثاق المرافق العمومية
إصدار المرسوم بتحديد تنظيم وتأليف وآليات اشتغال المرصد الوطني للمرافق العمومية وكيفيات سيره
تنزيل نظام تطوير الأداء وجودة الخدمات على مستوى إدارات نموذجية قبل التعميم
وضع برنامج تكويني حول نظام تطوير الأداء وجودة الخدمات
تطوير بوابة رقمية للمرصد الوطني للمرافق العمومية
وضع تصور لتدبير الجودة وآليات تنزيلها بالمرافق العمومية
62

إصلاح الإدارة



شفافية وانفتاح المرافق العمومية

63

إصلاح الإدارة

شفافية وانفتاح المرافق العمومية

تقوية الإطار القانوني المتعلق بشفافية المعلومات العمومية

- مواصلة العمل على مراجعة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات وإعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون التعديلي، بشراكة مع لجنة الحق في الحصول على المعلومات، ووضعه بمسطرة المصادقة

الحكومة المنفتحة

- مراجعة الخطة الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة 2024-2028 من خلال العمل على إضافة التزامات متعلقة بالحكامة الرقمية والذكاء الاصطناعي، مع مواصلة مواكبة تنزيل الخطة
- إنجاز دراسة تتعلق بوضع إطار استراتيجي لتدبير حكامة ورش الحكومة المنفتحة بين مختلف الفاعلين المعنيين
- تعزيز دور المجتمع المدني في التنفيذ المشترك للخطة الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة 2024-2028، من خلال المواكبة ودعمه عبر صندوق تحديث الإدارة العمومية

64



65



المنظومة القانونية

- مواصلة التنسيق حول مشروع القانون المتعلق بالأمراض والحوادث التي يتعرض لها المنخرطون في نظام المعاشات المدنية
- إعداد مشروع مرسوم يحدد كيفية تطبيق مشروع القانون المتعلق بالأمراض والحوادث التي يتعرض لها المنخرطون في نظام المعاشات المدنية
- مراجعة الإطار القانوني لامتحانات الكفاءة المهنية
- مراجعة الإطار القانوني للتكوين المستمر لفائدة الموظفين
- تفعيل مقتضيات القانون رقم 76.99 الممنوح بموجبه إيراد خاص لبعض الموظفين والأعوان المنحدرين من الأقاليم الجنوبية المسترجعة
- إعداد مشروع منشور حول تبسيط تدبير ملفات معاشات التقاعد المخولة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد
- مواصلة دراسة ومراقبة والتأشير وتتبع إصدار مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات التي تتوصل بها الوزارة من القطاعات الوزارية، والتي تتعلق على الخصوص بمجالات الأنظمة الأساسية والحماية الاجتماعية والتكوين المستمر

آليات التدبير

- مواصلة ومواكبة تنزيل النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية
- مواكبة تنزيل النظام المعلوماتي الخاص بتدبير الرخص لأسباب صحية
- تعزيز وظائف بوابة التشغيل العمومي، عبر إدراج وحدات جديدة متعلقة بالسجل المركزي التأديبي ومحاكاة الأجرة والمعاش
- تطوير نسخة جديدة من بنك المعطيات القانونية من أجل تجويد عملية البحث وتوفير الاستشارات القانونية في مجال الوظيفة العمومية
- تطوير نسخة جديدة من بوابة مرصد النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية
- تطوير نظام معلوماتي لتدبير وضعيات المتعاقدين بالإدارات العمومية
- إطلاق دراسة لتقييم تنزيل الآليات المتعلقة بالتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات على مستوى القطاعات الوزارية
- تطوير نظام معلوماتي لتجميع وتحليل البيانات المتعلقة بالموارد البشرية بالإدارات العمومية، واستخراج المؤشرات المتعلقة بها
- إعداد تقرير حول تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بتسوية الوضعيات الإدارية والمالية العالقة وبالإدماج الاجتماعي

الأشخاص في وضعية إعاقة

تنظيم المباريات الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة برسم سنة 2026

66

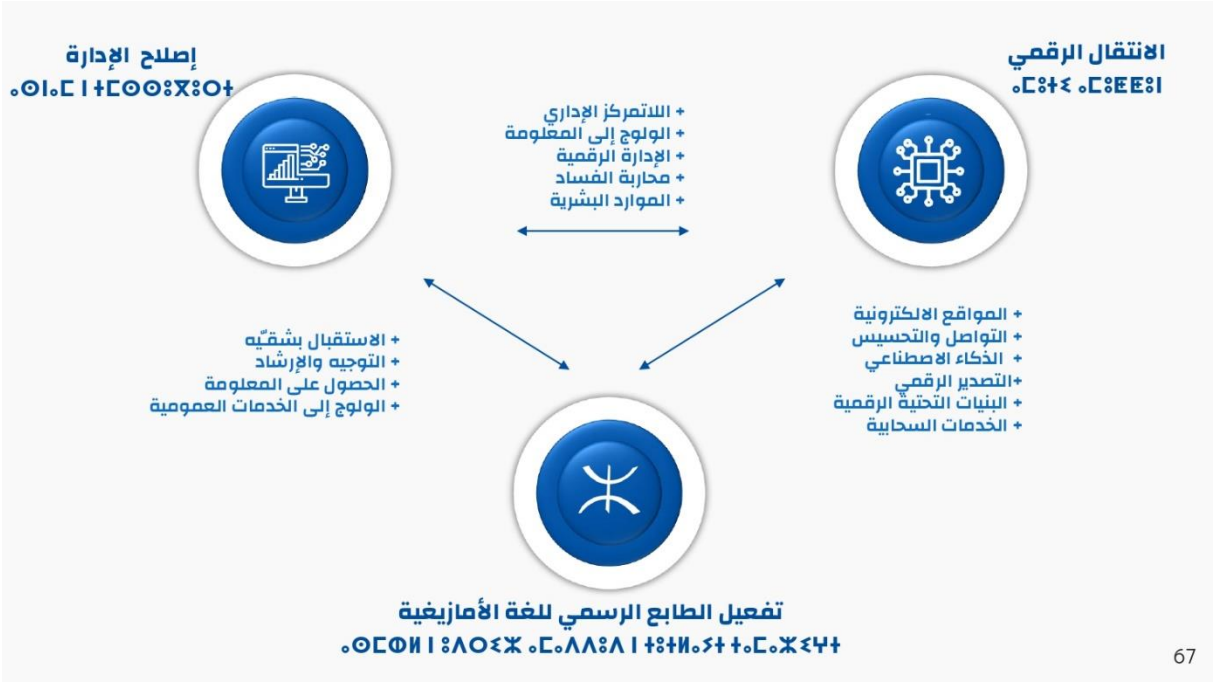
إصلاح الإدارة
ⴰⵙⵏⴰⵡ ⵏ ⵜⵙⴷⴰⵡⵉⵜ
الانتقال الرقمي
ⴰⵎⵙⵜⵖⵍ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ
+ اللاتمركز الإداري
+ الولوج إلى المعلومة
+ الإدارة الرقمية
+ محاربة الفساد
+ الموارد البشرية
+ المواقع الالكترونية
+ التواصل والتحسيس
+ الذكاء الاصطناعي
+التصدير الرقمي
+ البنيات التحتيّة الرقمية
+ الخدمات السحابية
+ الاستقبال بشقّيه
+ التوجيه والإرشاد
+ الحصول على المعلومة
+ الولوج إلى الخدمات العمومية
تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية
ⴰⵙⵎⵔⵙ ⵏ ⵜⵖⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

67


برنامج عمل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
ⴰⵢⵓⵍⵓ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⵏ ⵓⵙⵎⵙⵓⵙⵙⵓ ⵏ ⵜⵖⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية
تعزيز خدمات الاستقبال والتوجيه والإرشاد
مواصلة تعزيز خدمات الاستقبال بتشغيل أعوان مكلفين باستقبال وتوجيه المرتفقين باللغة الأمازيغية
1023
عون استقبال
مواصلة تكريس اللغة الأمازيغية في الهوية البصرية للإدارات العمومية
2000
لوحة وعلامة تشوير
30
محطة طرقية وعدد من المطارات والموانئ والطرق السيارة
12725
سيارة إسعاف وسيارات نقل الموتى والنقل المدرسي بالجماعات الترابية
مواصلة تكريس اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية
تنزيل خارطة الطريق المنبثقة عن مخرجات الدراسة المتعلقة بتقييم مستوى إدماج اللغة الأمازيغية بالمواقع الإلكترونية الرسمية
12
موقع إلكتروني مؤسساتي
تأهيل وتكوين الموارد البشرية في مجال التواصل باللغة الأمازيغية بتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والإدارات المعنية
120
موظف ومكوّن في مجال التواصل بالأمازيغية
مواصلة مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات والجماعات الترابية في إعداد مخططات عملها بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
50
مخطط عمل
تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الجماعات الترابية
44
جماعة ترابية

68

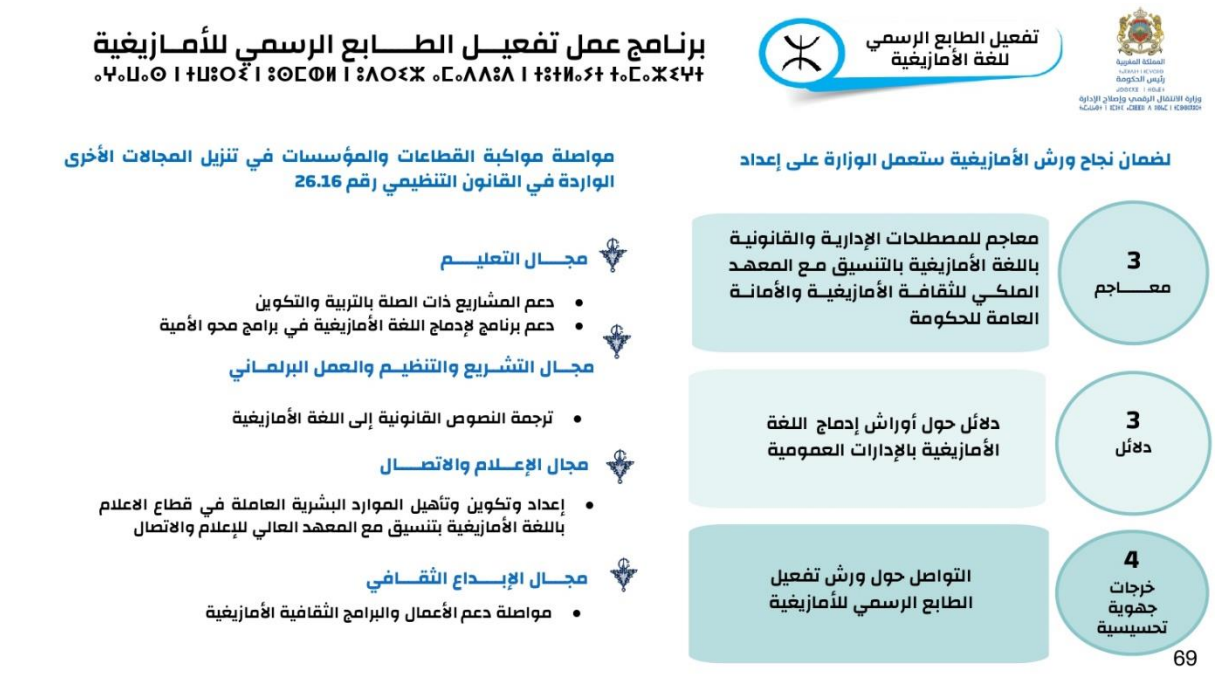
برنامج عمل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية
لضمان نجاح ورش الأمازيغية ستعمل الوزارة على إعداد
3 معاجم
معاجم للمصطلحات الإدارية والقانونية باللغة الأمازيغية بالتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والأمانة العامة للحكومة
3 دلائل
دلائل حول أوراش إدماج اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية
4 خرجات جهوية تحسيسية
التواصل حول ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
مواصلة مواكبة القطاعات والمؤسسات في تنزيل المجالات الأخرى الواردة في القانون التنظيمي رقم 26.16
مجال التعليم
دعم المشاريع ذات الصلة بالتربية والتكوين
دعم برنامج لإدماج اللغة الأمازيغية في برامج محو الأمية
مجال التشريع والتنظيم والعمل البرلماني
ترجمة النصوص القانونية إلى اللغة الأمازيغية
مجال الإعلام والاتصال
إعداد وتكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة في قطاع الاعلام باللغة الأمازيغية بتنسيق مع المعهد العالي للإعلام والاتصال
مجال الإبداع الثقافي
مواصلة دعم الأعمال والبرامج الثقافية الأمازيغية
69

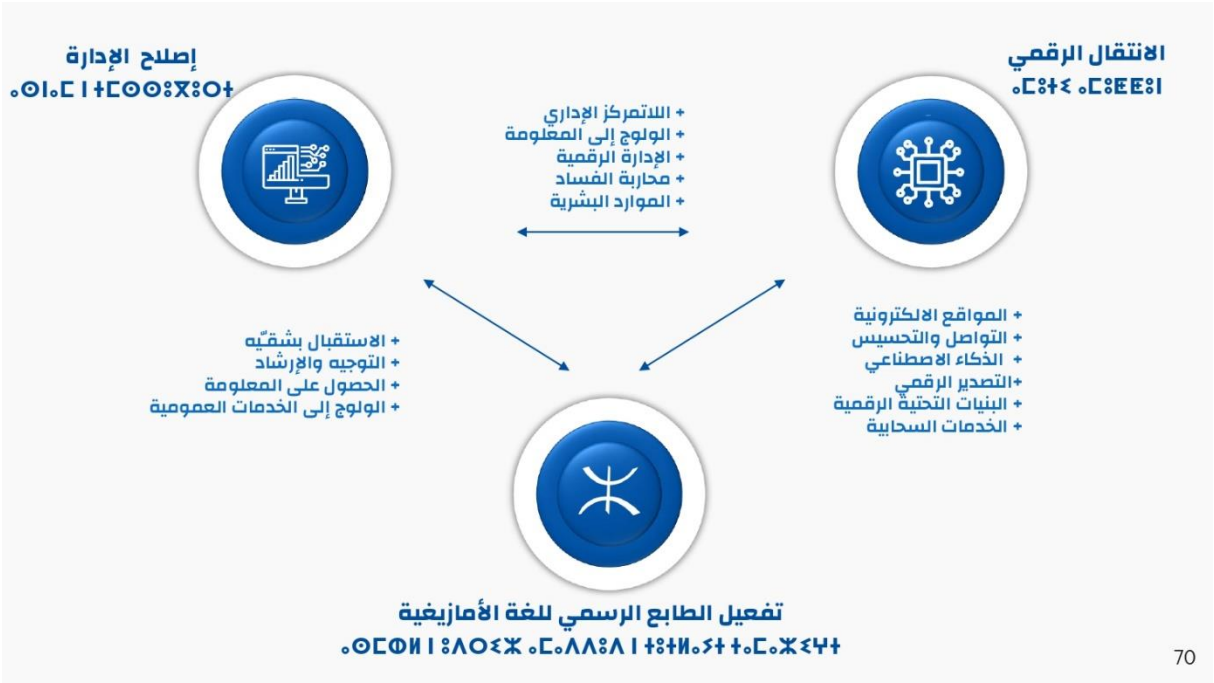
إصلاح الإدارة
الانتقال الرقمي
+ اللاتمركز الإداري
+ الولوج إلى المعلومة
+ الإدارة الرقمية
+ محاربة الفساد
+ الموارد البشرية
+ الاستقبال بشقيّه
+ التوجيه والإرشاد
+ الحصول على المعلومة
+ الولوج إلى الخدمات العمومية
+ المواقع الالكترونية
+ التواصل والتحسيس
+ الذكاء الاصطناعي
+التصدير الرقمي
+ البنيات التحتية الرقمية
+ الخدمات السحابية
تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية
70

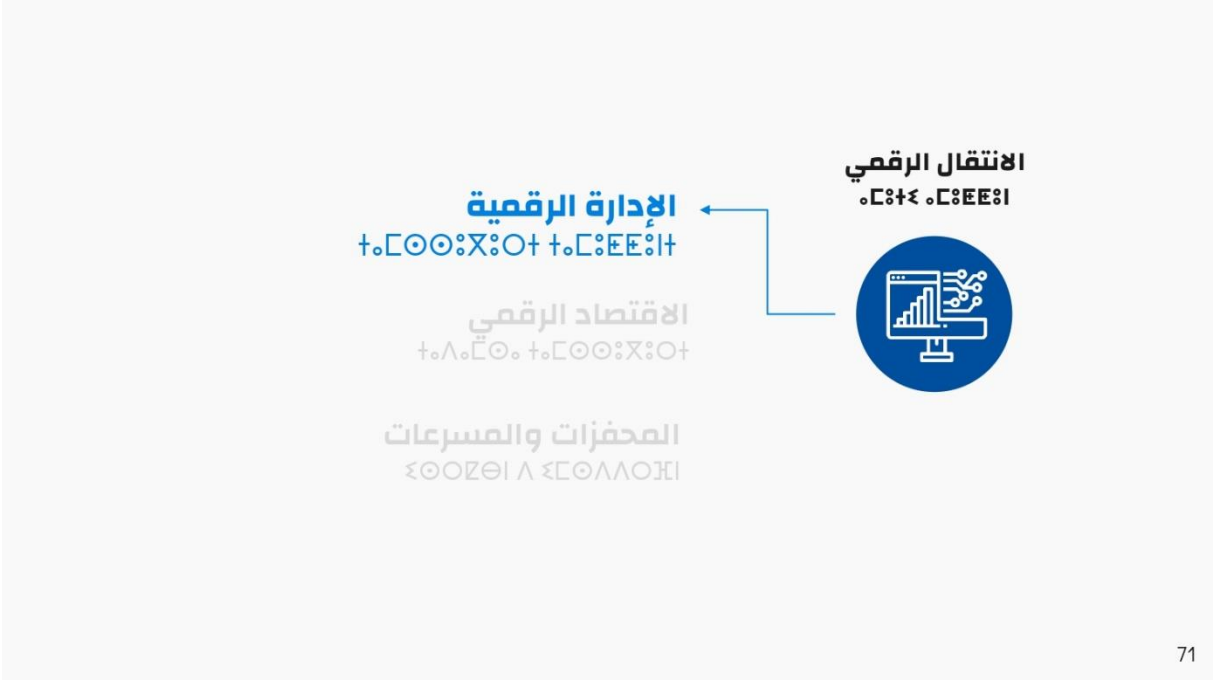

71

مواصلة تطوير البوابات المشتركة

الإدارة الرقمية

مواصلة تطوير البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية «idarati.ma»
وإحداث المرجع الوطني للخدمات العمومية الرقمية e-services



- إطلاق النسخة المحينة من البوابة الوطنية التي تضم المرجع الوطني للخدمات العمومية
- تطوير وإدماج منصة الحساب الرقمي للمرتفق بالوبابة
- وضع المرسوم المتعلق بالهوية الرقمية في مسطرة المصادقة

تطوير التبادل البيني بين الإدارات

مواصلة الجهود من أجل تطوير منظومة التبادل البيني، حيث سيتم إطلاق المشاريع التالية :

- مواصلة إعداد قانون الإدارة الرقمية وتتبع مسطرة المصادقة عليه
- إرساء إطار عام لتقييم نضج سجلات البيانات الإدارية من خلال وضع إطار عام لتقييم ومواكبة مستوى نضج سجلات البيانات الإدارية

72


الإدارة الرقمية
دعم ومواكبة الإدارات في تبسيط قراراتها الإدارية ورقمنتها وتيسير ولوج المرتفقين للخدمات العمومية
ستعمل الوزارة على مواصلة دعم ومواكبة الإدارات في تبسيط قراراتها الإدارية ورقمنتها من خلال ما يلي
مواصلة تبسيط ورقمنة المساطر والمسارات الإدارية (دور الحضانة، نقل المركبات ...)
مواصلة مواكبة الإدارات في قيادة التغيير
إطلاق استقصاء وطني يشمل جميع الإدارات العمومية، بهدف تقييم مستوى تبسيط ورقمنة المساطر والقرارات الإدارية
تنظيم ورشات مرنة في تبسيط المساطر الإدارية ذات الأولوية بهدف تعميم المنهجية المعتمدة على مساطر أخرى
برنامج تكويني للموظفين في مجال التحول الرقمي
تصميم وتنفيذ برنامج تكويني شامل لفائدة الموظفين، يركز على مواضيع التحول الرقمي للإدارة بهدف ضمان الارتقاء المتواصل بمهارات الموظفين وقدراتهم الرقمية
إعداد مؤشر النضج الرقمي للإدارات العمومية
ستوفر هذه المبادرة أداة تقييم ذاتي عبر منصة رقمية لمساعدة كل مؤسسة على قياس تقدمها الرقمي
البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال بالمرافق العمومية
ستتم مواصلة انجاز مضامين البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال من خلال تأهيل ثلاثة (03) مواقع نموذجية بالإدارات العمومية الأكثر اقبالا من طرف المواطنين
تنظيم حملات تواصلية وتحسيسية
يتعلق هذا المشروع بتنظيم حملة تواصلية إعلامية والكترونية لتعريف المواطنين بالخدمات الحكومية الإلكترونية وتشجيعهم على استخدامها
73

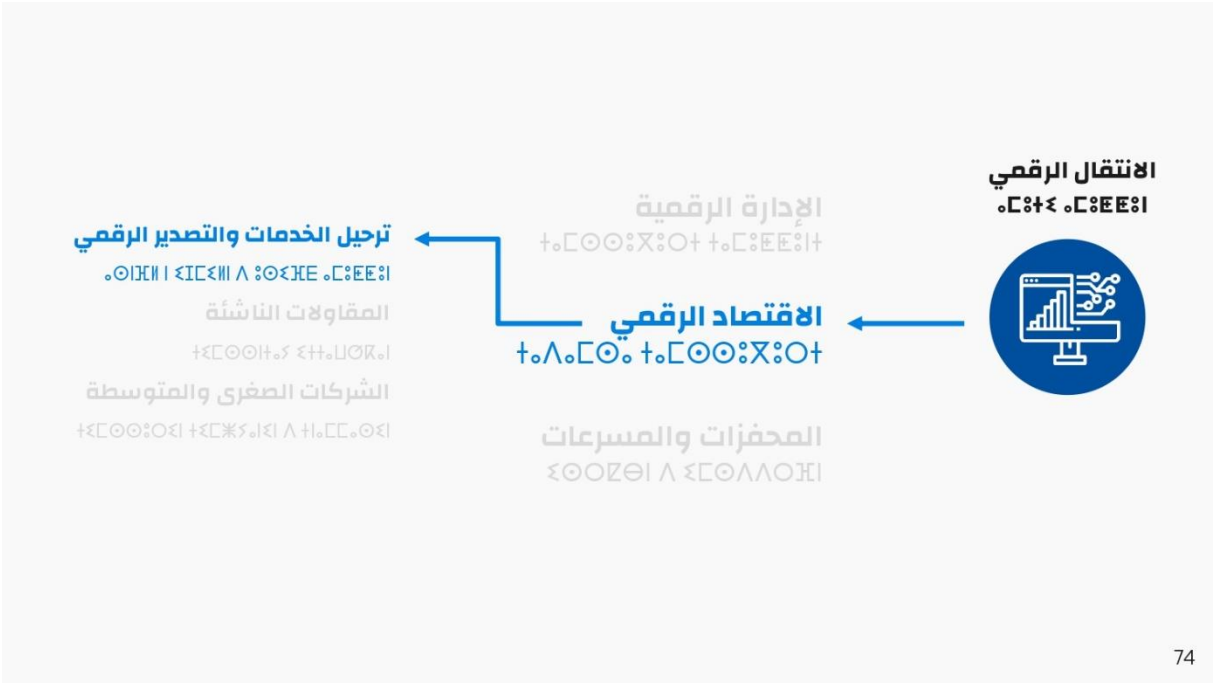
الانتقال الرقمي
الإدارة الرقمية
الاقتصاد الرقمي
ترحيل الخدمات والتصدير الرقمي
المقاولات الناشئة
الشركات الصغرى والمتوسطة
المحفزات والمسرعات
74

الانتقال الرقمي

قطاع ترحيل الخدمات والتصدير الرقمي



دخول منشور رئيس الحكومة 15 / 2025 المتعلق بعرض المغرب لترحيل الخدمات حيز التنفيذ مع ادراج تحفيزات جديدة

بموجب هذا المنشور سيتم تمديد التدابير الضريبية المتعلقة بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات خلال الفترة 2025-2030، مع تفعيل منحتين جديدتين : منحة التشغيل ومنحة التكوين

الترويج لقطاع ترحيل الخدمات ودعم المستثمرين

- إعداد حقيبة المستثمر حول عرض ترحيل الخدمات بالمغرب
- القيام، بالتنسيق مع القطاعات ذات الصلة، بالترويج للوجهة المغربية بهدف جذب العمالقة الرقميين وتنويع منظومة ترحيل الخدمات الرقمية

تعزيز الأقطاب المخصصة لأنشطة ترحيل الخدمات

يضم المغرب خمسة أقطاب لأنشطة ترحيل الخدمات، وتعمل الوزارة بشراكة مع الجهة المكلفة بتجهيزها وتطويرها وتسييرها بدراسة نجاعة بناء أقطاب جديدة خصوصا بجهتي مراكش-اسفي وسوس ماسة

كما سيتم إجراء تقييم لخدمات الأقطاب الخمس وذلك من أجل اقتراح آليات العمل اللازمة لرفع وتحسين جودتها

تبسيط ورقمنة مسار الاستفادة من عرض المغرب المتعلق بقطاع ترحيل الخدمات

تطوير منصة رقمية لتبسيط ورقمنة مساطر الاستفادة من التدابير التحفيزية، ستمكن من معالجة الملفات بسرعة وبشفافية، وتحسين تجربة المستثمرين، وتوجيه الموارد البشرية نحو مهام ذات قيمة مضافة أعلى

معالجة الملفات المتعلقة بالتدابير التحفيزية لقطاع ترحيل الخدمات

- استكمال معالجة وصرف مساهمات الدولة المرتبطة بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات لسنتي 2023 و2024
- استقبال ملفات طلبات الاستفادة من مساهمات الدولة المتعلقة بالضريبة على الدخل ,الضريبة على الشركات ومنحة التشغيل برسم سنة 2025
- وضع منهجية عمل لتدبير الإجراءات التحفيزية الأربع
- إعداد النظام الداخلي للجنة التقنية للأوفشورين (CTO)

75

الانتقال الرقمي



الاقتصاد الرقمي

المقاولات الناشئة

الشركات الصغرى والمتوسطة

الإدارة الرقمية

ترحيل الخدمات والتصدير الرقمي

المحفزات والمسرعات

76


الانتقال الرقمي
مواكبة ودعم المقاولات الناشئة
عرض "دعم المشاريع الناشئة "
("VB" STARTUP VENTURE BUILDING)
إطلاق طلبات الترشيح لانتقاء الشركات الناشئة ألراغبةً في الاستفادة من عروض المواكبة
تنفيذ برامج ملائمة لمختلف مراحل دورة حياة الشركات الناشئة
توزيع آليات التمويل مثل منحة الحياة، ومنحة الاحتضان ، قرض الشرف وقرض الانطلاق
توفير مواكبة متخصصة تهدف إلى تعزيز إمكانات النمو والابتكار لدى هذه المقاولات الناشئة
تسريع المصادقة على Startup Act
مواكبة إصدار مشروع قانون المقاولات الناشئة ونصوصه التطبيقية، والذي سيمكن من إضفاء الطابع الرسمي على عملية منح العلامة الخاصة بالمقاولات الناشئة، كما سيفتح الباب أمام تطوير منصة رقمية وطنية جامعة لمنظومة ريادة الأعمال الرقمية ومختلف العروض المواكبة
عرض "رأس المال المجازف"
(" VC" VENTURE CAPITAL)
شروع شركات التدبير التي تم اختيارها في تفعيل عروضها الاستثمارية
إطلاق طلبات ترشيح موجهة للشركات الناشئة الراغبة في الاستفادة من التمويلات المتاحة
تتبع عمليات التمويل بشكل مستمر، مع تقييم أولي لنتائج الاستثمارات، بهدف تعديل وتطوير الآليات المعتمدة عند الحاجة
المختبر الرقمي
DigitalLab
انطلاق عملية التعميم التدريجي للحلول الرقمية، التي أثبتت فعاليتها في تحسين جودة التعلمات، داخل مختلف المؤسسات التعليمية النموذجية، وذلك عقب استكمال مرحلة تجريب ناجحة لعدد من الحلول الرقمية المبتكرة التي طورتها المقاولات الناشئة المُتعاقد معها في هذا الإطار
تكنوبارك
Technopark
مواصلة إحداث مجمعات جديدة لتكنولوجيا المعلوميات بكل من وجدة، تيزنيت، فاس، سلا، ومراكش
توسيع نطاق برامج الدعم مثل BOOST UP ،LAB ،START DEVELOP ،ACCELERATEg
إطلاق النسخة الثانية من برنامج التسريع Morocco Accelerator Programme

77


الانتقال الرقمي
الإدارة الرقمية
الاقتصاد الرقمي
ترحيل الخدمات والتصدير الرقمي
المقاولات الناشئة
الشركات الصغرى والمتوسطة
المحفزات والمسرعات

78

مواكبة رقمنة الشركات الصغرى والمتوسطة

الانتقال الرقمي

مشروع الشمول الرقمي للشركات المغربية الصغيرة والمتوسطة (DigiTPME)

انطلاق مرحلة تعميم مشروع "الشمول الرقمي للشركات المغربية الصغيرة والمتوسطة (DigiTPME) على الصعيد الوطني، بهدف تعزيز الإدماج الرقمي لهذه المقاولات

مشروع تعزيز نمو الشركات المغربية المنتجة للتكنولوجيا الرقمية

سيتم الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنزيل، عبر الإطلاق الفعلي لعلامة PME Tech ، وبلورة عرض مُحكم ومتكيف لمنح العلامة

ويهدف تفعيل العلامة إلى تمكين المقاولات التكنولوجية المغربية من رافعة هيكلية تيسّر ولوجها إلى الأسواق، وتعزز من حضورها واستفادتها من برامج المواكبة

تفعيل الاتفاقية الموقعة مع وزارة الصناعة والتجارة

سيتم تنفيذ محورين رئيسيين:

- رقمنة التجارة الداخلية وشبكات التوزيع، من خلال مواكبة التجار في اعتماد الأدوات الرقمية، وتطوير التجارة الإلكترونية
- مواكبة الأوراش الرقمية المدرجة ضمن خارطة طريق التصدير 2025-2027، خاصة من خلال إطلاق ثلاث منصات رقمية رئيسية "One Shop Store Export" : لمواكبة المصدّرين، "Trade.ma" للترويج للعرض التصديري المغربي على المستوى الدولي، و "Tijaria" لتوفير المعلومات حول مساطر التجارة الخارجية وفرص التصدير

حملات التوعية والتواصل حول رقمنة الشركات

- إعداد خطة تواصل شاملة تغطي وسائل الإعلام التقليدية، والرقمية الرسمية، وشبكات التواصل الاجتماعي، والمنصات المخصصة لريادة الأعمال
- تنظيم لقاءات جهوية لتحسيس حاملي المشاريع بالآليات المتوفرة للمواكبة والتمويل
- إنتاج محتويات مبسطة وهادفة مع تعبئة الشركاء المؤسساتيين والإعلاميين من أجل تعزيز إشعاع هذا العرض الوطني

79

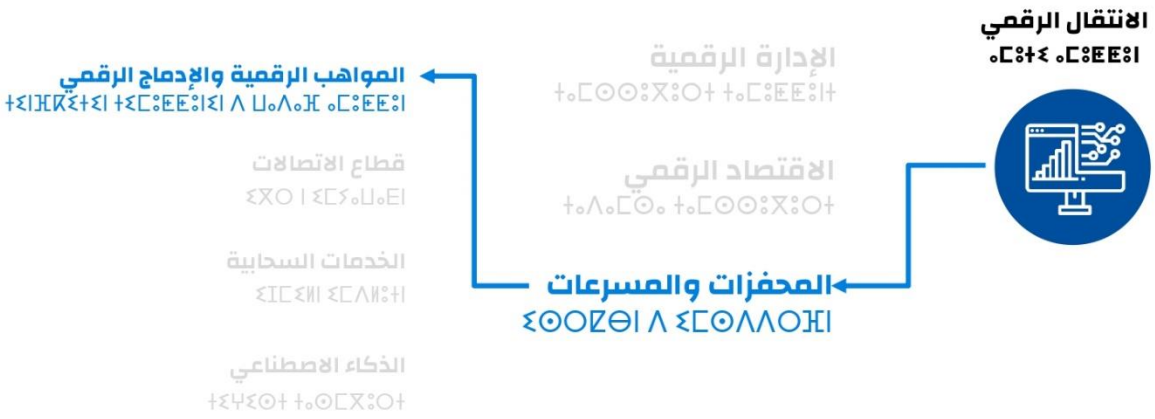

80



المواهب الرقمية

ستواصل الوزارة تنفيذ كافة البرامج الهيكلية والإجراءات بما فيها

التكوين الأساسي

- تنفيذ البرنامج الوطني لتعزيز الكفاءات الرقمية وبلوغ 22.500 خريج سنويًا بحلول عام 2027
- برنامج المنح لطلبة الدكتوراه المكونين "Doctorants-Moniteurs"، بهدف استفادة 550 باحثًا بحلول عام 2027
- برنامج مواكبة 18 مشروع أطروحة دكتوراه في المجالات الرقمية بشراكة مع مؤسسة البحث والتطوير والابتكار في العلوم والهندسة (FRDISI)
- تفعيل الشراكة مع شركة مغربية ذات فروع عالمية لتنفيذ برنامج التميز للدكتوراه لانتقاء وتكوين 100 باحث دكتوراه بحلول سنة 2030 (20 مسجلاً سنوياً)

تطوير المهارات وإعادة تأهيلها

- تعميم برنامج JobInTech، بهدف تكوين 14.000 متدرب خلال ثلاث سنوات
- توسيع نطاق مدارس البرمجة youcode لتشمل مختلف جهات المملكة
- تعزيز برامج التكوين عن بعد والشهادات على نطاق واسع، مع شركات التكنولوجيا العالمية
- تنفيذ برنامج وطني للتكوين التكنولوجي يهدف إلى تأهيل 100 ألف شاب مغربي بحلول 2030 (بمعدل 20 ألف مستفيد سنويا) في مجالات رقمية حيوية، وذلك بشراكة مع شركة مغربية ذات فروع عالمية

81



الإدماج الرقمي

ستواصل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة العمل مع الشركاء والفاعلين على مجموعة من البرامج، لاسيما

شبكة مراكز القرب الرقمية

مواصلة إنشاء وتفعيل مراكز القرب الرقمية في مرحلة تجريبية بهدف تقليص الفجوتين الرقمية والجغرافية ومساعدة ومواكبة المواطنين في إجراءاتهم الرقمية قبل تعميمها على مجموع التراب الوطني

تنمية الثقافة الرقمية

سيتم تفعيل وتتبع تنفيذ مختلف الاتفاقيات الموقعة الخاصة بتنمية الثقافة الرقمية، لاسيما تلك المتعلقة بتعميم البرامج الوطنية للتكوين في المجال الرقمي والذكاء الاصطناعي

82


الانتقال الرقمي
ⵓⵎⵙⵙⵉⵡⴰⵍ ⵓⵎⵙⵙⵓⴷⵙ
الإدارة الرقمية
ⵜⵓⵎⵓⴷⵙⵜⵓ ⵜⵓⵎⵙⵙⵓⴷⵙⵜ
المواهب الرقمية والإدماج الرقمي
ⵜⵉⵏⵏⵓⵔⵉⵜⵉⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⴷⵙⵉⵏ ⴰ ⵡⵓⴰⵓⵣ ⵓⵎⵙⵙⵓⴷⵙ
الاقتصاد الرقمي
ⵜⵓⴰⵓⵎⵓ ⵜⵓⵎⵓⴷⵙⵜⵓ
قطاع الاتصالات
ⵜⵣⵓ ⵏ ⵜⵎⵙⵡⵓⵍⵉ
المحفزات والمسرعات
ⵜⵓⵓⵎⵙⵓⵏ ⴰ ⵜⵎⵓⴰⵓⵣⵓⵏ
الخدمات السحابية
ⵜⵏⵎⵜⵉⵏ ⵜⵎⴰⵏⵜ
الذكاء الاصطناعي
ⵜⵖⵢⵓⵜ ⵜⵓⵎⵔⵜⵓ

83


المملكة المغربية
رئاسة الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
الانتقال الرقمي
قطاع الاتصالات
تحسين ظروف تطوير البنية التحتية للاتصالات
تنمية وتطوير التغطية بالبنية التحتية للصبيب العالي في المناطق القروية والنائية
• مواصلة تفعيل الشطر الثاني للمخطط الوطني للصبيب العالي والعالي جدا "PNHD2"، من خلال التغطية لحوالي 2000 منطقة بالانترنت ذي الصبيب العالي باستعمال شبكات الجيل الرابع 4G، مع تفعيل مبادرة "VSAT"
• تحديد وبرمجة التغطية بشبكات الجيل الرابع المناطق غير المحصية في نطاق "PNHD1" و "PNHD2"، بتنسيق مع مختلف المتدخلين المحليين
تموقع المغرب في المنظومة الدولية وتعزيز العلاقات مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المتخصصة
• التحضير والمشاركة في مؤتمري المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات وللاتحاد الافريقي للاتصالات لعام 2026، وإعداد ملف تقديم ترشيح المغرب لعضوية مجلسيهما للفترة المقبلة وأي ترشيحات أخرى وكذا الترويج لهذين الملفين لدى الدول الأعضاء في هذين الاتحادين
مواكبة تطوير البنية التحتية للاتصالات
• مواصلة تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الألياف البصرية وتطوير نشر شبكات الألياف البصرية
• مواكبة تفعيل مقتضيات القرار الوزاري المشترك المتعلق بربط التجزئات والمباني الجديدة بالشبكات العامة للمواصلات
• إعداد مخطط جديد لتطوير الإصدار السادس لبروتوكول الانترنت IPv6والذي يهدف إلى تعزيز السيادة الرقمية للبلاد ودعم الابتكار
إطلاق شبكات الجيل الخامس
• الشروع في تتبع تنفيذ الالتزامات المضمنة لدفاتر تحملات المتعهدين من الجيل الخامس، فيما يخص التغطية وجودة الخدمات لفائدة 26% من مجموعة ساكنة البلاد

84


الانتقال الرقمي
ⵓⵎⵙⵜⵖ ⵓⵎⵙⴻⵡⵙⵍ
الإدارة الرقمية
ⵜⵓⵎⵓⵙⵏⵜ ⵜⵓⵎⵙⴻⵡⵙⵍⵜ
المواهب الرقمية والإدماج الرقمي
ⵜⵖⵍⵉⵔⵖⵜⵖⵍ ⵜⵖⵎⵙⴻⵡⵙⵍⵜⵖⵍ ⴰ ⵍⵓⴰⵓⵉ ⵓⵎⵙⴻⵡⵙⵍ
الاقتصاد الرقمي
ⵜⵓⴰⵓⵎⵓ
ⵜⵓⵎⵓⵙⵏⵜ
قطاع الاتصالات
ⵖⵏⵓ ⵖⵎⵙⵓⵍⵓⵍ
الخدمات السحابية
ⵖⵉⵎⵖⵍ ⵖⵎⴰⵍⵜⵜ
المحفزات والمسرعات
ⵖⵓⵓⵎⵓ ⴰ ⵖⵎⵓⴰⴰⵓⵉⵍ
الذكاء الاصطناعي
ⵜⵖⵢⵖⵓⵜ ⵜⵓⵓⵎⵏⵜⵓⵜ

85


المملكة المغربية
رئاسة الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
الانتقال الرقمي
الخدمات السحابية
الاطار القانوني والمعياري
• إعداد وتنفيذ سياسة الحوسبة السحابية أولا " cloud First Policy " وتشجيع القطاع العام على الانتقال نحو الخدمات السحابية
• إعداد مرجعية "الانتقال إلى السحابة" (Move to Cloud - M2C) إطار تشغيلي موحد، يهدف إلى تسريع انتقال الفاعلين العموميين والخواص نحو السحابة
• تنظيم مشاورات مع مختلف الجهات لإدراج الخدمات السحابية ضمن المرفقات المصاحبة لقانون الصفقات العمومية
المركز الموحّد للمشتريات و منصة سوق الخدمات السحابية
• إرساء المركز الموحّد للمشتريات ومنصة سوق الخدمات السحابية كآلية وطنية تهدف إلى توحيد وتنسيق عمليات اقتناء الخدمات السحابية لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية، لتوفير فضاء رقمي موحد وآمن يتيح للإدارات العمومية الولوج إلى الخدمات والحلول السحابية المعتمدة
تحفيز القطاع الخاص لاستعمال الخدمات السحابية
• إطلاق عرض تحفيزي خاص باستعمال الخدمات السحابية لفائدة القطاع الخاص، وتكييفه مع احتياجات المقاولات الصغرى والمتوسطة
• تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء منصات خدمات البيانات السحابية وبنى تحتية رقمية سيادية
مركز البيانات السحابية "الداخلة »
• يتضمن المشروع إطلاق دراسة وإنشاء مركز بيانات أخضر من الجيل الجديد في الداخلة، يستند إلى مبادئ الاستدامة، والكفاءة الطاقية، والسيادة الرقمية، بسعة حوالي 500 ميغاواط على مساحة تقديرية تناهز 100 هكتار، يتم تغذيته بمصادر طاقة متجددة محلية (شمسية ورياح)
الحكامة و مرصد اليقظة
• إنشاء لجنة مختصة بالخدمات السحابية. في إطار اللجنة الوطنية للتنمية الرقمية. تُعنى بإرساء إطار مؤسساتي وتنظيمي يضمن التنسيق الفعّال بين مختلف الفاعلين، ويكفل التتبع الرشيد لتنفيذ المشاريع السحابية الوطنية، بما يضمن التوافق مع التشريعات الوطنية في مجالي الأمن السيبراني وحماية المعطيات الشخصية
• إرساء نظام للرصد واليقظة، ومواصلة إنجاز تشخيصات منتظمة لمنظومة خدمات البيانات السحابية
التكوين والمواكبة والتحسيس
• إعداد وتنظيم حملة تحسيسية وتواصلية للتوعية حول خدمات البيانات السحابية لفائدة القطاع العام
• تنظيم دورات تكوينية ومواكبة الفاعلين لتعزيز اعتماد الحلول السحابية وتطوير الكفاءات الوطنية في مجال التحول الرقمي

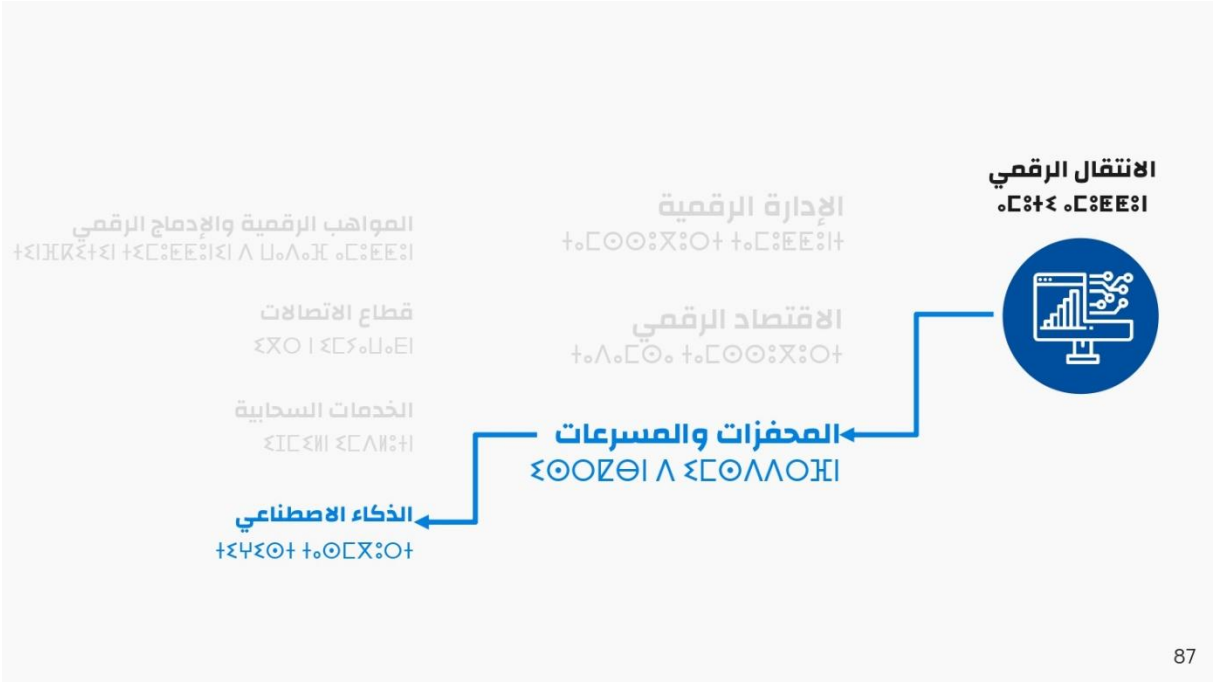



الذكاء الاصطناعي

تطوير وتمديد نموذج البيانات الوطني للإدارة نحو التكامل الذكي بين الإجراءات والمعرفة القانونية

يهدف إلى إعادة بناء المنظومة الإدارية على أسس جديدة، حيث تُنمْذَجُ المساطر والشروط والتفاعلات بطريقة مترابطة وواضحة، تضمن الانسجام وقابلية التفاعل بين مختلف المكونات الإدارية

وقد تم خلال السنة الجارية تنفيذ مشروع تجريبي واسع شمل أكثر من ثلاثمائة مسطرة ذات أولوية كبرى، مكّن من إنشاء قاعدة بيانات موحدة تشكل اليوم ركيزة للبحث الذكي وتبسيط المساطر وتسريع رقمنة الخدمات

وسيتم الانتقال من التنظيم إلى التحليل الذكي والاستثمار المعرفي عبر تطوير نماذج ذكاء اصطناعي خفيفة وعالية الدقة تعمل ضمن بنية تحتية سيادية محلية قادرة على خدمة ملايين المستخدمين وسيُوسع نطاق المشروع لدمج البعد القانوني من خلال التقاطع الذكي بين الإجراءات ونصوصها التشريعية، استنادا إلى مشروع الذكاء الاصطناعي القانوني



تطوير مشروع الذكاء الاصطناعي القانوني لتحويل الجريدة الرسمية إلى قاعدة معرفية ذكية شاملة ومتكاملة

تهدف هذه المبادرةُ إلى الارتقاء بمنظومة الولوج إلى المعلومة القانونية عبر تحويل الجريدة الرسمية إلى قاعدة معرفية ذكية تُيسّر التعامل مع النصوص التشريعية والتنظيمية بمختلف مستوياتها

وقد تم خلال السنة الجارية تنفيذ المرحلة التجريبية بنجاح على نصوص السنوات الخمس الأخيرة، حيث جرى استخلاص القوانين والمراسيم وهيكلتها لتصبح بيانات مترابطة وقابلة للبحث حسب الرقم أو التاريخ أو المجال أو الإحالات المتقاطعة

وسيتم تعميم المعالجة الذكية لتشمل جميع إصدارات الجريدة الرسمية منذ تأسيسها، مع ربط النصوص بالسياقات الزمنية والتعديلات المتعاقبة

المملكة المغربية
رئاسة الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

الانتقال الرقمي

الذكاء الاصطناعي

مشروع التعاون مع شركة "ميسترال" لتطوير نماذج ذكاء اصطناعي سيادية مغربية

يهدف هذا المشروع الاستراتيجي، المنجز بشراكة مع شركة "ميسترال" ، إلى بناء نماذج ذكاء اصطناعي سيادية متقدمة تُكيّف مع اللغة والثقافة المغربية وتخدم مختلف القطاعات الوطنية

يرتكز البرنامج على ثلاث ركائز أساسية:

- نماذج التعرف والكلام الاصطناعي لتحويل الصوت إلى نص والنص إلى صوت بدقة عالية، تدعم العربية والدارجة والأمازيغية والفرنسية، وتفتح المجال لتطبيقات تعليمية وإدارية تفاعلية
- نموذج التعرف الضوئي على الحروف
- نموذج لغوي متقدم يعكس خصوصيات اللغة والثقافة المغربية

مواصلة إحداث معاهد "الجزري"

سيتم العمل على مواصلة إحداث معاهد الجزري بشراكة مع الفاعلين المعنيين

- معهد الجزري جهة كلميم واد نون
- معهد الجزري "إتقان" بشراكة مع وزارة التجارة والصناعة، يطمح إلى أن يصبح المحفّز الرئيسي للاقتصاد الرقمي الصناعي المغربي
- معهد الجزري "صحة" مخصّص للابتكار في مجال الصحة الرقمية، ولتثمين البحث الطبي، وتطوير حلول صحية ذكية وشاملة
- معهد الجزري "مدينة" كمعهد مرجعي لمواكبة الانتقال نحو مدن ذكية، شاملة ومستدامة، وتحسين جودة حياة المواطنين
- معهد جزري "الطاقة الذكية" وتتمثل مهمته في الجمع بين البحوث التطبيقية والبيانات والذكاء الاصطناعي لتعزيز مرونة وأداء واستدامة نظام الطاقة المغربي

89

آليات الدعم والمواكبة

التمويل

التعاون الدولي

90

آليات الدعم والمواكبة

التمويل

صندوق تحديث الإدارة العمومية والانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية

الحصيلة

- دفع المساهمات لفائدة المستفيدين في إطار برنامجي الانتقال الرقمي واستعمال الامازيغية
- توقيع السلطة الحكومية المكلفة بالمالية على مشروعي القرارين المُشتَرَكين المتعلقين بتحديد معايير وشروط وكيفية دفع دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية ووضعهما بمسطرة نشرهما من طرف الأمانة العامة للحكومة
- إعداد التقارير المتعلقة بالصندوق ومنجزاته

برنامج العمل

تمويل المشاريع المتعلقة ببرامج الانتقال الرقمي واستعمال الامازيغية من بينها:

- **تحديث المرافق العمومية**
  - المشاريع والحلول المبتكرة المرتبطة بتحديث المرافق العمومية والرفع من جودة الخدمات
  - تكريس النزاهة والشفافية بالمرفق العام ودعم اللاتمركز الإداري
  - اعتماد أساليب فعالة وناجعة لتدبير الموارد البشرية
- **استعمال الأمازيغية**
  - تعزيز خدمات الاستقبال والتوجيه والإرشاد بالأمازيغية
  - كتابة اللغة الأمازيغية على واجهة وسائل النقل التي تقدم خدمات عمومية
  - دعم ترجمة الوثائق والمواد الإخبارية والإعلامية إلى اللغة الأمازيغية
- **الانتقال الرقمي**
  - تطوير النضج الرقمي للإدارات ودعم ومواكبة التحول الرقمي للإدارات
  - تنمية الاقتصاد الرقمي ودعم وتشجيع ترحيل الخدمات، والمقاولات الناشئة
  - تعزيز الشمولية الرقمية والإدماج الرقمي
  - تطوير المواهب في مجال تكنولوجيا المعلومات

91

آليات الدعم والمواكبة

التمويل

التعاون الدولي

92

التعاون الدولي

آليات الدعم والمواكبة

الحصيلة

التعاون الثنائي

- المشاركة في أشغال اجتماعات اللجان المشتركة للتعاون
- تعيين أعضاء جدد للجنة الاشراف المكلفة بتنزيل مذكرة التفاهم في مجال الوظيفة العمومية وتحديث الادارة بين المغرب ومدغشقر
- إعادة إطلاق التعاون مع فرنسا في مجال الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة
- اجتماع السيدة الوزيرة مع وزراء نظراء من دول شقيقة وصديقة
- زيارة عمل للمغرب لوفد برازيلي برئاسة وزير الاتصال والتوقيع على مذكرة تفاهم في مجال التنمية الرقمية
- زيارة عمل السيدة الوزيرة لفنلندا، وعمان، وإستونيا...

التعاون المتعدد الأطراف

مشاركة الوزارة في عدة تظاهرات من بينها :

- القمة العالمية للحكومات المنظم من طرف الإمارات العربية المتحدة بدبي
- فعاليات ندوة القضايا الاستراتيجية حول: "السيادة الرقمية وأثرها على الأمن الوطني" بمسقط بسلطنة عمان
- الدورة الرابعة للجمعية العمومية لمنظمة التعاون الرقمي بالأردن
- المنتدى العربي العالمي للتعاون الرقمي والتنمية المنظم من طرف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ESCWA
- الاجتماع الثالث للجنة الخبراء حول "تداعيات الذكاء الاصطناعي على حرية التعبير MSI-AI، خلال الفترة من 23 إلى 26 مارس 2025 بباريس
- القمة الإقليمية للإصدار السادس لبروتوكول الانترنت والشبكات المستقبلية، خلال الفترة من 9 إلى 12 ماي 2025 بالقاهرة
- الدورة 119 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية
- مشاركة الوزارة في الدورة العاشرة لليوم العالمي للوظيفة العمومية على المستوى القاري المنظمة بأديس أبابا باثيوبيا خلال الفترة من 19 إلى 24 يونيو 2025

برنامج العمل

التعاون الثنائي

- مشاركة أطر الوزارة في التداريب المنظمة بالخارج
- تنظيم زيارات عمل للمغرب لفائدة وفود دول شقيقة وصديقة
- المشاركة في اجتماعات اللجن المشتركة للتعاون
- عقد اجتماعات ثنائية مع وزراء وسفراء شقيقة وصديقة
- المشاركة في اجتماعات اللجن المختصة للإتحاد الأفريقي
- تنزيل وتنفيذ مذكرات تفاهم وبرامج العمل
- تنظيم زيارات عمل السيدة الوزيرة ومسؤولي الوزارة بالخارج

التعاون المتعدد الأطراف

- التعاون المتعدد الأطراف في مجالات الحكامة والنزاهة والتحول الرقمي والحكومة المنفتحة والتعاون مع المنظمات الدولية والجهوية المختصة
- تنظيم المجلسين الإداري والتنفيذي للكافراد
- المشاركة في الدورتين 121 و122 للمجلس التنفيذي والدورة 59 للجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية
- المشاركة في الدورة الخامسة للجمعية العمومية لمنظمة التعاون الرقمي بالكويت
- المشاركة في المنتدى العالمي للأنترنت بقطر

THE WORLD BANK OCDE

93

معرض جيتكس أفريقيا

الحصيلة

معرض جيتكس أفريقيا 2025

- تم تنظيم النسخة الثالثة من معرض "جيتكس إفريقيا" بمدينة مراكش في الفترة من 14 إلى 16 أبريل 2025، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
- ويعد هذا الحدث التكنولوجي السنوي الأكبر من نوعه على صعيد القارة الإفريقية في مجالات التكنولوجيا وريادة الأعمال، حيث يشكل منصة محورية لتعزيز التكامل بين مختلف الفاعلين في المنظومة الرقمية، من حكومات ومستثمرين ورواد أعمال وشركات ناشئة. ويوفر المعرض فضاء ملائما للتواصل وتبادل الخبرات، كما يتيح فرصا مهمة لتمويل المشاريع التكنولوجية المبتكرة، ودعم المبادرات الريادية
- وفيما يتعلق بدعم وتسريع تنزيل المشاريع والاوراش الهادفة الى بث الدينامية في الاقتصاد الرقمي الوطني، فقد تم التوقيع على العديد من الشراكات والاتفاقيات

أزيد من 52 ألف زائر

أزيد من 700 ممثل حكومي

ما يفوق 740 شركة ناشئة

390 مستثمرًا

1450 عارضًا

برنامج العمل

معرض جيتكس أفريقيا 2026

- من المرتقب تنظيم الدورة الرابعة لمعرض جيتكس أفريقيا 2026 خلال شهر أبريل 2026 بمدينة مراكش. وتهدف هذه النسخة إلى رفع عدد العارضين والمشاركين الدوليين، مع توسيع الفضاء المخصص للشركات الناشئة المغربية
- ومن خلال مبادرة Morocco 200، سيستفيد أكثر من 200 شركة ناشئة مغربية من دعم خاص لعرض حلولها وتعزيز حضورها ومكانتها على الساحة الدولية



94

04

المعطيات العامة لميزانية الوزارة برسم سنة 2025

ⵉⵙⴼⴽⴰ ⵉⵎⴰⵜⴰⵢⵏ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵙⵜⵍⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
ⵏ ⵓⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏ 2025

95

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في أرقام

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

الموارد البشرية للوزارة حسب الوضعية

الوضعية	العدد
العاملين بالوزارة	427
وضعية إلحاق	37
وضعية رهن الإشارة	1
حالة استيداع	6
المجموع	471

الموارد البشرية العاملة بالوزارة حسب الجنس والصنف

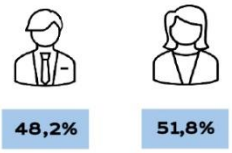

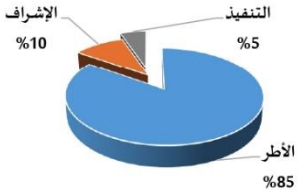

المناصب العليا ومناصب المسؤولية



الإحالة على التقاعد

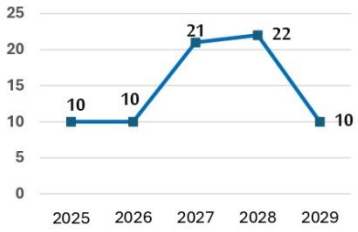

96

تنفيذ ميزانية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم سنة 2025 إلى غاية 24 نونبر 2025

الميزانية	الاعتمادات النهائية المفتوحة	الاعتمادات الملتزم بها	نسبة الالتزام	الاعتمادات المؤداة	نسبة الأداء
المعدات :التسيير والنفقات المختلفة	145 494 700,00	48 583 879,90	33,39%	41 465 229,42	85,35%
الاستثمار	1 792 103 528,59	753 482 873,07	42,04%	520 342 469,92	69,06%
المجموع	1 937 598 228,59	802 066 752,97	41,39%	561 807 699,34	70,05%



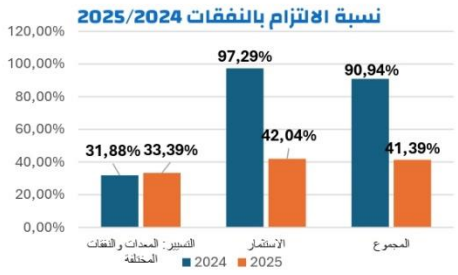

97

تطور ميزانية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة 2022-2026

	2022	2023	2024	2025	2026
التسيير: الأعوان والموظفون	69 650 000,00	71 842 000,00	85 841 000,00	98 752 000,00	107 912 000,00
التسيير: المعدات والنفقات المختلفة	82 297 000,00	187 297 000,00	187 840 000,00	143 334 000,00	143 334 000,00
الاستثمار	246 725 000,00	1 249 225 000,00	1 758 725 000,00	1 779 225 000,00	1 579 225 000,00
المجموع	398 672 000,00	1 508 364 000,00	2 032 406 000,00	2 021 311 000,00	1 830 471 000,00

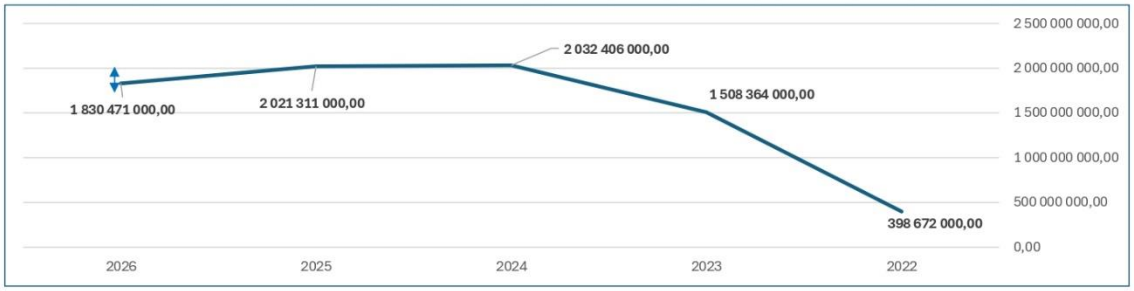

مشروع ميزانية الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم سنة 2026
ميزانيتي التسيير والاستثمار

الموظفون	▪ نفقات الموظفين	107 912 000
المعدات والنفقات المختلفة 143 334 000 درهم	▪ مساهمات واشتراكات في الهيئات الجهوية والدولية	7 305 000
	▪ مساهمة الوزارة لوكالة التنمية الرقمية	66 000 000
	▪ تواصل، تكوين، تظاهرات ونفقات أخرى مرتبطة بالتسيير	70 029 000
ميزانية الاستثمار 1 579 225 000 درهم	▪ أشغال التهيئة والإقامة ▪ اقتناء معدات وبرامج معلوماتية ▪ اقتناء أثاث وعتاد المكتب ▪ مساهمات واشتراكات في الهيئات الجهوية والدولية	24 225 000
	▪ دعم تحديث الإدارة : دفع لفائدة صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية	20 000 000
	▪ دعم الانتقال الرقمي: دفع لفائدة صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية	1 500 000 000
	▪ مساهمة الوزارة لوكالة التنمية الرقمية	35 000 000

99

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

تلكم هي الخطوط العريضة لمشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم سنة 2026 المعروضة على أنظاركم
شكرا على انتباهكم

100

أجوبة كتابية

Royaume du Maroc
Chef du Gouvernement
Ministère de la Transition Numérique et de la Réforme de l'Administration



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

عناصر الإجابة عن مختلف تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 نونبر 2025 والذي خصص لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم سنة 2026

حكامة المرافق العمومية

❖ تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري

في إطار مواصلة تنفيذ خارطة الطريق لورش اللاتمركز الإداري طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.17.618 بشأن الميثاق الوطني للاتمركز الإداري ولاسيما المادة 11 منه، وفي إطار تنزيل مخرجات الاجتماع الأخير للجنة الوزارية للاتمركز الإداري المنعقد بتاريخ 19 يونيو 2023، تم العمل على ما يلي:

1. إحداث التمثيليات الإدارية المشتركة والقطاعية

صادقت اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري خلال اجتماعها الأخير على مقترح تجميع عدد من القطاعات الوزارية في أقطاب جهوية، وذلك وفق الشكل الآتي:

1. المديريات الجهوية للتجارة والإنتاج الصناعي والاستخراجي والإدماج الاقتصادي؛
2. المديريات الجهوية للسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشباب والثقافة والتواصل؛
3. المديريات الجهوية للتجهيز والماء والنقل واللوجيستيك؛
4. المديريات الجهوية للمالية؛
5. المديريات الجهوية للصيد البحري؛
6. المديريات الجهوية لإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

وفي هذا الشأن، تم العمل على ما يلي:

- عرض مشروعي المرسومين المتعلقين بإحداث المديريتين الجهويتين رقم 1 و2 على المجلس الحكومي بتاريخ 19 دجنبر 2024، غير أنه تم إرجاء البت فيهما لغرض تعميق النقاش بشأن مسطرة تعيين المدير الجهوي.
- التوصل بمقترح من وزارة الاقتصاد والمالية يقضي بتعيين ممثل جهوي من ضمن المسؤولين الجهويين الحاليين وتكليفه بمهام التنسيق مع المصالح الإدارية المختصة ومختلف الشركاء المؤسساتيين على الصعيد الجهوي، كمقترح بديل للمديرية الجهوية للمالية.
- تمت مواكبة قطاع الصيد البحري في إعداد مشروع مرسوم بإحداث المديريات الجهوية للصيد البحري، في انتظار التوصل بالصيغة النهائية للمشروع.
- التوصل بمشروع المرسوم المتعلق بإحداث المديريات الجهوية لإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، بتاريخ 30 أكتوبر 2025، وهو يوجد حاليا قيد الدراسة.

2. التصاميم المديرية للاتمركز الإداري

طبقا لمقتضيات المادتين 20 و22 من المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، تمت دراسة التصاميم المديرية للاتمركز الإداري للقطاعات الوزارية المعنية من طرف اللجنة التقنية سنة 2019، وقد تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري.

غير أن وثيرة تنزيل مقتضيات هذه التصاميم المديرية، كانت ضعيفة على العموم مع وجود تفاوتات بين القطاعات الوزارية المعنية بها. ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى ضعف تنزيل بعض مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، خاصة مقتضيات المادة 11 منه، التي تنص على إحداث التمثيليات الإدارية المشتركة والقطاعية على المستويين الجهوي والإقليمي، قصد تقويتها وتمكينها من الوسائل اللازمة للاضطلاع بالاختصاصات التي سيتم نقلها أو تفويضها إليها، سيما الاعتمادات المالية اللازمة والموارد البشرية ذات الكفاءات والخبرة المطلوبة.

وقد تمت مراسلة القطاعات المعنية قصد موافاة الكتابة الدائمة للجنة الوزارية للاتمركز الإداري بتصاميمها المديرية المحينة قصد دراستها وعرضها على مسطرة المصادقة، وقد تم التوصل بمجموعة من التصاميم المديرية التي تمت دراستها، ويتعلق الأمر بالإدارات التالية:

- وزارة الصناعة والتجارة؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامن؛
- قطاع الصيد البحري؛
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة؛
- وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- وزارة النقل واللوجيستيك؛
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
- المندوبية السامية للتخطيط.

ويتم حاليا مواصلة العمل على مجموعة من الإجراءات التي تروم تسريع تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري خلال المرحلة المقبلة، ويتعلق الأمر بما يلي:

- المصادقة على المراسيم المتعلقة بإحداث التمثيليات الجهوية المشتركة والقطاعية؛
- تعيين المدراء الجهويين وتخويلهم صلاحيات لتدبير الموارد البشرية من خلال آلية التفويض؛
- إعداد المراسيم المتعلقة بمنح المدير الجهوي صفة "الآمر بالصرف المُعيّن"؛
- إعداد القرارات المتعلقة بتنظيم المديريات الجهوية المشتركة والقطاعية (الأقسام والمصالح)؛

- إصدار المرسوم المتعلق بتحديد قواعد تنظيم إدارات الدولة؛
- إصدار المرسوم المتعلق بكيفيات تعيين رؤساء الأقسام والمصالح بالإدارات العمومية؛
- المصادقة على التصاميم المديرية للاتمركز الإداري المحينة 2025-2027؛
- مواصلة العمل على تحيين النصوص القانونية من أجل تخويل المسؤولين الجهويين من التدبير الفعلي للموارد البشرية والمالية الموضوعة رهن إشارتهم.

❖ التقرير التركيبي حول منجزات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2020-2025

تم اعداد هذا التقرير بتنسيق مع كافة الإدارات والجهات المعنية بتنفيذ مشاريع الاستراتيجية في أفق انعقاد اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي تصادق على هذا التقرير قبل نشره للعموم.

❖ استراتيجية مكافحة الفساد

ان تعزيز النزاهة هو ورش وطني يتقاطع فيه العمل مع مجموعة من المؤسسات الدستورية كالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والمجلس الأعلى للحسابات، والسلطة القضائية. ووعيا منا بأهمية التدابير الوقائية، فإننا نعمل على تقليص فرص الاتصال بين الموظف والمرتفق من خلال توسيع الرفع من عدد الخدمات المتاحة عن بعد، وقد عرفت حقيبة مشاريع الاستراتيجية المذكورة عدة تغييرات، حيث أصبح عدد مشاريعها 205 مشروعا، في هذا السياق، تم إخراج عدة مشاريع تروم تعزيز الوقاية من الفساد أو تجريمه أو تعزيز آليات الرقابة أو التحسيس أو التكوين، نرصد منها على سبيل المثال لا الحصر المنجزات التالية:

- إحداث آلية الخط المباشر للتبليغ عن الرشوة والفساد؛
- إصدار القانون المتعلق بميثاق المرافق العمومية ووضع آليات لتنفيذه؛
- إطلاق بوابة إلكترونية وطنية لتعزيز الشفافية وتسهيل الوصول إلى المعلومة في إطار مواكبة تنزيل القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛
- اعتماد مدونة سلوك وأخلاقيات خاصة بالقضاة؛
- مراجعة القانون المحدث للهيئة الوطنية للنزاهة لتعزيز استقلاليتها وتقوية قدرتها للاضطلاع على النحو الأمثل بصلاحياتها، بما فيها صلاحيات التحري؛

كما تجدر الإشارة أنه تبعا لتوجيهات السيد رئيس الحكومة الواردة، فقد تم إحداث لجنة مشتركة تتألف من ممثلين عن كل من رئاسة الحكومة ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، عهد إليها العمل على تقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2016-2025، وذلك في أفق إعداد تقرير شامل في الموضوع سيشكل إحدى الدعامات الأساسية التي من شأنها أن

تمكن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من اقتراح التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، عملا بمقتضيات المادة الرابعة من القانون رقم 46.19 المحدث لهذه الهيئة. وسيتم على أساس هذه التوجهات، وبتشاور مع مختلف الفاعلين المعنيين، إعداد استراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من هذه التجربة، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تعرفها بلادنا، وكذا مستجدات السياق الدولي.

❖ تعزيز مؤشرات النزاهة

انطلاقا من وعيها بضرورة إرساء مؤشرات قادرة على تقييم المجهودات المبذولة وتحديد مواطن الخلل التي وجب تصحيحها، عملت الحكومة على الانضمام إلى مؤشرات النزاهة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، هذه المؤشرات تم إعدادها بناء على توصية مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن النزاهة العمومية، وتمثل هذه المؤشرات أداة قياس تفاعلية متميزة باعتمادها على بيانات أولية موثوقة بدلًا من التصنيفات أو التقييمات التقديرية. كما توفر معلومات مفصلة حول مجموعة واسعة من القضايا المرتبطة بالنزاهة العمومية، مثل الضغط والتأثير (LOBBYING)، وتمويل الأحزاب السياسية، وتضارب المصالح، والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، مما يتيح للدول مقارنة أدائها وتحديد أفضل الممارسات الدولية. وقد انخرط المغرب بشكل تدريجي، في مرحلة أولى عبر السلسلتين الأولى والثانية المشار إليهما أعلاه، وتم تقييم المغرب ونشر نتيجة تقييمه حيث حاز على تقييم مشرف برسم 2024 فيما يخص الإطار الاستراتيجي لجودة مكافحة الفساد والنزاهة.

❖ مشروع قانون حول تنازع المصالح

وفيما يخص تنازع المصالح، فان الترسانة القانونية الحالية في شق كبير تمنع حالات التنافي والجمع بين المناصب، مع نصوص خاصة تؤطر تضارب المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

ووعيا منها بأهمية تأطير تنازع المصالح كأحد المداخل المهمة لتعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة وتعزيز السلوكات النزيهة، فان هذا المشروع يستهدف ارساء نظام يؤطر تنازع المصالح من خلال معالجة هذه الحالات بشكل أكثر نجاعة، مع تحديد الجهات المسؤولة عن المعالجة.

وقد تم اعداد مشروع هذا القانون في إطار لجنة مشتركة تضم وزارة الداخلية والمالية والعدل بالإضافة للهيئة الوطنية للنزاهة والمجلس الأعلى للحسابات، حيث تم التوافق على نسخة، اقترحت الهيئة الوطنية تعديلات عليها، تتطلب تعميق النقاش حولها.

ويتم حاليا التنسيق مع الهيئة من أجل التوافق على صيغة نهائية للمشروع في افق وضعها في مسطرة المصادقة.

❖ **مشروع الحكومة المنفتحة**

تفعيلا لانضمام المغرب لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP) والتي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية عبر وضع المواطن في صلب اهتماماتها. تم اعتماد خطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة للفترة 2024-2028 والتي تتضمن 12 التزاما تم إعدادها ويتم تنفيذها وفق منهجية تشاركية مع المجتمع المدني، كما تم إطلاق فضاء رقمي خاص على مستوى بوابة الحكومة المنفتحة "www.gouvernement-ouvert.ma"، لتيسير التفاعل الرقمي والمشاركة في صياغة خطط العمل الوطنية للحكومة المنفتحة، وذلك عبر طرح أفكار واقتراحات على البوابة أو التسجيل للمشاركة في اللقاءات التشاورية الموضوعاتية.

❖ **تنزيل ميثاق المر افق العمومية**

تم إصدار القانون 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية بتاريخ 22 يوليوز 2021 الذي يعتبر بمثابة الإطار التشريعي المرجعي الذي يحدد مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة، التي يجب أن تتقيد بها المرافق العمومية على مستوى النجاعة والفعالية والعلاقة مع المرتفقين.

وتفعيلا لهذا القانون قد تم القيام بما يلي:

- إعداد مشروع المرسوم المتعلق بتحديد تنظيم وتأليف وآليات اشتغال المرصد الوطني للمرافق العمومية وكيفيات سيره.
- إحداث قسم رصد نجاعة الأداء وجودة الخدمات العمومية بالوزارة، وذلك للإشراف على مهام المرصد بالإضافة إلى تطوير مناهج تدبير الجودة والسهر على اعتمادها.
- إعداد مجموعة من الدلائل المنهجية لتفعيل الميثاق، ويتم العمل حاليا على إعداد نظام لتطوير الأداء والجودة بالإدارات العمومية.

الوظيفة العمومية

❖ **حول إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية**

يكتسي موضوع إصلاح منظومة الوظيفة العمومية أهمية بالغة، نظرا للأدوار الهامة التي تضطلع بها الموارد البشرية العمومية في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، ولمساهمتها في إرساء إدارة فعالة قادرة على الارتقاء بمستوى الخدمات العمومية والاستجابة لمتطلبات المواطنين والمواطنات.

وفي هذا الإطار، وتطبيقا لمقتضيات الفصل 157 من الدستور، تم إصدار القانون 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية الذي أرسى مجموعة من مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية. ويعتبر هذا الميثاق إطارا مرجعيا مكملا للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية فيما يتعلق بتدبير الموارد البشرية، حيث أصبحت إدارات الدولة بموجبه معنية باعتماد أساليب وأنماط فعالة وناجعة لتدبير مواردها البشرية، ترتكز بالخصوص على الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات. ومخططات التدبير التوقعي، وبرامج منتظمة للتكوين، وعلى تحفيز الموارد البشرية وتقييم أدائها بصفة منتظمة ومستمرة، ووضع آليات لاستقطاب الكفاءات، بالإضافة إلى توفير بيئة ملائمة للعمل.

وسعيا إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين، بادرت الحكومة إلى مراجعة الظهير الشريف رقم 1.58.008 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، بموجب القانون رقم 30.22، الذي أقر مجموعة الحقوق المرتبطة بالأمومة ورعاية الأطفال لفائدة الموظفات والموظفين، لاسيما من خلال تمتيع الموظف الرجل برخصة للأبوة مؤدى عنها، مدتها 15 يوما، ومنح الموظفة، في حالة كفالتها لطفل يقل سنه عن 14 أسبوعا، رخصة للولادة على غرار الموظفة التي تضع مولودا، مع تكريس حق الاستفادة من رخصة للرضاعة مدتها ساعة واحدة في اليوم لفائدة كل موظفة تضع مولودا أو تتكفل بطفل.

وعلاوة على ذلك، تم بموجب القانون رقم 46.24 تعزيز حقوق الموظفين، من خلال تمكين الموظف المستفيد من رخصة مرض متوسطة أو طويلة الأمد من الاستفادة من مجموع الأجرة المطابقة لوضعيته النظامية طوال مدة الرخص، وإلغاء عقوبة العزل المصحوب بالحرمان من الحق في التقاعد، علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية من خلال التنصيص على نشر نتائج الامتحانات والمباريات والترقيات بمقرات الإدارات وبمواقعها الإلكترونية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه، في إطار تنزيل التزاماتها المدرجة في البرنامج الحكومي خلال الفترة 2021- 2026 الرامية إلى تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، وتنزيل النموذج التنموي الجديد، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير ذات الصلة بالموارد البشرية وتدبيرها بالقطاعات الاجتماعية، لاسيما قطاعات الصحة والتربية الوطنية والتعليم العالي.

وتسعى الحكومة إلى اعتماد مبدأ التدرج والتراكم في تنزيل الإصلاحات الضرورية الرامية إلى تحسين وضعية الموارد البشرية والارتقاء بآليات تدبيرها، بما يراعي الأولويات الوطنية المتعلقة بإرساء أسس الدولة الاجتماعية، وذلك بهدف إرساء منظومة للوظيفة العمومية تقوم على تدبير الكفاءات.

❖ حول تحسين الدخل بالقطاع العام

اتخذت الحكومة عدة إجراءات بهدف تحسين دخل عموم الموظفات والموظفين، وذلك في إطار تفعيل اتفاقات الحوار الاجتماعي سواء المركزي أو القطاعي، لاسيما من خلال ما يلي:

- إقرار زيادة عامة في أجور موظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية الذين لم يستفيدوا بعد من مراجعة أجورهم، وذلك بمبلغ شهري صاف محدد في 1000 درهم، تم صرفه على قسطين متساويين (فاتح يوليوز 2024 وفاتح يوليوز 2025)؛
- مراجعة الضريبة على الدخل ابتداء من فاتح يناير 2025، مما مكن جميع الموظفين من الاستفادة من زيادة تصل إلى أزيد من 400 درهم صافية شهريا؛
- الرفع من الأجر الأدنى بالقطاع العام إلى 4500 درهم بهدف تحسين الوضعية المادية الفائدة الموظفين المرتبين في سلالم الأجور الدنيا؛
- الرفع من حصيص الترقي السنوي من 33% إلى 36% مما سيؤدي إلى الرفع من أعداد الموظفين المستفيدين من الترقية؛
- الرفع من قيمة التعويضات العائلية من 36 إلى 100 درهم في الشهر (بالنسبة للأبناء الرابع والخامس والسادس)؛
- إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية القائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسات للأعمال الاجتماعية، من أجل تعميم الخدمات الاجتماعية على كافة الموظفين في مجالات الصحة والسكن والاصطياف وغيرها من الخدمات، وهو ما سيساهم في تعزيز القدرة الشرائية لفائدة هذه الفئة من الموظفين وتخفيف العبء عنها؛
- إجراءات عديدة ذات طابع قطاعي تهم قطاعات الصحة والتعليم العالي والتربية الوطنية والعدل وغيرها.

وقد ساهمت مختلف الإجراءات المتخذة في تحسين مستوى الأجور، حيث انتقل المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية من 7.381 درهما برسم سنة 2015 إلى 10.600 درهما برسم سنة 2025، مسجلا بذلك تحسنا إجماليا بلغت نسبته 43.6% حسب معطيات التقرير حول الموارد البشرية المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2026.

❖ حول وضعية الهيئات المشتركة بين الوزارات

استفاد الموظفون المنتمون إلى الهيئات المشتركة بين الوزارات، بمن فيهم المهندسين والمتصرفين والتقنيين، من الاجراءات التي تم إقرارها في إطار الحوار الاجتماعي المركزي بما في ذلك زيادة 1000 درهم على قسطين ومراجعة الضريبة على الدخل ابتداء من 2025 والرفع من حصيص الترقي من 33٪ الى 36٪.
وستعمل الحكومة على دراسة مطالب هذه الفئات من أجل معالجتها تفعيلا لالتزامها في جولة ابريل 2024 وجولة ابريل 2025، وذلك وفق مقاربة تشاركية.

❖ تفعيل المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية

تم إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية بموجب القانون رقم 41.22، تفعيلا لمضامين اتفاق الحوار الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2022، وفي إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تعزيز أسس الدولة الاجتماعية.

وتهدف هذه المؤسسة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين والأعوان العاملين بـ12 قطاعا وزاريا لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية، من خلال تمكينهم من عدة خدمات اجتماعية في عدة مجالات كالسكن والنقل والتغطية الصحية التكميلية والأنشطة الثقافية والترفيهية، وذلك على غرار باقي الموظفين المنتمين إلى القطاعات الوزارية الأخرى.

وسعيا إلى تفعيل هذه المؤسسة وإطلاق خدماتها في أقرب الآجال الممكنة، بادرت الوزارة إلى اتخاذ التدابير الضرورية لهذا الغرض، لاسيما تلك الرامية إلى إرساء هياكل هذه المؤسسة، من خلال ما يلي:

- إدراج المؤسسة ضمن لائحة المؤسسات العمومية الواردة في البُند (أ) من الملحق رقم 2 من القانون التنظيمي رقم 02.12 المذكور، التي يتم التداول في شأن تعيين مسؤوليها في مجلس الحكومة، وذلك بموجب القانون التنظيمي رقم 48.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.
- فتح باب الترشيح لشغل منصب مدير المؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية، بتاريخ 02 أبريل 2025، بناء على تفويض من السيد رئيس الحكومة، وحيث أن هذه العملية لم تسفر عن اختيار مترشحين لشغل المنصب المذكور، فإن الوزارة بصدد العمل على فتح باب الترشيح له من جديد، في وجه المترشحين الراغبين في تقلد مهام تسيير هذه المؤسسة الهامة.

وتجدر الإشارة، في هذا الإطار، إلى أن تعيين مدير هذه المؤسسة باعتباره أحد أجهزتها التسييرية والتنظيمية الهامة، يُعتبر بمثابة محطة أساسية في مسلسل تفعيلها وتوفير الشروط القانونية والموضوعية لاشتغالها، لاسيما بالنظر إلى الأدوار المحورية التي سيلعبها فيما يتعلق بإدارة شؤون المؤسسة وإعداد مشروع برنامج عملها وميزانيتها والسهر على تنفيذها، وتدبير مواردها البشرية والمالية طبقا لأحكام القانون 41.22 المحدث للمؤسسة، من جهة، وكذا فيما يخص إرساء الجهاز التنفيذي للمؤسسة ومواكبة أشغال مجلسها الإداري، من جهة أخرى.

❖ الحماية الاجتماعية للموظف

تم تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفات والموظفين من خلال عدة إجراءات ملموسة يذكر منها:

- احتفاظ المستفيدين من رخصتي المرض متوسطة الأمد وطويلة الأمد بمجموع الاجر خلال مدة الرخصتين؛

- حذف عقوبة العزل المصحوب بتوقيف حق التقاعد؛
- إحداث مؤسسية مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الإدارات التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية؛
- إحداث رخصة ممنوحة عن الأبوة ورخص ممنوحة عن الكفالة ورخصة الرضاعة؛

وعلاوة على ذلك، تسعى الوزارة، في إطار برنامج عملها، إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للموظفين من خلال مشاريع أخرى، لاسيما العمل، بتنسيق مع الأطراف المعنية، على مراجعة الإطار التشريعي المؤطر للأمراض والحوادث المهنية، من جهة، وعلى وضع إطار تشريعي جديد خاص بالصحة والسلامة في العمل بالوظيفة العمومية، من جهة أخرى.

❖ حول مدونة اخلاقيات الموظف

في إطار إرساء وتعزيز المبادئ الأخلاقية والقيم المهنية التي يتعين أن تؤطر سلوك الموظفين سواء أثناء قيامهم بمهامهم أو في علاقتهم مع الأخرين، وسعيا إلى تكريس الشفافية والنزاهة والوقاية من مظاهر الفساد وتعزيز ثقة المرتفقين في الإدارة، تم إعداد مشروع مرسوم في شأن مدونة قيم وأخلاقيات الموظف، وذلك انسجاما مع أحكام الدستور وطبقا لأحكام المادة 34 من القانون 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.
وقد سبقت دراسة مشروع المرسوم بتنسيق مع القطاعات المعنية، حيث يتم العمل حاليا على تنقيحه وتجويده من أجل عرضه في غضون الأيام القادمة على مسطرة المصادقة.

❖ العمل المرن

شرعت الوزارة بتنسيق مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في دراسة إمكانية اعتماد أنماط جديدة للعمل بالوظيفة العمومية، بغاية تمكين الموظفين من التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية، من جهة، وتوفير ظروف عمل ملائمة لبعض الفئات الخاصة، من جهة أخرى.
ويتم العمل حاليا على وضع التصور الأولي في شأن الإصلاحات الممكن اعتمادها، في ضوء الممارسات الجيدة في هذا المجال والتجارب الدولية المقارنة، من أجل إعداد تصور متكامل بتنسيق مع القطاعات المعنية، وذلك سعيا إلى تنزيل هذا الإصلاح الهام على أرض الواقع قبل نهاية هذه الولاية التشريعية.

❖ حول بو ابة التشغيل العمومي

تم إطلاق بوابة التشغيل العمومي emploi-public.ma سنة 2012، حيث تشكل المرجع الرسمي الرئيسي لنشر الإعلانات عن مباريات التوظيف، وعن فتح باب الترشيح لتشغيل الخبراء، ولشغل المناصب العليا ومناصب المسؤولية بالإدارات العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، وذلك تعزيزا لمبادئ الشفافية والاستحقاق في ولوج المناصب العمومية.

وتم خلال شهر يناير 2025 إطلاق النسخة الجديدة للبوابة، بهدف تعزيز وظائف البوابة وتطوير خدماتها والرفع من مستوى حمايتها وأمنها المعلوماتي وتعزيز ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الخدمات التي تتيحها، وكذا ملاءمة تصميمها مع جميع الأجهزة الإلكترونية الحديثة (أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وغيرها).

وتوفر هذه البوابة مجموعة من المعلومات الهامة المتعلقة بالتشغيل العمومي، لاسيما للمواطنات والمواطنين الراغبين في ولوج أسلاك الوظيفة العمومية، وذلك بنشر الإعلانات عن مباريات التوظيف، وفتح باب الترشيح لتشغيل الخبراء، ولشغل المناصب العليا ومناصب المسؤولية، وتوفير خدمة الترشيح الإلكتروني التي تسمح للمترشحين بإيداع ترشيحاتهم وتتبعها على الخط، وللإدارة بتدبير مختلف مراحل المباريات، وذلك مع تعزيز الأمن المعلوماتي وتقديم أقصى الضمانات من حيث حماية المعطيات الشخصية.

للإشارة، يقوم فريق العمل المكلف بتدبير هذه البوابة، بمواكبة وتقديم الدعم اللازم لجميع مستعملي البوابة (بمعدل 46865 زائر يوميا) وإدارات (929 مستخدم) والتفاعل مع ملاحظاتهم من أجل الاستجابة إلى تطلعاتهم.

❖ حول تعزيز المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية

في إطار تنفيذ مضامين استراتيجية مأسسة مقاربة النوع بالوظيفة العمومية، اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير التي من شأنها، على الخصوص، تمكين المرأة من التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، لاسيما ما يلي:

- إصدار القانون رقم 30.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 158008 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والذي ينص على:
  - إقرار استفادة الموظف الرجل الأب أو المتكفل بطفل من رخصة عن الأبوة، مدتها خمسة عشر (15) يوما متصلة ومؤدى عنها؛
  - إقرار الاستفادة من رخصة الأمومة للموظفة التي أسندت إليها، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل كفالة طفل، الذي يقل سنه عن 24 شهرا، مدتها 14 أسبوعا، تتقاضى خلالها كامل أجرتها؛
  - تكريس استفادة الموظفة التي تضع مولودا أو المتكفلة بطفل، من رخصة عن الرضاعة مدتها ساعة واحدة في اليوم، تمتد إلى غاية بلوغ الطفل المولود أو المتكفل به سن 24 شهرا؛
  - مواصلة الجهود من أجل إحداث دور الحضانة على مستوى مختلف الإدارات، وفقا لدفتر التحملات النموذجي لإقامة دور حضانة بالقطاعات الحكومية على المستويين المركزي والجهوي، آخرها دار الحضانة التي تم إطلاقها في مارس 2025 بمقر قطاع الانتقال الطاقي لفائدة موظفي

كل من هذا القطاع ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. وسيتم العمل على تعزيز هذا المكتسب علما أن 7 وزارات على الأقل تتوفر على دور الحضانة إلى غاية مارس من سنة 2025؛

- تنظيم دورات تكوينية جهوية حول آليات إدماج مقاربة النوع في الإدارة العمومية بكل من جهتي فاس مكناس والشرق في سنة 2022، وبجهتي سوس ماسة وطنجة تطوان الحسيمة في سنة 2023، وبجهتي مراكش أسفي ودرعة تافيلالت في سنة 2024، وأخيرا بجهتي الدار البيضاء السطات وبني ملال خنيفرة في سنة 2025.

تنمية استعمال اللغة الأمازيغية

❖ إدماج صندوق الأمازيغية بصندوق تحديث الإدارة العمومية

تم إدماج صندوق دعم الأمازيغية بصندوق تحديث الإدارة العمومية للاعتبارات التالية:

- الطابع الأفقي للصندوق؛
- اشتراط القانون التنظيمي للمالية التوفر على 30 في المئة من الموارد الذاتية لإحداث "الحسابات المحدثة لإمور خصوصية"؛
- تفادي تعدد الصناديق.

❖ الميزانية المخصصة لورش الامازيغية

بخصوص الميزانية المخصصة لورش الأمازيغية ينبغي التوضيح أن الميزانية المتعلقة بالأمازيغية يتم تخصيصها فقط للمشاريع الواردة في القانون التنظيمي رقم 16-26 بتاريخ 12 شتنبر 2019 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

والجدير بالذكر أن ميزانية مهمة تم تخصيصها لتمويل مشاريع القطاعات الوزارية والجماعات الترابية، كالاستقبال والتشوير وكتابة الامازيغية على واجهة وسائل النقل التي تقدم خدمات عمومية والترجمة الفورية وترجمة الوثائق ومحتويات المواقع الإلكترونية الرسمية والتكوين وكذا في تمويل مجالات التعليم، والثقافة، والتشريع.

❖ صرف ميزانية الأمازيغية

يتم تنزيل مشاريع الأمازيغية بشكل تدريجي، فاليوم نحن بصدد وضع أسس متينة تضمن نجاح هذا الورش واستدامته من خلال:

- وضع مخططات عمل قطاعية تتضمن الإجراءات الواردة في القانون التنظيمي رقم 26.16 مع برمجة اعتمادات مالية مهمة؛
- وضع برامج تكوين لتقوية قدرات الموارد البشرية في مجال الأمازيغية.

❖ **الأمازيغية في التكوين والوثائق الرسمية والرقمنة**

يجب التأكيد على أن الوزارة حريصة على إنجاح ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، حيث تعمل على:

- إعداد برامج تكوين، بتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وستشمل مجال التواصل بالأمازيغية والتمكن من حرف تفيناغ؛
- دراسة السبل الكفيلة بإدراج اللغة الأمازيغية في الوثائق الرسمية، حيث يتم التنسيق مع القطاعات المعنية لجرد هذه الوثائق في المرحلة الأولى في إطار مخططات العمل المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في أفق العمل تدريجيا على إدراج الأمازيغية في الوثائق الرسمية؛
- رقمنة الأمازيغية من خلال إدماجها في المواقع الإلكترونية الرسمية والعمل على تطوير آليات رقمية تساهم في تنمية استعمال الأمازيغية، كما هو الشأن بالنسبة للمنصة الإلكترونية لتعلم الأمازيغية المنجزة في إطار الدعم المقدم لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

❖ **تعميم التشوير بالأمازيغية في الفضاء العام والطرق والطرق السيارة**

تعمل الوزارة منذ سنة 2022 على استعمال اللغة الأمازيغية في اللوحات وعلامات التشوير بالإدارات العمومية والفضاء العام. كما يتم العمل بشكل تدريجي على إدراج التشوير في مخططات عمل مختلف الإدارات ولاسيما:

- الطرق السيارة؛
- المحطات الطرقية؛
- الموانئ والمطارات؛
- واجهات مختلف الادارات والمؤسسات العمومية.

كما سيشمل التشوير عدت جماعات ترابية حضارية وقروية.

❖ **التكوين في الأمازيغية**

ورش الأمازيغية ورش ثقافي حضاري كبير، مرتبط باللغة، لذلك فإن نجاحه لن يتم إلا من خلال اعتماد برامج تكوين متكاملة بالتنسيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والقطاعات المعنية.

والوزارة تعمل على إعداد برامج تكوين تراعي خصوصيات كل قطاع، وسيشمل التكوين مجال التواصل والتمكن من حرف التفيناغ.

❖ **البطء في تنزيل الأمازيغية**

يكتسي ورش تنزيل مشروع الأمازيغية طابعا أفقيا، لكونه يهم مختلف القطاعات والمؤسسات ويروم إلى إحداث تغيير ثقافي وإداري عميق. ويجدر التأكيد أن المقاربة المعتمدة في هذا الورش الاستراتيجي تقوم أساساً على مبدأ التدرج في التنزيل باعتباره خيارا استراتيجيا يروم ضمان جودة التنزيل واستدامته. حتى تكون الأمازيغية حاضرة في الإدارة حضورًا فعالاً ومنظما يرقى إلى مستوى التطلعات التي عبر عنها الدستور والتوجيهات الملكية السامية. فالأمر يتطلب إعداد الإطار التنظيمي، وتأهيل الموارد البشرية، وتطوير الأدوات التقنية والمضامين اللغوية قبل الانتقال إلى مرحلة التعميم.

تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية

❖ **تدابير الوزارة في مجال رقمنة المساطر والإجراءات الإدارية**

ضمن رؤية استراتيجية المغرب الرقمي 2030، تعمل الوزارة على عدة مشاريع من بينها:

- إعداد مشروع قانون رقمنة الخدمات العمومية
- إعداد مشروع مرسوم حول المعطيات العمومية المفتوحة
- دعم ومواكبة مجموعة من القطاعات الوزارية في تبسيط ورقمنة خدماتها، على سبيل المثال:
  - مساري الترشيح للباكالوريا الحرة" و"تسجيل الأطفال بالمدرسة"
  - نقل ملكية العربات (NARSA)
  - مسار الحصول على رخصة فتح واستغلال دور الحضانة
  - المختبر الرقمي للتربية Digital Lab de l'Education
  - مسار الحصول على دعم الدولة المتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل بالنسبة للشركات العاملة في مجال ترحيل الخدمات (Offshoring)
  - تصميم وتنفيذ البوابات المشتركة، كالمرجع الوطني للخدمات العمومية الرقمية E-services الذي يضم أزيد من 600 خدمة رقمية، والإعداد لإطلاق منصة الحساب الرقمي compte numérique
  - مواكبة النضج الرقمي للإدارات العمومية وتحديد الإجراءات اللازمة لتطوير سجلات بياناتها الإدارية

- توفير الدعم المالي للإدارات لرقمنة خدماتها عبر صندوق FOMAP
- إرساء آليات للتقييم والتتبع لقياس جودة الخدمات وثقة المرتفق

وبالموازاة مع هذه التدابير، تولي الوزارة أهمية خاصة لبرامج التكوين والتواصل، وإدارة التغيير باعتبارها عناصر جوهرية لإنجاح هذا الورش.

❖ **التكوين لفائدة موظفي الإدارات العمومية في المجالات المرتبطة برقمنة الادارة**

في إطار مواصلة تنزيل التحول الرقمي للإدارة المغربية وتعزيز قدرات الموارد البشرية، قامت الوزارة بتكوين عدد من موظفي مختلف الإدارات العمومية في مجالات عديدة:

كإدارة التغيير من أجل تحفيز الرقمنة، والذكاء الاصطناعي - والخدمات السحابية خلال الأسبوع القادم، والولوجية الرقمية (Accessibilities) مبرمجة في شهر يناير المقبل.

كما سيتم إطلاق مشروع التكوين الفائدة موظفي الإدارات العمومية في مجالات مرتبطة برقمنة الادارة على نطاق أوسع وذلك بهدف مواكبة الأوراش المرتبطة باستراتيجية المغرب الرقمي 2030، وترسيخ ثقافة رقمية حديثة داخل مختلف القطاعات الحكومية.

ويسعى هذا المشروع إلى تطوير كفاءات الموظفين، دعم الابتكار العمومي، وتسهيل الانتقال نحو إدارة عصرية تعتمد على أدوات رقمية فعالة.

❖ **مضامين القانون المتعلق برقمنة خدمات الإدارة**

يهدف هذا المشروع إلى وضع الإطار القانوني المنظم لتقديم الخدمات الرقمية لفائدة المرتفقين، سواء من طرف الإدارات العمومية أو مؤسسات القطاع الخاص، من أجل ضمان جودة الخدمات واستمراريتها وأمنها، مع حماية المعطيات الشخصية وتبسيط المساطر الإدارية.

الأهداف الأساسية:

- تعميم الرقمنة في تقديم الخدمات الإدارية والقطاعية.
- ضمان أمن واستمرارية الخدمات الرقمية وجودتها.
- تقليص الفجوة الرقمية وتمكين جميع الفئات، بما فيها ذوو الاحتياجات الخاصة، من الولوج للخدمات الرقمية.
- تنظيم تبادل المعطيات إلكترونيا بين الإدارات عبر منصات مؤمنة ومعتمدة.

المبادئ والالتزامات:

- الإلزام بتقديم الخدمات الكترونيا من طرف الإدارات في كل الأوقات والأماكن الممكنة.
- مبدأ التناسب بين المعطيات المطلوبة وطبيعة الخدمة.
- اعتماد الذكاء الاصطناعي في الخدمات الرقمية.
- تمكين المرتفقين من تتبع طلباتهم إلكترونيا وتقديم ملاحظاتهم وشكاياتهم.
- الالتزام بحماية المعطيات الشخصية وفق القانون 09.08، وضمان موثوقية الوثائق الإلكترونية وفق القانون 43.20.

الآليات والحكامة:

- إحداث اللجنة الوطنية للخدمات الرقمية: تشرف على اعتماد ومراقبة منصات تبادل المعطيات والمصادقة على ميثاق جودة الخدمات الرقمية.
- إحداث منصات التبادل الإلكتروني: تمكن الإدارات من تبادل المعطيات بشكل آمن دون مطالبة المرتفق بإعادة الإدلاء بها.

❖ مجهودات الوزارة لتطوير التبادل البيني بين الوزارات

تنفيذاً للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، تواصل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة جهودها من أجل بناء إدارة حديثة وفعالة، تجنب المرتفق عناء التنقل بين الإدارات وتكرار الإدلاء بالوثائق.

ويترجم ذلك من خلال إرساء مبدأ تبادل الوثائق والمعطيات بين الإدارات، بما يسمح بالحصول على المعلومات المطلوبة لمعالجة الطلبات الإدارية بطريقة إلكترونية وآمنة.

وتعمل الوزارة حالياً على تنزيل ورش وطني هيكلي لتطوير منظومة التبادل البيني للمعطيات بين الإدارات، يقوم على ما يلي:

- وضع رؤية وطنية مندمجة للتبادل البيني بتنسيق مع الهيئات المعنية: اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، الأمن الوطني، لضمان التوازن بين متطلبات التبسيط والرقمنة مع حماية المعطيات وأمنها.
- تطوير البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية وإغناؤها بوظائف جديدة لتسهيل تبادل البيانات بين الإدارات.

- مواكبة الإدارات في تقييم النضج الرقمي لسجلاتها وتحسين جودة بياناتها لتصبح قابلة للتبادل الإلكتروني وتعويض الوثائق الورقية.

❖ **مؤشر الحكومة الرقمية**

وفقاً لقاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة، احتلّ المغرب سنة 2024 الرتبةَ التسعين (90) في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI)، مُحرزاً درجةً إجمالية قدرها 0,6841. وبذلك تقدّم بإحدى عشرة رتبة مقارنةً بتصنيف سنة 2022، حيث كان في المرتبة الحادية بعد المائة (101).

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الأداء تجاوز سقف التوقّعات المسبقة التي كانت تضع السقف عند المرتبة الثالثة والتسعين، ليتخطّاها المغرب بثلاث مراتب كاملة.

إن ارتقاء المغرب إلى المرتبة 90 عالمياً سنة 2024 يؤكد أن التحول الرقمي للإدارة ليس مجرد شعار، بل هو مسار قائم على إنجازات ملموسة، منها تطوير البنى التحتية، وتوسيع نطاق الاتصال، وتعزيز الخدمات الرقمية لفائدة المواطنين والمقاولات.

وجدير بالذكر انه خلال العقد الأخير، سجّل المغرب تطوراً واضحاً في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية EGDI، حيث انتقل من معدل متواضع يقارب (0.29 سنة 2008) إلى نحو (0.68 سنة 2024). هذا التطور يعكس نجاح السياسات المعتمدة في مجال التحول الرقمي، لاسيما على مستوى البنية التحتية، والاتصال، والخدمات الإلكترونية.

ولقد كان تحسن المؤشر الفرعي «البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات» (TII) بارزاً بشكل خاص، مما يدل على أن البلاد استطاعت تطوير شبكاتها، وتحسين الولوج إلى الإنترنت، وتعزيز الاتصال الثابت والمحمول، وكذا تطوير منصات تقنية موجهة للحكومة الإلكترونية. ويُعدّ ذلك ركناً أساسياً لتمكين تقديم خدمات عمومية رقمية فعّالة.

أما المؤشر الفرعي «رأس المال البشري» (HCI) فقد شهد تحسناً، وإن كان بوتيرة أبطأ، مما يعكس تطور القدرات البشرية في المجالات الرقمية، وارتفاع مستويات الإلمام الرقمي، واستعمال تكنولوجيا المعلومات. ويُعد هذا التحسن عنصراً محورياً لضمان الاستغلال الأمثل للبنى التحتية الرقمية واعتماد الخدمات الإلكترونية من طرف المرتفقين.

اما المؤشر الفرعي «الخدمات الإلكترونية» (OSI) فقد عرف بعض تقلبات، حيث سجل مستويات جيدة خلال الفترة 2014–2016، ثم تراجع سنة 2020 قبل أن يعرف تحسناً جزئياً في سنة 2024. وهذا يشير إلى أن العرض الرقمي يتطور فعلاً، غير أن تحسين جودة الخدمات الإلكترونية وتوسيع نطاقها ما يزالان يشكلان ورشاً قائماً.

❖ الولوج السهل للخدمات الرقمية

من أجل تيسير الولوج للخدمات الرقمية ودمج الساكنة، أطلقت الوزارة مشروع شبكة خدمات القرب، وذلك بتوفير فضاء لتقديم المساعدة ونقط ربط رقمية بين الخدمات الأساسية، لمختلف المواطنين أينما كانوا ومهما كانت إكراهاتهم. يتعلق الأمر ب 1200 نقطة قرب، موزعة على مختلف ربوع المملكة مع التركيز على المناطق الأكثر عزلة.

كما وضعت الوزارة، بشراكة مع وكالة التنمية الرقمية وبتنسيق مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي، وبدعم فني من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا - ESCWA)، خطة العمل الوطنية للولوجية الرقمية للفترة 2025-2028، باعتبارها إطاراً استراتيجياً وعملياً للنهوض بولوجية الخدمات الرقمية لفائدة جميع المواطنات والمواطنين، لا سيما الأشخاص في وضعية إعاقة وكبار السن.

❖ تحسين التواصل بين الإدارات والمواطنين عبر القنوات الرقمية

أبرز التدابير لتحسين التواصل الرقمي بين الإدارة والمواطن

- تطوير بوابات الخدمات الرقمية:
  - فضاء المعلومات لتقديم مساطر واضحة ومبسطة.
  - فضاء "أبدي رأيي": لتقييم الخدمات وتقديم اقتراحات.
  - المساعد الرقمي (Chatbot) للتفاعل الفوري وتوجيه المرتفقين.
- حملات تحسيس وطنية سنوية:
  - تعريف المواطنين بالخدمات الإلكترونية.
  - تشجيع استعمالها عبر الإعلام والمنصات الرقمية.
  - إنتاج محتوى مبسط لتعزيز الوعي الرقمي لدى الجميع.

وفي هذا الاطار سيتم إطلاق مشروع حملات التوعية والتواصل الموجهة للمرتفقين حول الخدمات الإلكترونية، بهدف التعريف بالخدمات الرقمية الحكومية وتشجيع استعمالها، وتقوية ثقة المواطنين

والمقاولات في الإدارة الإلكترونية. ويسعى هذا المشروع إلى مواكبة أوراش "المغرب الرقمي 2030" من خلال نشر ثقافة استعمال الخدمات الرقمية وتيسير ولوج المرتفقين إليها بطريقة مبسطة وفعّالة.

❖ **استمرار معاناة المواطنين في الحصول على وثائق إدارية**

في إطار تفعيل مقتضيات القانون رقم 55.19، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتسهيل الولوج الالكتروني للخدمات الإدارية من بينها:

- توثيق وتدوين القرارات الإدارية وملاءمتها مع هذا القانون، وذلك من خلال انخراط جميع الإدارات في إعداد مُصَنَّفَات القرارات الإدارية؛
- إطلاق النسخة الأولى من بوابة " إدارتي"؛
- نشر حوالي 2500 قرار إداري على مستوى بوابة إدارتي متعلق بأكثر من 120 إدارة عمومية، موزعة بين قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية وجماعات ترابية؛
- تكوين الموظفين على استعمال المنصة وآليات التوثيق والتدوين، يمثلون 105 إدارة ومؤسسة عمومية؛
- العمل على إعادة تصميم الواجهة الخلفية لمنصة "إدارتي" بهدف إدراج وظائف رقمية جديدة؛
- تصميم وتنفيذ البوابات المشتركة، كالمرجع الوطني للخدمات العمومية الرقمية E-services الذي يضم أزيد من 600 خدمة رقمية، والإعداد لإطلاق منصة الحساب الرقميcompte numérique ؛
- إغناء الجانب القانوني والتنظيمي بتنسيق مع مختلف الشركاء من خلال إصدار بعض المراسيم التطبيقية للقانون 55.19، وإعداد المراسيم المتبقية.

ريادة الأعمال الرقمية

❖ **التكافؤ في الولوج إلى فرص التمويل والاسواق للمقاولات الناشئة**

تجدر الإشارة إلى أن نسبة التمويلات وتوزيعها الجغرافي سيشهد نموا مهما وتوزيعا أكثر عدلا بين الجهات وبين الفئات، خاصة بعد:

- تفعيل اتفاقية الرأسمال المجازف programme VC وذلك بشراكة مع صندوق محمد السادس للاستثمار وصندوق الإيداع والتدبير ومؤسسة تمويلكم. وسيمكن هذا البرنامج الذي رصدت له الوزارة غلافاً مالياً قدره 400 مليون درهم، من استقطاب مستثمرين خواص وعموميين. وتشكل

هذه الآلية الاستثمارية رافعة لتعبئة تمويلات اضافية تفوق 2.5 مليار درهم موجهة للاستثمار في رؤوس أموال المقاولات الناشئة المغربية.

- تفعيل عرض الدعم والمواكبة والتسريع Programme VB والمبرمج اطلاقه رسميا يوم 17 دجنبر المقبل، حيث رصدت له الوزارة غلاف مالي مهم يفوق 700 مليون درهم وذلك في إطار شراكة مع مؤسسة تمويلكم وصندوق الإيداع والتدبير. ويهدف هذا البرنامج إلى خلق مقاولات ناشئة جديدة ودعم نموها وازدهارها وطنيا ودوليا، وقد ساهم طلب إبداء الاهتمام الذي تم الإعلان عنه في هذا السياق في استقطاب فاعلين دوليين سيساهمون في تمكين الفاعلين الوطنيين من الولوج إلى الأسواق والخبرات العالمية، إضافة إلى تعزيز قدرات مؤسسات المواكبة المغربية في التأطير والمواكبة والتسريع.
- توسيع التغطية الجهوية لشبكة مجمعات التكنوبارك وتحديث منهجية اشتغالها مما من شأنه تعزيز العدالة الرقمية المجالية. ومكن هذا التوجه من إحداث مجمعات تكنوبارك بخمس مدن: طنجة، الرباط، الدار البيضاء، أكادير، والصويرة. وتعمل الوزارة مع شركة تكنوبارك على تغطية مدن إضافية (تزنيت، مراكش، فاس،...) في أفق تعميم هذه المنصات المقاولاتية على جميع جهات المغرب. الأمر الذي سيسر تعميم برامج دعم ومواكبة المقاولات الناشئة على الصعيد الوطني. وتجدر الإشارة إلى أن برامج المواكبة تشمل مختلف مراحل دورة حياة المقاولة الناشئة، بدءاً من الفكرة ومرورا بالاحتضان ووصولاً إلى مرحلة التسريع وأطوار النمو المتقدمة.
- إحداث معاهد الجزري بمختلف جهات المملكة، للربط بين البحث العلمي التطبيقي والأولويات التنموية لكل جهة من أجل تطوير تخصصات علمية وقطاعات اقتصادية تراعي خصوصيات كل جهة، مما سيعزز التنمية الجهوية والقرب من المواطن وبالتالي تجاوز التركيز على المدن الكبرى فقط. ويُعد معهد الجزري مركزاً للتميز في الذكاء الاصطناعي والابتكار التكنولوجي، يسعى إلى تحويل نتائج البحث العلمي إلى حلول عملية تستفيد منها المقاولات الناشئة، والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى كبريات شركات التكنولوجيا. كما يحرص المعهد على تعزيز البحث التطبيقي والابتكار لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية لكل جهة، مع مراعاة خصوصياتها البيئية والجغرافية والثقافية.

قطاع ترحيل الخدمات

- **عقود مستخدمي المنصات الرقمية ومراكز الاتصال (Centre d'appels) هشة وغير مستدامة.**

في إطار تنزيل استراتيجية المغرب الرقمي يعد قطاع ترحيل الخدمات من القطاعات الحيوية ومصدرا مهما للقيمة المضافة لما يتيحه من إمكانات واعدة لخلق فرص الشغل وتعزيز عائدات الصادرات الرقمية. ويعد مجال مراكز الاتصال من بين القطاعات الأكثر تشغيلا اذ تمثل 58,62% سنة 2024 من مجمل منظومة ترحيل الخدمات كما تمثل 9,7 مليار درهم في اجمالي 26,2 مليار فيما يخص عائدات التصدير.

فيما يخص عقود الشغل المبرمة بين الشركات العاملة في المجال ومستخدميها فهي مقننة في إطار مدونة الشغل، وفي اطار منشور السيد رئيس الحكومة الذي دخل حيز النفاد في فاتح يوليوز فإن هناك تدبيرين جديدين لمواكبة المستخدمين في هذا القطاع:

- منحة التشغيل التي تبلغ 17 % من الدخل الاجمالي الخام السنوي الخاضع للضريبة.
- منحة التكوين: تمت إعادة هيكلة " تدبير دعم التكوين لتحتسب نسبة 3,5% من الدخل الإجمالي الخام السنوي بما يعزز قدرات والكفاءات الوطنية في هذا القطاع وهذه التدابير من شأنها تحسين معدل الاحتفاظ بالموارد البشرية ومحاربة الهشاشة بمراكز الاتصال.

قطاع الاتصالات

فيما يخص التغطية في بعض النقاط على المسار الرابط بين الحسيمة والرباط. ونظراً لكون التغطية التي يلتزم بها المتعهدون هي تغطية سكانية وليس جغرافية، فتجدر الإشارة إلى أنه تم الانتهاء من جرد شامل لتغطية محاور الطرق أسفرت عن ما يلي:

- تمت مراقبة ما يقارب 50.000 كلم. وتبين أن 95,3% منها مغطاة بالجيل الرابع (G4) و99% بالجيل الثاني (G2).
- ويجري تنفيذ خطة عمل لضمان تغطية جميع الطرق التي خضعت للمراقبة، وذلك عبر:
  - نشر مواقع جديدة للتغطية من قبل المتعهدين المعنيين؛
  - اعتماد التجوال الوطني (roaming national) قدر الإمكان في المقاطع غير المغطاة.
  - وقد تم الاتفاق على مسافة 50.000 كلم مع الوزارة المكلفة بالتجهيز، وتشمل 100% من الطرق الوطنية، و100% من الطرق الجهوية، أما الباقي (15.700 كلم) فيندرج ضمن الطرق الإقليمية.

- سيتم الشروع في مراقبة ما تبقى من الطرق الإقليمية ابتداءً من بداية سنة 2026.

الامن السيبراني وحماية البيانات الشخصية للمواطنين

- **الامن السيبراني**
  - التشجيع على وضع أنظمة حوكمة الأمن السيبراني
  - تحفيز الإدارات على احترام المعايير التي تضعها المديرية العامة لأمن نظم المعلومات
  - هذا الورش تابع للمديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني.

- **جهود الوازرة من أجل حماية البيانات الشخصية للمواطنين**

وكما تعلمون فإن حماية البيانات الشخصية للمواطنين تعتبر من بين الأولويات الحكومية التي تسعى إلى بناء بيئة رقمية وطنية آمنة ومستدامة تدعم التحول الرقمي لبلادنا، كما تروم أيضا تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين المرتفقين ومؤسسات الدولة والحفاظ على أمن تبادل وتداول المعلومات. ونجاح هذا الورش رهين بتظافر وتكامل الجهود بين كافة المتدخلين من الأفراد والمؤسسات والهيئات المختصة.

وعليه فإن الوزارة ومن منطلق المهام الموكلة إليها، تعمل على وضع وتنفيذ مجموعة من الأوراش ذات الصلة بحماية البيانات الشخصية للمواطنين من قبيل:

- العمل على وضع مشروع قانون بشأن رقمنة الخدمات الإدارية بهدف تعزيز آليات حماية البيانات الشخصية للمواطنين من خلال عدة أحكام:
  - تبسيط الإجراءات والوصول إلى البيانات مما يسهل على المواطنين الولوج إلى بياناتهم الشخصية ويجعل التعاملات الإدارية أكثر شفافية.
  - ضرورة ضمان أمن البيانات ذات الطابع الشخصي أثناء معالجتها وتبادلها.
  - مسؤولية الإدارات فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية للمواطنين، حيث نص على ضرورة اتخاذ التدابير التقنية والتنظيمية اللازمة لضمان أمن البيانات.
- مواكبة الإدارات في قياس النضج الرقمي لسجلاتها الإدارية: عملت الوزارة في هذا الصدد على وضع إطار لقياس النضج الرقمي للسجلات البيانات الإدارية، سيمكن الإدارات المعنية من تحديد مكامن الخلل ووضع الاحتياطات والتطويرات المناسبة للرفع من جاهزيتها الرقمية، قصد توفير بيانات ذات مصداقية وموثوقية وجودة عالية ومحمية، من أجل تبادلها بين الإدارات في

إطار الخدمات التي تقدم للمواطنين والمقاولات، وذلك في إطار الاحترام التام للتشريعات ذات الصلة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي والأمن السيبراني.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

= برسم السنة الماليـة 2026=

رئيس اللجنة
أبوبكر أعبيد

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**
السنة التشريعية **2025-2026**
دورة أكتوبر **2025**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في الاجتماع المنعقد بتاريخ 26 نونبر 2025 برئاسة السيد أبو بكر أعبيد رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، والسيد يونس جبران الكاتب العام للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

في بداية هذا الاجتماع، استحضر السيد الوزير التوجيهات الملكية السامية التي تشدد على ضرورة الارتقاء بوضعية المؤسسات السجنية وتأهيلها، وتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق إدماج فعلي حقيقي بعد الإفراج عنهم، ونوه السيد الوزير بجهود المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، من أجل الموازنة بين متطلبات الانضباط والأمن داخل الفضاء السجني، وبين صون حقوق الإنسان وتعزيزها، بما ينسجم مع المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية ذات الصلة، وثمن المجهودات التي تبذلها لصون كرامة السجناء والنهوض بحقوقهم الأساسية، تحت إشراف السيد المندوب العام وإلى جانبه مسؤولي وموظفي وأعوان المندوبية العامة.

وشدد على أن النتائج الإيجابية التي راكمتها المندوبية العامة، تحققت بالانخراط الجاد لمسؤولي وموظفي وأعوان المندوبية العامة، في مختلف المستويات، من خلال

التزامهم بتنفيذ مهام دقيقة تجمع بين متطلبات الأمن والانضباط داخل المؤسسات السجنية وضمان صون الكرامة الإنسانية للنزلاء والنهوض بحقوقهم.

وأبرز أن الحكومة، عملت على تحسين أوضاعهم المادية والمهنية والاجتماعية، من خلال المرسوم رقم 2.24.1096 الصادر في 6 يناير 2025، بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، ومشروع قانون رقم 74.24 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، الذي يندرج في سياق تنزيل الرؤية الشمولية والمتكاملة.

إثر ذلك، تناول الكلمة السيد الكاتب العام للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وأبرز أن هذا اللقاء يشكل فرصة متجددة لتقييم الإنجازات التي حققتها المندوبية العامة، في إطار تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تحسين تدبير قطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج، وعرض ما أعدته من تصورات ومشاريع إصلاحية، بهدف تعزيز المكتسبات وتحقيق نتائج إيجابية.

وأوضح أن سنة 2025 عرفت زخما تشريعيا يتماشى مع الرؤية الملكية الحكيمة التي تهدف إلى توطيد أسس دولة القانون، لبناء منظومة قانونية متكاملة تضمن فعالية الإصلاحات واستدامتها، ومن أبرزها القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، الذي يعد مستجدا تشريعيا هاما، يمنح المندوبية العامة مهام تتبع وتنفيذ العقوبات، ويفتح المجال أمام فلسفة جديدة للعقاب، يتجسد فيها البعد الإنساني، وترتكز على الإصلاح وإعادة الإدماج.

وأفاد أن إقرار نظام أساسي جديد لهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج أعاد الاعتبار لهيئة نساء ورجال هذا القطاع الذين طالما عانوا من الحيف والإجحاف في ظل ممارستهم لمهام صعبة وحساسة ومحفوفة بالمخاطر، واعتبره مكسبا وتقديرا لما يبذلونه من تضحيات في سبيل الحفاظ على الأمن وإصلاح وإعادة تأهيل السجناء، وأكد في هذا الصدد، أن المندوبية العامة شهدت توسعا في هيكلتها التنظيمية على

المستوى المركزي، من أجل استكمال الرؤية الإصلاحية ومواكبة المستجدات التشريعية، من خلال إقرار هيكلة تنظيمية رسمية وموحدة للمؤسسات السجنية وإحداث مديريات جديدة، وتوسيع أخرى قائمة، كخطوة غير مسبوقة وأساسية نحو تحسين عمل هذه المؤسسات ودعمها في القيام بالمهام التي أنيطت بها.

وفي مجال آخر، وعلى مستوى أنسنة ظروف الاعتقال، أشار إلى أن المندوبية العامة واصلت تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى الحد من ظاهرة الاكتظاظ، وذلك من خلال المضي في برنامج تحديث البنية التحتية للسجون وتعزيز طاقتها الاستيعابية، كما تم تعزيز تجهيزات المؤسسات السجنية، والعمل على ترسيخ المقاربة الحقوقية في تدبير المؤسسات السجنية، من خلال مواصلة تعميم تكوين الموظفين في مواضيع حقوق الإنسان والوقاية من التعذيب ومعاملة السجناء، إضافة إلى تعزيز آلية التظلم داخل المؤسسات السجنية، وتمكين الهيئات المعنية بحقوق الإنسان، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أداء مهامها الرقابية، بما يعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات السجنية.

وارتباطا بمجال الرعاية الصحية، أبرز حصيلة العمل في تعزيز العرض الصحي داخل المؤسسات السجنية، حيث تم افتتاح وحدات طبية حديثة بالمؤسسات السجنية الجديدة، وتوفير قاعات للفحص الطبي وتجهيزها بالمعدات الضرورية، وتغطية حاجيات جميع المؤسسات السجنية من الأدوية والمستلزمات الطبية، ودعم البرامج الصحية، وكذا تفعيل البرنامج المشترك مع وكالات الأمم المتحدة، كما تم إعداد إطار مرجعي وطني لتقييم فعالية الخدمات الصحية داخل السجون بدعم من منظمة الصحة العالمية بالمغرب وبشراكة مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

كما توقف عند مجال تأهيل السجناء لإعادة الإدماج، وأوضح أن المندوبية العامة تعمل عل تعزيز مجهوداتها لتحسين مؤشرات البرامج التأهيلية، لا سيما في مجال التعليم والتكوين، وبسط مجموعة من البرامج التي تسطرها المندوبية العامة في

هذا الإطار، إضافة إلى البرامج التأهيلية الموازية، التي عرفت تنظيم النسخة الثانية من القافلة الوطنية للصحراء المغربية والتي تزامنت فعاليتها الختامية مع المصادقة على القرار الأممي التاريخي بشأن الصحراء المغربية، وأشار أن المندوبية العامة واصلت تطبيق مقاربة شمولية، على مستوى تدبير الحركة، تقوم على أولويات التأهيل والإصلاح وتعزيز الروابط الأسرية، حيث تم إلى غاية متم شهر شتنبر من هذه السنة، تنفيذ 54.692 قرارا للترحيل.

وبخصوص تنزيل القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، أوضح أن المندوبية العامة، عملت بتنسيق مع السلطات المعنية بهذا الورش، وانخرطت بكل مسؤولية في الجهود المشتركة الرامية إلى إرساء إطار تعاوني مؤسساتي يحقق الانسجام في تنفيذ هذا النموذج العقابي الجديد، بشكل يتماشى مع القيم الإنسانية والاجتماعية، وأبرز أن الإحصاء الميداني للعقوبات البديلة، ومنذ دخول القانون حيز التنفيذ وإلى غاية 31 أكتوبر 2025، بلغ 539 حكما قضائيا بعقوبات بديلة، وتم إصدار ما مجموعه 316مقررا تنفيذيا.

ومن جهة أخرى، وفي إطار الجهود الرامية إلى تحديث تدبير الشأن السجني، أوضح أن المندوبية العامة عملت على تعزيز كفاءة منظومتها التدبيرية وتحسين فعالية وأمن النظام المعلوماتي المندمج المعتمد في تدبير شؤون المؤسسات السجنية، وتحديث نظام التقنية البيومترية، وأفاد أن المندوبية العامة واصلت جهودها لتغطية حاجيات المؤسسات السجنية من الموظفين تماشيا مع الدور الهام للموارد البشرية في تحقيق الأهداف والتوجهات الاستراتيجية وضمان حكامة أمنية وإنسانية متوازنة داخل المؤسسات السجنية، وشهدت السنة الجارية إلى غاية متم شتنبر تنزيل البرنامج السنوي للتكوين المستمر في مختلف المجالات السجنية والتدبيرية مع تسجيل نتائج جد إيجابية.

وأبرز في مجال عمل المندوبية العامة على المستوى الدولي، أن المندوبية العامة عملت على تعزيز شراكاتها لتشمل دولا جديدة، وعقد لقاءات وتكوينات في ذات الإطار، وأشار أن بلادنا ستعرف انعقاد المؤتمر الافتتاحي لتصميم وتكنولوجيا السجون، في الفترة الممتدة من 21 إلى 24 أبريل 2026. تحت إشراف الرابطة الدولية للمؤسسات الإصلاحية والسجون، وبشراكة مع المندوبية العامة.

وفي ختام عرضه قدم السيد الكاتب العام الغلاف المالي الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية للمندوبية العامة للسجون وإعادة الادماج برسم السنة المالية 2026 موزعة على الشكل التالي:

- نفقات التسيير:

- الموظفون والأعوان: 3.225.201.000 درهم؛

- المعدات والنفقات المختلفة: 1.128.653.000 درهم.

- نفقات الاستثمار:

- اعتمادات الأداء لسنة 2026: 200.000.000 درهم؛

- اعتمادات الالتزام 2027 وما يليها: 400.000.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في إطار المناقشة العامة لمضامين مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، عبّر السادة والسيدات المستشارون عن تقديرهم للأدوار الحيوية التي تضطلع بها المؤسسة السجنية، مؤكدين أهمية تقييم حصيلة عملها ودعم جهودها المستمرة للارتقاء بأدوارها الاجتماعية والأمنية والإنسانية.

وقد أشاد المتدخلون بالمجهودات الكبيرة المبذولة من طرف السيد المندوب العام والكاتب العام وكافة أطر المندوبية، بالنظر لما يتحملونه من مسؤوليات جسيمة ومخاطر يومية في تعاملهم مع الساكنة السجنية، كما سجلوا بارتياح ما تحقق من منجزات وردت في العرض المفصل المقدم أمام اللجنة.

وأكدت التدخلات أهمية القوانين الجديدة المرتبطة بالمنظومة الجنائية، خاصة قانون العقوبات البديلة والمسطرة الجنائية، لما لهما من دور محوري في تخفيض أعداد الساكنة السجنية، وترشيد اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي، وتعزيز العدالة التصالحية، مع التأكيد على أهمية توفير الموارد اللازمة لتنزيل هذه النصوص القانونية.

كما توقف المستشارون عند المستجدات المتعلقة بالنظام الأساسي لموظفي إدارة السجون، والذي حمل تحسينات معتبرة في التعويضات ونظام الترقي، وتعزيز الحماية القانونية والاجتماعية، بما ينعكس إيجابًا على تحفيز الأطر والنهوض بأوضاعهم المهنية.

وسجلت التدخلات المجهودات المبذولة في التأهيل وإعادة الإدماج، من خلال إحداث مراكز بيداغوجية وتوفير تكوينات مهنية للنزلاء، لتمكينهم من الاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج، إلى جانب إحياء الأنشطة الثقافية والفكرية داخل المؤسسات السجنية، رغم الإكراهات المرتبطة بالتمثلات الاجتماعية والصعوبات البنيوية في هذا المجال.

وفي المقابل، تمت الإشارة إلى الإكراهات التي تواجه المؤسسات السجنية، وعلى رأسها استمرار ظاهرة الاكتظاظ، والحاجة إلى تعزيز الرعاية الصحية والنفسية، خاصة ما يتعلق بخلط السجناء المدانين مع المرضى النفسيين أو المدمنين، ودعا المتدخلون إلى اتخاذ تدابير عملية للتخفيف من هذه الإشكالات، سواء عبر تفعيل آليات الصلح، أو الإفراج المقيد، أو إعادة النظر في الاعتقال الاحتياطي.

وتوقفت تدخلات السيدات والسادة المستشارين عند وضعية البنية التحتية لعدد من المؤسسات السجنية، مسجلين ما تعانيه بعض الوحدات من تهالك وضغط مرتفع بسبب الاكتظاظ، وما يترتب عن ذلك من صعوبات على مستوى الإيواء والترحيل، ودعت المداخلات إلى تعزيز الجهود المبذولة لتحديث وتجديد البنيات القائمة، وإلى تسريع وتيرة بناء مؤسسات جديدة تستجيب للمعايير الحديثة المعتمدة.

كما طُرح موضوع ترحيل النزلاء إلى المؤسسات القريبة من أسرهم، لما له من أثر إيجابي على الروابط الأسرية والجانب النفسي، مُسجلين وجود جهات لا تستفيد من هذا الإجراء بالشكل المطلوب.

وفي سياق المناقشة العامة، تطرَّق عدد من السيدات والسادة المستشارين إلى أهمية تعزيز ورش الرقمنة داخل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، مُشيدين بما تحقق من خطوات أولية في هذا المجال، ومؤكدين على ضرورة تطوير الحلول الرقمية لما لها من أثر مباشر في تحسين حكامة تدبير المؤسسات السجنية وتبسيط المساطر.

وفي الختام، نوهت التدخلات بالنتائج المهمة التي يحققها برنامج "مصالحة" في معالجة قضايا التطرف والإرهاب، باعتباره تجربة مغربية رائدة وناجحة ضمن عمل المندوبية العامة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

استهل السيد الكاتب العام كلمته بالتعبير عن اعتزازه بالمستوى الجاد والمسؤول الذي طبع المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية، مشيدًا بالمداخلات

القيمة للسيدات والسادة المستشارين، والتي تضمنت ملاحظات واقتراحات تعكس اطلاعهم الواسع على برامج المندوبية وحرصهم على مواكبة التطور الذي تعرفه.

وفي معرض حديثه عن الإكراهات، أوضح أن الاكتظاظ يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه المؤسسات السجنية، مؤكداً أنه ظاهرة عالمية تعرفها مختلف الدول، وأنها تؤثر على الإيواء والرعاية الصحية وجودة التغذية. وأشار إلى أن المندوبية تعمل، من خلال لجنة متعددة الأطراف، على بحث الحلول الكفيلة بالتخفيف من هذه الإشكالية.

وتوقف عند المقتضيات الجديدة لقانون العقوبات البديلة والمسطرة الجنائية، موضحًا أن هذه النصوص ستساهم تدريجيًا في تقليص عدد النزلاء، رغم أنها ليست الحل الوحيد بحكم تعدد المتدخلين في المنظومة الجنائية. كما أشار إلى أن بعض أحكام قانون المسطرة الجنائية، ولا سيما تصنيف المحكوم ابتدائياً ضمن فئة السجناء، قد يترتب عنها ارتفاع في الأعداد خلال المرحلة المقبلة.

وبشأن قانون العقوبات البديلة، أكد أن التجربة ما تزال في بدايتها، وتتطلب التنسيق والمتابعة والصبر لضمان نجاحها، مبرزًا أنها تشكل خطوة نوعية في مسار العدالة الوطنية، وأوضح أنه إلى غاية 11 نونبر 2025 تم إصدار 692 حكمًا بالعقوبات البديلة، موزعة على الغرامة اليومية والعمل للمنفعة العامة والمراقبة الإلكترونية، مع التأكيد على أن أي تجاوز في تنفيذ هذه العقوبات يترتب عنه الرجوع إلى العقوبة السجنية الأصلية.

أما فيما يتعلق بالبنية التحتية للمؤسسات السجنية، فقد بين أن المندوبية العامة لا تتجه مبدئيًا نحو الإكثار من تشييد السجون، لكنها تضطر إلى ذلك بسبب إغلاق مؤسسات قديمة أو تهالك بنيتها، مبرزًا أن الحاجيات الحالية تصل إلى 34 ألف سرير، وهو ما يضغط على قدرات الإيواء والترحيل.

وفي جانب الموارد البشرية، أبرز السيد الكاتب العام مضامين النظام الأساسي الجديد الذي عزز الحماية القانونية للموظفين، واهتم بجانب المواكبة النفسية عبر خلية متخصصة، إضافة إلى دعم الجانب الاجتماعي من خلال مؤسسة الأعمال الاجتماعية التي ستوفر خدمات نوعية لنساء ورجال القطاع.

وأوضح أيضًا أن المندوبية تستجيب لطلبات الترحيل قدر الإمكان، حيث تم إنجاز 54 ألف عملية ترحيل، رغم القيود المرتبطة بالاكتظاظ، مشيراً إلى أن فتح مؤسسات حديثة سيساهم في تخفيف هذا الضغط.

وفيما يخص الرعاية الصحية للنزلاء، أكد أن العلاج يُشرع فيه داخل المؤسسات السجنية، وعند الحاجة تُبرمج التدخلات الطبية بالمستشفيات العمومية وفق المساطر التنظيمية المعمول بها. كما أشار إلى المجهودات المبذولة، بتعاون مع الجهات المختصة، في التكفل بالنزلاء الذين يعانون اضطرابات نفسية أو عقلية، سواء بإيوائهم في مؤسسات صحية قريبة أو تخصيص أحياء خاصة لهم داخل السجون.

أما في مجال الرقمنة، فأبرز الارتقاء بالقسم إلى مديرية، موضحًا أن خدماتها تشمل مسار النزيل إلكترونيًا منذ صدور الحكم، إضافة إلى رقمنة الزيارة والاقتناء عبر تطبيقات مخصصة، وذلك في إطار تعاون مؤسساتي يسهم في تسهيل الخدمات.

وختم السيد الكاتب العام بالتأكيد على نجاح برنامج "مصالحة"، بوصفه تجربة وطنية رائدة في مجال تأمين شروط إعادة إدماج فئة النزلاء المعتقلين بموجب قانون مكافحة الإرهاب ومحاربة التطرف، حيث بلغت نسبة العود حالة واحدة فقط من أصل 412 مستفيدًا، وكانت لأسباب لا علاقة بنفس الأفعال الجرمية.

كلمة السيد الوزير

كلمة السيد الوزير بمناسبة دراسة مشروع الميزانية الفرعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2026 لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين الأربعاء 26 نونبر 2025

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج المحترم.

يشرفني أن أمثل الحكومة في هذا اللقاء المخصص لتقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2026. وأود في مستهل هذه المناسبة أن أتقدم بخالص التمنيات للسيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج بالتوفيق والسداد في أداء المهام الجسيمة الموكولة إليه، كما أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد رئيس اللجنة، وإلى السيدات والسادة المستشارين، على ما يبذلونه من اهتمام متواصل بقضايا هذا القطاع الحيوي. كما لا يفوتني أيضا أن أنوه بكل من ساهم في التحضير لهذا اللقاء، راجيا للجميع دوام التوفيق في خدمة الصالح العام.

يشكل لقاؤنا اليوم، إلى جانب كونه استحقاقا سنويا مخصصا لدراسة ومناقشة الميزانية المرصودة لهذه المؤسسة التي تضطلع بأدوار جوهرية في سبيل صون كرامة السجناء والنهوض بحقوقهم الأساسية، فرصة سانحة أيضا لتقاسم أبرز التحديات والإكراهات التي تواجه عمل المندوبية، وللوقوق كذلك على ما تحقق من منجزات خلال الفترة الماضية. فضلا عن استشراف آفاق العمل المستقبلي قصد تعزيز أداء هذه المؤسسة والاستمرار في تطوير خدماتها، بما يضمن حماية حقوق الساكنة السجنية والنهوض بأوضاعها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

.السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج المحترم

من البديهي في مثل هذه المناسبة أن نغتنم الفرصة للتعبير عن الارتياح الكبير لما يبذله السيد المندوب العام، إلى جانب مسؤولي وموظفي وأعوان المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، من جهود متواصلة وتضحيات ملموسة من أجل الموازنة بين متطلبات الانضباط والأمن داخل الفضاء السجني، وبين صون حقوق الإنسان وتعزيزها، بما ينسجم مع المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية ذات الصلة.

كما لا يفوتنا أن نستحضر في هذا الإطار التوجيهات الملكية السامية التي شددت، في أكثر من مناسبة، على ضرورة الارتقاء بوضعية المؤسسات السجنية وتأهيلها، وتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق إدماج فعلي وإصلاح حقيقي للنزلاء بعد الإفراج عنهم.

ولا شك أن تحقيق الأهداف المنشودة في مجال إصلاح المنظومة السجنية يستدعي تكريس مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير هذا المرفق الحيوي، وضمان توفير الإمكانيات البشرية والمادية الضرورية للاضطلاع بالمهام المنوطة به على الوجه الأمثل.

:السيد الرئيس المحترم

:السيدات والسادة المستشارون المحترمون

.السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج المحترم

إن النتائج الإيجابية التي راكمتها المندوبية العامة ما كانت لتتحقق لولا الانخراط الجاد والمسؤول للسيدات والسادة مسؤولي وموظفي وأعوان المندوبية العامة، في مختلف المستويات، من خلال التزامهم اليومي بتنفيذ مهام دقيقة تجمع بين متطلبات الأمن والانضباط داخل المؤسسات السجنية وضمان صون الكرامة الإنسانية للنزلاء والنهوض بحقوقهم.

وانسجاما مع هذا التوجه، وفي تقدير للمهام الحساسة والمخاطر المهنية العالية التي تميز عمل هذه الفئة من موظفي الدولة، حرصت الحكومة على تحسين أوضاعهم المادية والمهنية والاجتماعية، من خلال اعتماد المرسوم رقم 2.24.1096 الصادر في 6 يناير 2025، بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج.

وقد جاء هذا المرسوم بإطار قانوني متكامل يراعي خصوصية المرفق السجني وطبيعة المهام الملقاة على عاتق العاملين به، من خلال:

- إعادة هيكلة هيئة موظفي إدارة السجون في أطر ودرجات واضحة تضمن مسارا مهنيا منصفا (إطار مراقب السجون، إطار قائد السجون، إطار مراقب عام السجون)؛
- تحسين نظام الترقي باعتماد آليات جديدة تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والأقدمية والمردودية المهنية؛
- إقرار نظام متكامل للتكوين والتأهيل المستمر، يهدف إلى تعزيز القدرات الميدانية والتقنية والإدارية لموظفي السجون، ولا سيما من خلال المركز الوطني لتكوين الأطر التابع للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- رفع التعويضات الخاصة بالتأطير والأعباء والأخطار بشكل ملموس، وإحداث تعويض جديد عن التحملات الخاصة، تقديرا للجهود المضنية التي يبذلها الموظفون في بيئة عمل تتسم بالصعوبة والتعقيد؛
- ضمان حماية قانونية خاصة لموظفي السجون ضد أي تهديدات أو اعتداءات قد يتعرضون لها أثناء أو بسبب مزاولة مهامهم.

وفي هذا السياق، وحرصا من الحكومة على النهوض بأوضاع هذه الفئة، أحالت على البرلمان مشروع قانون رقم 74.24 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، الذي صادقتم عليه مؤخرا، والذي يندرج في سياق تنزيل الرؤية الشمولية والمتكاملة، لاسيما في شقها الاجتماعي، والتي تروم الاعتناء بموظفي وموظفات إدارة السجون وإعادة الإدماج خلال مزاولتهم لمهامهم، داخل الفضاءات السجنية، وكذا النهوض بأوضاعهم المادية والاجتماعية، من خلال توفير خدمات تروم تعزيز العناية والاهتمام بهذه الفئة من الموظفين.

إن هذا الإصلاح العميق يُكرّس إرادة الحكومة في إرساء عدالة مهنية داخل المرفق السجني، ويشكل خطوة نوعية نحو تحفيز الموارد البشرية وضمان استقرارها وتطوير أدائها بما ينسجم مع أهداف الإصلاح الشامل للمنظومة السجنية.

وختاما، ولبسط الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية برسم السنة المالية 2026، أود أن أفسح المجال للسيد المندوب العام لإدارة السجون ليبرز حجم المنجزات المحققة بفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها مسؤولو وموظفو وأعوان المندوبية العامة في مختلف المؤسسات السجنية، وما أبانوا عنه من تفان وانضباط

في أداء مهامهم النبيلة. وهي منجزات تعكس الإرادة الراسخة للنهوض بالمرفق السجني وتحسين ظروف النزلاء، تجسيدا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الداعية إلى العناية بهذه الفئة وتحقيق إدماجها الفعلي في المجتمع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عرض السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

—

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

كلمة السيد المندوب العام بمناسبة عرض ومناقشة مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2026

مجلس المستشارين

26 نونبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المنتدب المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن يتجدد التواصل معكم، السيدات والسادة أعضاء هذه اللجنة الموقرة، بمناسبة هذا الاستحقاق الدستوري السنوي، الذي يمثل محطة هامة للتفاعل البناء مع حضراتكم بشأن أبرز النقاط المتعلقة بمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج للسنة المالية 2026، وفرصة متجددة لتقييم الإنجازات التي حققتها في إطار تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تحسين تدبير قطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج، وعرض ما أعدته من تصورات ومشاريع إصلاحية بهدف تعزيز المكتسبات وتحقيق نتائج إيجابية أخرى، والاستجابة للتطورات الراهنة خاصة التشريعية منها.

وفي هذا السياق، شهدت سنة 2025 زخما تشريعيا يتماشى والرؤية الملكية الحكيمة التي تهدف إلى توطيد أسس دولة الحق والقانون، مع كل ما يقتضيه ذلك من بناء منظومات قانونية متكاملة تضمن فعالية الإصلاحات واستدامتها في المستقبل. والحديث هنا يخص أساسا القوانين ذات الصلة بمجال العدالة والتي لها تأثير مباشر على الشأن السجني وإعادة الإدماج.

وأرى من المنطقي أن أستهل كلمتي هذه بالإشارة إلى أبرز مستجد تشريعي لهذه السنة والمتمثل في القانون 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 22 غشت من هذه السنة، خاصة وأن المندوبية العامة قد أسند لها بموجب هذا القانون ومرسومه التطبيقي مهام تتبع تنفيذ هذه العقوبات.

ويفتح هذا القانون المجال أمام فلسفة جديدة للعقاب يتجسد فيها البعد الإنساني وترتكز على الإصلاح وإعادة الإدماج ، غير أنه لا ينبغي اعتباره حلا سحريا في مواجهة الضغط العددي للوافدين على المؤسسات السجنية وما يسببه ذلك من اكتظاظ؛ حيث أثبتت تجارب دولية مقارنة أن هذه الآلية تظل غير كافية لتحقيق ذلك، وقد تفرغ أحيانا من أهدافها الأساسية وتتحول إلى عبء على النظامين القضائي والجنائي كما أظهرت ذلك تجارب بعض الدول التي تعتمد العقوبات البديلة منذ عدة سنوات ولاتزال ساكنتها السجنية تزداد بنفس الوتيرة رغم تزايد عدد المحكومين بهذه العقوبات.

وتقدم المعطيات المرتبطة بتطور الساكنة السجنية صورة واضحة حول الأثر المحدود لبعض الإجراءات الظرفية على عدد الساكنة السجنية في ظل استمرار العوامل المساهمة في ارتفاعه، كإجراءات العفو الملكي السامي الذي لا يجب أن ينظر إليه كآلية لتخفيض أعداد الساكنة السجنية بقدر ما يجب التركيز على كونه فرصة إنسانية تجسد قيم الرحمة والتسامح وحرص جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على صون كرامة السجناء وفتح آفاق جديدة أمامهم للإدماج في المجتمع.

فعلى إثر العفو الملكي الاستثنائي الذي شمل 17.258 سجينا بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش المجيد، عرف عدد المعتقلين تراجعا إلى حوالي 90.000 في متم يوليوز أي مباشرة بعد تنفيذ هذا العفو الملكي الاستثنائي ، وذلك بعدما كان يتجاوز 105.000 طيلة الأشهر السابقة، إلا أن هذا التراجع لم يدم طويلا، حيث عاد العدد ليرتفع مجددا بأزيد من 8600 سجين في ظرف ثلاثة أشهر، ويبلغ إلى حدود متم أكتوبر 98.692، وهو ما يدل على استمرار الضغط على المنظومة السجنية ويستدعي بإلحاح اعتماد سياسة عقابية أكثر عقلانية توازن بين متطلبات الردع والغاية الإصلاحية للعقوبة، وتراعي بدائل الاعتقال وملاءمة العقوبات كلما اقتضى الأمر ذلك.

كما تبرز هنا أهمية الانخراط الجاد والفعال لجميع الفاعلين في مجال العدالة وكذا الفاعلين الحكوميين والمؤسساتيين في بلادنا كل من موقعه ووفق اختصاصاته، في التنزيل الناجع للعقوبات البديلة، مع التقييم المستمر لنتائجها واستخلاص الدروس من التجارب الدولية غير الناجحة من جهة، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات القضائية والإدارية الكفيلة بمعالجة العوامل البنيوية المساهمة في ارتفاع الساكنة السجنية وفق مقاربة شمولية ومستدامة من جهة أخرى.

هذا وتفتح الإصلاحات التشريعية المرتبطة بقانون المسطرة الجنائية الذي تم إصداره في صيغته المعدلة في شهر شتنبر الماضي، آفاقا واعدة بالنظر إلى ما تضمنه من مقتضيات من شأنها الإسهام في ترشيد الاعتقال الاحتياطي وتخفيف العبء على المؤسسات السجنية عبر آليات جديدة من قبيل التخفيض التلقائي للعقوبة واعتماد القيد الإلكتروني في مرحلة الاعتقال الاحتياطي.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكل إقرار نظام أساسي جديد لهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج مستجدا آخرا فارقا أعاد الاعتبار لهيئة طالما عانت من الحيف والإجحاف في ظل ممارستها لمهام صعبة

وحساسة ومحفوفة بالمخاطر. وهو مكسب طال انتظاره لإنصاف نساء ورجال هذا القطاع وتقديرا لما يبذلونه من تضحيات في سبيل الحفاظ على الأمن وإصلاح وإعادة تأهيل السجناء. ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نثمن الدور الهام الذي قامت به المؤسسة التشريعية في المتابعة المستمرة والمرافعة الجادة والدفع نحو إقرار هذا النظام الأساسي الجديد، وهو ما يجسد الوعي العميق بأهمية تطوير العنصر البشري وتحفيزه كرافعة لأي إصلاح مؤسساتي.

ومن أجل استكمال الرؤية الإصلاحية ومواكبة المستجدات التشريعية المتعلقة بصدور القانون 23-10 المنظم للمؤسسات السجنية وقانون 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، شهدت المندوبية العامة توسعا في هيكلتها التنظيمية على المستوى المركزي، من خلال إحداث مديريات جديدة من بينها مديرية تنفيذ العقوبات البديلة ، وتوسيع أخرى قائمة، إلى جانب السعي إلى إقرار هيكلة تنظيمية رسمية وموحدة للمؤسسات السجنية كخطوة غير مسبوقة وأساسية نحو تحسين عمل هذه المؤسسات ودعمها في القيام بالمهام التي أنيطت بها على مستوى تتبع تنفيذ العقوبات البديلة إلى جانب مهامها الأخرى.

وتشكل هذه التغييرات رافعة مؤسساتية لتعزيز الحكامة في أفق توفير الموارد البشرية والإدارية اللازمة لمواكبة التحولات العميقة التي تعرفها المنظومة السجنية، والتي تمر كذلك عبر مراجعة التوجهات الاستراتيجية وتحيينها لتشمل أيضا الجانب المتعلق بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة، حيث قامت المندوبية العامة في هذا الصدد بإدراج برنامج خاص بهذا الجانب ضمن مخططها الاستراتيجي للفترة 2022-2026، في أفق بلورة مخطط جديد يأخذ بعين الاعتبار التطورات الراهنة ويحدد الأولويات في مواجهة مختلف التحديات.

حضرات السيدات والسادة،

بفضل الالتزام المتواصل للمندوبية العامة بتنزيل أهداف مخططها الاستراتيجي، شهدت السنة الجارية تحقيق حصيلة إيجابية نعرضها حسب محاور هذا المخطط كما يلي:

على مستوى أنسنة ظروف الاعتقال، واصلت المندوبية العامة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى الحد من ظاهرة الاكتظاظ، وذلك من خلال المضي في برنامج تحديث البنية التحتية للسجون وتعزيز طاقتها الاستيعابية، من خلال إطلاق أشغال بناء سجون جديدة بالحسيمة وشيشاوة والعرجات، والإعلان عن طلبات عروض لإنشاء مؤسسة سجنية جديدة براس الما بفاس، ومواصلة إنجاز أشغال الإصلاح والترميم بعدد من المؤسسات السجنية وإعادة تهيئتها. وتجدر الإشارة إلى أنه من المرتقب بنهاية السنة الجارية افتتاح مؤسسة سجنية جديدة ببنجرير

لتعويض المؤسسة الحالية، إضافة إلى إغلاق السجن المحلي بعين بورجة نظرا لقدمه وتهالك بنياته التحتية.

وفي سياق الإجراءات الهادفة إلى تحسين ظروف إقامة النزلاء وضمان سلامتهم، واصلت المندوبية العامة تعزيز تجهيزات المؤسسات السجنية بالأفرشة والأغطية الضرورية، مع العمل على الرفع من جودة خدمات النظافة والصيانة والتغذية وإحداث مخابز عصرية في مؤسسات سجنية إضافية.

ومن أجل المضي في **ترسيخ المقاربة الحقوقية** في تدبير المؤسسات السجنية، واصلت المندوبية العامة تعميم تكوين الموظفين في مواضيع حقوق الإنسان والوقاية من التعذيب ومعاملة السجناء، إضافة إلى تعزيز آلية التظلم داخل المؤسسات السجنية من خلال تبسيط مسار الشكايات ومعالجتها في الآجال المناسبة، وتمكين الهيئات المعنية بحقوق الإنسان، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أداء مهامها الرقابية عبر الزيارات الميدانية في ظروف مناسبة، بما يعزز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات السجنية.

وفي مجال الرعاية الصحية، واصلت المندوبية العامة مجهوداتها لتعزيز العرض الصحي داخل المؤسسات السجنية، حيث تم افتتاح وحدات طبية حديثة بالمؤسسات الجديدة، وإحداث وحدة جديدة لتصفية الدم بالسجن المحلي تامسنا ليصل العدد الإجمالي لهذه الوحدات إلى 10. كما شملت الجهود إصلاح المصحات القديمة، وتوفير قاعات للفحص الطبي، وتجهيزها بالمعدات الضرورية، وتغطية حاجيات جميع المؤسسات السجنية من الأدوية والمستلزمات الطبية، ودعم البرامج الصحية لا سيما في مجالات مكافحة الأمراض السارية، وعلاج الإدمان باستخدام بدائل المخدرات، وتنفيذ برامج الصحة الجنسية والإنجابية.

وتماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للصحة بالسجون، يتواصل تفعيل البرنامج المشترك مع وكالات الأمم المتحدة، كما تم إعداد إطار مرجعي وطني لتقييم فعالية الخدمات الصحية داخل السجون بدعم من منظمة الصحة العالمية بالمغرب وبشراكة مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، إضافة إلى مواصلة تعزيز قدرات الأطر الطبية وشبه الطبية والرفع من كفاءة الأطر الطبية عبر التكوين المستمر.

ورغم هذه الجهود، لا يزال تحدي تحسين التأطير الطبي قائما في ظل عزوف الأطباء عن العمل بالمؤسسات السجنية رغم تخصيص مناصب مالية مهمة لتوظيف هذه الفئة من الأطر، حيث لا يتجاوز هذا المعدل حاليا طبيبا قارا لكل 1166 نزيل، وطبيب أسنان لكل 1195 نزيل. ولتجاوز هذا الإكراه، واصلت المندوبية التعاقد مع أطباء من القطاعين العام

والخاص، واعتماد نظام التنقل بين المؤسسات، وتفعيل خدمة التطبيب عن بعد بالمؤسسات التي لا تتوفر على طبيب قار بفضل المنصات الإلكترونية التي تم إرساؤها لهذا الغرض.

حضرات السيدات والسادة،

في مجال **تأهيل السجناء لإعادة الإدماج**، واصلت المندوبية العامة مجهوداتها لتحسين مؤشرات البرامج التأهيلية، لا سيما في مجال التعليم والتكوين. حيث بلغ عدد المستفيدين من برامج **التعليم** بمختلف المستويات 8860 خلال الموسم 2025/2024، مع تسجيل حصول 2702 سجينا على شواهد تعليمية، من بينهم 962 سجينا من بين المترشحين الأحرار حصلوا على شهادة البكالوريا، وذلك بنسبة نجاح بلغت 53,44 %.

وفي سياق جهود تعزيز فرص **التعليم العالي** وإدماج السجناء الطلبة في مسارات أكاديمية نوعية، تم العمل على تعزيز فضاءات التعليم الجامعي وتوسيع آليات التعليم عن بعد لفائدة السجناء الطلبة في إطار الشراكات المتميزة القائمة مع مختلف الجامعات الوطنية. وقد تم في هذا الإطار بلورة مشروع مأسسة التعليم العالي داخل المؤسسات السجنية من أجل تمكين السجناء الطلبة من التحصيل المعرفي وفق نفس متطلبات وأجواء التأطير الجارية بالجامعة المغربية.

وسينطلق هذا المشروع المبتكر خلال الموسم الجامعي الجاري ب "إجازة التميز في السينما وإنسانيات الإدماج"، وهو مسلك وطني تم العمل على إحداثه بتنسيق مع كلية اللغات والآداب والفنون بجامعة ابن طفيل، وتمت المصادقة أواخر الشهر المنصرم على دفتر ضوابطه البيداغوجية من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. وسيتيح هذا المسلك تعزيز الإدماج من خلال الفن والثقافة والإعلام، وتحفيز نزلاء السجون على تطوير مهاراتهم في السيناريو، الإخراج، التصوير والمونتاج، مما يسهل انتقالهم إلى المهن المرتبطة بالاقتصادات الجديدة.

وعلى مستوى برامج **محو الأمية**، استفاد ما مجموعه 6284 سجينا من هذه البرامج بشراكة مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية. ويشكل هذا العدد نسبة 94% من السجناء الأميين المحصيين عن طريق التشخيص الميداني الذي تم إنجازه لتحديد عدد المستفيدين المستهدفين للموسم القرائي 2025/2024. ويندرج ضمن هذه البرامج برنامج "سجون بدون أمية" القائم بشراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، والذي يتم تنزيله وفق مقاربة "التثقيف بالنظير".

وفي ما يخص **التكوين المهني**، فقد استفاد ما مجموعه 8229 سجينا من البرامج التي تشرف عليها القطاعات الوصية الشريكة للمندوبية العامة، كمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وقطاعي الفلاحة والصيد البحري، وقطاع التعاون الوطني. وقد تعزز عدد السجناء المستفيدين من تكوينات مهنية وحرفية باستفادة 908 سجينا من برنامج **التكوين الفني والحرفي**، و3121 سجينا من برامج التأهيل السوسيو-اقتصادي. إضافة إلى 4110 مستفيدا من دورات تكوينية نظرية وتطبيقية في مجال المطعمة الجماعية منظمة من طرف الشركات المتعاقد معها في مجال تغذية المعتقلين،

وفي إطار تنزيل البرامج التأهيلية الموازية، تم خلال هذه السنة تنظيم الدورة الرابعة عشر **للجامعة في السجون**، وذلك وفق التصور الجديد الذي يقوم على تنظيم هذا البرنامج بشكل متزامن وعلى مستوى جهات المملكة مع استحضار الشراكات القائمة مع الجامعات الوطنية ومجالس الجهات. كما تم تنظيم النسخة الثامنة **للملتقى الصيفي للأحداث** وتخليد **اليوم الوطني للسجين**، وتنظيم الدورة السادسة **للمهرجان الثقافي لفائدة السجناء الأفارقة**" بالسجن المحلي بخريبكة، وفعاليات **اللقاء الوطني السابع للنزيلات** بالسجن المحلي الجديدة 2، إضافة إلى النسخة الثانية من **القافلة الوطنية للصحراء المغربية** بالسجن المحلي بالعيون، والتي تزامنت فعاليتها الختامية مع المصادقة على القرار الأممي التاريخي بشأن الصحراء المغربية.

وعلى مستوى برنامج "**مصالحة**" والذي أصبح ينظم تحت إشراف مركز "مصالحة"، تم تنظيم دورته 17 لفائدة 26 نزيلا محكوما في قضايا التطرف والإرهاب، مع إطلاق الدورة 18 بتاريخ 19 شتنبر المنصرم والذي سيستفيد منه 22 نزيلا. كما أشرف المركز خلال نفس السنة على تنظيم 12 دورة تكوينية شملت 345 سجينا في إطار برنامج **"محاضرات علمية"**، إضافة إلى تنظيم برنامج "**التمنيع من التطرف العنيف والإرهاب**" وفق مقاربة **التثقيف بالنظير**"، وذلك لفائدة 20.752 سجينا من بين سجناء الحق العام.

وبخصوص تنزيل برنامج "**سجون بدون عود**"، الموجه للسجناء العائدين، فقد تم توسيع نطاقه خلال السنة الجارية، حيث شمل 2526 سجينا من ضمنهم 99 سجينة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العود لدى السجناء المستفيدين والذين تم الإفراج عنهم كانت ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 4 % مقابل 18% في صفوف عموم السجناء المفرج عنهم خلال نفس الفترة. وهو مؤشر ذو دلالة قوية تعكس فعالية هذا البرنامج وقيمته الاستراتيجية.

حضرات السيدات والسادة،

بالنظر إلى الاختصاصات الموكولة إليها في **تنزيل القانون 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة**، عملت المندوبية العامة، بتنسيق مع السلطات المعنية بهذا الورش، على رفع تحدي التنفيذ السليم لهذا القانون، كما انخرطت بكل مسؤولية في الجهود المشتركة الرامية إلى إرساء إطار تعاوني مؤسساتي يحقق الانسجام في تنفيذ هذا النموذج العقابي الجديد بشكل يتماشى مع القيم الإنسانية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، تم عقد اجتماعين مركزيين برئاسة السيد رئيس الحكومة، في 20 نونبر 2024 و3 أبريل 2025، خصصا لتنسيق جهود القطاعات وتسريع التنزيل الميداني. أعقبهما إحداث لجنة مركزية مختلطة انبثقت عنها أربع لجان موضوعاتية، عهد إليها بإعداد النصوص التنظيمية وتحديد كيفيات تطبيق العقوبات البديلة، وضبط آليات المراقبة الإلكترونية وتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة ومختلف تدابير الرقابية والعلاجية والتأهيلية.

وتعززت هذه الدينامية بإصدار منشور للسيد رئيس الحكومة بتاريخ 16 يوليوز 2025، دعا فيه إلى تعبئة الإمكانيات وتكريس التنسيق المؤسساتي. وبمقتضى ذلك، عقدت المندوبية العامة اجتماعين عامين يومي 28 و29 يوليوز 2025، ثم 18 اجتماعا تقنيا ثنائيا منذ غشت 2025 مع القطاعات المعنية، أسفرت عن توقيع 8 اتفاقيات إطار، وإعداد 7 اتفاقيات جاهزة للتوقيع، فيما لا تزال 13 اتفاقية قيد الدراسة. وتتركز هذه الاتفاقيات على تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، والتدابير الرقابية والعلاجية والتأهيلية، في إطار مقاربة منسجمة ومتكاملة بين مختلف الفاعلين.

وبالنسبة للمؤسسات السجنية التي ستتولى مهام تتبع تنفيذ العقوبات البديلة، فقد تم تحديد 58 مؤسسة سجنية من أصل 73، وذلك بمعدل مؤسسة واحدة لكل مدينة تتوفر على أكثر من مؤسسة سجنية لضمان ترشيد الموارد وتحسين الحكامة. وقد تم إحداث مقرات خاصة داخل هذه المؤسسات وتجهيزها بالوسائل والمعدات اللازمة لضمان ظروف عمل مهنية ملائمة، مع تعيين 250 موظفا عن طريق عملية إعادة الانتشار في انتظار توظيف 1020 منصبا ماليا برسم سنة 2026.

وقد شملت الإجراءات العملية أيضا إرساء منصة وطنية ونظاما معلوماتيا للرصد والمراقبة، والتعاقد مع شركة لتوفير الأساور الإلكترونية، وتطوير نظام معلوماتي مندمج لتدبير العقوبات البديلة يسهل التتبع والمراقبة ويعزز التنسيق مع باقي المتدخلين، لا سيما السلطات القضائية.

ولتحقيق الكفاءة والفعالية في تنزيل مختلف المهام المرتبطة بتتبع تنزيل العقوبات البديلة والتأقلم مع الآليات التقنية الجديدة التي تم إرساؤها، تم تنظيم دورات تكوينية عامة ومتخصصة لفائدة الموظفين المعنيين. كما تم إعداد دليل عملي موجه لمسؤولي المؤسسات السجنية لتوحيد مساطر التتبع والتنفيذ، وآخر موجه لمصالح المراقبة الإلكترونية.

وعلى مستوى **الحصيلة الميدانية للعقوبات البديلة**، ومنذ دخول القانون حيز التنفيذ بتاريخ 22 غشت إلى غاية 31 أكتوبر 2025، تم التوصل ب 539 حكما قضائيا بعقوبات بديلة، تم بخصوصها إصدار ما مجموعه 316 مقررا تنفيذيا. وقد توزعت هذه المقررات حسب نوع العقوبة ما بين 165 مقررا بالغرامة اليومية، و71 مقررا بالعمل من أجل المنفعة العامة، و5 مقررات بالمراقبة الإلكترونية، و75 مقررا بتقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية.

وقد تم تنفيذ 231 مقررا، حيث تم الإفراج عن المحكوم عليهم المعنيين بها، في حين تم تسجيل 31 حالة إخلال بتنفيذ العقوبة، حيث صدرت في حق المخلين أوامر بتنفيذ العقوبة الحبسية الأصلية طبقا للمقتضيات القانونية.

حضرات السيدات والسادة،

سعيا منها إلى ضمان **أمن المؤسسات السجنية** وسلامة نزلائها وموظفيها، واصلت المندوبية العامة تعزيز المعدات والتجهيزات الأمنية بهذه المؤسسات والوسائل الإلكترونية للمراقبة ومعدات الوقاية من الحرائق، إلى جانب الرفع من قدرات موظفي الحراسة والأمن في مجالات الوقاية والتدخل، والتتبع اليومي للوضعية الأمنية لبنايات المؤسسات السجنية والتصحيح الفوري للاختلالات، إضافة إلى مكافحة حيازة الآلات الحادة من طرف السجناء وتدبير استعمال شفرات الحلاقة وأدوات النظافة، وتكثيف عمليات التنقيب وحملات التفتيش المفاجئة من طرف فرق مختصة تضم أطرا من المستويين المركزي والمحلي.

وعلى مستوى تدبير حركية السجناء، واصلت المندوبية العامة تطبيق مقاربة شمولية تركز على أولويات التأهيل والإصلاح وتعزيز الروابط الأسرية، حيث تم إلى غاية متم شهر شتنبر من هذه السنة، تنفيذ 54.692 قرارا للترحيل، شمل 16.722 قرارا بشأن توزيع السجناء للتقريب من عائلاتهم. كما تم اتخاذ 3152 قرارا لأسباب تأهيلية أو إدارية أو صحية. في حين تقرر الاحتفاظ ب12.387 سجينا في مؤسساتهم بناء على اعتبارات إنسانية وتأهيلية، مع مراعاة مدة العقوبة ونوع المؤسسة السجنية وطاقتها الاستيعابية.

حضرات السيدات والسادة،

وعيا منها بدور **الموارد البشرية** في تحقيق الأهداف والتوجهات الاستراتيجية وضمان حكامة أمنية وإنسانية متوازنة داخل المؤسسات السجنية، واصلت المندوبية العامة جهودها لتغطية حاجيات المؤسسات السجنية من الموظفين من خلال تنظيم 8 حملات توظيف شملت 1342 منصبا في تخصصات متنوعة، كما تم توزيع الموظفين الجدد الذين أنهوا تكوينهم الأساسي على مختلف المؤسسات، إلى جانب تنظيم حركة انتقالية بين المؤسسات السجنية شهر ماي شملت 91 موظفا، في انتظار دراسة الطلبات المتعلقة بحركية شهر أكتوبر. وتتم هذه العملية وفق مقاربة تقوم على الموازنة والتوفيق بين الظروف الاجتماعية والصحية والعائلية للموظفين وحاجيات التأطير الأمني والتأهيلي الخاصة بهذه المؤسسات.

وفي إطار سعيها لتعزيز القدرات وبناء كفاءات مؤهلة قادرة على التفاعل مع التحديات المهنية والإنسانية داخل الفضاء السجني، شهدت السنة الجارية إلى غاية متم شتنبر تنزيل البرنامج السنوي للتكوين المستمر في مختلف المجالات السجنية والتدبيرية مع تسجيل نتائج جد إيجابية. فإلى غاية متم شتنبر استفاد من دورات هذا البرنامج 10.276 موظفا وموظفة، من بينهم 6947 مستفيدا من التكوين المحلي على مستوى المؤسسات السجنية في أفق تعميم هذا النوع من التكوين على باقي الموظفين خلال الأشهر القليلة المقبلة.

من جهة أخرى، وفي سياق تقديم الدعم الاجتماعي اللازم لموظفي المندوبية العامة، واصلت جمعية التكافل الاجتماعي مساهمتها في تخفيف بعض الأعباء على الموظفين عن طريق تقديم مجموعة من المنح في العديد من المناسبات، وكذا تطوير خدماتها لفائدة مختلف الفئات من موظفين ومتقاعدين وأرامل وأبناء الموظفين المتوفين وشهداء الواجب الوطني. وتأمل المندوبية العامة استكمال المصادقة قريبا من طرف مجلسي البرلمان على مشروع القانون 74.24 المتعلق بإحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية خاصة بموظفي إدارة السجون وإعادة الادماج، والمزمع دخوله حيز التنفيذ مطلع السنة المقبلة.

وإذا كانت المندوبية العامة حريصة كل الحرص على تحفيز موظفيها والعناية بأوضاعهم المادية والاجتماعية، وفي ظل ما تحقق من مكتسبات في هذا السياق، فإنها في الوقت ذاته تظل حازمة تجاه أي ممارسات غير مهنية أو تصرفات تخالف المقتضيات القانونية والتنظيمية وذلك من خلال اتخاذ التدابير التأديبية والإدارية بشأن الموظفين المتورطين في هذه الممارسات.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار الجهود الرامية إلى **تحديث تدبير الشأن السجني،** واصلت المندوبية العامة تعزيز كفاءة منظومتها التدبيرية وتحسين فعالية وأمن النظام المعلوماتي المندمج المعتمد في تدبير شؤون المؤسسات السجنية، وتحديث نظام التقنية البيومترية من أجل توسيع نطاق استغلاله في مجالات تدبيرية أخرى. كما شهدت السنة الجارية تعميم "منصة زيارة" على كافة المؤسسات السجنية ابتداء من 10 مارس. وتروم هذه المنصة الرقمية التي تم إرساؤها بدعم من وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ووكالة التنمية الرقمية، تمكين المرتفقين الزوار من الحجز المسبق لموعد الزيارة العائلية، وذلك لضمان الشفافية والانسيابية الكافية وتجنيبهم الازدحام وطول فترة الانتظار، وتسهيل ولوجهم إلى المعلومة، فضلا عن توفير خدمات عن بعد تعفيهم من التنقل إلى المؤسسات السجنية. ومن بين هذه الخدمات خدمتي الشراءات عن بعد (القفة الالكترونية) وتحويل الأموال، حيث سيتم العمل خلال السنة المقبلة على تفعيلهما بتنسيق مع مصالح الخزينة العامة للمملكة (TGR).

وبالموازاة مع تعزيز تواصلها وانفتاحها على المحيط الخارجي عبر التفاعل مع مختلف وسائل الإعلام وتنوير الرأي العام بمختلف المستجدات المتعلقة بتدبير الشأن السجني ببلادنا، واصلت المندوبية العامة سعيها إلى تقوية فرص **التعاون والشراكة** مع مختلف المتدخلين من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات قضائية، وفاعلين أمنيين، وفاعلين من المجتمع المدني، لدعم الجهود المبذولة لإصلاح منظومة سجنية والرقي بها.

أما على **المستوى الدولي،** فقد عملت المندوبية العامة على تعزيز شراكاتها لتشمل دول جديدة كرواندا والدومينيكان. وقد تم في سياق تنزيل هذه الشراكات، استقبال وفود أجنبية خلال السنة الجارية للمشاركة في التكوينات المنظمة بالمعهد الوطني لتكوين الأطر بتيفلت. وتشمل هذه التكوينات مواضيع متعددة ويقوم بتأطيرها مكونون مغاربة، إضافة إلى خبراء أمريكيون في إطار الشراكة القائمة منذ سنة 2011 مع المكتب الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.

وتعكس هذه الدينامية رغبة المندوبية العامة في تبادل الخبرات، والاستفادة من التجارب الناجحة، وملاءمة أساليب التدبير مع المعايير الدولية في مجالات الأمن، والتأهيل، وإعادة الإدماج، فضلا عن جعل معهد التكوين التابع لها منصة إقليمية للتكوين وتطوير القدرات في مجال تدبير الشأن السجني وإعادة الإدماج.

ومن أبرز مظاهر هذه الدينامية أيضا احتضان المملكة المغربية لأشغال **المؤتمر السابع لجمعية إدارات السجون بإفريقيا المنظم** خلال الفترة من 12 إلى 16 ماي 2025 في السجن المحلي بتامسنا، وذلك بمشاركة ممثلين عن 36 دولة إفريقية، إلى جانب خبراء ومسؤولين في مجال تدبير المؤسسات السجنية.

وقد شكلت هذه التظاهرة الإقليمية التي تمحورت أشغالها حول "دور التكنولوجيا في تحسين تدبير المؤسسات السجنية"، محطة هامة لتبادل التجارب ومناقشة سبل تحديث وتطوير المنظومات السجنية عن طريق التوظيف الذكي للتكنولوجيا في حفظ الأمن وتحقيق الإدماج. كما تعد خطوة مهمة في تعزيز التعاون الإفريقي جنوب-جنوب، وتكريس مكانة المغرب كفاعل مؤسساتي ومصدر خبرة في تدبير الشأن السجني على المستوى القاري، حيث عبرت جل الوفود المشاركة عن رغبتها في الاستفادة من التجربة المغربية عبر إبرام شراكات في هذا المجال.

وفي سياق متصل، يرتقب أن ينعقد **المؤتمر الافتتاحي لتصميم وتكنولوجيا السجون** في الرباط، في الفترة الممتدة من 21 إلى 24 أبريل 2026. تحت إشراف الرابطة الدولية للمؤسسات الإصلاحية والسجون، وبشراكة مع المندوبية العامة. ويشكل اختيار المملكة لاحتضان هذه التظاهرة الدولية شهادة على المكانة التي أصبح يحتلها المغرب في هذا المجال، وعلى الثقة التي تحظى بها الخبرة الوطنية في مجال تدبير المؤسسات السجنية.

حضرات السيدات والسادة،

رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها المندوبية العامة، وخاصة تلك الناتجة عن الارتفاع المضطرد في عدد السجناء، فإنها تظل مصممة على مواصلة تنفيذ استراتيجيتها في تدبير الشأن السجني وإعادة الإدماج وفقا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. في هذا الإطار، وفي ظل تنزيل العقوبات البديلة، أظهرت المندوبية العامة قدرة على التكيف مع هذه المستجدات الهامة. إلا أن تتبع تنفيذ هذا النظام العقابي الجديد يقتضي موارد بشرية ومالية هامة، بالإضافة إلى دعم مستمر من جميع الفاعلين المعنيين، سواء على مستوى العدالة أو باقي القطاعات الحكومية.

وارتباطا بالاعتمادات المرصودة، فقد خصص مشروع القانون المالي برسم سنة 2026 للمندوبية العامة اعتمادات التسيير المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة قدرها 1128.65 مليون درهم، مقابل 1063.3 مليون برسم سنة 2025، وهو ما يعكس بعض الارتفاع، في حين استقر الغلاف المالي المرصود لميزانية الاستثمار على مستوى الأداء في 200 مليون

درهم. كما انتقل عدد المناصب المالية المحدثة من 1000 إلى 2020 منصبا ماليا برسم سنة 2026 لتغطية جزء من الحاجيات المتعلقة بتنزيل العقوبات البديلة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أعبر عن شكري الجزيل لحسن متابعتكم لهذا العرض، وأنا على استعداد تام لتقديم المزيد من التوضيحات والمعطيات التفصيلية التي تم تضمينها أيضا في مجموعة الوثائق التي تم تزويدكم بها سابقا، وهي:

- مشروع ميزانية المندوبية العامة برسم السنة المالية 2026؛
- مشروع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2026؛
- تقرير نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2024؛
- معطيات إحصائية إلى غاية 30 شتنبر 2025؛
- حصيلة تنفيذ البرامج خلال سنة 2025، والإجراءات المسطرة لسنة 2026؛
- تقرير الأنشطة لسنة 2024؛
- العدد العاشر ل"دفاتر السجين"؛
-إصدار "وطنيون في سجون الاستعمار".

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير لبلادنا، وأبقى الله مولانا ذخرا وملاذا لهذه الأمة، وحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم، وأقر عين جلالته الكريمة بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وشد أزره بصنوه السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للمحاكم المالية

= برسم السنة الماليـة 2026 =

رئيس اللجنة
أبو بكر أعبيد

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**
السنة التشريعية **2025-2026**
دورة أكتوبر **2025**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 نونبر 2025، برئاسة السيد أبو بكر أعبيد رئيس اللجنة، وبحضور السيد عزيز كولوح الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات، الذي ألقى عرضا مفصلا أبرز فيه أن المجلس حرص في بلورة هذا المشروع على استحضار السياق الاقتصادي الوطني والعالمي وما يفرضه من تحديات ومتطلبات، كما تم إعداده وفق رؤية تجمع بين متطلبات المحاكم المالية والموارد المالية المتاحة، إسهاما منه في دعم توازن واستمرارية المالية العمومية ببلادنا.

وبعد تقديمه للمرجعيات التي يستند إليها المجلس في ممارسة مهامه وأعماله، المستمدة أساسا من دستور المملكة ومن التوجيهات الملكية السديدة الداعية إلى ضرورة اضطلاع هذه المؤسسة بكافة مهامها الدستورية، لاسيما في ممارسة المراقبة العليا على المالية العمومية، وفي تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، استعرض الاختصاصات القضائية والاختصاصات الغير القضائية، ومجالات تدخل المحاكم المالية، مع تبيان مدى تنوع وتعدد المهام المسندة لهذه المحاكم.

وأبرز الخطوط العريضة لمشروع هذه الميزانية، من خلال تقديم نبذة عن الموارد البشرية والمالية المخصصة لهذه المحاكم، وبسط الوضعية الراهنة لعدد القضاة

والعاملين بالمحاكم المالية، مشيرا إلى أن مجموعهم يصل إلى 793 قاضيا وموظفا بما فيهم 14 ملحقا قضائيا يوجدون في طور التكوين بمركز تنمية القدرات التابع للمجلس الأعلى للحسابات، وتمثل النساء نسبة 39%، يتميزون بتنوع وغنى كفاءاتهم العلمية، وبالأخص تلك المتصلة بمهام واختصاصات المحاكم المالية، وكذا بمجالات تدخلها، فيما يبلغ عدد الموظفين الإداريين العاملين بالمحاكم المالية ما مجموعه 381 موظفا وموظفة، منهم 68 مدققا، يعمل 234 منهم بالمجلس الأعلى للحسابات، ويتوزع الباقي على المجالس الجهوية للحسابات الاثنى عشر، وأفاد أنه سيتم تنظيم عدة مباريات هذه السنة لتلبية الحاجيات المعبر عنها من مختلف غرف المجلس والمجالس الجهوية وكذا البنيات الإدارية.

وفي ذات السياق، صرح أن مشروع قانون المالية قيد المناقشة، رصد ما مجموعه 60 منصبا ماليا إضافيا للمحاكم المالية، سيباشر المجلس التوظيف فيها لإتمام المشاريع المبرمجة ضمن مخططه الاستراتيجي 2022-2026، خاصة مشروع التحول الرقمي قصد تحديث أساليب اشتغاله وضمان أمنه السيبيراني، وتقوية القدرات الرقابية والتدبيرية للمحاكم المالية.

وفي إطار العناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لقضاة المملكة، بما فيهم قضاة المحاكم المالية، أشار إلى إقرار الدرجة الممتازة ضمن سلسلة درجات ترقي قضاة المحاكم المالية، حيث أصدر جلالته تعليماته السامية بتغيير أحكام النظام الأساسي لقضاة المحاكم المالية إسوة لما تم العمل به بالنسبة لقضاة السلك القضائي للمملكة.

كما قدم السيد الكاتب العام نظرة موجزة عن الموارد المالية، وبسط في هذا الإطار معطيات مفصلة تتعلق بالتكوين وتنمية القدرات، والمركز المتخصص في تنمية القدرات، وكتابة الضبط والتعاون الدولي والثنائي ومختلف البرامج والمخططات المنجزة خلال هذه السنة، وكذا المزمع تنفيذها برسم سنة 2026، واستعرض

الاعتمادات المرصودة للمحاكم المالية برسم سنة 2026، والتي وتتوزع على النحو التالي :

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون والأعوان: 566 270 000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 105 000 000 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 90 000 000 درهم:
  - اعتمادات الأداء لسنة 2026: 80.000.000 درهم؛
  - اعتمادات الالتزام 2027 وما يليها: 10.000.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم ؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون خلال المناقشة العامة، بمجموعة من المداخلات البناءة والهادفة، التي عبروا من خلالها على تثمين العرض القيم الذي تقدم به السيد الكاتب العام حول مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية، وفي هذا السياق، تم التأكيد على الأهمية البالغة التي تكتسيها هذه المؤسسة الدستورية المستقلة، والأدوار المحورية والمهام الاستراتيجية التي تضطلع بها، في تحسين تدبير المالية العمومية، وتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وهو ما مكنها من البروز القوي كمرجع ونموذج مميز في مجالات التدقيق والافتحاص والرقابة على المال العام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، اغتنم المتدخلون الفرصة للإشادة بالجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات في تعزيز مبادئ الشفافية والحكامة، من خلال مراقبة التدبير الإداري والمالي لمختلف مرافق الدولة، وتقديم تقارير دقيقة في رصد الاختلالات واقتراح التوصيات المناسبة لمعالجتها، ويعد هذا التواصل الإيجابي مع المؤسسة التشريعية

مثالا يحتذى به في التعاون المؤسساتي المبني على الدستور، لما له من آثار ملموسة في مجال تقييم السياسات العمومية.

وتم التأكيد على الدور المهم والأساسي الذي يضطلع به المجلس الأعلى للحسابات في تخليق الحياة العامة، من خلال الرقابة العليا على المالية العمومية، والرقابة على تنفيذ قوانين المالية، والتحقق من سلامة العمليات المالية للأجهزة العمومية، كما تم تثمين دور المحاكم المالية في تقييم تدبير المؤسسات العمومية، وتعزيز الشفافية والمحاسبة، من خلال نشر تقارير المجلس التي تعتبر مرجعا محكما، ووسيلة مهمة للتواصل مع الرأي العام، بما يعزز ربط المسؤولية بالمحاسبة، وينمي ثقة المواطنين في النظام المالي والإداري.

وفي هذا الإطار، جدد المتدخلون مطالبهم بالرفع من قدرات أطر المجلس وتعزيز خبرتهم وكفاءتهم في مختلف مجالات الرقابة المالية والمحاسباتية والإدارية، لمسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتسارعة، وذلك من خلال تمكين السادة القضاة وأطر المجلس من تكوين خاص ومتعدد الاختصاصات، وتوفير برامج تدريب وتأهيل مستمرة من أجل مواكبة التشريعات المالية والمحاسبية وتقنيات الرقابة، مع تطوير المهارات في مجال التدقيق المالي والإداري لتحسين عملية تقييم الهياكل الداخلية للمؤسسات، كما أكدوا على انخراطهم ودعمهم للجهود المبذولة لتطوير الأداء الرقابي للمحاكم المالية، والرفع من إنتاجيتها وفعاليتها في تحديث التدبير العمومي وتجويد الأداء المالي.

هذا، واعتبر المتدخلون أن إحداث 60 منصب مالي برسم السنة المالية 2026 لا يتناسب مع حجم المهام والأدوار التي يمارسها المجلس الأعلى للحسابات، حيث تم التأكيد على ضرورة ضمان تعزيز المجلس بالموارد البشرية اللازمة والكافية، وفي مختلف التخصصات، قصد القيام بمهامها على النحو الأمثل، وحتى تتناسب مع المهام المتزايدة والمتنوعة للمجلس، والتي تشمل التوسع في مراقبة الجماعات المحلية،

ومراقبة قطاعات حيوية أخرى، بالإضافة إلى التدقيق في حسابات الأحزاب السياسية ونفقاتها، وفي التصريحات بالممتلكات وغيرها من المجالات.

وبالنسبة للاعتمادات المالية المخصصة للمجلس الأعلى للحسابات، تمت الإشارة إلى أنها تبقى محدودة، على الرغم من الزيادة التي تقدر ب 19%، مع التشديد على ضرورة الرفع من هذه الاعتمادات بما يضمن قدرة المجلس على ممارسة مهامه الرقابية على المال العام بكفاءة وفعالية.

السيد الرئيس المحترم ؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون ؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ؛

في معرض جوابه أعرب السيد الكاتب العام عن تثمينه لمداخلات السيدات والسادة المستشارين، وعلى التنويه بالتفاعل الإيجابي والآراء والاقتراحات الهادفة والبناءة التي تم الإدلاء بها، والتي ستساهم في التحفيز على مزيد من الجهود والعمل لبلوغ المستوى الذي تطمح إليه بلادنا.

وثمن السيد الكاتب العام بهذه المناسبة، المبادرة التشريعية المتعلقة بإحداث الدرجة الممتازة لقضاة المحاكم المالية، على غرار قضاة النظام القضائي في المملكة الذين استفادوا من هذه الدرجة، التي جاءت بناء على تعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وأبرز بخصوص محدودية الموارد المالية للمؤسسة أن المحاكم المالية هي مؤسسة من المؤسسات الدستورية، وبالتالي فالمجلس الأعلى للحسابات يلتزم بمذكرة قانون المالية، مشيرا إلى أن الاعتمادات المرصودة للسنة المالية المقبلة سترتفع بنسبة 19 °/°، وأضاف في هذا الصدد، أن الموارد ترتبط أيضا بالتنفيذ، من خلال التفكير

الجدي في القدرة على الاستيعاب والإدماج والتأطير للاستفادة من هذه الموارد بشكل جيد، وتلافي أي عبء مع استحضار الواقع المالي ومحدوديته.

وارتباطا بموضوع الرفع من المناصب المالية، أوضح أن المناصب المحدثة يجب أن تتناسب مع جودة التوظيف والكفاءة المطلوبين، إذ أنه في كثير من الأحيان لا يتم الاستفادة من شغور هذه المناصب، نظرا لغياب الترشيحات التي يمكن أن تساير العمل المطلوب.

وفي إطار تعقيبه على موضوع التعاون المؤسساتي، أبرز أن مقتضيات دستور المملكة، تنص على أن المحاكم المالية مؤسسة مستقلة، مبرزا أنها توجد على نفس المسافة من الحكومة والبرلمان، وفي نفس الوقت تتيح هذه المقتضيات فرصا عديدة للتعاون من خلال تقديم المشورة للبرلمان في مجالات عمل المجلس، إذ تميزت سنة 2024 بإنجاز 4 استشارات بطلب من البرلمان في مواضيع محددة، كما يبرز هذا التعاون من خلال عرض حصيلة وتقرير المجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان.

وعلى صعيد آخر، وبخصوص موضوع مآل التوصيات التي يصدرها المجلس وآثارها، أبرز أن هناك آلية رقمية وخلية لتتبع تنفيذ التوصيات، وأشار إلى أن التقرير السنوي الذي يعرض على البرلمان، يتضمن عرضا حول نتائج هذا التتبع، وأضاف أن التواصل يتم بشكل مؤسساتي، وعبر القنوات والمنصات الرقمية الرسمية للمجلس الأعلى للحسابات المخصصة لهذا الغرض.

عرض السيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات

عرض بمناسبة تقديم مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2026

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

27 نونبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

حضرات السيدات والسادة؛

يسعدني، بمناسبة الموعد السنوي المخصص لمشروع قانون المالية ولاسيما عرض ومناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية، أن ألتقي بكم مجدّدًا بأعضاء لجنتكم الموقرة قصد تقديم مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم سنة 2026 وعرض خطوطها العريضة أمام أنظاركم، وذلك من خلال تقديم نبذة عن الموارد البشرية والمالية المخصصة لهذه المحاكم في إطار هذه الميزانية الفرعية. ويطيب لي في مستهل هذا اللقاء أن أتقدم إليكم، نيابةً عن جميع مسؤولي وموظفي وأطر المحاكم المالية وباسمي الخاص، بخالص عبارات الشكر والتقدير على ما تمنحونه من عناية ودعم مستمر لهذه المؤسسة الدستورية.

قام المجلس الأعلى للحسابات بإعداد مشروع ميزانيته الفرعية برسم سنة 2026 انطلاقًا من رؤية تجمع بين متطلبات المحاكم المالية الضرورية والموارد المالية المتاحة، إسهامًا منه في دعم توازن واستمرارية المالية العمومية لبلادنا. وقد حرص المجلس في بلورة هذا المشروع على تبني مقاربة واقعية وموضوعية تستحضر السياق الاقتصادي الوطني والعالمي وما يفرضه من تحديات ومتطلبات. إذ لا تزال بلادنا تتعامل مع انعكاسات الأزمات المتعاقبة، بما في ذلك تداعيات الجفاف والإجهاد المائي، بالموازاة مع السعي لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية من خلال تسريع إنجاز ورش تعميم الحماية الاجتماعية، والرفع من الاعتمادات الموجهة لمنظومتي الصحة والتعليم، فضلًا عن مواكبة انطلاقة الجيل الجديد من برامج التنمية المجالية المندمجة. كما تواصل بلادنا جهود الإنعاش

الاقتصادي وتنفيذ برنامج إعادة تأهيل المناطق المنكوبة جراء الكوارث الطبيعية الأخيرة. كل ذلك في ظل استمرار بعض التوترات الجيوسياسية على الصعيد الدولي. وفي ظل هذه الظروف المعقدة، يبقى المجلس الأعلى للحسابات ثابتًا على التزامه بأداء مهامه الدستورية للإسهام في حماية المال العام وتطوير نجاعة أداء الأجهزة العمومية والارتقاء بفعاليتها.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما لا يخفى عليكم، يمثل المجلس الأعلى للحسابات (المنصوص عليه في الباب العاشر من دستور المملكة) المؤسسة العليا للرقابة على المالية العامة ببلادنا، وهي المؤسسة التي يكفل الدستور استقلاليتها، والتي تتألف من المحاكم المالية المتمثلة في المجلس الأعلى للحسابات على الصعيد المركزي، والمجالس الجهوية للحسابات على المستوى الترابي.

وتستند ممارسة مهام وأعمال المحاكم المالية، في إطار هذه الاستقلالية، للأحكام الدستورية والمقتضيات القانونية ذات الصلة، بالإضافة إلى المعايير والممارسات الفضلى المعتمدة لدى الهيئات والأجهزة العليا للرقابة على الصعيد العالمي.

وفي هذا السياق، يجب استحضار التوجيهات الملكية السديدة الداعية إلى ضرورة اضطلاع هذه المؤسسة بكافة مهامها الدستورية، لاسيما في ممارسة المراقبة العليا على المالية العمومية، وفي مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية.

وللاضطلاع بالمهام الدستورية المنوطة بالمجلس الأعلى للحسابات، تزاول المحاكم المالية العديد من الاختصاصات القضائية إلى جانب اختصاصات أخرى غير قضائية. ولتوضيح مجالات تدخل المحاكم المالية، اسمحوا لي أن أستعرض أمامكم أبرز هذه الاختصاصات مع تبيان مدى تنوع وتعدد المهام المسندة لهذه المحاكم.

تتجلى الاختصاصات القضائية، في ثلاث اختصاصات يمارسها المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات على السواء، وهي:

1. التدقيق والبت في حسابات الأجهزة العمومية المقدمة سنويا من طرف المحاسبين العموميين، والتي تُصدِر المحاكم المالية بشأنها أحكاما قضائية من خلال التصريح ببراءة ذمة المحاسب، أو وجود فائض في حسابه أو تسجيل عجز في حسابه. ويبلغ عدد المراكز المحاسبية التي يلزم المحاسبون العموميون بتقديم حساباتها إلى المجلس الأعلى للحسابات 963 مركزا محاسبيا، في حين يصل عددهم بالنسبة للمجالس الجهوية للحسابات 1730 مركزا؛
2. البت في العمليات التي تشكل تسييرا بحكم الواقع، في حالة إذا ما قام أي شخص، غير المحاسب العمومي المعين نظاميا لهذا الغرض، ببعض العمليات الموكولة حصرا لهذا الأخير، حيث يتم التصريح بالشخص المعني كمحاسب بحكم الواقع ويلزم تبعا لذلك بتقديم حساب العمليات المعنية مع إخضاعه إلى نفس مسؤوليات المحاسب العمومي؛
3. التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية والذي تتم من خلاله معاقبة كل متدخل في مجال التدبير العمومي في حالة إخلاله بالضوابط القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال، وكذا بتلك التي يستدعيها حسن التسيير؛

وإضافة إلى هذه الاختصاصات المشتركة، يختص المجلس في البت في طلبات الاستئناف المرفوعة ضد القرارات والأحكام الصادرة عن غرف المجلس وعن المجالس الجهوية للحسابات. وهو اختصاص يختص به المجلس الأعلى للحسابات من خلال هيأتين هما هيئة الغرف المشتركة، بالنسبة للقرارات الصادرة ابتدائيا عن هذا المجلس، وكذا غرفة استئناف الأحكام الصادرة عن المجاس الجهوية للحسابات. علما بأن الأحكام الاستئنافية الصادرة عن المجلس تظل قابلة للنقض أمام الغرفة الإدارية بمحكمة النقض.

أما بالنسبة للاختصاصات غير القضائية، فيمكن تقسيمها إلى الاختصاصات المشتركة التي تمارسها كل المحاكم المالية وإلى تلك التي يختص بممارستها المجلس الأعلى للحسابات مركزيا.

وتتمثل الاختصاصات المشتركة للمحاكم المالية أساسا فيما يلي:

1. مراقبة تسيير الأجهزة العمومية والتي تهدف إلى تقييم مستويات النجاعة والفعالية والاقتصاد في تدبير الموارد والإمكانات الموضوعة رهن تصرف هذه الأجهزة. وتسعى المحاكم المالية من خلال مراقبة التسيير إلى الرفع من جودة التدبير العمومي، عبر رصد المخاطر المحتملة وإبراز أهم مكامن النقص، وإصدار توصيات من أجل الارتقاء بجودة الخدمات والرفع من فعالية ونجاعة التدبير؛
2. تقييم البرامج والمشاريع العمومية عبر التأكد من تحقيق الأهداف المنتظرة منها بالنظر للوسائل المستعملة واقتراح توصيات من شأن تنفيذها المساهمة من رفع أثر هذه البرامج والمشاريع؛
3. مراقبة استعمال الأموال العمومية، والتي تنصب على طرق استخدام أموال الدعم العمومي والمساهمة في الرأسمال الممنوحة للجمعيات والمقاولات غير تلك الخاضعة لمراقبة التسيير؛
4. تتبع تنفيذ التوصيات التي تسفر عنها المهمات الرقابية المنجزة في إطار الاختصاصات سالفة الذكر. ويقوم المجلس حاليا بإجراء هذا التتبع عبر منصة إلكترونية أعدت لهذا الغرض، في حين تقوم المجالس الجهوية للحسابات بذلك بطريقة مستندية؛
5. تلقي ومراقبة التصاريح الإجبارية بالممتلكات التي يدلي بها الملزمون بالتصريح إلى المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات؛ حيث بلغ عدد الملزمين بالتصريح عند نهاية شهر أكتوبر 2025، حسب اللوائح المدلى بها من طرف الأجهزة التابع لها الملزمون، 154.931 موظفا ومنتخبا ومسؤولا، علما أن رقابة المجالس الجهوية للحسابات تنصب على الجماعات الترابية وهيئاتها والمؤسسات العمومية المحلية في حين تبقى باقي الهيئات من اختصاص المجلس الأعلى للحسابات.

أما الاختصاصات التي ينفرد المجلس على المستوى المركزي بممارستها، فيمكن إجمالها في ما يلي:

1. تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وإصدار تقرير سنوي بشأنها؛
2. فحص نفقات الحملات الانتخابية المنظمة ببلادنا وإصدار تقارير بشأنها؛
3. التصديق على مطابقة حسابات الدولة وصدقيتها طبقا لمقتضيات المادة 31 من القانون التنظيمي للمالية، حيث دخل هذا الاختصاص حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2020. ويقدم المجلس الأعلى للحسابات سنويا للبرلمان مذكرة حول تقدم عملية التصديق هذه؛
4. إمكانية تقديم المساعدة للبرلمان وللهيئات القضائية وللحكومة في حدود الاختصاصات وبالكيفيات المنصوص عليها قانونا.

في هذا الإطار، يقوم المجلس الأعلى للحسابات بإصدار تقرير سنوي حول تنفيذ قانون المالية وبإعداد التصريح العام بالمطابقة بين الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين. ويحرص المجلس على أن ينجز هاتين الوثيقتين داخل آجال معقولة لتمكين البرلمان من المصادقة على قانون التصفية ومن تحديد الحسابات النهائية لميزانية الدولة برسم السنة ما قبل الأخيرة وظروف تنفيذها قبل الشروع في مناقشة ميزانية السنة المقبلة.

وتتميز ممارسة المحاكم المالية لمهامها بالحرص على خلق تكامل بين مختلف الاختصاصات وخلق جسور فيما بينها، وذلك من خلال إعمال المراقبة المندمجة التي تنطلق من الحساب المقدم من طرف المحاسب العمومي لتصل إلى أوجه المراقبة الأخرى كمراقبة التسيير وتقييم المشاريع والبرامج العمومية، ثم إلى تفعيل المساطر القضائية، وصولا إلى إمكانية استعمال نتائج هذه المراقبات في تحديد المخاطر المرتبطة بميدان مراقبة التصريحات الإجبارية بالممتلكات.

وكما تعلمون، فإن أعمال المحاكم المالية المرتبطة بكل الاختصاصات سالفة الذكر تكون موضوع تقرير سنوي يرفع إلى جلالة الملك ويوجه إلى رئيس الحكومة وإلى رئيسي مجلسي البرلمان وينشر بالجريدة الرسمية.

وتبعا لإصدار هذا التقرير ونشره، يقوم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات سنويا بتقديم عرض عن أعمال المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات أمام البرلمان يكون متبوعا بمناقشة، وذلك عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

ويهدف هذا العرض إلى إطلاع البرلمان بغرفتيه على أنشطة المحاكم المالية وعلى نتائج ممارستها للاختصاصات الموكولة لها من خلال التطرق إلى أهم مخرجات الأعمال المنجزة من طرف المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات خلال السنة، وكذا مدى تحقيق الأهداف المسطرة للأعمال المبرمجة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن اضطلاع المجلس الأعلى للحسابات بمهامه الدستورية في أفضل الأحوال ومزاولة كافة الاختصاصات القضائية وغير القضائية للمحاكم المالية يستلزم موارد بشرية ومادية كبيرة، يسعى المجلس إلى تعزيزها، بشكل تدريجي، وفق الإمكانيات المادية المتاحة بميزانية الدولة.

وعليه، وفيما يتعلق بالوضعية الراهنة لأعداد القضاة والعاملين بالمحاكم المالية، فإن مجموعهم يصل إلى 793 قاضيا وموظفا، تمثل النساء نسبة 39% منهم، موزعين على النحو التالي:

- 412 قاضيا وقاضية، 190 منهم يشتغلون بالمجلس الأعلى للحسابات (بما فيهم 14 ملحقا قضائيا يوجدون في طور التكوين بمركز تنمية القدرات التابع للمجلس الأعلى للحسابات) ، و222 بالمجالس الجهوية للحسابات. ويتميز قضاة المحاكم المالية بتنوع وغنى كفاءاتهم العلمية، وبالأخص تلك المتصلة بمهام واختصاصات المحاكم المالية وكذا بمجالات تدخلها، بحيث تحدد كما يلي:
  - 41,5% في مجالات العلوم الاقتصادية والتدبيرية والمالية؛
  - 36,5% في ميادين العلوم والهندسة؛
  - 14% في تخصصات العلوم القانونية؛
  - 8% في تخصصات أخرى.
- أما بالنسبة للموظفين الإداريين العاملين بالمحاكم المالية، فيبلغ عددهم 381 موظفا وموظفة، 68 منهم مدققون (Vérificateurs)، يساعدون القضاة بالمجلس وبالمجالس الجهوية للحسابات في مجال تدقيق حسابات الأجهزة العمومية. ويعمل 234 منهم بالمجلس الأعلى للحسابات، في حين يتوزع 147 الباقون على المجالس الجهوية للحسابات الاثني عشر.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة، إلى أن سنة 2025 عرفت تنظيم عدة مباريات للتوظيف استهدفت بالأساس استقطاب 67 كفاءة إدارية وتقنية عليا ومتوسطة لتلبية الحاجيات المعبر عنها من مختلف غرف المجلس والمجالس الجهوية وكذا البنيات الإدارية موزعة كما يلي:

- 03 مهندسين للدولة (السلم 11)؛
- 27 منتدبا قضائيا من الدرجة الثانية (السلم 11)؛
- 32 محررا قضائيا من الدرجة الثالثة (السلم 09)؛
- 05 محررين قضائيين من الدرجة الرابعة (السلم 08).

كما يجري حاليا تنظيم مباراة لتوظيف 43 ملحقا قضائيا في عدّة تخصصات هندسية وقانونية وتدبيرية، وقد تم إجراء الاختبار الكتابي لهذه المباراة بتاريخ 2025/10/26، على أن تُستكمل المراحل المتبقية وفق البرنامج الزمني المحدد.

وبخصوص المناصب المحدثة بمقتضى قانون المالية، فقد رصد مشروع قانون المالية قيد المناقشة، 60 منصبا ماليا إضافيا للمحاكم المالية، سيباشر المجلس التوظيف فيها لإتمام مشاريع التطوير والتحديث المحددة والمبرمجة ضمن مخططه الاستراتيجي 2022-2026. ومن أهمها مشروع التحول الرقمي، قصد تحديث أساليب اشتغاله وضمان أمنه السيبيراني، وتقوية القدرات الرقابية والتدبيرية للمحاكم المالية، علاوة على تخصيص مناصب لتوظيف القضاة في تخصصات معينة تلبي الحاجيات ذات الأولوية للمحاكم المالية.

وفي إطار العناية السامية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله لقضاة المملكة، بما فيهم قضاة المحاكم المالية، وبعد صدور الظهير الشريف رقم 1.23.37 بتاريخ 23 شعبان 1444 (16 مارس 2022) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14.22 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، وما أدخله من تعديلات جوهرية على المسار المهني للقضاة وترقيتهم، أصدر جلالته تعليماته السامية بتغيير أحكام النظام الأساسي لقضاة المحاكم المالية إسوة لما تم العمل به بالنسبة لقضاة السلك القضائي بالمملكة. وهكذا، تم إعداد مشروع قانون لتغيير مقتضيات المادتين 165 و192 من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية، يقضي بإحداث درجة جديدة بعد الدرجة الاستثنائية، هي "الدرجة الممتازة"، يُقيَّدُ في لائحة الأهلية للترقية إليها قضاةُ الدرجة الاستثنائية المتوفرون على أقدمية لا تقل عن خمس (5) سنوات في درجتهم. وقد تُوِّج هذا المسار بصدور الظهير الشريف رقم 1.25.07 بتاريخ 21 شعبان 1446 (20 فبراير 2025) بتنفيذ القانون رقم 55.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99، والذي تمت بموجبه إضافة الدرجة الممتازة ضمن سلسلة درجات ترقّي قضاة المحاكم المالية.

ومن أجل الملاءمة التنظيمية مع هذه المقتضيات الجديدة، تم إعداد مشروع مرسوم (يوجد حاليا في طور المصادقة) يهدف أساسًا إلى وضع الإطار التنظيمي للدرجة الممتازة، ولا سيما تحديد شروط التقييد في لائحة الأهلية وكيفيات الترقية وضبط ما يلزم من آثار تنظيمية. وستتحمّل ميزانية

سنة 2026 الأثر المالي الكامل للترقيات التي سيستفيد منها فوج مهمّ من قضاة المجلس خلال السنة الحالية.

كما واصل المجلس الأعلى للحسابات خلال سنة 2025 تطوير آليات التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، وخاصة ضمن مشروع التدبير التوقعي للمناصب والكفاءات، الذي يستهدف تحديث مرجعية الوظائف والكفاءات بالمؤسسة لتشخيص متطلباتها الآنية والمقبلة من الموارد البشرية. وعلى أساس ذلك، تم إعداد مخطط عمل استباقي للتوظيف والتكوين بقصد سد أي نقص متوقع في بعض التخصصات وضمان استمرارية المهام الرقابية بنجاعة وفعالية. كما سيتيح هذا المشروع تكوين قاعدة معطيات حول الكفاءات المتوفرة داخل المجلس، من أجل تعبئة الموارد الملائمة لكل مهمة رقابية أو وظيفة إدارية حسب المتطلبات. ومن ناحية أخرى، يشتغل المجلس على اعتماد نظام معلوماتي متطور لتدبير الموارد البشرية، يسمح بتتبع المسار الإداري للموظفين بفعالية أكبر وأيضا بتجويد إجراءات تقييم أداء الموظفين من خلال تحديث مؤشرات التقييم وربطها بصورة أوثق بأهداف ومعايير الأداء المؤسساتية، وذلك في أفق تشغيله وتعميم استعمالاته مع بداية السنة القادمة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يخص الموارد المالية للمحاكم المالية، يتوزع البرنامج الميزانياتي المرصود لها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026 بين اعتمادات مرصودة للمجلس الأعلى للحسابات، وأخرى موجهة للمجالس الجهوية للحسابات، وذلك وفق برامج ومشاريع محددة، وبشكلٍ يُحقق التوازن بين احتياجات الاستمرارية التشغيلية ومتطلبات الاستثمار البنيوي.

ويصل المبلغ الإجمالي المرصود للمحاكم المالية في مشروع ميزانية 2026 إلى حوالي 761 مليون درهم كمجموع الاعتمادات، بارتفاع يُقارب 19% مقارنةً باعتمادات السنة المالية 2025 التي ناهزت نحو 639 مليون درهم. كما يُتوقع أن تصل اعتمادات الالتزام، المخصصة لإنجاز البرامج والمشاريع متعددة السنوات، إلى ما يقرب من 10 ملايين درهم.

وبالتالي، تُقدر اعتمادات الأجور والتعويضات المخصصة لقضاة وموظفي المحاكم المالية برسم سنة 2026 بما يقارب 566 مليون درهم، أي ما يعادل نحو 74% من إجمالي الاعتمادات المقترحة، وذلك بزيادة تبلغ حوالي 27% مقارنة بالمبلغ المرصود لنفس البند خلال سنة 2025. ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى الأثر المالي المترتب عن ترقية قضاة الدرجة الاستثنائية المستوفين للشروط القانونية للترقية إلى الدرجة الممتازة، حيث يشمل هذا المبلغ صرف مستحقات الترقية بأثر رجعي (rappel) ابتداءً من تاريخ سريانها المحدد في شهر مارس من سنة 2023 ومن المرتقب أن تشهد سنة 2027 الرجوع إلى معدل نمو عادي لكتلة الأجور، بعد استيعاب كلفة الترقيات والتسويات المؤجلة.

أما نفقات المعدات والمصاريف المختلفة، فإنها تصل إلى 105 ملايين درهم (ما يعادل 14% من إجمالي الاعتمادات)، فيما رُصِدَ مبلغ يناهز 90 مليون درهم (12% من إجمالي الاعتمادات) كاعتمادات لميزانية الاستثمار، من ضمنها 10 ملايين درهم كاعتمادات الالتزام، مع التركيز على أولوية المشاريع ذات التأثير المباشر على الجاهزية المؤسسية والجودة الرقابية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسب تُبرز نفس التوازن المعتمد في السنوات الماضية.

على صعيد التسيير، وإلى جانب تغطية مصاريف أجور وتعويضات قضاة وموظفي المحاكم المالية، ستوفر الاعتمادات المرصودة لسنة 2026 الموارد الضرورية لتلبية متطلبات العمل اليومي من تجهيزات ولوازم مكتبية ولوجستية، وكذلك مختلف النفقات المرتبطة بدعم مهام المحاكم المالية. وستُوجّه هذه الاعتمادات أيضًا لمواكبة ورش التحول الرقمي للمحاكم المالية، إذ رُصِدَ ما يقارب 10 مليون درهم لتمويل عقود الصيانة والدعم والخدمات المعلوماتية المتكررة (المنصّات الرقمية، تراخيص الأمن السيبراني، حلول التعلّم الإلكتروني وتحليل البيانات، إلخ) بما يكفلُ استمراريةَ الخدمة، وسلامتها وموثوقيتها، ويحول دون انقطاعاتٍ قد تُؤثر على وتيرة اشتغالَ مختلف وحدات المحاكم المالية. هذا، علاوة على دعم برامج التكوين المستمر والأساسي وتطوير القدرات، وأيضا تحديث أساليب عمل مكتب الضبط، فضلًا عن تكريس وتحسين وتجويد آليات التواصل والتوعية حول دور وأثر المحاكم المالية، وتقوية علاقات التعاون الخارجي والشراكات مع نظراء المجلس على الصعيد الدولي.

أما على مستوى الاستثمار، فستُغطي الاعتمادات المخصصة مصاريف البناء والتجهيز لمجموعة من المشاريع الهيكلية الجارية. من بينها بالخصوص:

- تقوية البنية التحتية المعلوماتية للمحاكم المالية، لا سيما فيما يتعلق بالأمن السيبراني، عبر اقتناء تجهيزات معلوماتية وتطبيقات متطورة في إطار مشاريع التحول الرقمي للمجلس؛
- انطلاق الأشغال التحضيرية لبناء مقر المجلس الجهوي للحسابات لجهة درعة تافيلالت؛
- إنجاز كافة الدراسات الأولية لبناء مقر المجلس الجهوي للحسابات بالداخلة.

كما ستُوظّف اعتمادات الاستثمار في أعمال تهيئة وتجهيز مقرات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات بمعدات وأثاث مكتبي يضمن ظروف عمل ملائمة، بالإضافة إلى دعم حظيرة سيارات المصلحة ووسائل التنقل لضمان إنجاز المهام الرقابية ميدانيًا في أحسن الظروف.

وبخصوص توزيع الاعتمادات بين مكونات المحاكم المالية، يصل الغلاف المالي المرصود للمجلس الأعلى للحسابات والمصالح المشتركة إلى حوالي 95 مليون درهم كنفقات المعدات والمصاريف المختلفة و33 مليون درهم كاعتمادات الأداء لميزانية الاستثمار .فعلى مستوى الاستثمار المركزي، يتصدّر محورُ التحول الرقمي أولويات التمويل بحوالي 10,6 ملايين درهم موجهة لمشاريعِ تطوير الشبكات وتعزيز الأمن المعلوماتي وتطوير مكتب الضبط الرقمي (Greffe digital) وتحديث التطبيقات المهنية، يُضاف إليها ما يناهز 5 ملايين درهم لتجديد الوسائل العامة، وذلك وفق منطق تدريجي، يسمح بملاءمة وتيرة الاقتناءات مع ظرفية التزاماتٍ أخرى أكثر استعجالًا.

أما فيما يتعلق بالمجالس الجهوية للحسابات، فقد بلغت الاعتمادات المرصودة لها في فصل المعدات والنفقات المختلفة إلى ما يقارب 10 مليون درهم وحوالي 47 مليون درهم كاعتمادات أداء مخصصة للاستثمار، حيث تستأثرُ بالحيّز الأكبر من هذه الاعتمادات، تبعًا لطبيعة المشاريع ذات الأولوية في 2026. إذ خُصِّصَ 42 مليون درهم لانطلاق أشغال تشييد مقرّ المجلس الجهوي للحسابات بجهة درعة-تافيلالت، و4,2 مليون درهم لإنجاز كافة الدراسات الأولية لبناء مقر المجلس الجهوي للحسابات بالداخلة، مع برمجة مجموعة من أشغال التهيئة ومبادرات للنجاعة الطاقية بمقرات المجالس الجهوية للحسابات.

أما بالنسبة لمبلغ اعتمادات الالتزام المقترحة لإنجاز برامج الاستثمار متعددة السنوات، فقد وصل إلى 10 ملايين درهم موزعة كالآتي: 4 ملايين درهم تخص أعمال تهيئة مقر المجلس الأعلى للحسابات، و1,2 مليون درهم لاقتناء التجهيزات المكتبية، و4,8 مليون درهم لتجهيز مقرات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات في إطار مواكبة التحول الرقمي للمحاكم المالية.

كما تجدر الإشارة أنّ هذا البرنامج الميزانياتي راعى أيضًا تطبيقَ قواعد المفاضلة بين طبيعة النفقات، فالمصاريفُ الجارية ذاتُ الطبيعة الملزمة (صيانة المباني والخدمات العامة، الأمن والحراسة، الطاقة والاتصالات الضرورية، إلخ) تم تأمينُها بالقدر الكافي، بينما حُفظت بنودٌ قابلةٌ للتعديل النسبي (التواصل وبعض أنشطة التعاون الدولي) في حدود معقولة تُتيح الحفاظ على حضور المجلس الأعلى للحسابات وتعزيز تأثير أعماله وتوصياته، دون أن يؤثر ذلك على متطلباته الأساسية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون

إن الاعتمادات المالية المدرجة في مشروع ميزانية المحاكم المالية برسم سنة 2026، التي تشرفت بتقديم نظرة موجزة عنها أمام أنظاركم والتي تم تفصيلها في مذكرة تقديم هذا المشروع التي وضعت نسخ منها رهن إشارة السادة المستشارين أعضاء اللجنة المحترمين، تهدف أساسا إلى أداء رواتب القضاة والموظفين وتقديم الدعم المادي والمهني للمهمات الرقابية التي تنجزها المحاكم المالية.

ويُعدّ التكوين وتنمية القدرات من أبرز محاور هذا الدعم، إذ يحتل مكانة محورية ضمن الأولويات الاستراتيجية للمحاكم المالية، باعتباره رافعةً لتعزيز كفاءة القضاة والأطر ولترسيخ المهنية ورفع أثر الأعمال الرقابية والقضائية. وقد فعل المجلس هذا التوجه الاستراتيجي من خلال مركزٍ متخصص في تنمية القدرات يوفر برامج تكوينية ترتكز على أربعة محاور: تعزيز مهنية القضاة، والاعتماد الممنهج على الرقمنة، وتقوية بنيات الدعم والحكامة الداخلية، إلى جانب تطوير الكفاءات الأفقية ونشر الثقافة الإدارية.

وقد تابع هذا المركز خلال سنة 2025 تنفيذ برنامجه السنوي للتكوين المستمر، عبر شراكاتٍ أكاديمية ومهنية وطنية ودولية. فإلى غاية متم أكتوبر 2025، نُظِّمت 40 دورة تكوينية بمجموع

430 ساعة استفاد منها 949 مشارك، تناولت محاور استراتيجية مرتبطة بعمل المحاكم المالية، كتقييم البرامج والمشاريع العمومية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومعايير المحاسبة العامة، وتحليل البيانات، ومنازعات الصفقات العمومية، والرقابة على تدبير الأملاك الجماعية، فضلًا عن استعمالات الذكاء الاصطناعي وأساسيات التعاون الدولي والبروتوكول والتفاوض.

كما تضمّن البرنامج التكوين الأساسي لـ 14 ملحقًا قضائيًا في المجالات المتصلة بالتدبير العمومي ومهن المحاكم المالية، تعقبه تدريبات ميدانية بغرف المجلس وبالمجالس جهوية للحسابات، إلى جانب برنامج تكويني خاص لفائدة 21 مراجعًا لتزويدهم بالمهارات اللازمة لدعم القضاة في الأنشطة الرقابية. وقد شهدت هذه السنة إطلاق منصة رقمية متكاملة لإدارة الأنشطة البيداغوجية والإدارية للتكوين، سواء الأساسي أو المستمر، بهدف تعزيز العرض التكويني (خاصة التعلم الإلكتروني والتعلم المختلط) وتتبع وتقييم أثره.

وبخصوص سنة 2026، سيستقبل المركز الفوجَ الجديد، بعد إعلان نتائج المباراة التي تستهدف توظيف 43 ملحقًا قضائيا، لمتابعة التكوين خلال سنتي التدريب، تطبيقا لمقتضيات النظام الأساسي لقضاة المحاكم المالية، فيما سيركّز التكوين المستمر على دعم مشاريع التحوّل الرقمي وتوظيف الذكاء الاصطناعي في الرقابة، وتعزيز قدرات القضاة والأطر في التدبير المرتكز على النتائج وتقييم البرامج. كما ستتواصل الورشات العلمية والتكوينية المفتوحة للأجهزة العربية والإفريقية النظيرة، بما يعزّز إشعاع التجربة المغربية وتبادُل الخبرات.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تُشكّل كتابة الضبط إحدى الدعامات الوظيفية الأساسية في عمل المحاكم المالية، حيث تكفل سلاسة المساطر وضبط الإجراءات وتوثيقها وأرشفتها وفق المقتضيات القانونية المعمول بها. وقد واصلت كتابة الضبط بالمجلس الأعلى للحسابات، خلال سنة 2025، تجويد أساليب عملها باعتماد مقاربة تُوائم بين الرقمنة ومتطلبات الضبط القضائي والإداري الدقيق، بما يخدم جودة المخرجات ويعزز ثقة المرتفق.

وقد سجّلت كتابة الضبط بالمجلس خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى متم أكتوبر 2025 تلقّي ما مجموعه 3.119 حسابًا تخص مرافق الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي وكذا الأحزاب السياسية والمترشحين للانتخابات التشريعية والجماعية الجزئية، موزعة كالتالي:

- 1.182 حسابًا لمرافق الدولة والمؤسسات العمومية مقدّمة ورقيًا، بانخفاضٍ يناهز 52% مقارنةً بالسنة الفارطة، بفعل توسّع التقديم اللامادي لفئاتٍ متزايدة من الحسابات؛
- 1.880 جمعية قدّمت حساباتها السنوية، في انتظار إطلاق المنصة المخصّصة لإيداع حسابات الجمعيات وباقي الهيئات المستفيدة من الدعم العمومي؛
- 27 حزبًا أدلى بحساباته السنوية برسم 2024، منها 24 حسابًا عبر المنصة الرقمية و3 حسابات في نسختها الورقية، كما أودع 20 مترشحًا (عن اقتراعاتٍ جزئية تشريعية وجماعية) حسابات حملاتهم ماديًا.

وفي سياق الاختصاص المتعلق بالتصريح الإجباري بالممتلكات، تلقت كتابة الضبط بالمجلس 11.275 تصريحًا سنة 2025، من بينها 10.745 تصريحًا يخص فئة الموظفين والأعوان العموميين (بنسبة قاربت 82% خلال عملية تجديد فبراير 2025)، مع تسجيل امتثالٍ كامل (بنسبة 100%) لأعضاء مجلسي النواب والمستشارين الذين قدموا تصريحاتهم لدى الهيئتين اللتين يرأسهما المجلس والمكلفتان بتلقي تصريحاتهم.

كما قامت كتابة الضبط خلال نفس السنة، بإعداد 14 بيان إصدار همّت 35 مقررًا وحكمًا حاز قوة الشيء المقضي به في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، بمبلغ إجمالي قدره 805.000 درهم، قامت الخزينة العامة للمملكة بتحصيل نسبة 31% منه.

وبخصوص برمجة سنة 2026، سيتم العمل على إطلاق منصة كتابة الضبط الرقمية، تمكن من تدبير دورة الحياة الكاملة للمساطر (التلقي، التبليغ، التتبع، الإحصاء، والأرشفة الإلكترونية) بما يرفع النجاعة ويبسط الإجراءات ويقلص آجال المعالجة ويضمن صدقية وسلامة المعطيات، وذلك بالتوازي مع تهيئة خاصة للاستحقاقات الانتخابية لسنة 2026 عبر إعادة هيكلة منصة إيداع حسابات الحملات الانتخابية للأحزاب ووكلاء اللوائح وتبسيط مساطرها وملاءمتها مع الإطار التشريعي التنظيمي الجاري به العمل.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من بين الواردات على كتابات الضبط بالمحاكم المالية، نجد الشكايات المقدمة من عموم المواطنين والتي توليها المحاكم المالية أهمية في إطار انفتاحها على الرأي العام تنزيلا للتوجهات الاستراتيجية لهذه المحاكم برسم الفترة 2022-2026.

حيث بلغ مجموع الشكايات الواردة على مستوى كتابة ضبط المجلس خلال سنتي 2024 و2025 ما عدده 1445 شكاية (904 شكاية سنة 2024 و541 شكاية إلى حدود 17 أكتوبر 2025)، علمًا أنّ حصة مهمة منها (49% من شكايات 2024 و41% من شكايات 2025) تندرج مواضيعها ضمن اختصاصات المجالس الجهوية للحسابات، فأُحيلت تبعًا لذلك على المجالس الجهوية المعنية وفق المسطرة المقررة.

وقد أسفر فحص مضامين هذه الشكايات من لدن المستشارين المعينين لهذا الغرض، سواء على مستوى الغرف القطاعية بالمجلس أو بالمجالس الجهوية للحسابات، عن اقتراح برمجة مهمات رقابية في إطار مراقبة التسيير أو تقييم البرامج والمشاريع أو مراقبة استخدام الأموال العمومية، وذلك بالنسبة للشكايات التي تضمنت معطيات جدية تُفيد بوجود نقائص في تدبير الأجهزة المعنية. كما أفضت دراسة بعض الشكايات، التي تبين أنها تتضمن أفعالا بقدر من الخطورة والثبوتية، إلى اقتراح تفعيل المساطر القضائية أمام المحاكم المالية أو إحالتها على الجهات القضائية أو التأديبية المختصة، وذلك عن طريق إخبار النيابة العامة لدى المجلس بذلك من أجل اتخاذ ما تراه ملائما من إجراءات في الموضوع.

وسعيًا لتمكين المواطنين من الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في تبسيط إجراءات التبليغ عن الاختلالات المرتبطة بالتدبير العمومي، أعدّ المجلس الأعلى للحسابات منصة رقمية لتلقي ومعالجة الشكايات/"الإبلاغات"، تُتيح للمرتفقين تقديم إبلاغاتهم حول كافة جوانب القصور التي قد تهم أحد الأجهزة الخاضعة لمراقبة المجلس الأعلى أو المجالس الجهوية للحسابات، وتأمين تتبعها، كما ستمكن هذه المنصة أيضا المحاكم المالية من معالجة وتتبع تدبير هذه الإبلاغات بفعالية وفي آجال معقولة.

وقد كان مُقررًا تشغيل هذه المنصة خلال سنة 2025 بعد استيفاء الإجراءات اللازمة، بما فيها الحصول على ترخيص "اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي"، غير أنه تدعيمًا للأمن السيبراني وحمايةً لخصوصية المستخدمين، تم إخضاع المنصة لافتحاص من طرف المديرية العامة لأمن نظم المعلومات (DGSSI)، والذي خلص إلى ضرورة إجراء بعض التعديلات التقنية على مستوى البرمجة المعلوماتية من أجل الرفع من مستوى أمن المنصة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون

تماشيًا مع الاختصاصات الدستورية للمحاكم المالية في مجالات الرقابة العليا على المال العام وتقييم أداء الأجهزة العمومية، يعتمد المجلس توجهًا استراتيجيًا قائمًا على التحول الرقمي وعصرنة البنية التحتية المعلوماتية، استجابةً لمتطلبات الحكامة الجيدة والشفافية ومواكبةً للتطورات الرقمية الوطنية والدولية.

وقد سجّل هذا الورش تقدمًا ملحوظًا في المشاريع الرقمية الكبرى، أبرزها رقمنة مساطر تقديم الحسابات واعتماد نظام "كتابة الضبط الرقمي"، مما يُفضي إلى الحدّ من المعاملات الورقية وتبسيط الإجراءات وتسريع وتيرة المعالجة داخل الهيئات القضائية والرقابية. كما تم تعزيز هذا المسار بتطوير قدرات تحليل البيانات الضخمة وتسهيل ولوج القضاة للمعلومات بطريقة فعّالة وآنية.

ونظرًا لتنامي التهديدات السيبرانية عالميًا، تُولي المحاكم المالية أهمية قصوى لتحصين منظومتها الأمنية، عبر تحديث الخوادم والشبكات وأنظمة التخزين والنسخ الاحتياطي، واعتماد بروتوكولات أمنية متقدمة لحماية مراكز البيانات، إضافةً إلى وضع مخططات استمرارية الخدمة لضمان ديمومة الأنشطة وحماية المعطيات الحساسة.

كما شرع المجلس في تنزيل استراتيجيته للذكاء الاصطناعي بمواكبة مكتب خبرة مغربي متخصص، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير حلول مبتكرة لرقمنة مسارات المعالجة والتحليل، والرفع من نجاعة الأداء المؤسساتي وسرعة الإنجاز، مع تحسين جودة التقارير الرقابية وتيسير استغلال البيانات.

ولكون تأهيل الرأسمال البشري ركيزةً جوهرية في إنجاح هذا التحول، يحرص المجلس على وضع وتنفيذ برامج تكوين وتأهيل مستمرة لتمكين المستخدمين من التحكم الأمثل في الأدوات الرقمية الحديثة، بما فيها تحليل البيانات وتقنيات الذكاء الاصطناعي، مع الانفتاح على التجارب الدولية عبر الشراكات وتبادل الخبرات في ميدان الابتكار الرقمي وحكامة الأنظمة المعلوماتية.

إن التقدم المحقق في مجال التحول الرقمي يُجسّد الإرادة الراسخة للمحاكم المالية في تعزيز قدراتها المؤسساتية وترسيخ الثقة في أدائها، ويُرسي دعائم متينة لمواصلة تجويد الأعمال الرقابية والقضائية بما يستجيب لانتظارات المواطنين والأطراف ذات الصلة ويواكب التحولات المتسارعة على المستويين الوطني والدولي.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتبوأ التعاون الدولي بدوره مكانةً مركزيةً ضمن الخيارات الاستراتيجية للمحاكم المالية، بوصفه رافعةً أساسية لتبادل الخبرات واعتماد الممارسات الفضلى وتقوية جاهزية الرأسمال البشري والارتقاء بجودة مهامه الرقابية والقضائية وأثرها.

وفي هذا الإطار، وتأكيدًا لدوره كفاعل مؤسساتي منفتح وحريص على تطوير آليات الحكامة الجيدة، عرف المجلس خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2024 إلى سبتمبر 2025 حضورًا مكثفًا في العديد من المبادرات الدولية، سواء في إطار شراكات ثنائية أو متعددة الأطراف:

- فيما يتعلق بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (إنتوساي)، انصبّت مساهمات المجلس على تعزيز ملاءمة منهجية اشتغاله مع المعايير الدولية، خاصةً عبر مشاركة تقنية ضمن فريق العمل المعني بالاستقرار الاقتصادي والمالي التابع للإنتوساي، وفي أشغال الجمعية العامة لفريق عمل الإنتوساي المعني بالتدقيق البيئي (حيث تمت المصادقة على ترشيح المجلس الأعلى للحسابات لتولي إدارة مشروع في مجال التحول الطاقي)، علاوةً على انخراط المجلس ضمن إحدى المبادرات المشتركة بين الإنتوساي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، لإجراء دراسة عالمية حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.

- على صعيد المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أفروساي)، اتسمت هذه السنة بانتخاب المجلس الأعلى للحسابات لتقلّد مهام الأمانة العامة للمنظمة واحتضان مقرها الدائم بالرباط، وتبعًا لذلك استضاف المغرب أشغال اجتماع المجلس التنفيذي للأفروساي، بحضور رؤساء وممثلي 22 جهازًا أعلى للرقابة من الدول الإفريقية الأعضاء، مما يعكس الدور الطلائعي للمجلس كمنصةٍ إفريقية لتوحيد المنهجيات وتبادل الخبرات.
- وبصفته عضوا دائما في مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الإفريقي، شارك المجلس الأعلى للحسابات في اجتماعات هذا المجلس، كما ساهم في مراجعة حسابات مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وحسابات وكالة التنمية الأفريقية في جنوب إفريقيا، وكذا حسابات واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في غامبيا.
- بالنسبة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي)، سعت إسهامات المجلس إلى تكريس الدور القيادي للمغرب ضمن مجموعة من اللجان التقنية المتخصصة، لا سيما لجنة الرقابة على التنمية المستدامة التي يتولى المجلس رئاستها، وذلك من خلال تنظيم النسخة الأولى من المنتدى الدولي حول "التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة" المنعقد بالرباط، وأيضًا عبر المشاركة في اجتماعات لجنة تنمية القدرات المؤسسية ولجنة المعايير المهنية والرقابية ولجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بصفته عضوًا فيها.
- وفي إطار اضطلاعه بمسؤولياته الجديدة كأمين عام للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاصات القضائية (جوريساي)، شارك المجلس بهذه الصفة في اجتماع المجلس التنفيذي للإنتوساي، كما احتضن بالرباط اجتماعًا تقنيًا للمجلس التنفيذي للمنظمة، بالإضافة إلى تنظيم ندوة دولية حول "تواصل الأجهزة العليا للرقابة بشأن أنشطتها القضائية" بحضور ممثلي الهيئات العليا للرقابة أعضاء المنظمة من أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

كما تميزت هذه السنة كذلك بمشاركة المجلس الأعلى للحسابات، بوفد ترأسته السيدة الرئيس الأول، في قمة الأجهزة العليا للرقابة لدول مجموعة العشرين المنعقدة بجنوب إفريقيا، حيث أبرزت خلال الجلسة العامة جهود المجلس في مواكبة المشاريع الاستراتيجية الوطنية، ولا سيما فيما

يتعلق بتأهيل البنية التحتية وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتأهيل الرأسمال البشري وبناء قدراته على التكيّف والصمود والتمكين الرقمي.

وفي مجال التعاون الثنائي، انتهج المجلس مقاربةً عملية تجمع بين تبادل الخبرة وبناء القدرات وتوطيد الشراكات مع الأجهزة النظيرة، حيث شهدت هذه السنة حركيةً ملحوظةً تجلّت في استقبال وتنظيم زيارات عمل رفيعة المستوى ومشاركات ميدانية ذات أثر مباشر، إذ استقبل المجلس وفودًا من محكمة الحسابات الهولندية، ووزارة المالية بجمهورية كوت ديفوار، ومحكمة الحسابات بتوغو، ورئيس الديوان العام للمحاسبة السعودي، كما استقبل رئيس محكمة الحسابات للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، ورئيس لجنة الحسابات العامة بالبرلمان الزامبي والوفد المرافق له، ورئيس الهيئة العليا للحكامة الجيدة بجمهورية كوت ديفوار، ومدير المركز الإقليمي للبنك الإسلامي للتنمية بالرباط، والمدقق العام لجمهورية غامبيا (وقد توّجت هذه الزيارة بتوقيع مذكرة تفاهم بين المؤسستين)، إضافةً إلى استقبال وفد برلماني أردني ورئيس لجنة الاستثمارات العمومية للأقاليم والحسابات الخصوصية بمجلس الشيوخ الكيني.

وفي سياق تعزيز قدرات أجهزة الرقابة المالية داخل القارة الأفريقية، بادر المجلس بتنظيم عدد من اللقاءات التدريبية، من بينها دورةٌ حول تقييم الأجهزة العليا للرقابة وفق "إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابةSAI-PMF " بشراكة مع الأفروساي، وورشةٌ لتطوير ممارسات التقييم في إفريقيا جنوب الصحراء الفرنكوفونية بشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، وذلك بهدف إرساء مسارات تكوينٍ مشتركة، بما يخدم جودة المخرجات وسرعة إنجازها ويرسخ حضور المغرب كفاعل مرجعي في التعاون الرقابي جنوب - جنوب.

ويطمح المجلس الأعلى للحسابات في أفق سنة 2026، إلى تأكيد ومواصلة أدوار الريادة التي اضطلع بها خلال السنة المنصرمة وتوسيع نطاق أثرها، لا سيما عبر تفعيل مؤسساتي شامل لكل من الأمانة العامة لمنظمتي أفروساي وجوريساي، وتعميق الانخراط في مبادرات الإنتوساي، خاصةً تلك المتعلقة بالمشاريع المعيارية والتدقيق الموضوعاتي المرتبط بالتحوّلات الكبرى (الطاقة/البيئة، الاستدامة، استقلالية الأجهزة)، إلى جانب توسيع نطاق مهام التدقيق بالاتحاد الإفريقي وتجويد مخرجاتها. وسيعمل المجلس على تعزيز الشراكات الثنائية وفق أولويات

مضبوطة تستحضر الأثر المنشود منها، مع برمجة فعاليات علمية وتكوينية ترمي إلى نقل الخبرة واعتماد الممارسات الفضلى.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يحظى التواصل المؤسساتي بمكانة بارزة ضمن الأولويات الاستراتيجية للمحاكم المالية، باعتباره الجسر الذي يعرف بأدوارها ويقرّب أعمالها من المواطن وييسّر استيعاب مخرجاتها ويعزّز أثرها في النقاش العمومي .

وقد اتسمت سنة 2025 بدينامية ملموسة في هذا المجال، إذ واصل المجلس تفعيل مخططه التواصلي وفق مقاربة قائمة على الابتكار والاستباقية وتبسيط الخطاب. فرافق إصداراته وتقاريره حضور إعلامي مكثف تجاوز الخمسين (50) مشاركة إعلامية هادفة عبر القنوات الإذاعية والتلفزية، فيما سُجّل توسّعٌ لافت لحضور المحاكم المالية في الفضاء الإعلامي بما يقارب 19.867 محتوى إعلامي باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية، توزعت عبر منصات متعددة (مقروءة ومسموعة ومرئية ورقمية).

كما شمل التواصل أيضا تغطية مختلف الأنشطة الوطنية والدولية للمجلس، بما في ذلك الزيارات الرسمية والمؤتمرات الدولية والفعاليات المرتبطة بمهام المجلس على الصعيدين القاري والدولي، بالإضافة لإطلاق حملة تواصلية مخصصة لعملية تجديد التصريح الإجباري بالممتلكات لفئة الموظفين والأعوان العموميين برسم 2025.

كما شارك المجلس للمرة الرابعة تواليًا في الدورة الثلاثين للمعرض الدولي للنشر والكتاب، حيث استقبل رواقه أزيد من 6.496 زائرًا من طلبة وباحثين وفاعلين مؤسساتيين ومنظمات المجتمع المدني، إضافةً إلى تنظيم سبعة لقاءات علمية في مجالات التنمية المستدامة والرقابة على المالية العمومية على المستويين الوطني والجهوي.

وعلى الصعيد الرقمي، أُعيد تصميم البوابة الرسمية للمجلس بمنطقٍ وظيفي شامل، لتكون منصة متكاملة تجسد الهوية المؤسساتية الجديدة، تضمن تعدّد اللغات (العربية، الأمازيغية، الفرنسية،

والإنجليزية) وسهولة الولوج إلى التقارير والإصدارات، لاسيما عبر مساعد افتراضي تفاعلي لتوجيه الزوار. كما أطلق المجلس قناته الرسمية على منصة "يوتيوب" كفضاء تواصلي جديد، يهدف إلى تقريب مهام المجلس وأعماله من الرأي العام.

وفي إطار تحديث منظومة التواصل الداخلي، أطلق المجلس بوابة داخلية جديدة تشكل فضاءً تعاونيًا لدعم التنسيق المؤسساتي وتدبير المعرفة داخل المحاكم المالية، كما جرى تعزيز منظومة اليقظة المعلوماتية عبر بوابة رقمية تصدر نشرات دورية وموضوعاتية موجهة إلى الغرف القطاعية والمجالس الجهوية للحسابات. وقد تم إغناء المنصة الوثائقية بأكثر من 612 مؤلفًا جديدًا (لاسيما في مجالات المالية العمومية، والتدقيق، والرقابة، والحكامة الترابية)، مما رفع الإقبال عليها بما يفوق 6.488 زيارة.

وبخصوص برمجة سنة 2026، يعتزم المجلس مواصلة تثمين هذه المكتسبات عبر مشاريع تهدف إلى تعزيز وتطوير منظومة التواصل، لاسيما عبر:

- بلورة استراتيجية مؤسساتية للترجمة تجعل من الجودة اللغوية والمعايير التحريرية المعتمدة ركيزتين لرفع مقروئية التقارير والإصدارات وتعزيز الانفتاح الخارجي للمجلس على نظرائه الدوليين، وذلك عبر تطوير دليل أسلوب لغوي داخلي يحدد المعايير التحريرية المعتمدة؛
- تعزيز الحضور الإعلامي المنتظم للمجلس بآلياتٍ لقياس أثر هذا التواصل وفعاليته، وكذا مواصلة تنظيم دورات تكوينية لفائدة المتحدثين الرسميين، بهدف تعزيز قدراتهم على تبسيط الخطاب المؤسساتي؛
- تعميق الانفتاح على المواطن عبر إعداد مواد رقمية مبسّطة، بما يضمن انتقالًا متدرّجًا من تواصلٍ معرّف بأدوار المجلس ومهامه إلى تواصلٍ مُؤثِّر يرفع من جدوى الأعمال الرقابية ويُرسّخ ثقة الرأي العام.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم باقتضاب المعطيات العامة لمشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2026 ولأهم الإنجازات والمشاريع المزمع تنفيذها.

ولا يسعُ المجلس الأعلى للحسابات إلا أن يشكركم على الدعم والمساندة اللذين ما فتئت مؤسستكم الموقرة تقدمهما للمحاكم المالية مع التأكيد على استعداده وعزمه الاستمرار في التعاون مع مؤسستكم التشريعية في إطار تكريس احترام المقتضيات الدستورية والقانونية ذات الصلة.

ونبقى رهن إشارتكم لتقديم كل التوضيحات الضرورية لحضراتكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

= برسم السنة الماليـة 2026 =

رئيس اللجنة
أبو بكر أعبيد

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم التشريع والمراقبة واللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**
السنة التشريعية **2025-2026**
دورة أكتوبر **2025**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 نونبر 2025، برئاسة السيد أبو بكر أعبيد رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الذي ألقي عرضا مفصلا أبرز فيه أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعتبر مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، وبسط أهم الأدوار والمهام الدستورية المنوطة بالمجلس، والمرجعيات التي يستند إليها في ممارسة عمله، وفي هذا السياق، أشار إلى أن المجلس مؤسسة معتمدة في المركز"ألف"، أي أنه متوافق تماما مع مبادئ باريس المعتمدة بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993، وتم تجديد هذا الاعتماد سنة 2023، اعترافا بمكانة هذه المؤسسة واستقلاليتها وفعاليتها وطنيا ودوليا.

إثر ذلك، قدم السيد الوزير لمحة موجزة، حول حصيلة عمل المجلس برسم سنة 2025، والتقارير والمهام المنجزة ، حيث واصل المجلس عمله بإعداد مشروع تقريره السنوي برسم سنة 2024، على الرغم من انتهاء مدة انتداب أعضاء وعضوات المجلس، وواصل عمله وأداء مهامه في حماية حقوق الإنسان والوقاية من انتهاكها، بصفته آلية إنصاف غير قضائية فعالة وسهلة الولوج، من خلال تلقي ومعالجة الشكايات، وتتبع ورصد أوضاع حقوق الإنسان، وزيارة المؤسسات السجنية، حيث

تمت معالجة أزيد من 3439 شكاية، منها 1228 شكاية على المستوى المركزي، و2211 شكاية تمت معالجتها جهويا، وفي نفس السياق استعرض حصيلة باقي المهام والأرقام المتعلقة بالاتفاقيات والشراكات الوطنية والدولية وكافة الأعمال التي باشرها المجلس في كافة المجالات التي تدخل في نطاق اختصاصه وصلاحياته الدستورية والقانونية.

وفي الختام صرح بالاعتمادات المرصودة في الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2026، والتي تتوزع على النحو التالي:

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون والأعوان: 109 472 000 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 96 430 000 درهم.
- ميزانية الاستثمار: 14 000 000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات و السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات و السادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون بمجموعة من المداخلات أبرزوا من خلالها أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد مؤسسة دستورية مستقلة، تضطلع بالعديد من المهام والأدوار في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفق المعايير الأممية والكونية.

وأبرز السيدات والسادة المستشارون أن بلادنا قطعت أشواطا هامة في مجال احترام حقوق الإنسان، وحظيت بإشادة دولية وتفاعل ايجابي من المنظمات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، مع التنويه بالجهود التي تبذلها المملكة من أجل تعزيز الديمقراطية التشاركية، وإصلاح واستقلالية القضاء وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وحماية حقوق الطفل، إلى جانب ما تحقق على مستوى الإصلاح المؤسساتي، والسياسي والسوسيو اقتصادي.

وفي هذا الصدد، تمت الإشادة بالجهود التي يبذلها المجلس للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها، من خلال آلية زيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية، وتلقي الشكايات والتظلمات، وتقديم مجموعة من المذكرات، وتنظيم ورشات تكوينية للشباب لتعزيز معارفهم حول المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والتحديات الراهنة، وهي الجهود التي امتدت لتشمل متابعة قضايا الشباب واهتماماتهم الحقوقية، والمشاركة في الورشات الدولية حول التغيرات المناخية والهجرة وغيرها من المجالات.

ودعا المتدخلون إلى مواصلة المجلس مهامه وبذل المزيد من الجهود للتفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، وتعزيز التنسيق والتعاون مع مختلف الفاعليين والشركاء والقطاعات التي تعنى بالحقوق والحريات، والانفتاح على المجتمع المدني وجعله شريكا في الدينامية الحقوقية الوطنية، إذ يعكس احترام حقوق الإنسان وتعزيزها مدى تقدم الدول ورقيها، على اعتبار أن التنمية تشكل البيئة الملائمة التي تضمن للجميع التمتع بكامل حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية، وهو ما يعزز الاستقرار والثقة وتشجيع الاستثمارات، وتحريك عجلة الاقتصاد بشكل فعال ومنتج.

وبجانب ذلك، تقدم السيدات والسادة المستشارون بمجموعة من التوصيات والملاحظات والتي يمكن إجمالها في ما يلي :

- ✓ حماية ومواكبة النساء والأطفال ضحايا العنف بكافة أشكاله؛
- ✓ الدعوة إلى الرفع من ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لتمكينه من تنفيذ برامجه والتي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان ببلادنا، وتجاوز بعض الإشكالات والتحديات المرتبطة باحترام حقوق الإنسان، والارتقاء بمكانة المغرب في المحافل الحقوقية الدولية؛

- ✓ الدعوة إلى تكثيف التواصل مع الرأي العام الوطني، حول العمل الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذلك إلى توسيع تمثيليته.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد الوزير بالمداخلات القيمة والهادفة للسيدات والسادة المستشارين، وأبرز أن هذه اللحظة والمحطة الدستورية الهامة تشكل فرصة، وعبر عن تأكيده لهذا التتويج الحقوقي لمسار نضالي وضع أسسه الصلبة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، منذ توليه عرش أسلافه الميامين، وهو المسار الحقوقي المتقدم الذي يترسخ في كل مرحلة ومحطة وفقا لتطلعات المواطنات والمواطنين، انطلاقا من مبادرات المصالحة وصولا إلى بناء النموذج الحقوقي المتفرد في المنطقة، وأن جميع الإصلاحات الدستورية والحقوقية والسياسية تأتي وفق الإرادة الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وهو ما مكن من تعزيز وترسيخ هذا التراكم الحقوقي ببلادنا.

وبخصوص أنشطة المجلس وحصيلة أعماله، أوضح أنها تتجلى في المجهودات المبذولة، والآليات الدستورية التي يوظفها، من أجل القيام بأعماله المنوطة به قانونـا.

وأوضح أن المجلس سيقدم أجوبة كتابية عن باقي الاستفسارات والملاحظات التي تقدم بها السيدات والسادة المستشارون في إطار مداخلتهم.

عرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كلمة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان
تقديم الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين
25 نونبر 2025

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة أمام لجنتكم الموقرة لتقديم التوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2026.

بناء على الفصل 161 من دستور المملكة، يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها، وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال.

تفعيلا لمضامين دستور 2011 ذات الصلة، وتنفيذا لالتزامات بلادنا الدولية بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان، ولاسيما ما يتعلق بآليات التظلم في مجال حقوق الإنسان، يستند عمل المجلس على القانون 15-76 المتعلق بإعادة تنظيمه وعلى مبادئ ومعايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في دستور المملكة والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها بلادنا وعلى المعايير الدولية التي تحكم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعلى القوانين الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

يمتثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في عمله واستقلاليته للمقتضيات الدستورية والمعايير الدولية المعروفة بمبادئ باريس والمعتمدة بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993، حيث إنه مؤسسة معتمدة في المركز 'ألف'، أي أنه متوافق تماما مع هذه المبادئ. وخلال سنة 2023، تم تجديد هذا الاعتماد اعترافا بمكانة المؤسسة واستقلاليتها وفعاليتها وطنيا ودوليا.

ويواصل المجلس التعاون مع مختلف شركائه، حيث يعمل على تعزيز التنسيق والتفاعل مع المنظمات الإقليمية والدولية التي تشتغل في مجال حقوق الإنسان، لاسيما منظومة الأمم المتحدة من خلال هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والوكالات الأممية المعتمدة في المغرب، والشبكات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وآليات الاتحاد الإفريقي والمؤسسات الأوروبية، إضافة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية.

وفي هذا الإطار، عمل المجلس على حث السلطات المختصة من أجل الانضمام لما تبقى من اتفاقيات دولية، سواء من خلال تقاريره أو من خلال الندوات التي ينظمها المجلس أو لجانه الجهوية، أو من خلال تفاعله مع النظام الإقليمي والدولي لحقوق الإنسان.

ويرتبط المجلس بعلاقات للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع مجموعة من الفاعلين في النظام الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يقدم المجلس تقارير موازية لمختلف هيئات المعاهدات والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمقررين الخواص وآلية الاستعراض الدولي الشامل. وفي هذا الإطار، قدم المجلس سنة 2025 تقريره الموازي للجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، بعد أن قام بتنظيم:

- استشارات على مستوى الجهات الاثنتي عشر، عرفت مشاركة كل فئات الأطفال: منهم الذين هم في وضعية إعاقة، أو أطفال مهاجرين، أو في نزاع مع القانون؛
- الاستشارة الوطنية بتاريخ 13 و14 يونيو 2025 والتي ضمت الأطفال الذين تم انتخابهم بالجهات والذين وجهوا نداء حول أولوياتهم ذات الصلة بحقوق الأطفال وضمان مشاركتهم.

وانتخب المشاركون في الاستشارة الوطنية طفلين لتقديم تقريرهم الذي تم وضعه لدى لجنة حقوق الطفل بدعم من المجلس الوطني لحقوق الانسان.

ويعمل المجلس حاليا على إعداد تقريره الموازي للتقرير المرحلي الخاص بآلية الاستعراض الدوري الشامل، بعد أن قدم مساهمته في التقرير الوطني. وقدم المجلس كذلك مساهمات شفوية أمام مجلس حقوق الإنسان خلال سنة 2025حول المكتسبات والتحديات الحقوقية ببلادنا، وخاصة في مجالات حقوق المرأة والشباب، والتغيرات المناخية، والحق في الماء، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص القضية الوطنية، ذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قدم بتاريخ 02 يوليوز 2025 معلومات حول التدخلات التي قام بها بالأقاليم الجنوبية لتعزيز القدرات ومعالجة الشكايات، وكذا تفاعله مع السلطات المعنية وجهود الوساطة التي قام بها، كما أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الزيارات التي قام بها المجلس إلى أماكن الحرمان من الحرية وتدخلاته التي ساهمت في تحسين ظروف الاعتقال. ويواصل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الإشادة بدور اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بجهتي العيون-الساقية الحمراء والداخلة-وادي الذهب، حيث يرحب مجلس الأمن بالدور الذي تؤديه لجنتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان اللتان تعملان في الداخلة والعيون.

ويولي المجلس أهمية خاصة لمختلف التوصيات التي تصدرها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويعمل على إدماجها في مختلف التقارير والآراء الاستشارية والمذكرات التي أصدرها سنة 2025، ومنها مذكرته المتعلقة بقانون إعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة. ويساهم أيضا في النقاشات الدائرة بشأن صياغة مشاريع اتفاقيات، مثل الصك الدولي الملزم حول المقاولة وحقوق الإنسان والصك الدولي الملزم حول الحق في التنمية.

كما يواصل المجلس تعزيز علاقاته مع منظومة حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الإفريقي، لاسيما مع اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، حيث يعمل على تعزيز مشاركته في دوراتها العادية وتنظيم لقاءات على هامشها، مثل المنتدى الإفريقي الذي شارك في تنظيمه وتضمن جلستين حول الوقاية من التعذيب وحول التغيرات المناخية، فضلا عن تقوية الحوار والتفاعل مع مفوضيها حول القضايا التي تستأثر بالاهتمام على

المستوى الإقليمي، ودعا المجلس إلى تبني نموذج للتعاون يهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاحترام الفعلي والكامل للحقوق والحريات الأساسية، مشددا على ضرورة جعل كرامة المواطن الإفريقي محور كل تنمية منشودة خلال الدورة الأولى لندوة الصين-إفريقيا حول حقوق الإنسان، المنعقدة بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، يوم الجمعة 22 غشت 2025.

ويواصل المجلس كذلك تعزيز الشراكة والحوار مع المؤسسات الأوروبية وفق مقاربة قوامها الحوار وتبادل المعلومات وتعزيز القدرات. خاصة مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. كما يتواصل المجلس مع البرلمان الأوروبي بشأن القضايا المثارة داخله بخصوص أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب.

وتواصلت خلال سنة 2025 ريادة المجلس في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي، حيث تم إقتراح المجلس لرئاسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من قبل الشبكة الإفريقية والذي زكته بالإجماع الشبكات الإقليمية الثلاثة الأخرى– الأمريكيتان، وآسيا-المحيط الهادئ، وأوروبا فانتخبت السيدة آمنة بوعياش في 11مارس 2025، رئيسة لهذا التحالف الذي يضم في عضويته مؤسسات وطنية تمثل 118 دولة، ويعمل تحت رعاية المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد تميزت سنة 2025، باستقبال رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصفتها رئيسة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية من قبل مسؤولين رفيعي المستوى منهم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك، وذلك من أجل بحث سبل التعاون المشترك، وتعزيز مكانة التحالف العالمي لدى الأمم المتحدة، وخاصة الهيئات العاملة بنيويورك، وهو الأمر الذي يعكس الثقة والمصداقية الكبيرة التي يحظى بها المجلس على المستوى الدولي.

كما يعتبر المجلس:

- ممثلا لإفريقيا في مكتب هذا التحالف وفي مجموعة العمل التابعة له والمعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والتجمع المعني بحقوق الإنسان والتغير المناخي التابع له، والذي يضم 33 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وعضواً ملاحظاً في مجموعة العمل المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- عضوا في لجنة الإشراف على الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية ورئيسا لمجموعة العمل المعنية بالهجرة التابعة لهذه الشبكة الإفريقية، وعضوا في مجموعة العمل المعنية بحقوق الأطفال التي أنشأت باقتراح من رئيسة المجلس، وهي مجموعة تابعة لهذه الشبكة الإفريقية.
- عضوا بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ورئيسا لمجموعة العمل المعنية بالهجرة والتابعة للشبكة الفرنكفونية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتتويجا للمبادرة التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنة جنوب إفريقيا لحقوق الإنسان بخصوص الشبكة الإفريقية للآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، التي يترأسها المجلس، تواصل مسار تعزيز هذه الشبكة الافريقية، التي تتخذ من الرباط مقرا لأمانتها الدائمة، حيث تم تنظيم مؤتمرها الثالث بجمهورية الرأس الأخضر، والذي تميز باستكمال الإطار القانوني الناظم لها من خلال اعتماد نظامها الداخلي.

وعلى المستوى الثنائي، واصل المجلس تفعيل الشراكات التي تروم تعزيز التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار عمل على توقيع اتفاقية شراكة سنة 2025 مع منظمة التحرير الفلسطينية، لمواكبة الفاعلين الفلسطينيين في رصد وتوثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعمل أيضا على تنفيذ مشاريع للتعاون مع المؤسسات الوطنية في كل من جنوب إفريقيا، مالي، جيبوتي، السنغال، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، إثيوبيا، جزر القمر، بوركينا فاسو، وبوروندي ومصر والدنمارك. ويواصل المجلس

تعزيز تعاونه مع المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال تعزيز الحوار وتبادل المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان.

وللتعريف بالتجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، يقوم المجلس بزيارات عمل لمختلف الدول بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وفي هذا الإطار، قام المجلس سنة 2025 بزيارة للمملكة المتحدة، التقى خلالها ممثلين عن وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، والبرلمان، ومؤسسات مستقلة وفاعلين مدنيين. وساهم المجلس كذلك في تنظيم المؤتمر الإقليمي حول المقاولة وحقوق الإنسان بمدينة مراكش. كما شارك المجلس في قمة عالمية لحقوق الإنسان انعقدت بعاصمة السلفادور، حيث تم تسليط الضوء على الدور الريادي لدول الجنوب في النقاشات الدولية المرتبطة بالهجرة، ومن بينها المغرب.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تميزت سنة 2024 بانتهاء مدة انتداب أعضاء وعضوات المجلس، وعلى الرغم من ذلك، وطبقا للمادتين 35 و64 من القانون 76.15، وعلى غرار السنوات الأخيرة قام المجلس بإعداد مشروع تقريره السنوي برسم سنة 2024، تنفيذا لخطة عمله من جهة واحتراما لنتائج اجتماع الجمعية العامة التي أكدت حرصها على انتظام إصدار تقريرها السنوي في اجتماعها رقم 14 كما تم تقديم جزء من أنشطة المجلس ولجانه الجهوية وآلياته الوطنية وبنياته الإدارية خلال اجتماع الجمعية العامة السالف الذكر.

كما حرصت رئيسة المجلس بعد أن تفضل جلالة الملك نصره الله بتجديد الثقة فيها على رأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على مواصلة إعداد هذا التقرير، حيث أكد البلاغ الملكي أن هذا التعيين يعكس الحرص على مواصلة النهوض بالمهام الدستورية للمجلس، بالنظر إلى مركزية الصلاحيات التي خصه بها الدستور وللرهانات المرتبطة بمهامه وطنيا ودوليا.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بصفته آلية انتصاف غير قضائية فعالة وسهلة الولوج، يواصل المجلس أداء مهامه في حماية حقوق الإنسان والوقاية من انتهاكها، من خلال تلقي ومعالجة الشكايات، وتتبع ورصد أوضاع حقوق الإنسان، وزيارة المؤسسات السجنية. وفي هذا الصدد، عالج المجلس سنة 2024 ازيد من 3439 شكاية، توصل مركزيا ب 1228 شكاية منها، وجهويا ب 2211 شكاية، وتوصلت الالية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل ب 91 شكاية، كما توصلت الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ب 76 شكاية وقام المجلس ولجانه الجهوية بما مجموعه 436 زيارة للمؤسسات السجنية وباقي أماكن الحرمان من الحرية مصحوبة بتقارير مفصلة.

تمكنت الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب منذ بداية عملها خلال سنة 2020، إلى حدود دجنبر 2024 من القيام بما مجموعه 166 زيارة لمختلف أماكن الحرمان من الحرية، شملت 70 مكانا للحراسة النظرية، و59 مؤسسة سجنية، و16 غرفة أمنية بمحاكم المملكة، بالإضافة إلى زيارة جميع مراكز حماية الطفولة البالغ عددها 14 مركزا، وكذا 6 مستشفيات للأمراض العقلية، و4 مراكز لإيواء المسنين.

وتميزت سنة 2024 بتحقيق أكبر عدد من الزيارات منذ تأسيس الآلية، حيث بلغ عددها 68 زيارة، منها 11 زيارة لأماكن تابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، و9 زيارات لأماكن تابعة للقيادة العليا للدرك الملكي، و4 زيارات لمعاقل المحاكم اثنتان لمحاكم ابتدائية واثنتان لمحاكم استئناف، و7 زيارات لمراكز حماية الطفولة، وزيارتين (2) لمستشفيين للأمراض العقلية والنفسية، وزيارتين (2) لمركزين لرعاية الأشخاص المسنين.

كما قامت الآلية بزيارات موضوعاتية خصصت لدراسة وضعية النساء السجينات وشملت 43 مؤسسة سجنية توجد بها 2498 نزيلة. وعملت الآلية على مقابلة أغلبية النزيلات وستصدر تقريرا موضوعاتيا مفصلا حول هاته الزيارات الميدانية.

وعملت الآلية على إعداد تقارير حول هذه الزيارات تمت إحالتها على المؤسسات الوصية على هذه الأماكن، وتلقت ردود كتابية من الجهات المعنية بتدبير المؤسسات موضوع الزيارات. وقد شكلت هذه الردود مادة للنقاش أتاح للآلية تحليل مستوى تجاوب الجهات المعنية مع الملاحظات المثارة، واستشراف آفاق الإصلاح الممكن.

كما عملت الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب على تنظيم زيارات لأماكن سبق وأن زارتها لتتبع مدى تفاعل المؤسسات المعنية مع توصياتها، حيث لم يقتصر الأمر على قياس مستوى الاستجابة العامة، بل شمل أيضا تقييم مدى تطبيق وترجمة توصيات الآلية إلى تدابير عملية على أرض الواقع. وقد سجلت الآلية بارتياح نسبة عالية من هذا التفاعل العملي، تراوحت بين 65% و95%، خاصة في أماكن الحراسة النظرية التابعة للدرك الملكي والأمن الوطني، وكذا بالمؤسسات السجنية.

وتشكل هذه النتائج دائما حافزا من أجل المضي قدما وبشكل لا رجعة فيه في القضاء على كل ما من شأنه أن يمس كرامة الإنسان في بلادنا، وعدم التسامح مطلقا مع أي شكل من أشكال التعذيب أو المعاملة القاسية والمهينة والحاطة بكرامة أي فرد، كهدف أسمى.

وفي نفس السياق، تابعت الآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة إعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والتفاعل مع اللجان التعاهدية والإجراءات الخاصة وتلقي الشكايات إما مباشرة من الأشخاص في وضعية إعاقة ضحايا الانتهاك، أو من لدن من ينوب عنهم أو من قبل الغير، كما تتصدى تلقائيا لأية حالة خرق أو انتهاك فعلي لحقوقهم والقيام بالإجراءات اللازمة لمعالجتها.

وتوصلت الآلية سنة 2024 بما مجموعه 76 شكاية، وقد خلصت الآلية من خلال دراسة مواضيعها وتحليلها إلى أن البعد الاجتماعي والاقتصادي يتصدر أولويات فئة الأشخاص في وضعية إعاقة، كما عقدت 13 مقابلة مع المعنيين بهذه الشكايات، همت المواضيع التالية:

- الحماية الاجتماعية؛
- التغطية الصحية؛
- التعويضات العائلية؛
- طلبات المساعدة؛
- الاستفادة من الخدمات المرتبطة ببطاقة الشخص في وضعية إعاقة؛
- الحق في الشغل والتعليم؛
- الحصول على الوثائق الإدارية والتظلم من الأحكام القضائية.

كما أشرفت الآلية على تنظيم عدد من الأنشطة وساهمت بتأطير بعضها الآخر، في إطار التعاون مع شركائها.

توصلت الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل سنة 2024 ب 91 شكاية وتظلم، منها 57 تقدم بها أصحابها مباشرة أو تم إرسالها عن طريق البريد العادي أو البريد الالكتروني الخاص بالآلية، و14 شكاية عن طريق الرصد التلقائي لحالات انتهاكات حقوق الطفل و20 شكاية عن طريق الاستقبال بالمؤسسة. وبذلك تكون قد شهدت تزايدا ملحوظا في عدد الشكايات الواردة عليها مقارنة مع السنة الماضية.

وشملت مواضيع هذه الشكايات العنف والهدر المدرسي وادعاءات التحرش الجنسي من طرف المدرسين والحق في الصحة والاستغلال الاقتصادي للأطفال عن طريق التسول والاتجار بالأطفال والاعتداءات الجنسية وشكايات تتعلق بعدم تنفيذ الأحكام القضائية.

طبقا لمقتضيات المادة 44 من القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تمارس اللجان الجهوية لحقوق الإنسان صلاحيات المجلس على مستوى النفوذ الترابي لكل جهة، تحت سلطة رئيس المجلس.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص حماية الحقوق والحريات، وطبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 4 من القانون رقم 76.15 التي تنص على ممارسة المجلس لصلاحياته في مجال الرصد ومراقبة حقوق الإنسان جهويا ووطنيا، وفي ظل الاحتجاجات التي شهدتها عدد من المدن المغربية، عمل المجلس على:

- تشكيل فرق للرصد والتتبع الميداني والتدخل الحمائي منذ انطلاق دعوات الاحتجاج، على مستويات ثلاثة رئيسية: جهوي، من خلال لجانه الجهوية بالجهات الاثنتي عشرة، ووطني وعلى مستوى الفضاء الرقمي؛
- التواصل الميداني مع السلطات المحلية أو مع الشباب بأماكن الاحتجاج؛
- عقد اجتماعات موسعة مع رئيسات ورؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، ومدراء ومكلفين بمهام لدى رئاسة المجلس، للتداول في أشكال تعزيز دعم رصد المجلس وتتبعه وتدخلاته؛
- إصدار بلاغ بعد أحداث العنف التي عرفتها بعض الأماكن حيث دعا المجلس إلى ضرورة ضمان الحق في التجمع السلمي، باعتباره مكتسبا من مكتسبات المسار الوطني في اختياراته المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك المسؤولية المشتركة بين القائمين على الاحتجاجات والداعين إليها والسلطات العمومية في حفظ النظام العام وفي نفس الوقت ضمان ممارسة حق التعبير والحق في التجمع السلمي

- إصدار بلاغ أخر بعد رصد احترام سلمية الاحتجاجات وتفعيل التأويل الحقوقي للحق في التجمع السلمي، بصرف النظر عن مسألة التصريح أو الإشعار القبلي؛

وفي هذا الصدد سجل المجلس إطلاق سراح عدد من المعتقلين وتسليم قاصرين لأوليائهم كما تابع المحاكمات ذات الصلة بهذه الاحتجاجات في كل الجهات ويواصل عمليات زيارة عدد من المعتقلين بالمؤسسات السجنية وزيارة القاصرين بمراكز حماية الطفولة. وسيصدر تقريرا موضوعاتيا حول هاته الاحتجاجات.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمبادئ بلغراد، وقع المجلس مذكرتي تفاهم مع رئيسي مجلس النواب ومجلس المستشارين، وذلك من أجل ترسيخ مقاربة مبنية على حقوق الإنسان في عمل المؤسسة التشريعية، كما واكب المجلس مختلف النقاشات التي جرت بالبرلمان حول مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وطبقا لدستور المملكة فإن المجلس عضو بالصفة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية ويساهم في تعزيز قدرات قضاة النيابة العامة في مجال حقوق الإنسان.

كما واصل المجلس والمديرية العامة للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني تنفيذ الاتفاقية الإطار للشراكة والتعاون المؤسساتي في مجال التكوين وتوطيد احترام حقوق الإنسان في الوظيفة الأمنية، من خلال تنفيذ برامج تكوينية تروم إدماج ثقافة حقوق الانسان ضمن مناهج تكوين وتدريب الشرطي وتعزيز الممارسات المهنية الأمنية وفقا للمعايير الوطنية والدولية لحقوق الانسان كما يستمر التعاون مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والدرك الملكي من خلال برامج متعددة لتقوية قدرات الموظفين المعنيين بتطبيق القانون في مجال حقوق الانسان.

وفي هذا الصدد، نظم المجلس دورتين لتكوين المكونين لفائدة أطر المديرية العامة للأمن الوطني في الفترة الممتدة من 24 إلى 28 فبراير 2025، ومن 14 إلى 18 أبريل 2025، استفاد منها 39مشاركًا ومشاركة يمثلون مختلف جهات المملكة.

وبدعوة من القيادة العليا للدرك الملكي، نظم المجلس دورة لتكوين المكونين حول حماية حقوق الأشخاص في وضعية هجرة، وذلك في الفترة الممتدة بين 26و30 ماي 2025 لفائدة 20مشاركًا ومشاركة.

كما حرص المجلس على مواصلة تفاعله مع الحكومة على مختلف المستويات ومع مختلف القطاعات، سواء من خلال المشاركة في اللقاءات والندوات أو بتقديم آرائه ومواقفه في القضايا المعروضة للتداول، أو بخصوص الشكايات، أو بخصوص تنفيذ ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وتجمع المجلس كذلك اتفاقيات شراكة متعددة مع قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وجامعية ودولية عديدة تهم مجالات النهوض بحقوق الانسان، ومنها اتفاقية شراكة مع وزارات التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والشباب والثقافة والتواصل، ومنظمة اليونسكو...

واصل المجلس تفاعله مع هيئات المجتمع المدني باعتبارها شريكا أساسيا، ويتجلى هذا التفاعل في صور متعددة، حيث يعتبر المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان مكونا أساسيا في عضوية المجلس ولجانه الجهوية. كما يعمل المجلس على إشراكهم في مختلف المبادرات والأنشطة التي يقوم بها، وذلك من خلال لقاءات تشاورية وجلسات استماع تهم العديد من القضايا التي تستأثر باهتمام المجلس ومنظمات المجتمع المدني. كما عقد المجلس لقاءات مع جمعيات تهتم بموضوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، ودعم مشاركتها في تظاهرات إقليمية ودولية.

وفي هذا الإطار، تفاعل المجلس بشكل إيجابي مع كافة الطلبات التي توصل بها فيما يتعلق بدعم مشاريع وبرامج الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان. وقد تمكن المجلس، خلال سنة 2024، من توفير الدعم المالي

والتقني لما مجموعه 28 جمعية تنتمي لمختلف جهات المملكة، من أجل تقوية قدراتها وتنظيم أنشطة وندوات تعنى بالنهوض بحقوق الانسان، والمشاركة في منتديات إفريقية ودولية في مجال حقوق الانسان. وبلغ مبلغ الدعم المخصص لهذه المشاريع 1.15 مليون درهم.

وحرصا من المجلس على مواكبة النهوض بثقافة حقوق الإنسان وحمايتها بشكل يراعي المساواة بين المجالات الترابية والموضوعاتية، فقد شمل الدعم جمعيات ومشاريع تغطي مختلف المجالات: الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وحقوق النساء والفتيات وحقوق الطفل والأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرون وأسرهم...

وانسجاما مع صلاحياته في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها وضمان ممارستها كاملة، ومنذ سنة 2019، أصدر المجلس 14 رأيا ومذكرة بشأن مشاريع القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان، طبقا للمادة 25 من القانون 76.15، كما نشر تقارير سنوية وموضوعاتية وأراء استشارية ما مجموعه 82 إصدارا بالعربية والامازيغية والفرنسية والانجليزية والاسبانية. وأصدر المجلس برسم سنة 2025:

- مذكرة حول مشروع القانون رقم 026.25 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة، بناء على طلب رأي توصل به من طرف السيد رئيس مجلس النواب، بتاريخ 16 يوليوز 2025، وقد استند المجلس في مذكرته إلى إطار مرجعي يرتكز على الدستور وعلى المواثيق الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية، لاسيما المادة 19 (الحق في حرية الرأي والتعبير) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما استحضر مجموعة من التجارب المقارنة في مجال هيئات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة. وقد ركز في هذه المذكرة على 5 مبادئ كبرى، و40 توصية موضوعاتية، و10 توصيات عامة من أجل تعزيز وتطوير التجربة المغربية في مجال التنظيم الذاتي للصحافة والنشر.

- مذكرة حول مشروع القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلّق بالمسطرة الجنائية، بناء على طلب إبداء الرأي الموجه من طرف السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 11 فبراير 2025. وقد استندت المذكرة إلى منظومة مرجعية متكاملة تشمل الدستور المغربي، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة، والمعايير الدولية، ومبادئ "منديز"، وتوصيات الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، فضلا عن الاجتهادات القضائية الوطنية والدولية والممارسات المقارنة الفضلى في مجال العدالة الجنائية. وقد تضمّنت المذكرة أكثر من مائة توصية، مرتكزة على أربعة مبادئ أساسية: تكريس دولة الحق والقانون، وضمان المحاكمة العادلة، وتحقيق التكافؤ والتوازن بين أطراف الدعوى، ومراعاة الفئات الهشّة.

- وبناء على مخرجات جلسة العمل التي ترأسها جلالة الملك، يوم 23 دجنبر 2024، والمخصصة لموضوع مراجعة مدونة الأسرة، وبعد استكمال مسار الاستشارات الواسعة التي أشرفت عليها الهيئة المكلفة بمراجعة المدونة، واعتماداً على المقترحات التي أعلنت عنها الحكومة خلال اللقاء التواصلي المنعقد بتاريخ 24 دجنبر 2024، قدّم المجلس مذكرة تكميلية إلى اللجنة المكلفة بصياغة مشروع تعديل مدونة الأسرة بتاريخ 20 فبراير 2025. وقد تضمّنت هذه المذكرة توصياته المستندة إلى المقترحات المعلن عنها، وذلك مساهمةً منه في إغناء ورش إصلاحي مهيكل يحظى بمتابعة مجتمعية ودولية واسعة، ويعزز المكتسبات الحقوقية التي راكمتها المملكة في مجال الاسرة وتوسيع نطاق النقاش والتداول بشأنها وتعزيز أجرأتها.

وواصل المجلس اتخاذ إجراءات لتتبع تفعيل ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة البرامج المرتبطة بحفظ الذاكرة والأرشيف، وجبر الأضرار الفردية - وتسوية بعض الملفات المتعلقة بالتسوية الإدارية والمالية والقانونية، كما واصل المجلس تمكين الضحايا من بطائق التغطية الصحية، وتحمل تكاليف مصاريف الاستشفاء والتطبيب غير المغطاة من قبل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

وفي إطار تهيئة فضاءات الذاكرة والتي بلغت تكلفتها الاجمالية ما مجموعه **3.1** مليون درهم حيث تم الانتهاء من أشغال تهيئة مقبرة الدار البيضاء، ويواصل أشغال تهيئة مقبرة قلعة مكونة وأشغال إتمام تهيئة فضاء تزمامارت، حيث وصلت نسبة تقدم هذه الأشغال ما يقارب 90 في المائة.

وفي إطار الاتفاقية التي تجمع بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة ووزارة الثقافة والاتصال -قطاع الثقافة-، يتابع المجلس باعتباره صاحب المشروع تعاونه مع الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة من أجل تهيئة متحف الحسيمة بمبلغ إجمالي يناهز **32 مليون** درهم منها **18 مليون** ساهم بها المجلس الوطني لحقوق الانسان **و14 مليون** قدمها مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة في انتظار التوصل **بمليوني درهم** من قطاع الثقافة للمساهمة في تجهيز المتحف. وقد عرفت الأشغال توقفا لأسباب إدارية مرتبطة بالوعاء العقاري، تم استدراكها بعد أن قام المجلس بإعداد تصميم تعديلي سيمكنه من مواصلة الأشغال في بداية شهر نونبر 2025.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة،

تطبيقا لأحكام المادة 3 من القانون 76.15، يعد المجلس شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام، ويتمتع بهذه الصفة بكامل الأهلية القانونية وبالاستقلال الإداري والمالي، وتسري عليه النصوص الدستورية ومبادئ باريس. وفي هذا الإطار يجب أن يوفر له مستوى ملائم من التمويل لضمان قدرته على تحديد أولوياته وأنشطته بشكل حر، وأن تكون له القدرة على تخصيص الأموال حسب أولويته، وضمان التمويل الكافي إلى درجة معقولة لتحقيق التحسن التدريجي والمطرد في عملياته والاضطلاع بولايته. وبشمل التمويل الكافي المقدم من الدولة ما يلي كحد أدنى:

- مخصصات مالية لمقرات المؤسسة؛
- المرتبات والتعويضات الممنوحة لموظفي المجلس على غرار المؤسسات المستقلة الأخرى؛

- تعويضات لعضوات وأعضاء المجلس؛
- إنشاء نظام إلكتروني لاستقبال الشكايات ومعالجتها؛
- تهيئة فضاءات لاستقبال المشتكين؛
- تخصيص موارد كافية لتغطية أنشطة المجلس.

وعندما تسند الدولة للمجلس مهام إضافية، ينبغي أن توفر له موارد إضافية للاضطلاع بولايته على نحو فعال.

وفي الختام، تجدون مشروع ميزانية المجلس برسم السنة المالية 2026، مقسمة كما يلي:

ميزانية التسيير-الموظفون والأعوان..... 109.472.000
ميزانية التسيير-المعدات والنفقات المختلفة..... 96.430.000
ميزانية الاستثمار 14.000.000

شكرا لحسن إصغائكم

الملحق:
أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 24 نونبر 2025 الحادية عشرة صباحا.

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة: أكتوبر 2025
اجتماع رقم:
الساعة: من 15h15 إلى 18h00

عدد الحاضرين في اللجنة: 10
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 8
عدد المعتذرين: ...
عدد المتغيبين: 8
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 50%
المدة الزمنية: 2 ساعات و 15

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
الخليفة الأول	السيد المصطفى الدحماني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع	السيدة زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 24 نونبر 2025 الحادية عشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمد حنين		
السيد محمد بن فقيه		
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيدة فاطمة سعدي		
السيد مبارك السباعي	الفريق الحركي	
السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 24 نونبر 2025 الحادية عشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
خالد السطي	UNTM	
علوي لبن	UNTM	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة برسم السنة المالية 2026؛ ودراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الانسان برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 25 نونبر 2025 العاشرة صباحا.

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة: أكتوبر 2025
اجتماع رقم:
الساعة: من 10h00 إلى 13h30

عدد الحاضرين في اللجنة: 22
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 11
عدد المعتذرين: -
عدد المتغيبين: 5
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 69%
المدة الزمنية: 3 ساعات و 30 د

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
الخليفة الأول	السيد المصطفى الدحماني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع	السيدة زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة برسم السنة المالية 2026؛ ودراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الانسان برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 25 نونبر 2025 العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمد حنين		
السيد محمد بن فقيه		
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيدة فاطمة سعدي		
السيد مبارك السباعي	الفريق الحركي	
السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة برسم السنة المالية 2026؛ ودراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الانسان برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 25 نونبر 2025 العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
العرابضة الكفار	الأصالة والمعاصرة	
عمر البكوري	RNI	
فاطمة الحساني	RNI	
خالد السطي	L/NTM	
خليه البرنيسي	P.A.M	
علوي لبنى	UNTM	
الحسين ودمنى	RNI	
الاريسي عبد الرحمان	الحركة الشعبية	
عبد الكريم الهمس	الأصالة والمعاصرة	
حسن شميس	الأصالة والمعاصرة	
حليمة محمد	حزب الاستقلال	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 25 نونبر 2025 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة: أكتوبر 2025
اجتماع رقم:
الساعة: من 21h10 إلى 18h00

عدد الحاضرين في اللجنة: 18
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 9
عدد المعتذرين: -
عدد المتغيبين: 7
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 56.25٪
المدة الزمنية: 3 ساعات و10 دقائق

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
الخليفة الأول	السيد المصطفى الدحماني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع	السيدة زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان



ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 25 نونبر 2025 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمد حنين		
السيد محمد بن فقيه		
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيدة فاطمة سعدي		
السيد مبارك السباعي	الفريق الحركي	
السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 25 نونبر 2025 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
حسن شميس	الأصالة والمعاصرة	
الحسن ودمش	RNI	
ويحيى عدية	الأصالة والمعاصرة	
محمد البكوري	RNI	
عبد الكريم الحسا	PAM	
أيت ميلاد كمال	RNI	
المرابط الخمار	الأصالة والمعاصرة	
خالد العسطي	UNTM	
علوي لبنى	UNTM	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة: أكتوبر 2025
اجتماع رقم:
الساعة: من 14h30 إلى 16h30

عدد الحاضرين في اللجنة: 26
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 10
عدد المعتذرين: -
عدد المتغيبين: 6
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 62,5
المدة الزمنية: ساعتان

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
الخليفة الأول	السيد المصطفى الدحماني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع	السيدة زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمد حنين		
السيد محمد بن فقيه		
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيدة فاطمة سعدي		
السيد مبارك السباعي	الفريق الحركي	
السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الكريم الهسا	الأصالة والمعاصرة	
خليد البرشيلي	الأصالة والمعاصرة	
حسن شميس	الأصالة والمعاصرة	
الكرش علدضي	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
خالد السطي	UNTM	
الادريسي فاطمة	UNT	
يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية	
علوي لبنى	UNTM	
مريم الدهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
صلاح مصيد	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
حمداني هنية	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
فاطمة زكاغ	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل CDT	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الرحمان الوفا	PAM	[signature]
يحفظ بنمبارك	الفريق الحركي	[signature]
مولاي مسعود الحاو	PAM	[signature]
حسن حداد	الفريق الاستقلالي	[signature]

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة الرابعة والنصف مساء.

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة: أكتوبر 2025
اجتماع رقم:
الساعة: من 16h30 إلى 19h00

عدد الحاضرين في اللجنة: 17
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 9
عدد المعتذرين: ---
عدد المتغيبين: 7
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 56,25
المدة الزمنية: ساعتان ونصف

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
الخليفة الأول	السيد المصطفى الدحماني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع	السيدة زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	

ادريا الشيخ أحمدو - ف الأصالة والمعاصرة

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة الرابعة والنصف مساء.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمد حنين		
السيد محمد بن فقيه		
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيدة فاطمة سعدي		
السيد مبارك السباعي	الفريق الحركي	
السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة الرابعة والنصف مساء.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد السلام الكبار	الفريق الاستقلالي	[signature]
عبد الرحمان الوفا	PAM	[signature]
لحفظ بنعبدالله	الفريق الحركي	[signature]
احميمين احمد	الفريق الاستقلالي	[signature]
محمد البكوري	RNI	[signature]
عبد الرحيم الهمس	PAM	[signature]
خالد السعدي	UNTM	[signature]

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان



ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 27 نونبر 2025 العاشرة صباحا.

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة: أكتوبر 2025
اجتماع رقم:
الساعة: من 10h00 إلى 11h45

عدد الحاضرين في اللجنة: 10
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 8
عدد المعتذرين: -
عدد المتغيبين: 8
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 50%
المدة الزمنية: ساعة و45

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
الخليفة الأول	السيد المصطفى الدحماني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع	السيدة زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 27 نونبر 2025 العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمد حنين		
السيد محمد بن فقيه		
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيدة فاطمة سعدي		
السيد مبارك السباعي	الفريق الحركي	
السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2026.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 27 نونبر 2025 العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
خالد السطي	UNTM	
محمد البكوري	RNI	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 04 دجنبر 2025 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة الثانية المخصصة للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة: أكتوبر 2025
اجتماع رقم:
الساعة: من 12h50 إلى 12h45

عدد الحاضرين في اللجنة: 12
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 12
عدد المعتذرين: -
عدد المتغيبين: 3
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 75٪
المدة الزمنية: ساعة و 45 دقيقة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
الخليفة الأول	السيد المصطفى الدحماني	فريق التجمع الوطني للأحرار	حاضر
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع	السيدة زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 04 دجنبر 2025 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة الثانية المخصصة للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمد حنين		
السيد محمد بن فقيه		
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيدة فاطمة سعدي		
السيد مبارك السباعي	الفريق الحركي	
السيد عبد الإله حفظي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	